آراء حول الخليج

العـــدد 126
ديسـمبـر 2017

الأميـر خالـد الفيصـل: بنـاء الإنسـان قبـل المـكان

ترتيـب البيـت الخليجـي وإعـادة تقييـم التحالفـات

العـرب يتفقـون عـلى الخطـر الإيرانـي ويختلفـون عـلى مواجهتـه

ملف العدد:

حصـاد عـام واستشـراف آخـر: الخليـج في مواجهـة التحديـات

- الأزمـة الخليجيـة - القطريـة قديمـة والإخـوان واليسـار يتفقـان عـلى رفـض الواقـع
- ٩٠٠ مليـار دولار العجـز فـي الناتـج المحلـي الإجمالـي لـدول الخليـج عـام ٢٠٢١
- السـعودية تسـتهدف تشـغيل ٧٠٪ مـن المرافـق بالغـاز مـا يجعلهـا تتصـدر "العشـرين"
- المركزيـة الإسـلامية للسـعودية ودور مصـر العربـي محـوري ضـد إيـران وإسـرائيل
- الفـرص مواتيـة أمـام دول الخليـج للاسـتثمار فـي القـوة الناعمـة عبـر هيـاكل مؤسسـية
- الإعـلام التركـي معـارض للريـاض وأبـو ظبـي .. وأنقـرة تسـعى للتهدئـة مـع طهـران
- إيـران قيـد عـلى تطـور العلاقـات الخليجيـة ـ العراقيـة.. وطهـران تطـوع إرادة بغـداد
- المجتمـع الـدولي تعامـل مـع المرحلـة الانتقاليـة في اليمـن كقائمـة مشـتريات لا قضيـة
- ثلاثـة أبعـاد وثلاثـة ثوابـت تحـدد مسـار العلاقـات المصريـة ـ السـعودية / الإماراتيـة

شركة كاب القابضة

تعمل شركة كاب القابضة منذ عام 2002 على تعزيز مساهماتها في دعم قطاع الاعمال.

تأسست شركة كاب القابضة كنتاج لاندماج العديد من الانشطة التجارية والصناعية المتنوعة والتابعة لعائلة باقدو.

تستمد شركة كاب القابضة قوتها من ثلاثة عوامل اساسية: شبكة العلاقات العامة والمعرفة والتوازن المالى.

بفضل رؤية استثمارية ثاقبة، تمكن قادة شركة كاب القابضة من استشراف توجهات سوق العقار في المملكة، اضافة الى إدراك مكامن القوة والضعف والمجالات الممكنة للتطوير لهذا القطاع الهام.

ولقد اتاح ذلك العديد من الفرص الاستثمارية الهامة لشركة كاب القابضة ممّا أمكنها من الاستثمار في العديد من المجالات المرتبطة بقطاع العقار.

واليوم تتجه شركة كاب القابضة بخطى ثابتة نحو مسيرة نجاح في العديد من المجالات الاستثمارية كصناعة السيراميك والبورسلين والمواد الاولية الخاصة بها ومنتجات الغابات (كالاخشاب والورق وعجين الورق) وذلك بالتوازي مع التركيز على نشاطها الاساسى والخاص بقطاع التطوير العقارى.

WHEN EXPERIENCE AND RESULTS MATTER

شركة كاب القابضة
١٥ شارع نهضة المستقبل، ص.ب: ٥٩٠٩ جدة ٢١٤٣٢
المملكة العربية السعودية

KAB HOLDING
شركة كاب القابضة

آراء

حـــول الخليـــج

مجلة شهرية تصدر عن
مركز الخليج للأبحاث
تعنى بالشؤون الخليجية

رئيس التحرير
د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر
sager@grc.net

مدير التحرير
جمال أمين همام
jamal@araa.sa

سكرتير التحرير
سليمان ماردیني
suliman@araa.sa

التصميم الفني
منى فيصل
mona@grc.net

الهيئة الاستشارية
د. خالد الجابر
أ. د. عبد الخالق عبد الله
أ. د. عبد الله خليفة الشايجي
د. عبد الله بن علي عبد الرزاق باحجاج
أ. د. صالح بن عبد الرحمن المانع
د. محمد عبد الغفار عبد الله

الطباعة
تمت الطباعة في مؤسسة
المدينة للصحافة والطباعة والنشر

الإعلانات والمراسلات

للإعلان في المجلة يمكن الاتصال بقسم الإعلان والتسويق على العنوان التالي:
البريد الالكتروني: info@araa.sa

توجه جميع المراسلات إلى مجلة «آراء حول الخليج» على العنوان التالي:
١٩ شارع راية الاتحاد
ص.ب. ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف: ٦٥١١٩٩٩ ١٢ ٩٦٦+
فاكس: ٦٥٣١٣٧٥ ١٢ ٩٦٦+
البريد الإلكتروني: info@araa.sa

افتتاحية العدد
4

الخليج بين عامين .. الدروس المستفادة
د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

متابعات خليجية

الأمير خالد الفيصل: بناء الإنسان قبل المكان
6
آراء حول الخليج: جدة

لا نحتاج حلبة مصارعة بل متحدث مبتسم يعرف ما يقول من خلال عمل مؤسساتي ومراكز بحث
10
منصور المرزوقي

متابعات عربية

المؤتمر الثاني للمعارضة السورية بالرياض يدعم الحل السياسي ويتبنى خيار صيانة الوطن
14
آراء حول الخليج: الرياض

دراسة العدد
17

التوافق الخليجي المعضلة والحل!
د. محمد الرميحي

ثمن النسخة

المملكة العربية السعودية:	٣٥ ريالاً
الإمارات العربية المتحدة:	٣٥ درهمًا
مملكة البحرين:	٣,٥ دينارًا
دولة قطر:	٣٥ ريالاً
دولة الكويت:	٣,٥ دينارًا
سلطنة عمان:	٣,٥ ريالاً
الأردن:	٤,٥ دينارًا

الاشتراك السنوي

الدول العربية:	١٠٠ دولارًا
الدول الأوروبية:	١١٠ دولارًا
بقية دول العالم:	١٢٠ دولارًا

يرسل طلب الاشتراك إلى عنوان المجلة مع حوالة مصرفية أو شيك بقيمة الاشتراك باسم مركز الخليج للأبحاث

قضية العدد

مجلس التعاون إلى أين: البيت الخليجي بحاجة للترتيب وإعادة تقييم التحالفات
د. يحي بن مفرح الزهراني 23

ملف العدد

د. أميرة الراشد 28
لواء د. محمد علام سيد 34
د. ظافر محمد العجمي 40
د. علّ الدين هلال 46
د. محمد البنا 50
د. معتز سلامة 55
د. أحمد سليم البرصان 59
د. صدقة يحيى فاضل 63
د. محمد مجاهد الزيات 66
د. مصطفى العاني 70
اللواء/ محمد إبراهيم 72
نادية السقاف 78
د. أشرف محمد كشك 82
د. أحمد قنديل 87
محمد عباس ناجي 92
د. إيمان رجب 96
د. محمد زاهد جول 100
معن طلّاع 105
احمد ميزاب 110
د.خضر عباس عطوان 114
أمل مختار 119

إصدارات

الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية
آراء حول الخليج - جدة 123

وقفة

بناء الإنسان العربي.. المشروع الغائب!
جمال أمين همّام 124

الإسهامات

- ترحب مجلة «آراء حول الخليج» بإسهامات الكتاب والباحثين في الشؤون الخليجية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاعية والأمنية.
- المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر.
- جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٨.
- لا يسمح بإعادة نشر المواد المنشورة في المجلة دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.
- آراء الكتاب تعبر عن أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز الخليج أو مجلة آراء.

هذا العدد

هذا العدد من مجلة (آراء حول الخليج) والذي يحمل رقم ١٢٦ من سلسلة إصدار هذه المجلة، جمع بين دفتيه العديد من الدراسات والمقالات حول (حصاد العام المنصرم ٢٠١٧م، واستشراف العام الجديد ٢٠١٨م)، على مستوى منطقة الخليج بصفة خاصة وتداعياتها على المنطقة بصفة عامة، وإلقاء نظرة وداعية فاحصة على العام الماضي ورصد أهم أحداثه، وتحدياته، وأزماته، وتأثيراته وتداعيتها على المنطقة، وكذلك الدروس المستفادة من هذه الأحداث بكل ما فيها، وكيف يمكن الاسترشاد بها في مواجهة قابل الأيام وما تحمل من جديد.

وتناول العدد بالتحليل استشراف معالم العام الجديد، وقراءة ما قد يحمل للمنطقة، وكيف يمكن مواجهة تحدياته، والتوظيف الأمثل للإيجابيات المتوقعة أو التي بدأت تظهر، خاصة ما يتعلق بالقضايا الكبرى المتعلقة بالاقتصاد وتداعيات هبوط أسعار النفط، وقراءة الحلول المطروحة والمشروعات العملاقة التي تقدمت بها بعض دول المنطقة لتوسيع القاعدة الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل وهيكلة الاقتصادات الخليجية، وتحويلها من اقتصادات ريعية أحادية المصدر إلى اقتصادات متنوعة الدخل تعتمد على توطين اقتصادات المعرفة، لتكون قادرة على الإنتاج التنافسي وإيجاد موطئ قدم لها أمام المنتجات العالمية، مع الاستفادة من المزايا النسبية والمحفزات التي تتمتع بها أو تقدمها لدول مجلس التعاون الخليجي.

ناقش العدد كذلك في ملفه الرئيس تداعيات الانقلاب الحوثي في اليمن والجرائم التي يرتكبها في حق الشعب اليمني، والعلاقات الخليجية ـ الخليجية وظلال الأزمة الخليجية ـ القطرية، والعلاقات الخليجية ـ الإيرانية، على ضوء محاولات إيران للتصعيد في المنطقة، واستخدام أذرعها من الميليشيات المسلحة، وانعكاس ذلك على الداخل الإيراني نفسه، وظهور الاحتجاجات الشعبية العنيفة ضد نظام طهران في الداخل ما يضع نظام الملالي على المحك في العام الجديد وفي المستقبل.

كما ناقش العدد التعامل المستقبلي لدول مجلس التعاون الخليجي مع التكتلات العالمية، والدول الكبرى في العالم، ورؤيتها حيال المتغيرات الإقليمية والدولية والمستجدات على الساحة الإقليمية على ضوء تغير التحالفات خاصة في دول الجوار الخليجي.

محاور العدد المقبل

ويتناول الملف الرئيس للعدد المقبل من مجلة آراء حول الخليج قضية (أمن الممرات المائية)، على أن يتضمن ذلك المحاور الآتية:

- أمن البحر الأحمر: المخاطر والحلول.
- إيران ومحاولات التأثير على أمن البحر الأحمر.
- مضيق باب المندب: المخاطر والتحديات.
- التواجد العسكري الدولي في إفريقيا وتأثيره على الأمن الإقليمي.
- دور الدول العربية المطلة على البحر الأحمر في تأمينه.
- القرصنة وتهديد الممرات المائية: الدور الإقليمي والدولي.
- مضيق هرمز والتهديد الإيراني: هل تستطيع إيران إغلاقه؟
- المخاطر المحتملة على التجارة العربية ونقل النفط في الممرات المائية.
- الخليج العربي .. هل يتحول إلى ساحة للقتال بين العرب وإيران؟
- دور القوى الكبرى في تأمين الممرات المائية في المنطقة.

الخليج بين عامين .. الدروس المستفادة

د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر
sager@grc.net

منطقة الخليج شهدت أحداثًا متسارعة ومتداخلة خلال العام المنصرم ٢٠١٧م، ومن بين هذه الأحداث ما توقعه المحللون وما لم يكن متوقعًا، لكن تظل طبيعة الأحداث المتسارعة التي يشهدها الشرق الأوسط منذ أحداث ما يسمى الربيع العربي هي السمة السائدة في المرحلة الحالية.

وبين اختلاط أوراق العام المنصرم، وما يحمله العام الجديد، يظل احتمال تغير في بعض هذه الأحداث ونتائجها، وأيضًا استمرار الظلال التي ألقتها أحداث العام الماضي. ومن بين هذه الأحداث: الخلافات الخليجية التي طرقت أبواب الخليج بقوة عام ٢٠١٧م، إضافة إلى أزمات دول الجوار الجغرافي، ومنها ما يحدث في اليمن وتداعيات ممارسات الانقلاب الحوثي ومقتل الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح في تصفية الانقلابيين له على طريقة الانقلابات تأكل نفسها، وزيادة رقعة الفقر والدمار الذي خلفه الانقلاب، كذلك الممارسات الإيرانية العدائية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي، واستخدام أذرعها في إطلاق الصواريخ الباليستية، وتحريك ميليشياتها المسلحة في المنطقة العربية، إضافة إلى استمرار موجات الإرهاب. وكذلك ما حدث في الإطار الإقليمي لدول مجلس التعاون كالأوضاع في العراق والاستفتاء الكردي على الانفصال عن الوطن الأم، وتداعيات ما يحدث في سوريا، وليبيا، وغيرها، وكذلك تغير مواقف وسياسات الدول الكبرى، وشكوك في مواقف وتوجهات ونوايا بعض هذه الدول المتنافسة والطامحة والطامعة في مقدرات الدول العربية بشكل معلن أو مستتر، ومحاولات بعض الدول الإقليمية تطويق المنطقة بالتواجد غير المرغوب والمشكوك فيه بالقرب من حدودها، أو في بعض أطرافها، كل ذلك وغيره من أزمات عصفت بالمنطقة العربية، ومازالت توابعها مستمرة.

الأزمة الخليجية - الخليجية، التي تصاعدت بين أعضاء المنظومة الخليجية جراء مواقف وسياسات قطر السلبية، العضو في هذه المنظومة ما أدى إلى انعقاد القمة الخليجية الثامنة

والثلاثين بالكويت بمستوى تمثيل أقل من المعتاد، كما تسيطر على أروقة مجلس التعاون حالة من الجمود والترقب مع تأخير ما كان يتوقعه أبناء دول الخليج من إنجازات، وأيضًا استمرار هبوط أسعار النفط بشكل ملحوظ مما أثر على الناتج الوطني الإجمالي لدول مجلس التعاون.

لذلك بات من الضروري على دول الخليج الاستفادة من نتائج هذه الأحداث، وبدا بعضها فعلا قد استعد للمستقبل. ففي المجال الاقتصادي، ظهرت نتائج بعض هذه الدروس بغية أن يكون العام الجديد أقل صعوبة، والسير إلى الأعوام المقبلة برؤى علمية، وخطى ثابتة وواثقة، ولعل ما شهدته المملكة العربية السعودية يعد واحدًا من أهم هذه الدروس، ويأتي مشروع نيوم، ومن قبله رؤية ٢٠٣٠، وما جاء في مؤتمر ومعرض إعمار منطقة مكة المكرمة في نهاية شهر ديسمبر الماضي، يؤكد أهمية خوض غمار المستقبل بأدوات استشرافية واضحة وبالتخطيط السليم القائم على الرؤية الدقيقة، والشفافية، وعليه يجب المضي قدمًا في تنفيذ هذه الاستراتيجيات بالتخطيط المحكم، وإشراك العقول الوطنية المستنيرة والمتخصصة في التخطيط والتنفيذ، وكذلك استقطاب وتحفيز رأس المال الوطني (القطاع الخاص) في تنفيذ هذه البرامج الطموحة بهدف توسيع القاعدة الاقتصادية، وتنويع مصادر الدخل وتوطين التكنولوجيا الحديثة، وإيجاد فرص عمل حقيقة ومنتجة للشباب القادم إلى سوق العمل.

على الصعيد السياسي والعلاقات الخليجية - الخليجية، من الضروري أن تدرك قطر خطورة سياساتها الإقليمية والدولية، وعليها أن تعي في النهاية أن الحقائق الجغرافية والحضارية والتاريخية لا يمكن تجاوزها وستبقى قطر دولة خليجية، تعيش في الإقليم الخليجي بين دول جوار تشترك معها في قواسم مشتركة لن تتكرر مع غيرها، ومن ثم لا مجال أمامها إلا التوافق مع جيرانها، وأن تدرك أنه لن يحقق الاستقواء الخارجي العيش بأمان والاستقرار داخل حدودها، وعليها أن تستوعب ما يدور في إيران اللاعب المؤثر في الأزمة القطرية، حيث رفض شعبها في احتجاجات غير مسبوقة ما يرتكبه النظام الإيراني خارج حدود دولته من دعم ميليشيات وجهات ودول على حساب شعبها ومصالحه، وإهدار أمواله.

وهنا رسالة واضحة لإيران نفسها التي تمادت منذ الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩م، فيما تعتبره تصدير الثورة ومناصرة الضعفاء، بالتدخل في شؤون الآخرين تحت شعارات جوفاء كاذبة رفضها شعبها، وعلى طهران أن تعي أن استمرارها في تبني دعم الميليشيات المسلحة، ودعمها للإرهاب سوف ينقلب عليها كما ينقلب السحر على الساحر، وسوف تدفع الثمن على الصعيد الداخلي، والإقليمي، والدولي.

فيما يخص الانقلاب الحوثي في اليمن، فقد كشف عن وجهه الحقيقي -الذي كنا نعرفه جيدًا- فهو ليس له أي هدف سوى الاستيلاء على السلطة، وأن يكون مقدمة للنظام الإيراني في المنطقة. ولقد جاءت تصفية علي عبد الله صالح والتمثيل بجثته، وما أعلنه الانقلابي عبد الملك الحوثي من تشفي وشماتة، يؤكد أن الانقلاب الدموي مستعد لتصفية الحلفاء، بل التضحية بكل أبناء اليمن للظفر بالغنائم على حساب الشعب، ومن ثم على المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤوليته في ردع حفنة الانقلابيين الحوثيين، وإعادة اليمن إلى شعبه، وإيقاف مهزلة اختطاف دولة دون وازع أخلاقي أو قيمي، وخارج أسس القوانين والأعراف الدولية، بعد أن سقطت ورقة التوت الأخيرة عن هذا الانقلاب.

ونؤكد للقوى الإقليمية ودول الجوار العربي، أن المنطقة لشعوبها ودولها ولن تكون أرضًا مستباحة حتى وإن كانت تمر بظروف غير اعتيادية، وعليها أن تدرك خطورة مخططاتها التي تصل حد التآمر على المنطقة، وفي هذا المشهد يجب على جامعة الدول العربية أن تضطلع بدورها في هذه الظروف الحرجة لصيانة حقوق الأمة ومنها قضيتها المركزية والحفاظ على سلامة مدينة القدس الشرقية والمسجد الأقصى المبارك بعد القرار الأمريكي غير القانوني بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل.

وندعو القوى الكبرى أن تتعامل مع دول المنطقة بمنطق العلاقات الدولية، والحفاظ على المصالح المشتركة، وليس على طريقة جمع الغنائم على حساب وحدة هذه الدول وسيادتها وسلامة أراضيها واستقرار شعوبها.

وعلى شعوب المنطقة أن تتحمل مسؤوليتها بالوعي واليقظة للحفاظ على أوطانها ومكتسباتها ومقدراتها، وعدم الانجرار وراء الشائعات، التي تستنزف إمكانيات الشعوب وتهدرها بدلاً من التركيز على البناء والتنمية.

*رئيس مركز الخليج للأبحاث

مؤتمر ومعرض إعمار منطقة مكة المكرمة: الإنجازات والاستراتيجيات

الأمير خالد الفيصل: بناء الإنسان قبل المكان

أكد صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل مستشار خادم الحرمين الشريفين، أمير منطقة مكة المكرمة أن الإنسان السعودي صاحب رسالة وهي أنه يثبت للعالم أجمع أن الإسلام صالح لكل زمان ومكان، كما حافظ هذا الإنسان على هذه الرسالة منذ أن تأسست المملكة العربية السعودية على يد المؤسس الملك عبد العزيز بن عبدالرحمن آل سعود، وأوضح سموه أن هذه الرسالة لها أسس ومرتكزات لدى الإنسان السعودي تتمثل في محاور ثابتة وهي: المحافظة على وحدتنا وتوحيدنا ومبادئنا وقيمنا الإسلامية، وفي الوقت نفسه هذا الإنسان منفتح على العالم ويستفيد من معطيات العصر وتطوره، وهذا ليس صعبًا أو مستحيلًا على الإنسان المسلم لأن الإسلام هو دين العدل والإنسانية، إضافة إلى التوحيد والقيم والمعتقدات الإسلامية التي ترفع من شأن الإنسان، فالإسلام يتضمن كل المبادئ التي يتغنى بها الغرب والشرق، وعليه لا مستحيل أمام المسلمين أن يكون لهم نظامهم الإسلامي وأن ينجحوا في ذلك كما نجحت المملكة العربية السعودية.

آراء حول الخليج: جدة

جاء ذلك في كلمة سمو الأمير خالد الفيصل أمام الجلسة الرئيسية لمؤتمر ومعرض إعمار منطقة مكة المكرمة بجدة يوم ٢٧ ديسمبر الماضي بحضور نخبة من أصحاب السمو الأمراء، وأصحاب السماحة والفضيلة العلماء، وأصحاب المعالي الوزراء وكبار المسؤولين المعنيين بإعمار منطقة مكة المكرمة.

وأكد صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل في كلمته أمام الجلسة الرئيسية للمؤتمر على أهمية إعمار وتطوير منطقة مكة المكرمة، وأعلن عن عقد هذا المؤتمر بصفة دائمة سنويًا، وقال سموه: إن أهمية هذه المنطقة تحتم علينا جميعًا التركيز على وضعها في المملكة وبالنسبة لكل المسلمين في العالم، ولذلك فإن العنوان الرئيس لخطة تنمية المنطقة منذ ١٠ سنوات مضت عنوانها (بناء الإنسان وتنمية المكان)، وركز سموه في كلمته على محور "بناء الإنسان" موضحًا أن بناء الإنسان له الأهمية الأولى والتي تسبق تنمية المكان، ولقد بدأت أهمية بناء الإنسان منذ نشأة هذه البلاد التي توحدت فيها الجماعات والمجموعات والقبائل والقرى والمدن تحت اسم المملكة العربية السعودية، المشروع الذي أصبح معجزة القرن العشرين، لأن الملك المؤسس ورجاله اختاروا الطريق الأصعب في تأسيس المملكة، الطريق الذي لا يمكن أن يتجرأ عليه في ذلك الوقت إلا الملك عبد العزيز ابن عبد الرحمن ورجاله، فقد اختاروا أن يكون دستور هذه البلاد هو القرآن والسنة، وأن تكون كلمة التوحيد هي راية هذه البلاد، واختاروا المنهج والنهج الإسلامي في كل أمر يقومون به، عكس ما كان سائدًا في منطقة الشرق والدول العربية آنذاك.

وأضاف سمو الأمير خالد الفيصل، لذلك كان علينا جميعًا العمل على بناء الإنسان اجتماعيًا، سياسيًا، اقتصاديًا، على بناء الإنسان حماية المبادئ والقيم التي اختارها الملك المؤسس لشعب ودولة لن يقبل غير الإسلام طريقًا ومنهجًا، وهو الإسلام الذي نعرفه ونعيشه وليس إسلام داعش، أو إسلام القاعدة، إنما الإسلام الحق الصالح لكل زمان وكل مكان، ومن وجهة نظري أن الإنسان السعودي صاحب رسالة مفادها أن يثبت للعالم أجمع أن الإسلام صالح لكل مكان وكل زمان.

وفيما يتعلق بإعمار منطقة مكة المكرمة، قال سمو الأمير خالد الفيصل، المملكة العربية السعودية، وبتوجيه ورعاية من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز -يحفظه الله- ومن قبله ملوك المملكة تعمل على توفير كل الإمكانيات لهذه المنطقة لتصل إلى مصاف الدول المتحضرة في العالم،

موافقة الأمير خالد الفيصل على دورية انعقاد المؤتمر سنويًا لأهمية مكة المكرمة للمملكة والعالم

في بلد يفتخر ملوكها بخدمة الحرمين الشريفين، وأصبح ذلك لقب الملك.

وأختتم سمو أمير منطقة مكة المكرمة، بقوله: لا مستحيل أمام الإدارة الإسلامية الحقة في تحقيق المعجزات، لذلك لا نكتفي بأن تكون مكة المكرمة متطورة أو ذكية، بل نريد أن تكون مكة المكرمة أذكى من ذكية، وأرقى من متطورة، وأن يكون الإنسان السعودي حامل الأمانة ليثبت للعالم أجمع أن الإسلام صالح لكل مكان وزمان رغم أنف الحاسدين والمشككين والكاذبين.

ووافق سمو أمير منطقة مكة المكرمة أن يكون هذا المؤتمر، هو المؤتمر الأول لإعمار منطقة مكة المكرمة على أن يُعقد سنويًا نظرًا لأهمية ومكانة المنطقة للمملكة، وللعالم الإسلامي أجمع.

ومن جهته، أكد معالي الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ وزير الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد أن شعب المملكة العربية السعودية جميعًا خدمًا وخدامًا للحرمين الشريفين، وخدمة الحرمين ليست خدمة مباني فقط، بل خدمة قاصدي الحرمين الشريفين أيضًا من كافة أنحاء العالم الذين تعلقت قلوبهم بالحرمين الشريفين، موضحًا أن فلسفة وزارته تنطلق من عدة مرتكزات وهي: جميع منسوبي الوزارة يكونوا قدوة في خدمة الحرمين الشريفين، وأن الحج والعمرة لتوحيد الأمة الإسلامية، وأننا في برامج الوزارة تجاوزنا النظر الفقهي الخاص بنا في المملكة إلى ما يرتضيه المسلمون من الحجاج والمعتمرين وفقًا لمذاهبهم لذلك تتنوع البرامج لخدمة أتباع جميع المذاهب الإسلامية، والمحور الثالث يتمثل أن الوزارة مسؤولة عن كل مساجد المملكة إلا الحرمين الشريفين فلهما جهة خاصة بهما، والمحور الرابع هو التعامل مع كل علماء العالم الإسلامي والتعاون معهم وكل الجمعيات والجماعات الإسلامية تحقيقًا لرسالة خدمة المسلمين في كل مكان ومد جسور التعاون والمحبة والقرب ليس على مستوى منطقتنا فقط، بل على مستوى العالم الإسلامي من أجل خدمة الإسلام والمسلمين، مشيرًا في هذا الصدد إلى برامج المملكة لاستضافة الحجاج والمعتمرين من مختلف نواحي العالم الإسلامي، ومنها البرنامج الذي بدأ منذ ٢٠ عامًا للحج ومنذ ٣ سنوات للعمرة، لاستضافة نخبة من

علماء العالم الإسلامي قد تم استضافة ٤٠ ألف من هذه النخب خلال الفترة التي مضت.

وعلى الصعيد نفسه، قال وزير الحج والعمرة معالي الدكتور محمد بن صالح بنتن، إن رؤية ٢٠٣٠ سوف تتيح الحج والعمرة لكل من يريد من المسلمين من شتى دول العالم، وكل من يستطع أن يحج فليأتي حيث تهدف الرؤية إلى رفع عدد الحجاج والمعتمرين طبقًا لمراحل تنفيذ هذه الرؤية وتتضمن زيادة عدد المعتمرين إلى ٣٠مليون معتمر سنويًا.

وقد تحدث في الجلسة نفسها الدكتور عبد العزيز بن عثمان بن صقر، رئيس مركز الخليج للأبحاث، والمشرف على المحتوى العلمي للمؤتمر، إن هذا المؤتمرَ والمعرضَ جاءا ليلقي جزءًا من الضوءِ على الإنجازاتِ التي تحققتْ في منطقةِ مكةَ المكرمةِ، و جزءًا مما تقومُ به حكومةُ خادم الحرمين الشريفين، أو تخططُ لتنفيذه من مشروعاتٍ عملاقةٍ بكل المقاييس، من أجلِ راحةِ المواطن والمقيم والزائرِ والحاجِ والمعتمر، بما يقطعُ كلَ الطرقِ على المزايداتِ المغرضةِ الكاذبةِ، والملفقةِ التي يرددُها البعضُ في الخارجِ أحيانًا ضدَ المملكةِ العربيةِ السعوديةِ ممن يريدون توظيفَ مواقفَ سياسيةٍ لخدمةِ مصالحِهم وأهدافِهم على حسابِ الحقيقةِ الثابتةِ والدامغةِ والتي لا تَقبلُ الشكَ ويشهدُ بها القاصي والداني.

ومن جهته، تحدث معالي الشيخ الدكتور عبد الرحمن بن عبد العزيز السديس، الرئيس العام لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي، عن الجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية لخدمة قاصدي الحرمين الشريفين، فقال: مرت مراحل توسعة الحرمين الشريفين بثلاث مراحل، التوسعة السعودية الأولى كانت في عام ١٣٧٥هـ، ثم الثانية في عهد الملك فهد بن عبد العزيز عام ١٤٠٩هـ، والثالثة التي بدأت في عهد الملك عبد الله بن عبد العزيز، والأخيرة هي أعظم وأكبر توسعة عرفها المسجد الحرام في التاريخ ومساحتها ٤٠٠ ألف مربع وتتسع لأكثر من مليون و ٦٠٠ ألف مصل. كما تم رفع الطاقة الاستيعابية للمطاف من ٤٥ ألف طائف في الساعة إلى من ١٠٥ إلى ١٠٧ ألف في الساعة.

وعن المشروعات التي تمت في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز -يحفظه الله- فقال معالي الدكتور السديس، في هذه الفترة فقد شهدت مرحلة التوسعة الثالثة خمسة مشروعات كبرى هي الساحات، أنفاق المشاة، مجمع الخدمات المركزية، ومشروع الطريق الدائري، كما يجري حاليًا مشروع زمزم والمطاف، وسوف يتم الانتهاء منهما في شهر رمضان المقبل، وكذلك تم تطوير مصنع كسوة الكعبة إلى مجمع الملك سلمان لكسوة الكعبة.

تأشيرات للسياحة.. واستخراج تأشيرة الزيارة التجارية خلال ٤٢ ساعة و٣٠ مليون معتمر سنوياً

مرتكزات التنمية

وتحدث الدكتور هشام الفالح، أمين عام هيأة تطوير منطقة مكة المكرمة عن مرتكزات التنمية في المنطقة، فأوضح أنها تتمثل في جعل المنطقة جاذبة للاستثمارات لأهميتها ومكانتها، وأنها منطقة اهتمام حكومة المملكة كونها مقصد ضيوف الرحمن، مع اهتمام كبير بتطوير خدمات البنية التحتية وتحسين وتطوير المرافق، مع وجود خطة مستقبلية لتوفير التنمية المستدامة، مع تصور واضح لمستقبل الاستثمار، على أن يواكب زيادة الاستثمارات، زيادة عدد الحجاج والمعتمرين.

وتحدث الدكتور هشام الفالح عن أوجه الاستثمارات الأخرى في منطقة مكة المكرمة كالصناعة والتعدين وإقامة المدن الصناعية، موضحًا المزايا التنافسية التي تتمتع بها المنطقة في مختلف الفرص الاستثمارية مع الإمكانيات المتاحة والممكنة.

وتناول معالي الدكتور عبد الفتاح بن سليمان مشاط، نائب وزير الحج، الطرق التي تم اتباعها لمواجهة التحديات وتجاوزها لتحقيق المشروعات الكبرى التي تأتي ضمن توجهات المملكة في رؤية ٢٠٣٠، فقال في هذا الصدد، فيما يتعلق بالبيئة التشريعية، فقد تم تطوير هذه البيئة بما يتناسب مع الاحتياجات ومتطلبات الاستثمار وجذب المزيد من الاستثمارات، ومن حيث التمويل فقد قامت الصناديق بذلك، ومن حيث التشغيل فقد وفرت الاستثمارات الداخلية والخارجية ذلك، وبذلك تكون التحديات الثلاثة الكبرى قد تم التعامل معها لتوفير بيئة صحية وسليمة للاستثمار في منطقة مكة المكرمة.

من جهته، قال محمد العمري مدير السياحة والآثار في منطقة مكة المكرمة: إن منطقة مكة المكرمة سوف تكون من أكثر مناطق المملكة استفادة من التأشيرة السياحية التي سوف تصدرها المملكة، إضافة إلى تأشيرة المؤتمرات التي يجري الانتهاء منها خلال ٢٤ ساعة بدلاً من أسبوعين.

صورة السعودية في الرأي العام العربي: أين مربط الفرس؟

لا نحتاج حلبة مصارعة بل متحدث مبتسم يعرف ما يقول من خلال عمل مؤسساتي ومراكز بحث

تتمحور هذه المقالة حول عدة أسئلة تتعلق بصورة المملكة العربية السعودية في الرأي العام العربي. ويهدف التشديد على كون السؤال نقطة البدء إلى فتح النقاش والجدل، فلا يكون الحديث منطلقًا من إجابات حاسمة/محسومة.

د. منصور المرزوقي

أولاً: ماهي عوامل التأثير في الرأي العام العربي؟

في رأيي أن هنالك عدة عوامل تؤثر سلبًا وإيجابًا في الرأي العام العربي.

أولها وأهمها هو التاريخ. ولنأخذ الاستعمار الفرنسي للجزائر كمثال. بحكم كوني عربي، ولما للجزائر في قلبي من حب واحترام وتقدير، تألمت لصورة أهلي هناك وهم مصطفين بازدحام شديد أمام سفارة فرنسا في يوم الاحتفال بالاستقلال عن فرنسا هذا العام. فكأنما احتفل الجزائريون بالاستقلال عن فرنسا بالتسابق على الذهاب لفرنسا. الاستقلال عن الاستعمار الفرنسي هو عنوان تاريخي كبير. وهنالك عنوان تاريخي كبير آخر يتمثل في الأحداث التي تلت نهاية الاستعمار، وبروز نخب سياسية وفق ترتيب معين، كان لها دور حاسم في مآل الأمور إلى ذلك الاصطفاف الشديد.

هذان العنوانان لهما تأثير عميق في جزء مهم من الوطن العربي وعزيز على قلوبنا، هو الجزائر، وفي الرأي العام الجزائري. وهذا مثال على أن للتاريخ دورًا حاسمًا في تشكيل الثقافات السياسية لكل قُطر عربي، كل على حده. هكذا يتكون لدينا عدة أُطر، تعمل كسياقات منفصلة، وتؤطر لتفاعل الشعوب العربية مع الأحداث الجارية.

لكن، وبالرغم من وجود السياقات المنفصلة، هنالك عنوان عريض يربط بين تلك السياقات المنفصلة، ليشترك فيه الشارع العربي بأكمله، ويمكن تلخيصه بكلمة واحدة: الاستعمار. ومن خلاله يتم النظر للغرب. وهكذا يفهم العرب براميل بشار الأسد المتفجرة وأسلحته الكيميائية، بدعم من إيران وحزب الله اللبناني: سايكس - بيكو جديد، انتزعت فيه روسيا قاعدتي حميميم وطرطوس، وبنت إيران جدارًا عازلًا يفصل دمشق عن العالم العربي، بطوق من الميليشيات الأفغانية، والباكستانية، والعراقية، واللبنانية.

والإعلام وطرحه لهذه الأحداث يعمل على التأجيج أحيانًا والتقليل أحيانًا أخرى، عبر التلاعب بسلم الأولويات والأهمية، بشكل انتقائي، وعبر التركيز على أحداث بعينها، وتجاهل أخرى. وهو لا يتحرك في الفراغ، بل هنالك دول ومصالح، وإعلاميون لهم انتماءات فكرية ولهم تاريخ ولهم مصالح.

مقارنة تغطية قناة الجزيرة للحرب في اليمن قبل خلاف قطر مع جيرانها العرب، بفترة ما بعد الخلاف، يوضح كيف انقلبت قناة الجزيرة من الحديث عن تقدم الجيش اليمني ميدانيا ضد الميليشيات الإيرانية إلى الحديث عن «تهاوي» الجبهة العربية أمام الجبهة الإيرانية في اليمن، والتركيز منقطع النظير على كل حدث يمكن أن يطعن في صورة السعودية والسعوديين.

فلقد تحولت قطر من دولة، إلى شاعر هجاء، لا موضوع له سوى السعودية. ذهب الجميع بالإبل، وليس في يده سوى قصيدة.

لكن رب ضارة نافعة. فانقلاب قناة الجزيرة قدم خدمة عظيمة للرأي العام العربي عبر تلقينه درسًا قاسيًا مفاده أن المؤسسات الإعلامية لا يمكن أن تكون منفصلة عن مصالح الدول التي تتواجد فيها. فمهما علت أصوات الخطب الرنانة عن استقلالية الجزيرة ومبادئها، يظل دويّ انقلابها أعلى.

والرأي العام العربي، بسبب الواقع المرير، واليأس، وغياب الرؤية الحضارية، يبحث عن معارك كبرى، ولا يكترث للتفاصيل.

فهو يرى الأحداث بشكل شمولي يشبه شمولية الأنظمة التي تحكمه. إنه يبحث عن بيتين شعريين كبيرين، واحد في المدح وآخر في الهجاء، ليعلقهما على أستار الكعبة.

وحوارات الشارع العربي تشبه احتكام الشعراء إلى قبة النابغة الذبياني الحمراء في سوق عكاظ، يأوي إليها مريدوا هذين البيتين.

شمولية الرأي العام العربي وعدم اكتراثه للتفاصيل الحاسمة منعته من أن يرى البوارج الروسية المحملة بالأسلحة وهي تحصل على إذن تركيا لعبور البسفور، وترسو في طرطوس، ليستخدمها الروس في قصف أهلنا في سوريا. وهذه الشمولية تمنعه من رؤية صفقات السلاح والتجارة بين تركيا وإسرائيل، وتبادل السفراء والزيارات، ناهيك عن زيارة شمعون بيريز للدوحة والمكتب الإسرائيلي هناك. وهي ذات الشمولية التي تمنع الشارع العربي من رؤية توافق حلفاء حزب الله في لبنان، كجبران باسيل وتياره، على «حق إسرائيل في التمتع بالأمن».

كل هذه هي تفاصيل حاسمة، لكن شمولية الرأي العام العربي لا ترى سوى بيتين من الشعر.

ولهذا، يخيل إليّ أن الشعوب العربية تبحث عن أبطال تخلع عليهم بيت المديح، وأشرار خونة لتصلاهم ببيت الهجاء. والغالبية العظمى من التفاصيل والأحداث والأفكار اليومية، والتي لها دور حاسم في مآلات الأمور، تمر غير مرئية وغير مسموعة.

هذه في رأيي هي أهم العوامل التي تؤثر في الرأي العام العربي: التاريخ، الثقافة السياسية، الأحداث الجارية، والإعلام، والشمولية.

ثانيًا، هل صورة المملكة سلبية بالمطلق؟ أم إيجابية بالمطلق؟ أم أن هنالك جوانب من هذا وذاك؟

في تصوري أن هنالك جوانب تبدو من خلالها صورة المملكة بشكل سلبي وأخرى بشكل إيجابي.

يرتبط الاقتصاد السعودي بالأسواق الغربية (عنوان هذا الارتباط: النفط بين بائع ومشتري). ولذلك كان هنالك خيارات سياسية معينة للمحافظة على العلاقة بين البائع والمشتري. المسألة براغماتية وتتعلق بالنظر للعالم كما هو، وليس كما نريده أن يكون، وبالتالي فمن الطبيعي أن يكون هنالك خيارات سياسية مثالية أحيانًا، وأقل مثالية أحيانًا أخرى. وهذه الخيارات السياسية لا تختلف كثيرًا عن خيارات دول نفطية أخرى كقطر، أو كالجزائر أو كليبيا. إنها مسألة تاريخية يمكن الرجوع لها من خلال بحث علمي، كما يمكن قياسها بشكل منهجي، بعيدًا عن تسجيل النقاط أو الدوغمائية. لكن شعراء الهجاء لا يرون إلا الرياض.

بالإضافة، الدول العربية في نهاية المطاف هي دول، لها مصالح وأمن وطموحات، وهذا يفرض عليها التعايش مع نظام دولي تهيمن عليه قوى غير عربية. وهذا يفسر ارتباط الجزائر الاستراتيجي بفرنسا والولايات المتحدة، وسوريا بروسيا، وقطر بالولايات المتحدة وتركيا.

الأمان النووي يتطلب تشريعات وإقرار المعايير وتوفير الكوادر المؤهلة للقيام بالمراجعة والترخيص والتفتيش والتدقيق

عدم أخذ هذه المسائل بالحسبان هو من الأميّة السياسية. لكن كان هنالك حملات قومجية سابقًا وحملات قطرية حاليًا، مفادها أن: السعودية باعت نفسها للغرب، وخياراتها السياسية خاطئة، وستسقط قريبًا. لا شيء مما يقوله شاعر الهجاء في الدوحة يخرج عن هذا.

وهذا له دور في تشكيل الرأي العام العربي، الذي لا يكترث للتفاصيل الحاسمة. وهو واضح في الصور النمطية عن السعودية لدى بعض نخب الجيل السابق الذي كبُرَ على الخطب والشعارات القومجية. كما هو بيّن عند جمهور شاعر الهجاء.

لكن في المقابل، هنالك صور إيجابية. فالسعودية هي منبت العروبة ومهبط الإسلام. وهي اليوم الدولة العربية الكبرى الوحيدة التي لاتزال راسخة الجذور، وفرعها في السماء، بعزم واقتدار. وهي ذخر استراتيجي للعالمين العربي والإسلامي، تذود عن أمنهما ومصالحهما. وهي تقوم بإصلاحات كبيرة، وتسير نحو الانفتاح بخطى ثابتة. وها هي قد ضربت للعالم موعدًا في مدينة نيوم. ووضعت أحجار أساس لمشاريع لم تر المنطقة مثلها من قبل، وتسعى للأفضل.

أهم جائزة في العالم الإسلامي هي جائزة الملك فيصل، بكافة فروعها. ومعرضا الكتاب في الرياض وجدة هما الأهم عربيًا على الإطلاق. ومهرجان الجنادرية هو أمة بذاته، ومهرجان سوق عكاظ محجة للعلم والثقافة. وقد احتلت السعودية المركز الأول عربيًا من حيث الأبحاث العلمية عام ٢٠١٢م، برصيد ٧٠٠٠ بحث محكّم، في كبريات المجالات العلمية العالمية. وقد ملأ محمد حسن عواد وعبد الرحمن بن منيف وعبده خال السمع والبصر، وأشدى محمد الثبيتي وفوزية أبو خالد وجاسم الصحيح العرب بقصائدهم، كما فعل جدنا أمرؤ القيس وفعلت جدتنا الخنساء من قبل. ونظّر عبد الله الغذامي للأدب والثقافة العربية، وغنى محمد عبده وطلال مداح من المحيط إلى الخليج. والبنية التحتية السعودية، طرقها ومستشفياتها ومطاراتها وأجهزتها الأمنية، تتشرف باستقبال عشرات الملايين من الحجاج والمعتمرين سنويًا، بيدٍ حانية وجناح مخفوض وقلب محب. كل هذه العناصر هي إيجابية ولا شك، ولكن ليس لها ضجيج كضجيج القومجيين بالأمس، وشاعر الهجاء في الدوحة اليوم.

ثالثًا: هل لدينا نحن السعوديون قصور ساهم بشكل سلبي في بعض ما يشوب صورة المملكة؟

نعم لدينا قصور، ولن نستطيع التوصل إلى حلول عملية إذا لم نعترف به. وأوجه القصور كثيرة، لكنني سأكتفي

بمثالين للتدليل عليه. الأول يتعلق بالوسط الإعلامي، والثاني يتعلق ببعض المسؤولين الذين يعززون الصور النمطية عنا.

فيما يتعلق بالوسط الإعلامي، يمكن القول بأن جزء من المشتغلين بالإعلام «أخذوها بالجندية» (تسمية مشتقة من الجندي الذي يترقى حتى يصبح ضابط، مع تسجيل عميق احترامي لجنودنا، ولكن الهدف هو التشبيه وإيصال فكرة). فإعلاميو الجندية لا يتمتعون بالاحترافية، لا في لغتهم العربية، ولا بوعيهم، ولا بثقافتهم، ولا بمهنيتهم. بل ساقتهم الصدف إلى العمل في الوسط الإعلامي، دون تأهيل سابق، كمراسلين رياضيين في اليوم الأول، وبعد عطلة نهاية الأسبوع أصبحوا محللين سياسيين.

إعلاميو الجندية يساهمون بشكل غير واع في خلق صورة «تشبيحية» عن السعودية عبر تناولهم للقضايا الحاسمة، بالصراخ والتهديد والتعالي، واللغو وتوافه الأمور.

والأمر الآخر يتعلق ببعض المسؤولين الذين يعززون الصور النمطية عنا. فهؤلاء البعض يقولون للرأي العام العربي، وكذلك العالمي، بشكل منهجي ومنظم بأن السعودية عمرها ٨٥ سنة وبأننا كنا نركب الجمال ونسكن الخيام، قبل التوحيد. هذا القول يهدف إلى مقارنة الكثبان الرملية التي كانت قبل ٨٥ سنة بناطحات السحاب التي حلت محلها في الرياض، حتى يُقال: «ما أعظم الإنجاز!». وهذه مسألة في غاية الخطورة، لأنها تخاطب رأيًا عامًا عالميًا مثقلاً بصور نمطية، مفادها أننا أناس بلا تاريخ وبلا حضارة، وبأننا إلى عهد قريب كنا حفاة عراة نهيم على وجوهنا في الأرض، بين الكثبان الرملية.

وهذه المقولة ليست خطيرة على صورة المملكة فحسب، بل هي خاطئة تاريخيًا. فأرضنا أرض حضارات وأمجاد وتاريخ تليد. دونك أيام العرب الكبرى، ومرويات كليب وأخيه الزير سالم، وامرئ القيس، وعنترة، وحاتم الطائي، والخنساء. وعظماء مملكة كندة في نجد (٣٠٠ سنة قبل الميلاد)، وتاريخ جزيرة تاروت في القطيف (٣٠٠٠ سنة ق.م.)، والبابليون الذين اتخذوا من تيماء عاصمة لهم (٥٥٦ سنة ق.م.)، واللحيانيون في غرب نجد وشمال الحجاز (٥٠٠ سنة ق.م.) والنبطيون في العُلا ومدائن صالح (١٠٠ سنة ق.م.)، ونجران وتاريخ حروبها مع ملوك سبأ (٦٦٠ سنة ق.م.)، وحضارات الربع الخالي التليدة.

ولقد ولدت الأمة العربية في سوق عكاظ، وترعرعت في دار الندوة، وخرجت إلى العالم مع المعلقات. كما ولدت الأمة الإسلامية في مكة، وترعرعت في يثرب، وخرجت إلى العالم من سقيفة بني ساعدة. وخرج سلاطين دمشق وبناة بغداد وبيت حكمتها وأمراء قرطبة وغرناطة من أبطح مكة. ومعظم السلالات الملكية العربية ترجع بأصولها إلى ما بين مكة وسوق عكاظ، كما أن نخبة العالمين العربي والإسلامي الحالية يفاخرون بأنهم يرجعون بأصولهم إلى ترابنا الطاهر.

ومن يطلع على كتاب (إقامة في رحاب شريف مكة) للرحالة الفرنسي شارل ديدييه ليُصاب بالذهول من وصفه الدقيق للجغرافيا الاجتماعية لمدن الحجاز، التي زارها في عام ١٨٥٤م، والطرز المعمارية والنوافذ الخشبية ذات الألوان الزاهية، والشوارع النظيفة، وحال الموانئ الآمنة والمزدهرة، وتطور الأسواق وثراء الحياة الفكرية والثقافية في الحجاز. وللأدب والثقافة حكايات لا تنتهي في المخلاف السليماني في جنوب المملكة. وللمحاكم السيّارة في الأحساء قصة أخرى. ونادي جدة الثقافي الذي كتب عنه أمين الريحاني في «ملوك العرب»، في مطلع القرن العشرين، لعلامة بارزة على التقدم. بل إن البنية الإدارية للدولة السعودية الثالثة اتخذت من المؤسسات الإدارية الحجازية نواة لها.

أهم العوامل التي تؤثر في الرأي العام العربي: التاريخ والثقافة السياسية والأحداث الجارية والإعلام

رابعًا: كيف يمكن أن نوقد شمعة؟

علينا أن نجتهد في إيصال رسالة بسيطة، تعكس واقعنا بلا مبالغة ولا انفعال. هذه الرسالة مفادها هي أننا أصحاب اليد الممدودة: كرمًا وسلامًا وعونًا. وأصحاب الجناح المخفوض: رحمة وعفوًا وتسامحًا. دون أن ننسى أننا في نهاية المطاف دولة-قومية لها منطق الدولة، والدفاع عن أمن الدولة، ومصالح الدولة، وماضي الدولة، ومستقبل الدولة. نعم، لدينا قصور ولدينا أخطاء، كسائر الأمم، ونشكر من يدلنا عليها، ونسعى بجد واجتهاد لتصويبها.

المسألة بسيطة ولا تحتاج لحلبة مصارعة، بل لشخص يتحدث مبتسما، ويعرف ما يتحدث عنه. ولا يمكن أن نجد هذا الشخص إلا من خلال العمل المؤسساتي، ذي الرؤية والخطط والبرامج التأهيلية والأجهزة الرقابية التصحيحية، ومراكز البحث التي تقارن وتطرح الأسئلة وتنشر، والانفتاح على النقد، ومأسسة الجدل، وطيب الخاطر.

* كاتب وأكاديمي سعودي

د. عبد العزيز بن صقر: اتفاقكم يوقف المزايدة على وطنكم

المؤتمر الثاني للمعارضة السورية بالرياض يدعم الحل السياسي ويتبنى خيار صيانة الوطن

نجحت المملكة العربية السعودية، وللمرة الثانية على التوالي في لم شمل المعارضة السورية على متخلف فصائلها ومنصاتها من الاجتماع في الرياض، والاتفاق على جوهر الأزمة السورية على طريق وحدة الكلمة والصف ، فقد أكد المجتمعون بالمؤتمر الثاني لقوى الثورة والمعارضة السورية خلال الفترة ٢٢ - ٢٣ نوفمبر الماضي في التأكيد والبرهنة على تمسكهم بوحدة الأراضي السورية وسلامتها وسيادة الدولة المنشودة على كامل أراضيها وعدم اقتطاع أي جزء منها أو التخلي عنها، كما عبروا عن التزامهم بأن سوريا دولة متعددة القوميات والثقافات، ودستورها يضمن الحقوق القومية لكافة المكونات من عرب وكرد وتركمان وسريان اشوريين وغيرهم بثقافاتهم ولغاتهم التي هي لغات وثقافات وطنية تمثل خلاصة تاريخ سوريا وحضارتها واعتبار القضية الكردية جزءًا من القضية الوطنية السورية وضرورة إلغاء جميع السياسات التمييزية والاستثنائية التي مورست بحقهم وإعادة الجنسية للمجردين والمكتومين من أبنائهم.

آراء حول الخليج: الرياض

جاء ذلك في البيان الختامي للمؤتمر الموسع الثاني لقوى الثورة والمعارضة السورية الذي عقد بالرياض بمشاركة ممثلون عن هيآت المعارضة والثورة والمستقلين والقوى العسكرية وشخصيات من المجتمع المدني والمجالس المحلية والمجتمعية من جميع مكونات الشعب السوري، وقد كان هدف المؤتمر توحيد صفوف قوى الثورة والمعارضة في رؤية مشتركة لإيجاد حل سياسي بناءً على مؤتمر جنيف ١ (٢٠١٢م) وقراري مجلس الأمن (٢١١٨) و (٢٢٥٤) والقرارات الدولية ذات الصلة بما يؤسس لمرحلة انتقالية تقود البلاد إلى نظام سياسي ديموقراطي تعددي مدني يحقق العدالة ويتساوى فيه المواطنون في الحقوق والواجبات وينصف ضحايا الاستبداد وجرائم الحرب ويجمع كل السوريين من جديد في وطنهم الذي يكفل حرياتهم ويصون كرامتهم ويوحدهم ضد قوى الاستبداد والتطرف والإرهاب ليعم الأمن ويتحقق السلام لكل أبناء الوطن الواحد.

وقال البيان : إنه تمت مراجعة العملية السياسية حتى تاريخه والتي لم تحقق الغاية المرجوة منها بسبب انتهاكات النظام المستمرة للقانون الدولي وبعدم تنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بحماية المدنيين السوريين ورفع الحصار عنهم وضمان وصول الاحتياجات الإغاثية والإنسانية لكافة المناطق التي تحتاجها وإطلاق سراح كافة المعتقلين وكشف مصير المغيبين قسريا والمفقودين والتي تعد من المبادئ الأساسية المتبعة دوليًا كإجراءات بناء الثقة لانطلاق مفاوضات هادفة وذات مغزى.

وأضاف البيان أن المشاركين ناقشوا الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال وتبادلوا الآراء في أجواء يسودها الاحترام المتبادل والشعور العميق بمسؤوليتهم التاريخية تجاه الشعب السوري الصامد وخلصوا إلى التوافق حول القضايا المصيرية التي تواجه سوريا.

وأكد المجتمعون على تمسكهم بوحدة الأراضي السورية وسلامتها وسيادة الدولة المنشودة على كامل أراضيها وعدم اقتطاع أي جزء منها أو التخلي عنها، كما عبروا عن التزامهم بأن سوريا دولة متعددة القوميات والثقافات يضمن دستورها الحقوق القومية لكافة المكونات من عرب وكرد وتركمان وسريان آشوريين وغيرهم بثقافاتهم ولغاتهم على أنها لغات وثقافات وطنية تمثل خلاصة تاريخ سورية وحضارتها واعتبار القضية الكردية جزءًا من القضية الوطنية السورية وضرورة إلغاء جميع السياسات التمييزية و الاستثنائية التي مورست بحقهم وإعادة الجنسية للمجردين والمكتومين من أبنائهم.

وقد عبر المشاركون عن التزامهم بأن تكون سوريا دولة ذات نظام حكم ديموقراطي على مبدأ اللامركزية الإدارية غنية بتنوعها القومي والديني والطائفي، تحترم المواثيق الدولية وحقوق الإنسان، وتعتمد مبدأ المواطنة المتساوية، ونظام حكم يمثل كافة أطياف الشعب السوري دون تمييز أو إقصاء على أساس الجنس أو الطائفة او العرق، ويرتكز على مبادئ المواطنة، وحقوق الإنسان والشفافية و المساءلة والمحاسبة وسيادة القانون على الجميع.

وتعهد المجتمعون الحفاظ على مؤسسات الدولة السورية وإصلاحها مع وجوب إعادة هيكلة وتشكيل مؤسساتها الأمنية والعسكرية وضمان حقوق العاملين فيها.

وأكدوا على أن مؤسسات الدولة السورية الشرعية والتي يختارها الشعب السوري عبر انتخابات حرة ونزيهة هي من سيكون لها حصرًا حق حيازة السلاح واستخدامه.

كما شددوا على رفضهم ومحاربتهم للتطرف والإرهاب بكافة أشكاله ومصادره، والتدخلات الإقليمية والدولية وخاصة الدور الإيراني في زعزعة أمن و استقرار المنطقة وإحداث تغييرات ديموغرافية فيها، ونشر الإرهاب بما في ذلك إرهاب الدولة وميليشياتها الأجنبية والطائفية، كما جددوا رفضهم لوجود جميع المقاتلين الأجانب على الأراضي السورية وطالبوا بإجلاء القوات الأجنبية كافة.

وشدد المجتمعون على أن حل الأزمة السورية هو سياسي وفق القرارات الأممية ذات الصلة مع حتمية توفر ضمانات دولية تشمل إجراءات ردع وآليات تنفيذية لهذه القرارات ، ما يضمن التزام كافة الأطراف بها، وأن عملية الانتقال السياسي في سوريا مسؤولية السوريين والمجتمع الدولي.

وأكد المجتمعون على مبدأ المساءلة والمحاسبة على ما ارتكب و يرتكب من جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بحق السوريين وفق مبادئ العدالة الانتقالية.

واتفق المشاركون على أن هدف التسوية السياسية هو تأسيس دولة ديموقراطية تقوم على مبدأ المواطنة المتساوية، ما يمكن السوريين من صياغة دستورهم دون تدخل واختيار قياداتهم عبر انتخابات حرة ونزيهة وشفافة يشارك فيها السوريون داخل وخارج سورية تحت إشراف الأمم المتحدة ضمن آلية تصون حقهم في مساءلة تلك القيادات ومحاسبتها وتحقيق عملية انتقال سياسي جذرية تشارك فيها المرأة بنسبة لا تقل عن ٣٠ ٪ ولا يحق أن يشارك في أي ترتيبات سياسية قادمة من ثبت مشاركته في جرائم حرب ضد السوريين.

التزام بتعدد القوميات ودستور يضمن حقوق كافة المكونات واعتبار الأكراد جزءًا من قضية الوطن

وأكد المجتمعون أن المفاوضات المباشرة غير المشروطة تعني أن الموضوعات كافة تطرح وتناقش على طاولة المفاوضات، ولا يحق لأي طرف أن يضع شروطًا مسبقة، ولا تعتبر المطالبة بتنفيذ ما ورد في القرارات الدولية شروطًا مسبقة أو يمنع طرح ومناقشة جميع الموضوعات ، بما فيها شكل الحكم ونظامه وصلاحيات سلطاته ومسؤولية وموقع رئاسة الجمهورية والحكومة وغيرها.

وشدد المؤتمرون بالمحافظة على سقف مواقف قوى الثورة والمعارضة التفاوضية التي حددتها تضحيات الشعب السوري التي لا يمكن التفريط بها على الإطلاق ، وذلك وفق ما نص عليه بيان جنيف ١ بخصوص "إقامة هيأة حكم انتقالية باستطاعتها أن تهيئ بيئة محايدة تتحرك في ظلها العملية الانتقالية" وأن من الجوهري الحرص على تنفيذ العملية الانتقالية على نحو يكفل سلامة الجميع في جو من الأمن والاستقرار والهدوء" وقد أكد المجتمعون بأن ذلك لن يحدث دون مغادرة بشار الأسد وزمرته ومنظومة القمع والاستبداد عند بدء المرحلة الانتقالية.

و طالب المجتمعون الأمم المتحدة وعبر ممثلها باتخاذ الإجراءات الفورية اللازمة لتفعيل العملية السياسية، وتصويب مسار جنيف التفاوضي ، وذلك بالدعوة إلى مفاوضات مباشرة غير مشروطة بين وفد قوى الثورة والمعارضة الموحد ، ووفد ممثلي النظام السوري بوضع جدول أعمال يستند إلى "بيان جنيف ١" الصادر بتاريخ ٣٠ حزيران / يونيو ٢٠١٢م، والقرارات الدولية ذات الصلة لاسيما القرارات ٢١١٨ و ٢٢٥٤ و ٢٦٢/ ٦٧ وتعد هذه القرارات مرجعية وحيدة للتفاوض ، برعاية وضمانة الأمم المتحدة.

وطالب المشاركون الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بتنفيذ بنود قرارات مجلس الأمن والعمل الفوري والجاد لتطبيق القرارات الخاصة لإطلاق سراح الأسرى والمعتقلين، وفك الحصار عن المناطق المحاصرة والسماح بوصول قوافل المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين وتمكين اللاجئين والنازحين من العودة إلى منازلهم وأراضيهم التي هجروا منها وتطبيق اتفاقيات خفض التصعيد بشكل فعلي وحازم ووقف الخروقات التي يرتكبها النظام وحلفاؤه وشددوا على أن تلك الاتفاقات إن لم تترافق مع مساع جادة للتوصل إلى حل سياسي عادل ، ستؤدي إلى تطور الصراع إلى أشكال أخطر ، ما يؤدي إلى عودة الإرهاب وانتشاره في المنطقة.

واتفق المشاركون على أن المؤتمر الثاني في الرياض وبيانه الختامي هو المرجعية الوحيدة للهيأة العليا للمفاوضات، وتشكل الهيأة العليا للمفاوضات مجتمعة الوفد التفاوضي

حكم يمثل كافة أطياف الشعب دون إقصاء على أساس الطائفة أو العرق ويرتكز على المواطنة وحقوق الإنسان والشفافية وسيادة القانون

الموحد في بنيته ومواقفه بهدف التفاوض مع ممثلي النظام، على أن يسقط حق كل عضو في الهيأة التفاوضية المشاركة في هيأة الحكم الانتقالي أو المؤسسات المنبثقة عنها.

وأعرب المشاركون في الاجتماع عن قبولهم ودعمهم لدور الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في الإشراف على وقف إطلاق النار وحفظ السلام وفي رعاية العملية السياسية ومطالبتهم بتقديم المزيد من المساعدات الإنسانية.

وأقر المشاركون في ختام الاجتماع الهيكل التنظيمي واللائحة الداخلية لهيأة المفاوضات وقاموا بتسمية ممثليهم إليها في دورتها الحالية لتتولى مهام اختيار الوفد التفاوضي حيث ستشكل مرجعية المفاوضين وفق المحددات التي أقرها المؤتمرون.

ووجه المشاركون جزيل الشكر والتقدير لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع -حفظهما الله- ولحكومة المملكة وشعبها على استضافتهم للمؤتمر وذلك استمرارًا لجهودها ودعمها الدائم للشعب السوري لتحقيق آماله وتطلعاته في الحرية والكرامة.

وكان الدكتور عبد العزيز بن عثمان بن صقر رئيس مركز الخليج للأبحاث، قد قال أمام هذا المؤتمر مخاطبًا أعضاء مؤتمر المعارضة السورية الثاني: وكما تعلمون إننا نلتقي اليوم وسط صراعات متداخلة ومعقدة ومتشابكة، الخاسر الوحيد فيها هو الشعب السوري الذي عانى ويعاني من مأساة إنسانية قد تكون غير مسبوقة كثيرًا في الوقت الحاضر، لذلك أتمنى أن يخرج هذا اللقاء المبارك بتوافق واتفاق، يؤكد للعالم أن المعارضة السورية تشعر بآلام شعبها، وتريد للوطن الخروج من كبوته، وتجاوز أزمته.

وأضاف رئيس مركز الخليج للأبحاث نطالبكم بالاتفاق على تحديد الوفد الذي يشارك في مؤتمر جنيف المزمع انعقاده، حتى لا تكون هناك ذريعة لمن لا يريد حل المعضلة السورية التي طال أمدها، وحتى لا تكون هناك مزايدات ممن يريد المزايدة عليكم وعلى وطنكم، لذلك فإن المملكة العربية السعودية على يقين أنكم تتحملون المسؤولية بشرف في هذه المرحلة التي تتطلب منكم التلاحم والتوافق.

ثلاثة سيناريوهات تنتظر مستقبل الأزمة الخليجية - القطرية

التوافق الخليجي المعضلة والحل!

السلام والأمن في الخليج في التاريخ الحديث مر بمرحلتين الأولى ما يكمن أن يسمى (السلام البريطاني) Pax Britannica وهو الذي استمر طوال القرن التاسع عشر تقريبًا حتى الثلث الثالث من القرن العشرين (١٩٧٠م) وقد تدرج التدخل البريطاني في (أمن الخليج) تدريجيًا، فكان أولاً من أجل حفظ الأمن والسلامة في البحر (الخليج) الممر الحيوي للإمبراطورية البريطانية إلى الهند، وقد كان في شكل معاهدات تتم بين ممثلي السلطة البريطانية (في الهند)، وبين مشايخ الخليج، ثم بعد ذلك ومع تباشير ظهور النفط وتقدم وسائل المواصلات في المنطقة، وخاصة بعد الحرب العالمية الأولى، و تراجع الإمبراطورية العثمانية (وهزيمتها) تمدد النفوذ البريطاني إلى العراق، و كان له تأثير إلى حد ما في وسط الجزيرة العربية، ثم تطور الوجود البريطاني حتى غدى هناك في الخليج شبه حضور عسكري دائم، و لكن الامبراطورية البريطانية بدأت تأفل بسبب نتائج الحرب العظمى الثانية، وتتراجع قوتها حتى وصلت إلى السبعينات من القرن الماضي (العشرون) وكان لزامًا عليها بسبب الضغوط المالية والسياسية أن تترك المنطقة، سواء في الجنوب العربي (جنوب اليمن) أو الخليج، فيما سمي سياسة (شرق السويس) مع تنامي الشعور القومي في المنطقة وفي دول الخليج على السواء، إلا أن منطقة الخليج سرعان ما دخلت أمنيًا فيما يمكن أن يسمى (السلام الأمريكي) Pax Americana فكان هناك عددًا من المبادرات الأمريكية لحفظ الأمن في الخليج، منها تحالف ثلاثي الأقطاب بين إيران (الشاه) و دول الخليج المستقلة و مظلة أمريكية، والتي كانت تسمى (مبادرة ريتشارد نيكسون) إلا أن الخلاف بين منطلقات وأهداف الدولة الإيرانية (الشاهنشاهية) وبين طموحات دول الخليج جعلت من المبادرة (متعثرة) ثم انتهت المحاولة في مؤتمر مسقط (١٩٧٥م) الذي اختلف فيه قطبان وقتها، إيران الشاه و عراق البعث، فكان لزامًا على الولايات المتحدة أن تأخذ موضوع الأمن في الخليج (خاصة أمن النفط والممرات المائية) على عاتقها.

د. محمد الرميحي

السلام الأمريكي تطور أيضًا نتيجة عدد من الأحداث (الثورة الإيرانية ١٩٧٩م) واحتلال الاتحاد السوفيتي لأفغانستان، ثم بعدها الاحتلال العراقي للكويت ١٩٩٠م، أصبح للولايات المتحدة وجود عسكري وبحري، تلك الأحداث جعلت من الوجود (الأمني والعسكري الأمريكي) ينقل من ما كان يعرف بـ (خلف الأفق) Over the Horizon أي في أعالي البحار، إلى الأرض اليابسة Boots on Ground، كان أكبر حشد أمريكي (ودولي عسكري) في ما بعد أغسطس ١٩٩٠م، من أجل طرد الاحتلال العراقي من الكويت (فبراير ١٩٩١م) واستمر الوجود العسكري والبحري في نقاط مختلفة في منطقة الخليج (قطر، البحرين، الأسطول البحري، بحر العرب، وفي بحر الخليج، والكويت) حرب ٢٠٠٣ م، في العراق جعلت من الوجود العسكري الأمريكي هناك أمرًا محتمًا، ومع تطور الأحداث جعلت منه في العراق والمنطقة شبه ثابت. من ناحية أخرى أرادت دول الخليج الست (الكويت، البحرين، المملكة العربية السعودية، قطر، الإمارات، عمان) أن تنأى بنفسها من حرب (إيرانية - عراقية ضروس بين ١٩٨٠ و ١٩٨٨م) فأنشأت منظمة إقليمية للتساند و التعاضد و التعاون هي (مجلس التعاون الخليجي ٢٥ مايو ١٩٨١م) وحدد المجلس أهدافه (لتحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها كان هدف حفظ الأمن الجماعي للدول الست أحد أهم أهداف الدول الموقعة، حيث أن المنطقة دخلت في حالة اضطراب شديدة بسبب حرب الجارتين

(إيران والعراق) و جملة من المتغيرات الجيوسياسية في المنطقة، كمثل تدخل الاتحادالسوفيتي في أفغانستان ديسمبر ١٩٧٩م)، وقد حققت هذه المنظومة السياسية عددًا من المنجزات، كما واجهت عددًا من الصعوبات، أخرها ما اندلع من خلاف بين قطر من جهة و ثلاث دول في المنظومة هي: الإمارات، و المملكة العربية السعودية، ومملكة البحرين، مما عطل من المسيرة، إلا أن الكويت استطاعت أن تعقد قمة هي رقم ٣٨ في الكويت في موعدها ٦/٥ ديسمبر ٢٠١٧م، وحضرها بعض القادة أو ممثليهم، فكانت نجاح في الحفاظ على المنظومة و بيانها النهائي نجاح في الحفاظ على الأهداف، إلا أن الخلاف لا زال قائمًا. والدراسة الحالية سوف تعرض لأسباب الخلاف وكيف يمكن أن يتطور في عام ٢٠١٨م، وتأثيره على مسيرة المجلس.

تأثير الربيع العربي على التوافق الخليجي

بين ١٩٨١م، وحتى عام ٢٠٠٠م، مر تجمع مجلس التعاون بعدد من الاختلافات وعدد من النجاحات، ولكن تلك الاختلافات كانت منخفضة (التوتر) فقد كانت تظهر خلافات بين دول (قطر والبحرين) مثلا يتم احتواؤها، وتعود الأمور إلى مجاريها، وكذلك بين السعودية و الإمارات، أو بين عمان و الإمارات، أو بين الكويت و السعودية، كثير من تلك الاختلافات تحل في البيت الخليجي، تلك الخلافات كانت بينية أي بين الدول الأعضاء نفسها، وكانت متوقعة بسبب قرب تلك الدول من الحصول على الاستقلال الذي قد ينتج تمسك بـ (السيادة) حذر البعض من تضخيمها، فعندما قام مجلس التعاون كتب السيد محمد أبا الخيل، وزير المالية السعودي وقتها، مقالا في مجلة العربي المعروفة، يشير فيه إلى أن التعاون الإقليمي يتطلب شيء من التنازل عن الفهم المتصلب لما يعرف بـ (السيادة الوطنية) كما تطورت في الدولة البرجوازية الغربية، وقد كتب أيضًا السيد عبد الله بشارة أول أمين عام لمجلس التعاون التعبير الشهير، أنه لا بد من التفكير في نزع القدسية عن المفهوم التقليدي (للسيادة الوطنية) و الالتزام الصارم بما يوقع عليه من تعهدات، وقد كان الاثنان محقان، فقد خرجت وقتها أصوات تُهول من السلبيات والتخوف من الاتجاه إلى إنشاء المجلس، بسبب أجندة ما، أو جهلا بالمصالح الكبرى التي يمكن أن تتحقق. المؤسسون -رحمهم الله- كانوا على وعي عميق ودراية بالمخاطر المحيطة بأوطانهم، وعلى فهم واضح بالالتزامات الواقعة عليهم، حقيقة أن العالم لا زال يتوقع منهم أن يحافظ الجميع على الأمن والاستقرار من أجل استقرار المنطقة ليست لأنها في غاية الأهمية لقاطنيها فقط، بل والعالم، حيث أنها مصدر للطاقة، ومرور للتجارة العالمية، تلك مسؤولية ضخمة كشفت الأزمة الأخيرة مدى خطورتها.

الربيع العربي (تصاعد منذ ديسمبر ٢٠٠٩م) وشكلت كل من تون، مصر، ليبيا، اليمن، سوريا وبعض الدول الأخرى (منها خليجية ولكن على نطاق محدود) الفضاء الذي تحرك فيه الربيع، وبدأ الاختلاف في المواقف بين دول الخليج تجاه تلك الأحداث يؤثر في البيت الخليجي، فقد أخذت قطر مثلاً موقفًا مؤيدا لفريق الإخوان المسلمين، الذي تسلم السلطة في مصر ٢٠١٢/٢٠١٣ م، وكانت داعمة للحراك في كل من تونس و ليبيا، وذلك الدعم ذهب إلى فصيل في الغالب له علاقة أو ممثل (للإسلام السياسي) في حين وقفت المملكة العربية السعودية مع ما رأت أنه (رأي ومطلب الشعب المصري) في الإطاحة بحكم الإخوان (يوليو ٢٠١٣م، وما بعدها)، ولقد كانت الاختلافات بين قطر و بين المملكة العربية السعودية قد أدت في السابق إلى سحب السفير السعودي من الدوحة بين ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٧ م، إلا أن ما لبث أن عادت الأمور البينية إلى نصابها، ثم انفجرت الأزمة الثانية التي لا زالت عالقة بين الدول الثلاث وقطر.

الأزمة ليست جديدة أو وليدة اللحظة ،هي قديمة، ربما قدم وصول الشيخ حمد بن خليفة إلى الحكم على الأقل بعد عزل والده الشيخ خليفة بن حمد في ٢٧ يونيو ١٩٩٥م، أو حتى قبل ذلك وكان الافتراض في الخليج بعد خروج السلطة البريطانية منه في عام ١٩٧١م، أن يُحافظ على القائم من الحكام، وأن لا يسعى أحد من العائلات الحاكمة للتغيير شبه العنيف فيما بين الأسر الحاكمة، حتى لا تتسبب في إثارة الصراع (التقليدي) الذي كان شبه دوري بين المتنافسين على السلطة، قبل استباب الأمن الذي فرضته السلطة البريطانية لأكثر من قرن، رفض التغيير حتى بين (الوالد والولد)، خاصة أن حمد بن خليفة، كان ولي العهد والمتحكم تقريبًا في كل شؤون دولة قطر وقتها، شعور الحكم في قطر بعدم الترحيب به، ومحاولة الوالد خليفة بن حمد أو مناصريه للعودة إلى الحكم، وربما بتشجيع من أكثر من عاصمة خليجية ، وتنقله بين عواصم الخليج، من أجل ذلك الهدف، في ما سمي لاحقًا من الجانب القطري (بالانقلاب الفاشل، فبراير ١٩٩٦م) الذي اتهمت الدوحة بعض أبناء القبائل القطرية، وضمنًا بعض القوى الخليجية أنهم وراءه، سبب ذلك ردة فعل سلبية هي خليط من هواجس و مخاوف، على الأمن الوطني القطري، وترافقت مع شخصية حمد بن خليفة (الساعية إلى التغيير والاختلاف) نتج عنها عاملان على الأقل، أحدهما اقتصادي، من خلال تبني الحكم الجديد في قطر (تنمية انفجارية) في كل المجالات الاقتصادية منها والثقافية، وفي البنى التحتية القطرية، مما جعل مواطني قطر بعد سنوات قليلة يحوزون على لقب (أعلى متوسط دخل ربما في العالم) والثاني سياسي، من خلال عدد من الخطوات التي اتخذها الشيخ حمد

بن خليفة، وهي خطوات سياسية، تبدوا للبعض متناقضة، فمن جهة بدا أنه يحتضن الإخوان المسلمين، ومن جهة أخرى كان لبعض قوى اليسار العربي مكانًا في الدوحة أيضًا، كلا التوجهين (الإخوان) و (اليسار) لهما أجندات متناقضة، ولكنهما يشتركان في رفض معظم الواقع العربي القائم، شارك في هذا المنحى، شخصية حمد بن خليفة، التي اتجهت إلى التوسط في كل القضايا العربية الخلافية، من لبنان إلى السودان إلى غيرها، حتى وصلت إلى البحرين، ساعد في ذلك الثروة الضخمة التي توفرت لقطر من تصدير الغاز والنفط، وفكرة وضع قطر على الخريطة العالمية، فأقامت قطر أدوات (ضاربة) لتنفيذ تلك السياسة الخارجية المزدوجة، منها (إنشاء محطة الجزيرة التلفزيونية) التي توجهت لفتح ملفات سياسية خطيرة خاصة بالبلاد العربية المختلفة، ولكن ليس عرض مشكلات قطر! ومنها أذرع إعلامية مختلفة (جرائد و ندوات ومحطات تلفزيونية) في الداخل والخارج، تكفل بها مجموعات (اليسار العربي) وأيضا (الإخوان) بجانب الاتفاق مع الولايات المتحدة لتقديم (قاعدة عسكرية مدفوعة تكاليف الإنشاء)، كما اجتهدت قطر لأن تكون (صندوق بريد) بين القوى المتشددة، التي انتشرت في العقد الأخير من القرن العشرين والأول من الواحد العشرين، في مجمل الشرق الإسلامي (القاعدة وطالبان والنصرة وداعش) وبين الأجهزة الأمريكية، مستخدمة قدرة الجزيرة على الاتصال، وحاجة المتشددين للأعلام، ورغبة أمريكا في التعرف على الفاعلين، مما مكن الاجهزة الأمريكية من الاطلاع على تفاصيل لدى تلك المجموعات، كان من الصعب الحصول عليها، كما لم تتردد الدوحة بالاتصال بإسرائيل، ودعوة بعض مسؤوليها لحضور مناسبات نقاشية في الدوحة، فكان يتواجد في قطر ممثلون لحماس، وفي نفس الوقت تقوم تسيبي ليفني (وزيرة خارجية إسرائيل) بالاشتراك في ندوة، لا يبعد مكانها إلا بضع كيلومترات عن مكاتب حماس ! وعلى مدى سنوات نظمت قطر ندوة سنوية عالمية تحت عنوان (الديمقراطية والتنمية والتجارة الحرة) ولكنها لم تحقق (الديمقراطية) الداخلية، عدى مجلس معين له صلاحيات محدودة!

الوصفة الناجحة

لعقد ونصف تقريبًا بدا أن تلك السياسية القطرية، بتعدد وربما تناقض أدواتها ووجوهها ناجحة، كما بُررت على انها الوسيلة التي تحمي النظام القطري من كل الشرور، خاصة من التدخل في شؤونها من قبل الجيران، الذي كان بين قطر وبينهم اختلافًا حادًا أو متوسطًا على الحدود أو وجهات النظر السياسية، كما المملكة العربية السعودي في (الخفوس) أو البحرين التي لها مع قطر حدود مختلف عليها وقديمة، كما في (فشت الديبل) وجزيرة حوار. بجانب الخلاف القطري البحريني/السعودي، لم يكن قطر تخلو سياستها من منغصات تجاه الكويت. إلا أن الشيء ونقيضة حقق النجاح الدبلوماسي للدوحة والذي هو خليط من (الجزرة و اللعب السياسي الحاذق)، وقد استمر بنجاحه النسبي من يونيو ١٩٩٥م، إلى يونيو ٢٠١٣ م، (وقت تنازل حمد بن خليفة عن الحكم إلى ابنه الأصغر تميم بن حمد) أي ثمانية عشر عامًا من النجاح النسبي من وجهة نظر الدوحة، الأمر الذي يعتقده الحكم في قطر، أنه قد أورث (الخوف والرجاء) معًا من قطر، صاحبة المال الوفير والأذرع الإعلامية الفاعلة، في فضاء عربي مرتبك ومتغير، و يكثر فيه الشجار، كان ذلك الخليط (من اليمين واليسار) و الشيء ونقيضه، هو (آلة الردع القطرية الناعمة) كما فهمها الشيخ حمد بن خليفة، والتي قدمت لقطر فترة طويلة نسبيًا من السماح. أتاح لها التدخل النشط في معظم الملفات العربية المختلف عليها، وأصبحت صوتًا مهمًا في فضائها العربي، وهي الدولة الصغيرة، ولكن بقدرتيها المالية والإعلامية، أعطتها القوة الناعمة ما يمكن أن يعرف بـ (الثقة الزائدة) Over Confidant دون حاجة إلى جيش أو قوة ردع خشنة، أو حتى مشاركة سياسية داخلية، تضمن الاستقرار الداخلي، تزامن ذلك مع مرض طويل للقيادة السعودية (الملك فهد) وغض طرف من اللاعبين الخليجيين القريبين، مع شيء من العتب الحاد في بعض الأوقات، كما حدث أن سحبت المملكة العربية السعودية سفيرها لفترة بين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٨م، ووقفة النفس الكويتي، بعد التحرر من جيش صدام، حيث لعبت الجزيرة دور مناكف للآمال الوطنية الكويتية.

ردة فعل الدول المختلفة

راكمت الدوحة في مسيرة الثمانية عشر عامًا (مدة حكم حمد بن خليفة) العديد من الأعداء وهي تحقق النجاحات في إطار (الثقة الزائدة) ارتكبت عددًا من الأخطاء التي قرأتها الدول الأخرى، وتعاظم عدد الدول غير (المرتاحة) من سياسات قطر، التي كانت

الأزمة الخليجية - القطرية ليست جديدة أو وليدة اللحظة بل قديمة قدم
وصول الشيخ حمد بن خليفة إلى الحكم بعد عزل والده الشيخ خليفة أو قبل ذلك

حمد بن خليفة احتضن "الإخوان" و" اليسار" معًا ولكلا التوجهين أجندات متناقضة لكن يشتركان في رفض الواقع العربي

تمالي بعض (المنشقين) من تلك الدول، واعتبرت الدوحة صبر تلك الدول البعيدة مثل مصر والمجاورة منها خاصة، هو تردد في المواجهة أو خوف من الخيارات الأخرى، لقد تفجرت ملفات ذات حساسية كبرى على شاشة الجزيرة و وسائل الإعلام القطرية في الخارج كما ساندت قوى مختلفة ومضادة لقوى تساندها دول خليجية أخرى في سوريا و في ليبيا، و في الندوات التي كان معظم الحاضرين فيها من خارج قطر، كثر نقد تلك الدول، واعتبر ذلك النقد من دول كثيرة أنها ذات مساس بالأمن الوطني للآخرين، فاعتبرت الإمارات أن مناصرة قطر للإخوان المسلمين، الذين سببوا لها ازعاجًا داخليًا في السنوات الأخيرة، وتمت محاكمة بعضهم، هو موقف (عدائي من الدوحة) تجاه الإمارات، وكذلك اعتبرت مصر الموقف القطري (السياسي والإعلامي) من الثورة الثانية المصرية معاديًا لها، بعد التخلص من حكم الإخوان (٢٠١٣م)، على أنه عمل سياسي (عدائي) كما اشتركت البحرين والمملكة العربية السعودية في الاعتراض على (تجنيس بعض مواطنيهم بالجنسية القطرية، و احتضان الدوحة الواضح أو الخفي لقوى معارضة لكل من المنامة و الرياض) أدى ذلك إلى تقاطع أجندات الدول الأربع في أخذ موقف مشترك من الدوحة، واعتبرت الدول الخليجية أن وصول تميم بن حمد إلى الحكم في قطر ربما خفف من غلواء تلك السياسة السابقة، و تمت محاولات إقناعه بعد يونيو ٢٠١٣م، بتغير جزئي من تلك السياسات التي اعتبرت استفزازية في وقت حرج، حتى وقع وثيقة بهذا المعنى سمت وثيقة ٢٠١٤م، إلا أن المسار الأساسي في السياسة القطرية لم يتغير، ويرى بعض المتابعين أن حمد بن خليفة لا يزال يقود السياسة القطرية من (المقعد الخلفي) على أساس أنها السياسة الناجحة لتعويم قطر في بحر السياسة العربية المضطربة، وأنها حق سيادي لا يجب أن يعترض عليه أحد.

انفجار الأزمة

السؤال لماذا الآن؟ في أواخر مايو ٢٠١٧م، انفجرت الأزمة الثانية بين الدول الأربع وبين قطر، كان لذلك سوابق، ففي أقل من عام من صول تميم بن حمد إلى السلطة في قطر انفجرت أول أزمة بين دول الخليج بشكل ملفت، فقد سحبت كل من المملكة العربية السعودية و دولة الإمارات ومملكة البحرين، بشكل متزامن سفرائها من الدوحة في مارس ٢٠١٤م، الأمر الذي فجر ما يمكن أن يسمى (الأزمة الصغرى) في ذلك الوقت، وكان السبب المعلن (ضيق ذرع الدول بسياسة قطر في التدخل في شؤون الدول الأخرى) سرعان ما عولجت تلك الأزمة من خلال تدخل نشط من دولة الكويت، وفي الرياض تم توقيع وثيقة من تميم بن حمد مع قادة دول الخليج الأخرى وهي الوثيقة المعروفة بوثيقة عام ٢٠١٤م، كان هذا الخلاف مع قطر تتجمع عناصره منذ فترة، فيه الجانبي من العوامل وفيه الرئيسي، وفيه التاريخي و المستجد، فقد كان موقف الدوحة من مصر (في عهد مبارك) أيضًا غير مريح من خلال ما تبثه الجزيرة حول الأوضاع الداخلية المصرية، وقد مرت فترات تأزيم بين الدولتين، وكذلك مع المملكة العربية السعودية! الإجابة لماذا الآن (أوائل يونيو ٢٠١٧) حيث انفجرت الأزمة الثانية بشكل كبير، هناك ثلاثة أسباب رئيسية تجمعت لتهيئة الظرف الموضوعي:

أولاً: ضغط تداعيات الربيع العربي.
ثانيًا: تراجع أسعار النفط، والتغيير في القيادة السعودية.
ثالثًا: التطورات في مصر.
رابعًا: التغيير في الولايات المتحدة

أولاً: ضغط تداعيات الربيع العربي لها أكثر من مدخل، فقد واجهت دول الخليج في بداية الحراك الشعبي في عدد من الدول العربية واحتمال تأثيرها على مجتمعاتها، واجهته بالطريقة التي تعرفها، وهي ضخ الأموال في شرايين المجتمع، وهكذا كان، فقد رفعت المرتبات للعسكريين والمدنيين تقريبًا في كل دول مجلس التعاون، كان ذلك وقت اليسر المالي الذي امتد إلى السنوات الأولى من العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين، إلا أن ذلك اليسر المالي لم يستمر، مما أعاد الضغوط على الميزانيات، تزامن ذلك مع دخول متعاكس لبعض دول الخليج في (معارك الكر والفر) في بلدان (الربيع العربي)، كما حدث في ليبيا مثلاً، حيث ناصرت دول من الخليج طرفًا في الصراع، في الوقت الذي ناصرت قطر طرفًا مناقضًا، فكان هناك صراع غير مباشر (خليجي/ خليجي) وحروب تمويل بالإنابة، في عدد من الساحات العربية، أما الطامة الكبرى فهو ما تركه من آثار (الربيع في اليمن) والذي هو على حدود أكبر دولتين خليجيتين المملكة العربية السعودية و عمان، و الصراع المسلح الذي جرى لاحقًا و كان بعض أطرافه كل من السعودية و الإمارات، الأمر الذي جعل من احتمال استنزاف البلدين أمرًا محتملاً في جبال اليمن، بوجود صراع ساخن، لم تستطع هذه الدول أن تتسامح كثيرًا في جبهة تخوض فيها (صراع بارد) مثل الخلاف غير المعلن مع قطر، والذي لما تفجر بعد الاتهام الموجه

للدوحة حول (موالاة الانقلابين) في اليمن، من جهة أخرى فإن قدوم قيادة جديدة في المملكة العربية السعودية غادرت (الحذر) التقليدي للسياسات السابقة، و بدأت في (هندسة اجتماعية و اقتصادية) جديدة، واكبها سياسة خارجية نشيطة ،مستخدمة كل المخزون التاريخي للنفوذ في بناء الدولة السعودية الرابعة.

ثانيًا: التطورات في مصر: مصر هي أكبر البلدان العربية، أكثرها ربما أهمية من منظور الأمن العربي الشامل، وبمساعدة معنوية، و ربما مادية من الدوحة لتيار الإخوان، وكون الدوحة ملاذ أمن لكل المعارضين الإخوان من المصريين، شكل ضغطًا في توقيته و تأثيره على مصر ، التي تعاني في مرحلة الإفاقة من أحداث (ربيع مصر القصير)، هذا الاحتضان وتلك المساعدة لأهم تيار مناوئ للحكم الجديد في مصر، شكل منغصًا لعدم الاستقرار، و استمرار هذا الدعم القطري (الإعلامي وربما المادي) يشكل خطرًا على الأمن المصري، وبالتالي العربي، في مرحلة حرجة من عدم الاستقرار الإقليمي، حتى تخوفت بعض المصادر (خاصة الأوروبية) من انفجار في مصر قد يقود إلى كم من الهجرات غير المنظمة إلى أوروبا، الأمر الذي يشكل تهديدًا للأمن الأوروبي والعالمي، من هنا نبع (الغضب) المصري على الدوحة و الذي وجد تفهما في كل من الرياض وأبوظبي.

ثالثًا: تراجع الدخل النفطي سبب ضغوطًا أكبر على ميزانيات دول الخليج، بسبب ذلك التشابك (الأمني/العسكري) والمطالب الحياتية لقطاعات الشعب، مما جعل بعض دول الخليج بسبب ذلك تتخذ خطوات و(إجراءات تقشفية)، فهي والأمر كذلك لا تحتاج من دولة قريبة ومتماثلة لها في نظام الحكم وبينهم مصالح مشتركة كثيرة أن (تصب الزيت على النار) تحت شعارات متعددة، إعلاميًا وعمليًا. ومن المؤكد أن أسعار النفط سوف تبقى متدنية، ولن تعود إلى ما كانت عليه قبل سنوات، على ضوء الاستغناء عن تلك الطاقة في بلاد الاستهلاك وإبدالها، تدريجيًا، بمصادر أخرى. مما يشكل ضغوطًا مستقبلية على الدول المنتجة للنفط وتدني مداخيلها، في الوقت الذي تقوم فيه بإعادة (الهندسة الاجتماعية والإصلاحات الاقتصادية المكلفة).

رابعًا: إن الدوحة لم تقرأ جيدًا (الانقلاب في السياسة الخارجية الأمريكية) بعد انتخاب السيد دونالد ترامب ووصوله إلى السلطة في يناير ٢٠١٧ م، فقد أخذت الإدارة الأمريكية الجديدة على عاتقها (محو كل آثار سياسة السيد باراك أوباما) السابقة، ومنها وهو الأسهل، وهو (الاحتفاظ بصندوق البريد القطري) على ضوء قرار حاسم بمحاربة الإرهاب بأشكاله المختلفة، ودون التودد لبعض عناصره والمراهنة على جزء منها بالاعتدال! ما اعتقدت الإدارة الجديدة أنه تسامح من الإدارة الأمريكية السابقة مع (الإسلام السياسي) العربي تعاكس جذريًا لديها، ذلك التغيير الذي تمثل في اللقاء التاريخي بين دونالد ترامب ورجال إدارته، وبين عدد كبير من القادة العرب والمسلمين باستضافة الرياض ٢١/٢٢ مايو ٢٠١٧ م، وركزت المناقشات على محاربة الإرهاب بكل أشكاله، من بين قضايا أخرى، كان على رأسها تقييد (الإسلام السياسي) الذي تحول بعضه إلى إرهاب واضح، خاصة في مصر من قبل متشددين يرفضون قطعيًا المسار السياسي ويلجؤون إلى العنف! ويجدون لهم مناصرة معنوية من (الجزيرة)، لم تقرأ الدوحة ذلك الانعطاف الأمريكي بطريقة صحيحة، كما لم يتبين لها مقدار التراكم الكمي السلبي لسياستها السابقة التي تحولت من نجاح نسبي إلى عبئ ثقيل، بفعل الزمن وتغير الظروف من عبئ كمي إلى كيفي في دول الجوار! في نفس الوقت إن الدوحة استخدمت وسائلها (الإعلامية والمالية) للتأثير في الأحداث، دون أن تمس (اصلاحات داخلية قطرية سياسية)، كانت تتعامل مع الديمقراطية التي تنادي بها على أنها off shore تصلح للأخرين فقط، فلم تقم الجزيرة مثلا في كل تاريخها بالتعرض للأمور الداخلية في قطر، أو مناقشة المتطلبات السياسية للداخل القطري، كما أن الدوحة رسميًا لا تسمح لمواطنيها في الانخراط داخليًا في أي نشاط سياسي (بما فيه الإخوان أو قوى اليسار العربي) فالتحالف مع حركة الإخوان كان (خارجيًا) فقط! وكذلك مع اليسار العربي (الثوري) وعلى الرغم من الإعلان أكثر من مرة على احتمال تنظيم (شيء من المشاركة الشعبية الحديثة) وتحديد موعد لها وللشعب القطري في المشاركة ، سرعان ما ينسى الموعد، إلا أن ذلك لم يتبلور، ولم تقم في نفس الوقت حركات شعبية مطالبة بتلك المشاركة على أساس الرضاء الاقتصادي الذي يتمتع به المواطن القطري، وضعف الطبقة الوسطى القطرية لم يتيح فرصة لظهور مطالبات جادة في المشاركة من جهة أخرى لم تثمن الدوحة التغير الذي حدث في قمة السلطة السعودية، والعازم على إصلاحات داخلية و تفاعل خارجي يعكس جملة السياسيات السابقة التي اتصفت بالتهدئة و المجاملة. هذه التراكمات التي استمرت لفترة، وزادتها الظروف المستجدة (العوامل الأربعة السابقة) سخونة، هو الذي فجر أزمة ٢٠١٧م، التي تعاني منها المنظومة الخليجية اليوم، ترى قطر أن الأزمة كلها مختصرة في محاولة (تحجيم الحق السيادي للدولة القطرية) وترى الدول الأربع (والثلاث الخليجية) أن قطر تعرض أمنها للخطر في مجمل سلوكها الخارجي، ذلك الفهم المتعارض هو ما أوصل دول الخليج إلى الأزمة المستحكمة.

يتواجد في قطر ممثلون لحماس وفي نفس الوقت تشترك تسيبي ليفني في ندوة، لا يبعد مكانها إلا بضعة كيلومترات عن مكاتب حماس!

تأثير الأزمة على منظومة مجلس التعاون

الملاحظ أن أزمة ٢٠١٧ م، ليست بين دول منظومة التعاون كما حدث في عام ٢٠١٤ م، فقد كانت أزمة وجدت لها (مهبط آمن داخل المنظومة) بوجود مصر هذه المرة، وأيضًا بسبب كثرة المطلوب من قطر تنفيذه، وسبب كثرة المطالب من قطر، هو أن كل دولة وضعت مطالبها من الدوحة في السلة، دون تنسيق في المطالب أو وضع أولويات بينها، بجانب (غموض) للمطلوب بشكل واضح من قطر، كل ذلك عقد من الأزمة. فتوقفت بعد انفجار الأزمة أي لقاءات أو اجتماعات دورية بين اللجان المختلفة والعاملة في مجلس التعاون، بل وتجمد فعليًا كل جهاز الأمانة العامة للمجلس أرجئت كل الاجتماعات البينية المخطط لها، وحتى اللقاءات في الإطار الفني، كما عطل عمل الهيآت التابعة للمجلس، بمعنى آخر، إن شرايين المجلس (تيبست) وأصبح في (بيات)، ليس بين الدوحة وبقية الأعضاء، ولكن (البيات) طال كل اللقاءات الجماعية، فلا تستطيع الدول الخليجية أن تعقد اجتماعاتها دون الدوحة حتى الآن، ولا هي عقدتها بالدوحة بسبب المقاطعة! وكان من المحتمل أن تتأخر حتى اجتماعات القمة التي تعقد في شهر ديسمبر كل عام، لأن الأزمة بذاتها وضعت على سكة (إدارة أزمة) لا محاولة (حل الأزمة) ولكن الكويت، التي كان عليها دور الدعوة إلى لقاء القمة ٣٨ قامت بذلك حفاظًا على الشكل، وقد عقدت القمة بعدد محدود من القادة مع ممثلين للقادة من الدول الأخرى في٥/٦ ديسمبر ٢٠١٧. على الرغم من القول أن الأسر الحاكمة في دول الخليج قد صمدت في فترات صعبة خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وتجاوزت عددًا من المطبات السياسية الكبرى، وأنها تتصف بالمرونة في التعامل والتكيف السريع، إلا أن المناخ الحالي يمثل تحديًا غير مسبوق، واختبارًا للقوة غير مؤكد النتائج. وقد دخلت عليه جزئيًا بعض القوى الإقليمية، كمثل إرسال قوات تركية إلى الدوحة، بعد أن خرجت منها قبل قرن تقريبًا! أو كمثل تدخل إيران للمساعدة والتعاطف مع الدوحة تمهيدًا لبناء رأس جسر على أرض الجزيرة! ومن الواضح أن الأزمة لها كلفة باهظة مالية واقتصادية واستراتيجية على الجانبين، مع وزن نسبي مختلف، إلا أن الخسارة الاستراتيجية غير مسبوقة في تاريخ مجلس التعاون، وكذلك الاستنزاف للموارد المالية و الدبلوماسية، والمرحلة الحالية تشهد (إدارة الأزمة) لا محاولة حلها، يضيف إلى صعوبات الحل عدم وجود تاريخ حديث لحل الأزمات، غير التاريخ (العشائري) الذي يبدو أنه لم يعد فاعلاً في المجتمع السياسي الجديد الذي يتشكل في دول مجلس التعاون، وقد أعلن في نهاية القمة ٣٨ في الكويت أن هناك جهد سوف يبذل من أجل تفعيل وتطوير (هيأة فض المنازعات) والتي كان منصوص عليها في النظام الأساسي ولكنها لم تفعل.

الخلاصة

تشكل أزمة ٢٠١٧م، (القطرية مع الدول الأربع) أكبر وأخطر أزمة تواجهها المنظومة الخليجية، وهي تفجر الأسئلة الكثيرة و تقدم الإجابات الأقل ،فكيف يمكن أن تتطور تلك الأزمة وعلى أي وجه سوف تحل؟، هناك أكثر من سيناريو لتطورها، فهي إما أن تذهب في اتجاه (الحلول الوسطى) بسبب قناعة الجميع أن الأزمة تأكل من رأس المال السياسي للجميع، وتضع ضغوطًا كبرى على الجميع اقتصاديًا و استراتيجيًا، أو تتطور إلى أزمة ساخنة، قد تصل إلى (اشتباك عسكري) مستبعد ولكنه في المنظور البحثي السياسي ممكن الحدوث، و محتمل، أو قد تبقى المجموعة أسيرة (إدارة الأزمة) مع احتمال تدخل قوى مختلفة إقليمية ودولية، أو تصعيد تكتيكي، كل طرف يحاول تسجيل نقاط (تفوق) جديدة، ويدفع الفرقاء لاتخاذ خطوات تصعيدية غير محسوبة النتائج، في جميع الحالات إنها أولاً تستنزف الطاقات للإقليم الخليجي أصلاً المتناقصة، كما إنها تضع الإقليم في مخاطر غير مسبوقة، وثانيًا أن (ما بعدها) لن يكون كما كان (قبلها) فسوف تطلق الأزمة، خاصة إن طالت (مجموعة من التداعيات) و الميكانزمات المحلية والإقليمية، على رأسها مطالب برفع درجة المشاركة في اتخاذ القرارات المصيرية، وكذلك بشفافية أكبر لشرح أسباب الأزمة، فقد أصبحت المشاركة، والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان في سياق المواطنة الكاملة، ومصطلحات بين النخب الخليجية والجيل الجديد في الخليج، تزيد من إشاعتها الأزمة القائمة مع تزامن تراجع أسعار النفط والدخول في صراعات ساخنة (عسكرية) في الجوار . إلا أن أخطر ما خلفته الأزمة هذا الشجار (غير المقنن) على وسائل التواصل الاجتماعي وفي الإعلام الذي وصل حدود عالية من (التنابز) الخروج عن اللياقة الثقافية المتوقعة. كما أنه من المسلم به أن خروج أي وحدة من وحدات المجلس (خاصة الصغيرة) سوف يعرضها للمخاطر ويعرض جيرانها أيضًا للتدخلات الخارجية.

* مدير مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية ـ جامعة الكويت

٢٠١٧ عام أفول شمس المنظومة الخليجية بشكلها المعتاد

مجلس التعاون إلى أين: البيت الخليجي بحاجة للترتيب وإعادة تقييم التحالفات

شهد مجلس دول التعاون الخليجي هذا العام واحدة من الأحداث التي يمكن اعتبارها من أكثر الأحداث التي يمكن أن تؤثر على مستقبل المنظمة والمنظومة على حد سواء، ولذا يطرح هذا السؤال الحزين نفسه: هل مازلنا نتحدث عن وحده خليجية وعن منظمة خليجية؟ هل ما زالت منظومة العمل الخليجي متحدة؟ أين كان الخلل وما هو الدور السعودي تحديدًا بصفتها الدولة التي يمكن وصفها بالعمود الفقري للمنظومة الخليجية؟ كيف يؤثر الوضع الداخلي لدول الخليج؟ وما هو دور كلاً من إيران وتركيا والولايات المتحدة في هذه المنظومة؟ وهل تنتصر العوامل الجامعة لدول الخليج مقابل الوضع الحالي؟ وماهي التنبؤات المستقبلية للوضع الإقليمي؟

د. يحيى بن مفرح الزهراني

التنبؤ الاستراتيجي في بيئة معقدة

يصعب التكهن في عالم سريع التغير ومركب وكذلك في بيئة إقليمية يسودها التقلب و التوجس والتعقيد و الغموض VUCA و تلك السمات تعقد اختيار الاستراتيجية الصحيحة والتنبؤ بالنتائج بشكل صحيح، ويجدر بنا إدراك أهمية الزمن وما نسميه هنا معادلة خط الزمن والتي توضح علاقة الماضي بالحاضر والمستقبل وأن لها اتصال وعلاقة ببعضها. (التعلم من الماضي) + (العمل في الحاضر) = (تغيير المستقبل) وقد غاب هذا الإدراك الزمني عن الكثير. هنالك عدد من المتغيرات الداخلية والخارجية التي تؤثر في هذه المنظومة وسيتم تناولها تباعًا.

المتغيرات الداخلية لدول الخليج

تشهد دول الخليج العديد من المتغيرات، الزيادة السكانية لاسيما في المملكة العربية السعودية علاوة على زيادة استهلاك الطاقة والماء والغذاء التي بدأنا الآن نرى مؤشرات بهذا الصدد ناهيك التلوث البيئي، وارتفاع التكلفة بسبب الضرائب التي بدأت مع بداية عام ٢٠١٨م، والتي قامت بعض دول الخليج بإرجائها حتى عام ٢٠١٩م. وهنا –وبالرغم من وجود مؤشرات أخرى مثل المؤشرات الدولية القانونية، أو المحلية الإدارية والأطر التشريعية لتوجه معين يختص بسلعة، أو مشروع، أو تحرك فكري اقتصادي، أو سياسي– نسلط الضوء على أهم المتغيرات وعدد من المؤشرات التي تلعب دورًا كبيرًا في المستقبل وهي على سبيل الذكر لا الحصر:

- عدد السكان.
- الاقتصاد والدخل القومي.
- تغير أسعار أو تشريعات السوق حول سلعة معينة.
- مؤشرات البيئة.
- التقنية وأثرها في التغير المجتمعي الداخلي.

لاشك أن المؤشرات أعلاه ستتفاعل مع بعضها البعض وتخلق تفاعلاً بينيًا يسمى CROSS IMPACT، أي التفاعل العكسي وهو مثلاً تأثير الضرائب والقيمة المضافة على السلوك الاستهلاكي، أو على زحام السيارات، وتأثير خطط التنمية، على إدماج الشباب والرياضة، ومن هذه العلاقات يمكن استشراف نتائج ايجابية كثيرة وأخرى سلبية يمكن أن تكون تغذية راجعة لتطوير الخطط الوطنية حتى تتفاعل مع التغيرات المختلفة، وحتى تعمل كذلك على تفادي ما يسمى "الوايلد كارد" أو البجعة السوداء: حدث نسبة حدوثه قليلة لكن تأثيره عالٍ جدًا.

مسألة الأمن الجماعي الخليجي أصبحت متداخلة تتأثر بالمحيط الإقليمي وتؤثر فيه لكنها أيضًا تتغير بتغير الزمن والمصلحة

منظومة مجلس التعاون والإعلام الخليجي أي مسؤولية مستقبلية وقيمية؟

لم يعد يمكن الحديث عن دول خليجية أو منظومة مجلس موحد، بعد عام ١٩٨١م، وإنشاء هذه المنظمة، يمكن القول إن عام ٢٠١٧م، هو عام أفول شمس هذه المنظمة، بشكلها الذي اعتدنا عليه، وهذا يمكن تصوره مستقبلاً في حالتين: الأولى أن تختفي هذه المنظمة تمامًا وتتلاشى، أي ألا يصبح لها أي ثقل داخلي أو خارجي، والحالة الثانية أن تظل بحالتها غير المتكاملة، وتنتقل من حالة اجتماع خليجي إلى منظمة تنسيقية لبعض المشاريع الثنائية بين بعض دول الخليج.

هو قيام نظام جماعي بين دول معينة بمقاومة عدوان دولة ما على إحدى الدول من منتسبي النظام. وقد أكد كارلدوتش الذي وجد أن مفهوم الأمن متطور غير جامد يعني أشياء مختلفة في أوقات مختلفة وأماكن مختلفة. فهو متجدد يواكب تطورات الأوضاع المحلية والإقليمية. ومن هنا نستطيع القول إن مسألة الأمن الجماعي لدول الخليج أصبحت في تداخل بشكل كبير تتأثر وتأثر بالمحيط الإقليمي وتؤثر فيه، لكنها أيضا تتغير بتغير الزمن والمصلحة.

وقامت منظمة دول مجلس التعاون الخليجي كمنظمة أمن جماعي لتلك الدول، لتعزيز الروابط الخليجية والعمل على إيجاد صياغات عسكرية وسياسية وأمنية مشتركة من أجل المصلحة الجماعية لدولها.

إن ما تشهده الساحة الإعلامية الخليجية من كافة الأطراف لهو انعكاس إلى مدى التباعد الحكومي بين دولها، لكنه لا يعكس العلاقات الشعبية بين مواطني دول المجلس، ولا شك أن توجه الخطاب الإعلامي التحريضي إلى مستوى الشعوب، سيعمق الجراح، لكنه غير قادر على تغيير المعادلة الثابتة المتمثلة في التلاحم الشعبي والتقارب وعلاقات التصاهر واللغة والعادات الواحدة، لكنها قادرة إلى إحداث شرخ قد يأخذ زمنًا طويلًا في الشفاء، خصوصًا وان أي تعاطف عائلي أو خلافه قد يجرد الفرد الخليجي ولاءه أو يشكك فيه!

الحالة القطرية والتداعيات الخليجية الخليجية

يبقى لجذور هذا الخلاف تداعيات تاريخية منذ عام ١٩٩٥م، والأحداث السياسية في قطر، لكنه لا ينفي كذلك التنافس الإماراتي القطري القديم، وهنا نطرح السؤال: هل يجب على المملكة أن تأخذ طرفًا ما؟ لا شك أن المملكة العربية السعودية بثقلها وقوتها السياسية والعسكرية ومرجعيتها الدينية والشرعية، قادرة أن تكون متحكمًا وحكمًا في التنافسات الخليجية الخليجية، وبالتالي تكون مرجعية لجميع تلك الدول دون الدخول كخصم أو حليف لدولة ما.

تتحرك دولة قطر تباعًا لمصالحها وحماية أمنها في خلق نمط جديد آخر في المنظومة، أحدهم بالهبوط الذي وصلت إليه قناة الجزيرة وبالتالي فقدت الكثير من مصداقيتها واستخدام موظفي تلك القناة لنقل الأخبار الكاذبة أو للتورط مباشرة في الاستماتة والدفاع عن قطر حتى لوكان ذلك فيه خروج عن النص والروح الخليجية المشتركة، والوضع في بقية دول الخليج ليس أفضل حالاً من ذلك فقد أضحت العلاقات السعودية الإماراتية البحرينية من جهة والكويتية العمانية الكويتية من جهة أخرى في حالة من الخلاف المحزن.

كانت ساحة تويتر تحديدًا في مواقع التواصل الاجتماعي عبارة عن افرازات عما يكمن داخل الأروقة الخليجية ونستشف من بعضها أن هنالك رغبة إماراتية في الدخول مع قطر في تنظيم كأس العالم أو إجبار قطر للتنازل عنه، وهنا يلزم على دولة قطر تفهم تلك الدوافع والعمل على تحويل الصراع من رابح خاسر إلى رابح / رابح، لكن هل هذا هو الهدف النهائي لدولة الإمارات في تنافسها مع قطر؟

إن توجه قطر كذلك لدعوة تركيا مما قد يؤدي إلى بناء قاعدة تركية في قطر، ستزيد بالتأكيد حدة الصراع الخليجي، لكنه قد يضمن ولو مؤقتًا الأمن القطري الداخلي، لكن التحركات التركية مؤخرًا لا سيما في السودان هي جديرة بالدراسة والبحث وكذلك التنسيق مع دول الخليج كمنظومة، وعدم التسرع في اللحاق بوجهة النظر الإماراتية حول علاقاتها المتوترة بتركيا بعد دعم الانقلاب في تركيا كما صرح بذلك الرئيس التركي.

يتوقع أن تتسبب الأزمة القطرية بمزيد من التباعد الخليجي الشعبي، وذلك بربط أي تعاطف شخصي، عائلي، فكري، رياضي، الخ مع أي مكون قطري إلى مسألة خيانة وطنية، وبالتالي السجن أو سحب جنسية أو التحقيق وغيره، ويمكن ضرب مثال بسابقة ما قامت بها الإمارات مع أحد المسؤولين لمجرد مصافحة مسؤول إماراتي وبالتالي هذه إشارة إلى أن العائلات الخليجية قد تصبح في خطر السجن بمجرد التواصل مع بعضها البعض، لا سيما إذا تم اتباع النموذج الإماراتي ، الإشكالية هنا أن المملكة تعتبر المرجعية لكل قبائل و عوائل دول الخليج مما يتسبب بإشكاليات قانونية و سياسية واجتماعية داخلية إذا ما تم تبني النموذج الإماراتي وهو الأرجح للحدوث.

الوضع الإيراني والتركي وأثره على المنظومة الخليجية

إن الأحداث التي حدثت الأيام والأسابيع القليلة الماضية في إيران تطرح سؤالا حول كينونة المنظمة، فالشعارات التي رفعها المتظاهرون في أكثر من أربعين محافظة إيرانية تدل أن الشعب الإيراني لا يريد التدخل ولا يهتم بدول الخليج ولا أي دولة عربية وإنما هو شعب يريد الحياة له ولنفسه وأن الشعارات المناهضة للمرجعيات الدينية في إيران تدل على حجم القهر والكبت الذي يعانيه الشعب الإيراني فهل ذلك كله يدل على نهاية فرضية خطر تصدير الثورة؟ لا سيما ما إذا استمرت تلك المظاهرات، والتي قوبلت بحجب مواقع وبرامج التواصل الاجتماعي، ولذا فإن مستقبل ما سيحدث في إيران سيغير تمامًا ديناميكية التفاعلات في كل من العراق وسوريا ولبنان، وبالتالي تباعًا على دول الخليج والتي تعتبر جزءًا من تلك المنظومة الأكبر.

تتحرك كذلك تركيا في كل من الصومال وقطر والسودان وقبرص وأشارت دراسة من مركز دراسات الاقتصاد والسياسة الخارجية التركية أن الوحدات والقواعد التركية المنتشرة للعمليات المتقدمة تختلف في خصائصها، وبسبب وجودها السياسي والعسكري، والطريقة التي تخدم بها السياسات الدفاعية والخارجية لأنقرة، ومدى صمودها في وجه التقلبات الإقليمية. وهذه الدراسة ترى أن عمليات الانتشار المتقدمة لتركيا في الصومال، وقطر، وقبرص الشمالية، جنبًا إلى جنب مع قواعد العمليات المتقدمة في شمال العراق، والوحدة العسكرية المتنامية المتمركزة في مدينة الباب السورية، كلها مبنية على محددات مختلفة. ولكن هل المعادلة التركية تختلف عن المعادلة الإيرانية؟ بالتأكيد

الخطاب الإعلامي التحريضي الشعوبي يعمق الجراح ولا يغير معادلة التلاحم الشعبي لكنه قادر على إحداث شرخ يأخذ زمنًا طويلاً للشفاء

العام الجديد ربما يكون عامًا تركيًا بامتياز حيث تتجه أنقرة لخلق دائرة تحالفات جديدة تتشكل من تركيا وقطر والسودان وربما تنضم لها الأردن

إن التحركات التركية الأخيرة جديرة بالدراسة، وإن دراسة الخطاب التركي مؤخرًا تشير إلى عودة القوة التركية، بيد أن التوسع التركي هو ليس توسع صفري أي رابح خاسر، فتركيا ليس لها مصالح استعمارية أو تخريبية كما هو الحال في إيران لكنه في نفس الوقت يشير إلى حالة ضعف عربي وفراغ في البيئة الأمنية قامت تركيا بشغله، لا شك أن التقارب التركي بين دول العالم الإسلامي بصفة عامة قد لا يضع شكوكًا كثيرة، لكنه في الوقت ذاته يحفز الدول الخليجية على التنسيق المتواصل حتى لا يكون هنالك أي سوء فهم وبالتالي تستعدي دول الخليج تركيا.

التحولات العالمية المعلوماتية وتشكيل المستقبل

وعلى الرغم من أن الغالبية العظمى من العالم تعيش في سلام وعلى الرغم من أن الصراعات المسلحة قد انخفضت بشكل كبير من عام ١٩٩٠م، إلى عام ٢٠١٠م، فإن الصراعات قد ازدادت منذ ذلك الحين، ومن المحتمل أن يعيش نصف سكان العالم حالة غير مستقرة وقد تحولت طبيعة الحرب إلى إرهاب عبر قومي، وتدخل دولي في الحروب الأهلية، فضلاً عن إنكارها بشكل علني الحرب الالكترونية وحرب المعلومات. وتتلاعب حرب المعلومات (حيث تختلف عن الحرب الالكترونية التي تهاجم أجهزة الكمبيوتر والبرمجيات، وأنظمة التحكم في القيادة) بالمعلومات الموثوق بها من قبل أهداف دون وعيها بها، حتى أن الأهداف سوف تتخذ قرارات ضد مصالحها ولكنها تصب في مصلحة من يقوم بحرب المعلومات. وتتلاعب الأخبار الكاذبة بشكل متزايد بتصورات الحقيقة عبر أساليب الخداع والتضليل، وأشرطة الفيديو، وغيرها من أشكال حرب المعلومات، في حين أن العامة لا تعرف كيفية الدفاع عن نفسها. وعلى الرغم من أن الانترنت قد زاد من المشاركة في الحوكمة والفساد الظاهر، فقد انخفضت الحريات الصحفية على مدى السنوات القليلة الماضية، كما تستخدم القوى المناهضة للديمقراطية بشكل متزايد أدوات إلكترونية جديدة للتلاعب بالعمليات الديمقراطية.

المنظومة الخليجية والولايات المتحدة

منذ تأسيس مجلس التعاون الخليجي قبل حوالي ٣٦ عامًا، سعت الدول الأعضاء إلى إنشاء مواقع آمنة ومستقرة للقيام بأعمال تجارية. كانت دول مجلس التعاون الخليجي تواجه دائمًا بعض الخلافات والاختلافات حول السياسية ولكنها تشكل جبهة موحدة حول القضايا الرئيسية بما في ذلك توجه سياسي وأمني حليف للولايات المتحدة في القضايا المشتركة هذه السمة حولت دول الخليج إلى شركاء إقليميين ذوي قيمة عالية للولايات المتحدة. ولكن عندما بدأت الأزمة في يونيو، كشفت عن الشقوق في هذه الواجهة التي كانت تتعمق على مدى العقدين الماضيين وقد تفاقمت الشقوق بسبب الاضطرابات الإقليمية بعد عام ٢٠١١م، ولم يتم إزالتها بشكل كامل بعد نزاع عام ٢٠١٤م، بين دول مجلس التعاون الخليجي حول السياسة الإقليمية لدولة قطر.

وقال اولريكسن أن الاحتمالات غير المؤكدة للوساطة الخارجية تعقد القرار. على سبيل المثال، أثارت تصريحات متناقضة من أجزاء مختلفة من الحكومة الأمريكية شكوكًا حول موثوقية الولايات المتحدة كوسيط، والمملكة المتحدة، وهي القوة الخارجية الوحيدة التي لها تاريخ من المشاركة في المنطقة، مشغولة بالعملية من الخروج من الاتحاد الأوروبي واقترح أولريكسن أنه في حال فشل جهود الوساطة الأمريكية في الحصول على قوة، فإن المسار الأكثر فعالية قد يدعم جهود الوساطة التي تبذلها الكويت، وهي الجهة الفاعلة الإقليمية الأكثر مصداقية.

إن إحدى الطرق لتسريع عودة التوازن النسبي في الخليج، اقترح أولريكسن، أن تقدم قطر تدبيرًا ملطفًا لإظهار رغبتها في الاعتراف ببعض مظالم اللجنة الرباعية.

وكلما طال انقسام الانقسام رسميًا أو عمليًا، كلما كان الأثر أكبر على الروابط الاجتماعية والاقتصادية التي تربط بين سكان خليج مختلط بشكل متزايد.

تنبؤات الحالة الإقليمية

تبنى التوقعات على مؤشرات وليس أمنيات.. وحتى المؤشرات قد تتغير ولا ضمانة أن تمضي في خط مستقيم أو تتراكم بشكل مؤثر.. أما التوقعات فهي كالتالي:

١- إذا تطورت الأحداث في إيران لفترة أطول فربما تشعل إيران حربًا في المنطقة.

٢- ستنتهي حرب سوريا.. لن يتغير النظام ولكن ربما يعاد إنتاجه بطريقة مختلفة.

٣- العام القادم ربما يكون عامًا تركيًا بامتياز حيث تتجه تركيا لخلق دائرة تحالفات جديدة، تتشكل في كل من تركيا قطر السودان وربما تنضم لها دول أخرى كالأردن.

٤- يرشح أن يكون الوضع المصري أكثر اضطرابا.. واحتباسًا وسط تفاقم الوضع في سيناء وامتداده لمناطق أخرى.

٥- تشير كذلك بعض المؤشرات أن ٢٠١٨ قد يكون عام الحسم في اليمن.

هل تنتصر كفة العناصر الخليجية الثابتة؟

يشكل العامل الجغرافي أحد أهم العوامل الثابتة في العلاقات الخليجية - الخليجية، فقطر وغيرها من دول الخليج جزء جيولوجي من شبه الجزيرة العربية لا يمكن اقتطاعة ولا يمكن إخفائة من الخارطة الجغرافية العربية فضلاً عن الخارطة السياسية. ومن هنا شكّل هذا العنصر بعدًا مرتبطاً بعناصر وعوامل أخرى ارتبطت بالعنصر الجغرافي، ألا وهو العنصر الإنساني البشري. فالإنسان القطري هو نفسه ابن شبه الجزيرة العربية يجتمع مع سكان دول شبه الجزيرة الأخرى في العادات والتقاليد والنسب والثقافة واللغة والدين، وبالرغم من أن اجتهادات الدين تلعب دورًا كبيرًا فيما حصل إلا أن التراث الإنساني العربي تحديدًا يحمل من المشتركات ما يجعل الرابط غير قابل للكسر.

من جهة أخرى، يلعب امتداد القبيلة في دول الخليج عامل هام جدًا في العوامل الثابتة، حيث تشكل صلات النسب والتراحم أسس ربط ما بين شعوب المنطقة. إن الأمة الخليجية جزء أصيل من الأمة العربية والتي ترجع في الأصل إلى مجموعة واحدة، حيث تتميز هذه الأمة بالتجانس الاثني بفضل العوامل البشرية التي سادت هذه المنطقة، ولقد دعم ذلك التجانس البيئة الجغرافية ووحدة العقيدة والعادات والتقاليد.

كذلك فإن اللغة الواحدة هي خير عنصر يجعل من سكان الخليج كتلة واحدة تحتل موقعًا واحدًا فتزيد قوتهم قوة. فاللغة الواحدة سلاح للأمة في جوهرها، وهي عنصر يحيي الأمم ويميتها ويقيم الحضارات ويهدمها .

ومما يزيد من أواصر التجانس والروابط في المجتمع الخليجي ما يسمى بالوجدان المشترك الذي قد يتصوره البعض عنصرًا عضويًا، ولكنه في حقيقة الأمر يتجلى بأوضح صوره عندما وقفت دول الخليج عند احتلال الكويت موقفًا موحدًا كان له فاعليته وآثاره على الصعيدين العسكري والاقتصادي. كونت تلك العناصر السابقة جزءًا من منظومة العوامل الثابتة التي تتفاعل أو تتصارع مع العوامل المتغيرة.

الخاتمة

تشير التغيرات وتغير الاتجاهات في المنظومة الإقليمية والدولية وكذلك محاولة تشكل دول جديدة مثل كردستان العراق والثورة في إيران والتحركات التركية، إلى أن البيت الخليجي بحاجة إلى ترتيب ثم الانطلاق بعد ذلك نحو إعادة تقييم منظومة التحالفات الخليجية و تأثرها و تأثيرها بالتحالفات التقليدية التي كانت تعتمد عليها، هل تأثرت بما يسمى تأثر المكانة وهو الخلل في الاتزان بين العوامل الجغرافية والاقتصادية و العسكرية والتقدم التكنولوجي و الثقافة و الحضارة، والذي أصبح غير متوازن بسبب التغيرات الجيوبولوتيكية علاوة على التغيرات الداخلية سيما الاقتصادية، وهنا تلعب مراجعة منظومة التحالفات بعد إعادة ترتيب البيت الخليجي إلى إعادة خلق التوازنات مرة أخرى وترجيح التوازن في مكانة دول الخليج وتعزيز قدراتها في إحداث التأثيرات السياسية في الساحة الدولية.

لاشك أن القائد الأمني والاستراتيجي في دول الخليج أمام تحديات كبيرة، تتمخض القرارات التي يتخذها العديد من التبعات، وكل هذا نابع من رغبة أكيدة في تحقيق مصلحة نظامه، ومع الخطط الطموحة التي تتبناها دول الخليج خاصة رؤية ٢٠٣٠م، فإن دول خليجية أكثر توحدًا وتماسكًا يعني مكاسب أكثر و بيئة أكثر جذبًا للاستثمارات الخارجية، يقول علماء الاستراتيجية إن بعض القرارات أحيانًا لاتبنى بحسب ما ستحققه من نتائج فقط بل ما سيكلفه ذلك القرار من كلفة، وتلك الكلفة ينبغي حسابها جيدا في حساب المصالح والأخطار والنفوذ والاستقرار والقيم، ينبغي دائما أن تستحضر القوة الشاملة للدولة في تعزيز القوة الثابتة كالتاريخ والجغرافيا والتي تمثل بعدًا حضاريًا هامًا في وجود الدول الخليجية والتي لطالما واجهت صعوبات على مر التاريخ استطاعت أن تتجاوزها بمنظور يعي أهمية الاستدامة والاستقرار، ومن هنا نطرح السؤال: هل تنظر دول الخليج إلى سياساتها بالتكلفة الحضارية لاستدامتها وهل تدرك التأثير المستقبلي وردة الفعل المستقبلية من قبل المجتمعات الخليجية.

* أستاذ بكلية العلوم الاستراتيجية - جامعة نايف للعلوم الأمنية - الرياض - المملكة العربية السعودية

التهديدات الإيرانية لا يمكن اختزالها في النووي بل في تمدد قوتها نحو المضايق

العلاقات الخليجية ـ الأمريكية عام ٢٠١٨: التوافق والتباين والتحديات المستقبلية

شهدت العلاقات الخليجية-الأمريكية في العام ٢٠١٧م، العديد من مراحل التوتر على أثر تغير الخارطة السياسية بعد الربيع العربي، ودخول قوى جديدة ومعسكرات متضادة، وبروز فاعلين جدد من ميليشيات مسلحة وتنظيمات إرهابية غير حكومية وانبثاق تحالفات جديدة على المستويين الإقليمي والدولي، ناهيك عن العلاقات الخليجية-الأمريكية التي لم تكن في أفضل مستوياتها في ظل إدارة الرئيس السابق -باراك أوباما- بسبب الخلاف حول الاتفاق النووي الإيراني، وإقرار قانون جاستا وملفات سوريا، والعراق، واليمن وغيرها من القضايا التي لا تزال تداعياتها ماثلة في المنطقة، فضلاً عن سلبية الموقف الأمريكي تجاه سياسات إيران العدائية في المنطقة وتجاربها الصاروخية، ومحاولة بسط نفوذها والتحكم في المعابر البحرية التي تمثل مسألة حيوية لدول الخليج، وأهم نقاط الاشتباك معها، ولا نغفل التدخل الإيراني العسكري الذي طال دول الخليج وفي القلب منها المملكة العربية السعودية التي باتت في مواجهة ليس مع أنصار إيران في العراق واليمن فحسب، وإنما مع إيران نفسها التي بدأت تدخل على خط المواجهة المباشر، عبر أذرعها العسكرية في المنطقة وتعدياتها المتكررة على الأراضي السعودية.

د. أميرة الراشد

وفي خضم هذه التحولات وانعكاساتها على دول المنطقة، وتوجهاتها الخارجية سواء في تفاعلاتها مع الأطراف الدولية الفاعلة، أو حتى على المستوى الإقليمي، أثيرت الكثير من الشكوك حول مدى التزام الولايات المتحدة بالأمن الإقليمي، وملابسات تأخير الإدارة الأمريكية لعدد من القرارات المتعلقة بمبيعات الأسلحة لدول الخليج، وما الذى يتعين على الإدارة الأمريكية الجديدة إعادة تأسيسه في مجال التعاون الأمني وإطار ومعايير وأولويات مبيعات المعدات العسكرية والأسلحة لدول مجلس التعاون الخليجي وغيرها من الملفات والقضايا العالقة حتى اللحظة.

العلاقات الخليجية – الأمريكية عام ٢٠١٧: قضايا عالقة ومعوقات قائمة

بتقييم العلاقات الثنائية ما بين الخليج والولايات المتحدة في ظل الأوضاع السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية والاستراتيجية والطاقة، واجهت دول الخليج في إدارة علاقتها مع الولايات المتحدة مجموعة من التحديات، وعجزًا في الثقة في العام ٢٠١٧م، لا سيما مع تصويت الكونغرس لتجاوز حق النقض الذي يتمتع به -أوباما- على قانون جاستا، مما عزز شكوك دول مجلس التعاون الخليجي حول بقاء الولايات المتحدة كضامن للأمن الإقليمي والاستقرار الإقليمي، وتزامنت هذه الشكوك مع سلسلة من الإجراءات والخيارات السياسية للولايات المتحدة من الملف السوري إلى صعود الإسلام السياسي إلى الاتفاق النووي الإيراني وانتهاءً بالتواجد الروسي في المنطقة.

وفيما يتعلق بالقضايا الأربعة، اتخذت دول مجلس التعاون الخليجي مسارًا مختلفًا عن الولايات المتحدة، وإن كانت الاختلافات تبدو جزئية أو تقنية، إلا أنهما ينظران إلى الأمور من منظور مختلف حتى خلال مشاركتهم في الضربة الجوية ضد تنظيم الدولة الإسلامية، ففي الوقت الذي تبدو فيه أولوية دول الخليج، وقف التوسع الإيراني بكافة صوره وأشكاله، سارعت الولايات المتحدة إلى إبرام صفقة نووية مجزية مع إيران فضلاً عن رفع العقوبات المفروضة عليها بمعزل عن التشاور مع القوى الإقليمية بشفافية كافية أثناء إجراء الرئيس الأسبق -أوباما- حوارات سرية تامة مع إيران مما تسبب بأزمة ثقة في السياسة

الأزمة الخليجية – القطرية تلقي بظلالها على المنطقة ودخول إيران وتركيا ينبئ بأن موازين القوى والتحالفات قد تنقلب

الخارجية الأمريكية لتباين وجهات النظر وتضارب المصالح، وإن كان هناك قاسم مشترك بين دول المجلس وأمريكا، يتركز في مكافحة الإرهاب، الذي يأتي في طليعة استراتيجيتهما في السياسة الخارجية والداخلية من حيث تبادل المعلومات، وتجفيف مصادر التمويل، ووضع الخطط والاستراتيجيات لمكافحته دعمًا للمصالح المشتركة، وهو ما لا يقل أهمية عن تعاونهما في مجال النفط والعلاقات العسكرية والاقتصادية والتجارية.

وإن كانت القضية الأكثر تعقيدًا في العام المنصرم ٢٠١٧م، والعام الجديد هي: مدى تأثير وامتدادات السياسة الروسية على السياسات الدولية بوجه عام والشرق الأوسط على التخصيص، ففي العام ٢٠١٨م، سيتقدم الرئيس الروسي -فلاديمير بوتين- إلى الترشح للانتخابات الرئاسية، ومن المؤكد فوزه، ولا يخفى -سلوك بوتين- الدؤوب في إفشال مساعي الغرب خلال العامين المنصرمين وقد حقق بعض من مساعيه الهادفة لإحداث تغيير جذري على مستوى السياسة العالمية وفي المنطقة، عبر تدخل روسي مكلف في الصراع السوري، مما مكنه من بلوغ بعض الأهداف الاستراتيجية فضلاً عن محاولة تغيير الهندسة الديبلوماسية في الشرق الأوسط، وتحقيق تقارب بين إيران وتركيا وإن كان مصير سوريا لا يعد أمرًا بالغ الأهمية بالنسبة لروسيا بقدر هدفها الأساسي في إقامة علاقات وتقارب مع إدارة -ترامب- عبر معالجة القضية الأكثر حساسية ألا وهي الحرب ضد تنظيم الدولة، وهو ما وظفته روسيا كوسيلة رئيسية لتحقيق تطلعاتها في المنطقة، ومحاولة استحواذها على أكثر مناطق الشرق الأوسط استراتيجيةً، سيما مع تراجع دور الولايات المتحدة المؤثر في المنطقة وصعوبة التنبؤ بمسارات العلاقات الدولية للإدارة الأمريكية الجديدة على نحو يمكن الوثوق بها من حيث تحديد حلفائها في الشرق الأوسط، وموقفها من القضايا الشائكة في المنطقة، وما تعتزم القيام به.

الثابت والمتغير في العلاقات الخليجية -الرئاسة الأمريكية الجديدة

يطرح مفهوم التغير في كل رئاسة أمريكية جديدة، إشكالاً على مستوى حقل العلاقات الدولية، ويعزى بعض من هذا الإشكال إلى طبيعة الأفكار الفلسفية والتنظيرات السياسية لكل رئيس أمريكي

منتخب ليس باتجاه بنية المصالح والمكاسب السياسية والاقتصادية التي يفترض العمل على تحقيقها أبان رئاسته فحسب، وكذلك تجاه السياسة الخارجية الأمريكية، وما تفرضه من إعادة توزيع أدوار ومهام القوى الدولية المؤثرة لتحقيق تلك المصالح والمكاسب، وتحت أي استراتيجيات أو أهداف أو سياسات أو شراكات، طبقًا لشبكة متداخلة ومتشابكة من المصالح والعلاقات الأمريكية والمنظومة الدولية على المدى المنظور والبعيد، وإن كانت ثوابت السياسة الخارجية الأمريكية تظل ثابتة، ولا تغيير فيها بتغير الرؤساء الأمريكيين، كونها معنية بتحقيق المصالح الأمريكية العليا من حيث تفردها بالقيادة العالمية، وإنما التغيير يكون في طبيعة الممارسات والأدوات السياسية التي يرتئيها الرئيس المنتخب بحسب متغيرات البيئة الدولية، والشركاء الاستراتيجيين، ومن ثم، فإن القرار الأمريكي يعتمد غالبًا على التوليف بين التنظيرات الفلسفية والتفضيلات الاستراتيجية التي قد ترجح منظور ما على الآخر، أو شريك استراتيجي على آخر، وبحسب كل ظرف استراتيجي مناسب له.

وبالرغم من تباين السياسات التي اتبعها الرؤساء الأمريكيون المتعاقبون تجاه الشرق الأوسط والخليج تحديدًا، فإن هناك شبه إجماع أو اتفاق على المصالح الأساسية والأهداف الرئيسية، التي يتعين على السياسة الخارجية الأمريكية أن تعمل على حمايتها وتحقيقها في المنطقة، وبمتابعة أبعاد التغيير أو الاستمرارية في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط والخليج مؤخرًا، ومدى التمايز بين السياسة الخارجية لإدارة الرئيس -أوباما- والإدارة الأمريكية الجديدة تجاه المنطقة يمكن القول أن هناك بعض من التقارب الخليجي-الأمريكي، حيث شهدت السياسة الخارجية لكل منهما تحولا في توجهاته صوب الآخر، والمزيد من التوافق في عدد من الملفات المهمة على المستويين الدولي والإقليمي، على خلاف العلاقات الخليجية مع الإدارة الأمريكية السابقة التي أسهمت في إخلال معادلة موازنات القوى في منطقة الشرق الأوسط لصالح إيران.

ولتعرف ما إذا كان هناك ثمة تغيير حقيقي تشهده السياسة الخارجية لدول الخليج والولايات المتحدة، ودوافع هذا التغيير وحدوده، ومجالاته، ومعوقاته، وإمكانية الاستمرارية فيه، أم أنه تحول لحظي ارتبط بمتغيرات محددة سرعان ما يحل التباين والاختلاف بدلاً منها، لابد من استحضار بعض من فعاليات وحيثيات زيارة الرئيس الأمريكي -دونالد ترامب- للمملكة العربية السعودية وما صاحبها من أعمال القمة الأولى العربية الإسلامية - الأمريكية، التي شكلت مؤشرًا واضحًا لجدية العلاقات الخليجية - الأمريكية، ودلالة عميقة لفتح صفحة جديدة للعمل معًا، للحدّ من المخاطر والتهديدات الأمنية في المنطقة، ناهيك عن تشجيع الحوار بين أتباع الأديان السماوية مما يعكس نقطة تحول في إدارة العلاقات الخليجية مع الرئاسة الأمريكية، والانتقال بها من علاقات توتر إلى شراكة إستراتيجية بين الخليج والعالم العربي الإسلامي والولايات المتحدة الأمريكية والغرب عمومًا ، بهدف إرساء السلام العالمي ومحاربة الإرهاب والتطرف.

وبالرغم من التقارب الخليجي-الأمريكي الأخير، يبدو أن سنة ٢٠١٨م، لن تخلو هي الأخرى من بعض التحديات والتباين في المواقف الخليجية الإقليمية والدولية، سيما مع اتساع الحراك الروسي، وجهوده الحثيثة للتأثير على السياسيات الدولية في الشرق الأوسط، وإن كانت العلاقات الخليجية-الأمريكية ستعمل على تعزيز ثقلها السياسي الإقليمي لبداية جديدة في مسار الارتقاء بتلك العلاقات سيما ما يتصل بالمحاور الحيوية التالية:

- التعاون بين أمريكا وتحالفاتها التقليدية، لمواجهة سياسات إيران العدوانية وتدخلها السافر في شؤون دول الجوار، ودعم الإرهاب، وسلوكياتها المغذية للطائفية وثقافة العداء والاختلاف، والتصدي لميليشياتها المسلحة، وأذرعها العسكرية المهددة للسلام الإقليمي والعالمي.
- تأكيد القمة العربية الإسلامية-الأمريكية على تقارب وتطابق الرؤى حيال القضايا الإقليمية، وأهمية تضافر الجهود لإحداث التوازن الإستراتيجي المفقود بين دول المنطقة، من خلال إعادة الدور الأمريكي المؤثر في الشرق الأوسط وريادتها العالمية التي تأتي استكمالاً لقمتي -كامب ديفيد والرياض- مما يمهد لعلاقات واضحة وراسخة بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي بما يحقق أمن واستقرار ومصالح دول المنطقة.
- إيجاد شراكة حقيقية مع الولايات المتحدة في محاربة الإرهاب، وتجفيف مصادر تمويله، وشهدت القمة افتتاح المركز العالمي لمكافحة الفكر المتطرف -اعتدال- المعني بجمع المعلومات اللازمة للحرب على الإرهاب، والاستفادة من الولايات المتحدة في مواجهة التطرف بما تملكه من تقنيات عالية وخبرات عسكرية كبيرة، لتقديم الدعم اللازم فيما يتعلق بالتحالف العسكري الإسلامي والتحالف الدولي، ومواجهة التحديات التي تواجهها المنطقة خاصة في العراق وسوريا وليبيا واليمن، التي تشهد تطورات أمنية وسياسية خطيرة، تنتظر جدية الحسم.

أمريكا وجدت في التدخل العسكري التركي بالأزمة القطرية توريطًا لأنقرة وورقة ضغط لإضعاف الدور التركي مستقبلاً

موقف أمريكا من الأزمة الخليجية-القطرية رهينة المصالح الأمريكية وواشنطن لا تجد حرجًا في بناء علاقات مع طرفي الأزمة

الأزمة الخليجية – القطرية: العلاقات الخليجية -الأمريكية

ألقت الأزمة الخليجية-القطرية بظلالها على دول المنطقة، فدخول قوى إقليمية على خلفية الأزمة -إيران وتركيا- ينبئ بأن موازين القوى والتحالفات قد تنقلب كليًا إذا استمر ذلك الخلاف، وبالرغم من أن دولة قطر عضو في التحالف الدولي لمحاربة تنظيم "الدولة الإسلامية" والطائرات الأمريكية الحربية تنطلق من قاعدة "العديد" في الدوحة لضرب قواعد ومقرات التنظيم في العراق وسوريا وغيره من الجماعات المتشددة إلا أن الموقف الأمريكي من الأزمة الخليجية كان غير واضح، ولا يعكس محاولات جادة لرأب الصدع وإنهاء الأزمة، حتى مع مسارعة إيران للاستفادة من الخلاف الخليجي القطري، وتقديم المساعدات للتخفيف من تداعيات إغلاق الحدود الجوية والبرية والبحرية، واللهجة التصالحية لقطر تجاه إيران المنافسة الإقليمية الأساسية للخليج وفي القلب منه المملكة العربية السعودية، ناهيك عن الحضور العسكري التركي الذي نزل بكامل ثقله لمضاعفة قواته في قطر، رغم تقارب المواقف بين أنقرة وحكومات الخليج في عدد من ملفات المنطقة، سيما ما يتصل بالمعادلة السياسية تجاه موضوع الأكراد، وخطاب التفاهم التركي السعودي في -سوريا والعراق- والعلاقات التجارية الكبيرة بينهما.

وباستمرار التدخل التركي، وفتح إيران لمجالها الجوي، أتى التحرك الأمريكي في الخلاف الخليجي-القطري متداخلاً ومتناقضًا، بل ومستثمرًا بعضًا من ملابسات الخلاف الخليجي-القطري وتداعياته بما يعزز من مصالح الولايات المتحدة الاستراتيجية وحليفتها إسرائيل في المنطقة، عبر تنشيط تجارة السلاح والمعدات العسكرية، إذ أعلنت الإدارة الأمريكية عن توقيع عقد توريد أسلحة لقطر بقيمة (١٣) مليار دولار، كما لم يثنيها ذلك من إبرام صفقات سلاح متطورة مع قطر -سرب طائرات مقاتلة من طراز إف ١٥ بقيمة بلغت ١٢ مليار دولار- مما سيرفع قدراتها القتالية في المجال الجوي، في اتفاقية وقعها وزير الدفاع الأمريكي -جيمس ماتيس- مع نظيره القطري -خالد العطية- تزامنًا مع استمرار إعلان عدد من الدول قطع العلاقات مع قطر وأتى ذلك بالتزامن مع جولة وزير الخارجية الأمريكي وصانع السياسة الأمريكية -تيلرسون- في المنطقة، ليوقع مع قطر المتهمة بالإرهاب من جانب دول المقاطعة الأربع "برتوكول لمكافحة الإرهاب" ولا نغفل إقرار لجنة الشؤون الخارجية لمجلس النواب الأمريكي تشريعًا ينص على فرض واشنطن عقوبات ضد الحكومات الأجنبية والأفراد الذين يقدمون دعمًا ماليًا وماديًا لحركة -حماس- واستهدف التشريع دولة قطر بالتحديد لدعمها المادي والعسكري للحركة، ومنح اللجوء لزعمائها في محاولة لحماية أمن إسرائيل الحليف الدائم للولايات المتحدة، بالرغم من تحذيرات خبراء في الأمن القومي ودبلوماسيين -James Jeffrey- من تداعيات الخلاف الخليجي-القطري ودور الولايات المتحدة في إدارة ذلك الخلاف، خوفًا من أن يؤدي تصاعد وتيرة الخلاف إلى تدمير التحالف الموجود في المنطقة بقيادة الولايات المتحدة ضد إيران وروسيا سيما أن تضامن دول مجلس التعاون الخليجي مهم، لتحقيق أهداف الأمن والاستقرار الإقليمي.

كما وجدت الولايات المتحدة في التدخل التركي في الأزمة القطرية، وتجاهلها إقامة قاعدة عسكرية تركية في الدوحة، استراتيجية مناسبة لتوريط الجانب التركي بهدف توظيفها مستقبلا كورقة ضغط، لإضعاف تأثير الدور التركي في حال تباين المواقف بينهما، كما هو الحال تجاه الدعم الأمريكي للأكراد في سوريا والعراق والوضع قابل للتطور، إذا ما قررت حكومة قطر المزيد من التصعيد من حيث مراجعة الوجود الأمريكي في قطر، في حال حسم الولايات المتحدة موقفها لصالح السعودية والدول التي تساندها، وإن كانت -واشنطن- ستمضي قدمًا في معارضة أيّ محاولة للقيام بما من شأنه أن يغيّر التوازنات الإقليمية التي تحرص على استمرارها في منطقة الخليج خاصة أنها تحتفظ فيها بأكبر قواعدها العسكرية، كما لن تقبل باحتواء إيران لـ -حركة حماس- في حال اشتد الضغط على قطر.

وصفوة القول، إن الموقف الأمريكي من الأزمة الخليجية-القطرية وعلاقاتها مع مجلس التعاون الخليجي، ستظل رهينة بالمصالح الأمريكية المتحققة من استمرارية الأزمة وديمومتها، خصوصًا أن الإدارة الأمريكية لا حرج لديها في بناء علاقات بناءة واستثمارات مجزية مع كلا طرفي الأزمة، بما يحقق مصالحها الخاصة على نحو مستقل لإنعاش صناعة السلاح الأمريكي، إذ ليس من الصعب على الإدارة الأمريكية الضغط على قطر للقبول بتنفيذ الشروط الخليجية الـ (١٣) محل الخلاف، أو في الحد الأدنى عرض وساطة جادة لمعالجة تلك الخلافات.

العلاقات الخليجية – الأمريكية: الآفاق والتحديات المستقبلية

تقتضي هندسة الأمن الخليجي في ظل النزاعات الإقليمية والدولية، وتسارع وتيرتها الأمنية والاقتصادية، وما أسفرت

عنه من توازنات قوى جديدة في المنطقة، إحداث الكثير من المقاربات لآليات الحراك الإقليمي والتحالف الدولي، والشركاء الاستراتيجيين بقصد المواجهة المثلى لحالة الانفلات الأمني، وهشاشة البنية الداخلية والأمنية لبعض دول المنطقة، ناهيك عن مسألة التعاطي مع قضايا الإرهاب، و سياسة التمدد الإيراني الجغرافية والمذهبية، وحراكها السياسي المؤدلج حول الخليج وداخله المهدد للأمن والسلم الدوليين فضلاً عن إمكانية هيمنتها النووية، ومحاولة استهداف أسواق الطاقة العالمية والمعابر والمنافذ البحرية للتجارة الدولية.

وبالتحليل الواقعي للموقف السياسي والأمني العربي-الخليجي في هذه المرحلة الحرجة، يقتضي الموقف إعادة مراجعة المنظومة الأمنية، والسياسات الجيوسياسية والجيواستراتيجية وما صاحبها من إتفاقيات أمنية حمائية مع الدول العظمى خصوصًا الولايات المتحدة الأمريكية، وبتقييم استراتيجية الشراكة الأخيرة ما بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي، أمكن رصد بعض من المؤشرات التي تدلل بقاء منطقة الشرق الأوسط ضمن المناطق المركزية في اهتمامات الإدارة الأمريكية الجديدة، لتحقيق بعض من توازن القوة في المنطقة، تزامنًا مع حالة الانغماس الإيراني في عدد من الملفات والقضايا الإقليمية، وإن كانت علاقات التعاون بين دول الخليج وأمريكا لن تعني التماثل، بقدر التركيز على دعم المصالح المتبادلة، عبر تحسين البيئة السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية والاستراتيجية والطاقة بما يحقق تلك المصالح، خصوصًا أن تركيز الرئيس -ترامب- بحسب فكره الاستثماري سينصب بالدرجة الأولى على أهداف محددة من شأنها جلب الثروة لأمريكا، لإعادة بناء اقتصاد قوي يدعم الصالح الوطني من حيث استحداث الفرص الوظيفية وإنعاش سوق السلاح وإن تطلب ذلك غض الطرف الأمريكي عن الصراعات والأزمات القائمة في المنطقة على غرار الأزمة الخليجية – القطرية، واستمرار الحرب في العراق وسوريا، وهو ما يجب استحضاره عند رسم آفاق العلاقات الخليجية – الأمريكية الحالية والمستقبلية، مع الرهان على دور دول الخليج المستقبلي كركيزة في استقرار منطقة الشرق الأوسط المضطربة ، في وقت انهارت فيه سلطات كثير من الأنظمة في المنطقة الأمر الذي يفرض على الإدارة الأمريكية، بناء علاقة جيدة مع دول مجلس التعاون الخليجي باعتباره مركز استقرار المنطقة، فضلاً عن قدرتها على التأثير في دول مجاورة لم يعد فيها وجود لحكم حقيقي كما هو الحال في العراق سوريا اليمن وإن كان هناك تباين في الرؤى والاستراتيجيات، واختلاف القيم المشتركة ،إلا أنهما لا يزالان مشتركين في عدة أهداف ومصالح، ومن الواضح أن الولايات المتحدة لن تتنازل عن تلك المصالح لقوى دولية أخرى منافسة لها في المنطقة. كما ليس من مصلحة -واشنطن- بناء علاقات متينة بين دول الخليج العربي وروسيا، سيما أن النفط الخليجي ليس مجرد سلعة للولايات المتحدة بقدر ما هو صناعة ضخمة تستثمر رؤوس أموال هائلة، وتقوم على إدارته وتسويقه مجموعة من الشركات الأمريكية العملاقة التي تؤثر في الاقتصاد الدولي وتتأثر، وإذا كانت رؤوس الأموال الهائلة في دول الخليج لها تأثير في الاقتصاد الدولي، فإن الولايات المتحدة، ستسعى للاستفادة من اقتصادات الخليج وحمايتها، بالإضافة إلى أن خبراء الأمن القومي لن يسمحوا بخروج دول مجلس التعاون عن دائرة نفوذهم في المنطقة، خصوصًا مع تزايد حالة التنافس الدولي على نفط الخليج مؤخرًا مما يجعله في مقدمة اهتمامات الولايات المتحدة كشريك قوي في منظومة التجارة العالمية، لاسيما في ظل احتياطيات أمريكا من الوقود الأحفوري الآخذة في التناقص باستمرار على الرغم من ثروتها من النفط الصخري وبفرض تحقيق واشنطن اكتفائها الذاتي من الوقود، من المرجح أن تظل علاقة -واشنطن- مع دول الخليج البترولية الشريك القوي في التجارة الدولية على أعلى مستوى، لارتباط منتجات وأسواق الطاقة -بالدّولار الأمريكي- في جميع تداولاتها، كما أن هذه الشراكة ستكون واعدة في استقطاب المستثمرين للاستثمار في سندات الخزينة الأمريكية من خلال ترفيع نسبة الفائدة التي يضعها البنك الفدرالي.

اهتمام أمريكا بتعزيز علاقاتها بدول الخليج لاستقرار المنطقة وليس لأهمية النفط

وفي سياق آخر، لا يبدو في الأفق ما يؤشر إلى تباعد دول مجلس التعاون الخليجي عن الولايات المتحدة على حساب التقارب مع روسيا والصين، لصعوبة التحول الكلي لمنظومة تسلح دول الخليج من الاعتماد على السلاح الأمريكي خلال المدى المنظور حتى مع سعي روسيا الحثيث لتعظيم علاقاتها مع الخليج، للاستحواذ على حصة من واردات المملكة من السلاح، لتعويض الخسائر التي مني بها الاقتصاد الروسي، جراء تراجع أسعار النفط.

ولتعزيز آفاق الشراكة الخليجية – الأمريكية، تستلزم الشراكة الجديدة من دول الخليج إحداث بعض التغيير لدول مجلس التعاون من حيث تبني مداخل وخطط واستراتيجيات جديدة في التعامل مع الحليف الأمريكي، تضعها في مركز الشريك المكافئ في نطاق توزيع المهام العسكرية والأمنية في المنطقة، وفي نطاق تبادل المصالح الاقتصادية والتوظيف الأمثل لمجموعة المنافذ البرية والبحرية، وإن كان ذلك يعني بالضرورة تعزيز الجبهة الداخلية

لمجلس التعاون الخليجي، وإجراء توافق واسع بين دول المجلس على نحو يتسم بالشفافية والديمومة، لتكوين شراكة حقيقية وفاعلة في العمل مع الولايات المتحدة، على أمل أن يقود ذلك التوافق إلى نوع من توازن القوى المطلوبة إقليميًا.

الاستراتيجية الأمريكية تجاه إيران ومعضلة فقدان الشرعية الدولية

تأتي الإستراتيجية الأمريكية في منع إيران من اتخاذ أي مسار للحصول على سلاح نووي، ومحاولة تجريده من عناصر قوته في المعادلة السياسية الإقليمية، جزئية أساسية في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، وحماية مصالحه في المنطقة، وسبق أن أعلن الرئيس عن تحول كبير في السياسة الأمريكية، ونهجًا أكثر عدوانية تجاه إيران بشأن برامجها النووية، ونظام صواريخها الباليستية، ودعمها للجماعات المتطرفة في الشرق الأوسط، بل ذهب في بعض تصريحاته إلى أبعد من ذلك من حيث إبقاء خياراته مفتوحة بما فيها الخيار العسكري، مما يعني أن التحركات الأولية قد تتبعها تحركات أخرى لن تكون أقل صرامة مما تم اتخاذه -حتى الآن- باتجاه التهديدات الإيرانية، وإن تطلب ذلك قيام مشروع عسكري آخر في منطقة الشرق الأوسط، لردع قدرة إيران على زعزعة استقرار المنطقة، والدفاع عن المصالح الأمريكية، ومصالح حلفائها.

الجدير بالذكر، أن جميع الاستراتيجيات التي حددها الرئيس الأمريكي -دونالد ترامب- بحسب خطاباته المتكررة، بدءًا من التهديد بإلغاء الاتفاق النووي بشكل نهائي إلى فرض عقوبات جديدة على إيران وتجميد أرصدتها المالية إلى حشد تحالف دولي لمحاصرة إيران، إلى احتمالية التصعيد العسكري باتجاه قيام حرب جديدة في منطقة الشرق الأوسط وغيرها من العقوبات، لا تخرج عن كونها مجرد تصريحات ولا تستند على أي مسوغات قانونية دولية تشرعن تلك الإستراتيجيات إلى إجراءات واقعية لردع إيران لا سيما مع امتثال إيران وتعاونها الجيد مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والوفاء بتعهداتها النووية في إطار "خطة العمل المشترك الشاملة" كما أن اتخاذ أي عقوبات أمريكية أحادية الجانب من شأنه زيادة التوتر الدولي مع إيران ووضع -واشنطن- على خلاف مع الدول الأخرى الموقعة على الاتفاق بريطانيا - فرنسا - ألمانيا - روسيا - الصين - الاتحاد الأوربي ولا نغفل هنا الرفض القاطع لمسؤولين أوروبيين حول إعادة التفاوض حول الصفقة، وإن كانوا يتشاطرون مخاوف -ترامب- بشأن التأثير الإيراني المزعزع للاستقرار في الشرق الأوسط، مما يعني أن الإستراتيجية الأمريكية لردع إيران لن تتحقق مالم يكن هناك توافقًا أمريكيًا أوروبيًا حول مخاطر وتهديدات إيران ليس بالنسبة إلى المسألة النووية فحسب، وإنما تجاه المصالح الغربية في منطقة الخليج وجوارها الإقليمي.

وفي ذات السياق لن تخاطر الولايات المتحدة -أيضًا- باتخاذ أي إجراءات أحادية رادعة لإيران والمقامرة بعملية عسكرية في نفس المنطقة الجغرافية التي منيت فيها بحروب استنزاف طويلة "أفغانستان - العراق" دون تحقيق انتصارات تذكر كما أن فرض عقوبات إضافية دولية أو حتى أمريكية لمواجهة نشاط إيران المزعزع للاستقرار في المنطقة ومحاولة عرقلة نظامها الصاروخي لإجهاض مشروعها الإقليمي بالرغم من أهمية آلية تلك العقوبات الاقتصادية وفاعليتها إلا أن كثير من الأطراف الدولية ليس من المتوقع أن تشارك في أي عقوبات جديدة على طهران كما أن الإدارة الأمريكية نفسها منقسمة بشأن اتخاذ عقوبات جديدة تجاه إيران حيث سبق أن أعرب الديمقراطيون الأمريكيون عن شكوكهم في قرار -ترامب- لا سيما مع مواجهة الولايات المتحدة وحلفائها أزمة نووية مع كوريا الشمالية، ولا يرغبون بإثارة أزمة جديدة قد تعزل الولايات المتحدة عن حلفائها وشركائها الأوربيين.

صفوة القول، إذا كانت الولايات المتحدة مهتمة بتعزيز وتوطيد علاقات بناءة مع دول مجلس التعاون الخليجي التي تتحكم بأكبر احتياطيات العالم وتضطلع بدور بارز في استقرار سوق النفط العالمية، فإنها ستكون معنية باستقرار المنطقة ليس لحاجتها إلى نفط الخليج وتلبية احتياجات حلفائها التقليدين في أوروبا وآسيا فحسب، وإنما لضمان الاستقرار الاقتصادي للسوق العالمية سيما أن التهديدات الإيرانية لا يمكن اختزالها في المسألة النووية ومحاولات الالتفاف على مضمون ما جاء به الاتفاق النووي واستمرارها في برامجها الصاروخية ومضاعفة عملياتها ونشاطاتها الداعمة للميليشيات الشيعية في المنطقة وزرع الإرهابيين في الشرق الأوسط، بل تكمن كذلك في تمدد قوتها العسكرية البحرية إقليميًا نحو المضايق الاستراتيجية الهامة والمنافذ البحرية في المنطقة ومحاولة الهيمنة على أهم الممرات الخاصة بإمدادات الطاقة والتجارة في العالم للتحكم في حركة الملاحة البحرية من -مضيق هرمز وخليج عمان على بحر العرب وخليج عدن - ومضيق باب المندب عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر- ليس لتأمين أمنها القومي كما تدعي بقدر رغبتها في إحكام الهيمنة المزعومة على تلك المنافذ البحرية والظهور كقوة إقليمية كبرى ومؤثرة إقليميًا ودوليًا حيث يدرك النظام الإيراني جيدًا أهمية التحكم والسيطرة على الممرات البحرية التي طالما كانت بؤرًا للصراعات الدولية وضرورة التحكم فيها لضمان مصالحه الاستراتيجية.

* خبيرة دراسات سياسية واستراتيجية

بدون تكامل العرب ترى إيران وحدتهم أسطورة وتحالفاتهم شكلية

التوازن الاستراتيجي والعسكري في الخليج: ٣ تكتلات رئيسية في المنطقة

يوحي النشاط في تطوير الصواريخ والبرنامج الفضائي الإيراني، والتقدّم في مجال تخصيب اليورانيوم بأن إيران تسعى لتكون قوة دولية فاعلة. وحتى لو كان الإيرانيون يغالون في الإعلان عن قدراتهم الاستراتيجية والتكنولوجية، في إطار حرب نفسية مفهومة، فإن ذلك لا ينفي عزمهم الدؤوب على تطوير قدراتهم في سبيل حماية مصالحهم، وتوسيع نفوذهم الإقليمي والدولي. وفي تهديد صريح لقائد الحرس الثوري الإيراني الجنرال محمد علي جعفري قوله: " إن إيران مصمّمة على الاستمرار في طريق تطوير قدراتها الصاروخية، إنّ صواريخنا أصبحت أكثر دقة وذات قوّة تدميرية كبيرة، وسيزداد عددها أكثر من أي وقت مضى". وعلى طريق طموحاتها الاستراتيجية لتصبح القوّة الإقليمية المهيمنة، والمؤثرة في موازين القوى في محيطها فإن إيران لم تكن في الماضي، ولن تكون في المستقبل، على استعداد للخضوع لقيود يفرضها المجتمع الدولي.

اللواء د. محمد علام سيد

التكتلات الرئيسية في المنطقة

يمكن الحديث عن ثلاثة محاور رئيسية بقيادة إيران، والمملكة العربية السعودية، وتركيا تتنافس في المنطقة، وهي تعبر عن أهدافها ومصالحها بشكل مختلف، مما يؤدي إلى زيادة المنافسة والنزاع.

يتألف المحور الأول من إيران وسوريا، ومعهما حزب الله في لبنان والحوثيون في اليمن وقوات الحشد الشعبي في العراق. والقوة الرئيسية المسيطرة في هذا المحور هي إيران التي يدعمها الاتحاد الروسي سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا.

ويتألف المحور الثاني من المملكة العربية السعودية ومصر والإمارات العربية المتحدة والبحرين واليمن (تحت قيادة هادي)، ومعهم (الجبهة الإسلامية). ومع ذلك، فإن المملكة العربية السعودية هي القوة الرئيسية ومعها مصر باعتبارها الركيزة الثانية. وهذا المحور مدعوم من الولايات المتحدة الأمريكية.

ويتألف المحور الثالث من تركيا وقطر ومعهما عدد من الجماعات السلفية التكفيرية الراديكالية، ويشكل الفائض التركي مع الموارد المالية القطرية هيكل قيادة متكاملة.

وقد ظهر نوع من التعاون والمشاركة بين هذه التكتلات في قضايا معينة، فقد برز التقارب الإيراني - التركي في قضايا جيوسياسية في المنطقة، مثل مكافحة الإرهاب واستفتاء الاستقلال الكردي والجهود الدولية المبذولة لتهدئة الحرب في سوريا، وقد شجع على ذلك تزايد الدور الروسي في المنطقة حول سوريا والأكراد والعلاقات الاقتصادية.

أما بالنسبة للتقارب الإيراني-القطري، فقد ارتبط بمصالح مشتركة شملت الطاقة والعمليات العسكرية والمواد الغذائية، وأهمها إدارة وتقاسم أكبر حقل للغاز في العالم. كما قدمت إيران الغذاء إلى قطر أثناء ألمقاطعة وفتحت مجالها الجوي للطائرات القطرية.

أما الخلاف، مع قطر فقد وضع الولايات المتحدة في مأزق خطير، لأن العمل بقوة لصالح أي من الجانبين يجب موازنته بالعواقب المترتبة على عشرة آلاف من العاملين الأمريكيين في قاعدة العديد الجوية في قطر، أكبر قاعدة عسكرية أمريكية في الشرق الأوسط.

يقع العراق في وسط المحاور الثلاثة: إيران من الشرق، المملكة العربية السعودية من الجنوب الغربي، وتركيا من الشمال. ولكل رؤيته من المنظور الجغرافي والاستراتيجي، ليتعامل مع العراق كشريك مؤثر أو كمنطقة عازلة. ولا شك أن تعزيز النزاهة المؤسسية وكفاءة الدولة وتلاحم المجتمع بعيدًا عن النزعات الطائفية والإيديولوجية والمادية يجعل من الصعب تدخل القوى الأجنبية المعادية والواقع أن هناك فرصة سانحة في أعقاب تحرير الموصل لتعزيز المكاسب ووحدة الشعب العراقي.

إن العلاقات الاستراتيجية والتاريخية الإيرانية مع القوى السياسية الشيعية تغري إيران باستمالة الشعب العراقي نحوها فضلاً عن أن لديها العديد من الوسائل للتأثير على القرار السياسي العراقي، وخاصة من خلال الجهات الفاعلة غير الحكومية. ويمكن بلورة التهديد الإيراني في عنصرين رئيسيين: البرنامج النووي الإيراني، والحرس الثوري الإيراني.

البرنامج النووي الإيراني: إن سلوك النظام الإيراني يقوض بشدة أي مساهمة إيجابية في "السلام والأمن الإقليمي والدولي" بل إنه يسعى إلى استغلال الثغرات والالتفاف على قرارات المجتمع الدولي. فقد أعلن القادة العسكريون الإيرانيون علناً أنهم سيرفضون السماح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بتفتيش مواقعهم العسكرية. وتُطرَح هذه التصريحات في مواجهة التزامات إيران بموجب خطة العمل المشتركة والبروتوكول الإضافي. ومنذ وقت ليس ببعيد قامت هذه المنظمات نفسها بإخفاء المنشآت النووية في المواقع العسكرية.

الحرس الثوري الإسلامي: يعتبر الأداة الرئيسية لإعادة تشكيل إيران كدولة مارقة من خلال عناصره المتشددة، والغرض المعلن له هو تخريب النظام الدولي. ومن الصعب أن نجد حالة من الصراعات أو المعاناة في الشرق الأوسط لا تنهشها مخالب الحرس الثوري الإيراني.

وينسب إلى الحرس الثوري الإيراني تسليحه لقوات بشار الأسد وتوجيهه إلى تقطيع شعبه في سوريا، وتغاضيه عن استخدام الأسلحة الكيميائية، وسعيه إلى تقويض المعركة ضد داعش بدعم الجماعات المسلحة الموالية له في العراق.

أما في اليمن، فقد حاول الحرس الثوري الإيراني استخدام الحوثيين كدُمًى لإخفاء دور إيران في استخدام صواريخ متطورة وقوارب متفجرة لمهاجمة المدنيين الأبرياء في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، فضلا عن تقييد حرية الملاحة في البحر الأحمر.

التوازن بين القدرات العسكرية

يبين جدول الإنفاق العسكري السنوي لدول المنطقة تعاظم إنفاق دول الخليج بالنسبة لإيران، ولكن تقييم التوازن العسكري يعتمد على درجة الاستعداد القتالي ممثلة في كفاءة القوات وفاعلية العتاد وعمليات الإمداد والصيانة.

الدولة	الإنفاق على الدفاع بالمليون دولار			الإنفاق على الدفاع دولار / فرد			الإنفاق على الدفاع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي			قوات بالخدمة بالألف	قوات احتياط بالألف	قوات شبه عسكرية بالألف
	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٧	٢٠١٧
البحرين	١,٣٣٥	١,٥٢٥	١,٥٢٣	١,٠٢٣	١,١٣٨	١,١١٠	٤,٠٣	٤,٩٣	٤,٨١	٨	٠	١١
مصر	٥,٤٥١	٥,٣٣٥	٥,٣٣٠	٧٥	٧٢	٧٠	٢,٢٤	٢,٠١	١,٩٣	٤٣٩	٤٧٩	٣٩٧
إيران	١٥,٨٠١	١٤,١٧٤	١٥,٨٨٢	١٩٥	١٧٣	١٩٢	٣,٨١	٣,٦٣	٣,٨٥	٥٢٣	٣٥٠	٤٠
العراق	١٨,٨٦٨	٢١,١٠٠	١٧,٩٠٠	٥٢٤	٥٧٣	٤٧٦	٨,٤٨	١٢,٨٧	١١,٦١	٦٤	٠	١٤٥
إسرائيل	٢٠,١٥٢	١٥,٤٠٠	١٥,٨٧٨	٢,٩٣٥	٢,٢٩٨	٢,٣٢٢	٧,٥٣	٦,١٨	٦,٠٩	١٧٧	٤٦٥	٨
الأردن	١,٢٦٨	١,٣٢٠	١,٤٤٨	١٩٨	٢١٠	٢١٤	٤,٣٧	٤,٥٤	٤,٤٣	١٠١	٦٥	١٥
الكويت	٤,٨٠٣	٤,٣١٣	؟	١,٧٥١	١,٥٤٧	؟	٢,٩٥	٣,٧٨	؟	١٦	٢٤	٧
لبنان	١,٢٧٠	١,٤٩٥	١,٧٤٠	٢٢٩	٢٥٥	٢٩٢	٢,٦٩	٣,١١	٣,٥١	٦٠	٠	٢٠
عمان	٩,٦٢٣	٩,٨٨٣	٩,١٠٣	٢,٩٩١	٣,٠٠٨	٢,٧١٤	١١,٧٧	١٥,٤٢	١٥,٢٦	٤٣	٠	٤
قطر	٥,٠٨٨	٤,٧٤٩	٤,٤٠٤	٢,٣٩٧	٢,١٦٤	١,٩٥٠	٢,٤٢	٢,٨٥	٢,٨١	١٢	٠	٠
السعودية	٨٠,٧٦٢	٨١,٨٥٣	٥٦,٨٩٨	٢,٩٥٣	٢,٩٤٩	٢,٠٢١	١٠,٧١	١٢,٦٧	٨,٩٢	٢٢٧	٠	٢٥
سوريا	؟	؟	؟	؟	؟	؟	؟	؟	؟	١٢٨	٠	١٥٠
الإمارات	؟	؟	؟	٢,٥٦٤	؟	؟	٣,٥٩	؟	؟	٦٣	٠	٠
اليمن	؟	؟	؟	؟	؟	؟	؟	؟	؟	٢٠	٠	٠

القدرات الإيرانية: ربما وعت إيران الدرس من "حرب المدن"، وأدركت أنها لن تجاري القدرات المتنامية من الطائرات والدبابات التي بحوزة دول مجلس التعاون والقوات الأمريكية وإسرائيل. وكان اختيارها أن تتركز جهودها لبناء قدراتها العسكرية في بناء الصواريخ البالستية، والصواريخ المضادة للسفن، وفي تطوير البرنامج النووي. واعتمدت على روسيا والصين وكوريا الشمالية لنقل تكنولوجيا الصواريخ ومكوّناتها.

في إمكان الصواريخ الإيرانية قصيرة المدى أن تصل إلى الموانئ البحرية والمطارات العسكرية والمدن داخل دول مجلس التعاون الخليجي وعلى سواحلها، وأن تستهدف قواعد تمركز قوات أمريكية وأوروبية. ولما كانت هذه الفئة من الصواريخ تفتقد إلى وجود نظام توجيه يقودها إلى إصابة الهدف بدقة، فيمكن توظيفها كسلاح سياسي أو لبث الفزع والرعب بين المواطنين.

تقوم الاستراتيجية الإيرانية الراهنة على ثلاثة أنواع من القوى: القوى الصاروخية، القادرة على شنّ عمليات هجومية ودفاعية ضد جميع دول المنطقة، والقوى البحرية، القادرة على مراقبة وازعاج القوات البحرية الأمريكية في الخليج، ومحاولة إغلاق ممر "هرمز" إذا لزم الأمر، والقوى المتحالفة مع إيران والتي يمكن أن تشنّ حروبًا بالوكالة لحساب طهران.

من الواضح أنّ إيران تسعى منذ فترة لبناء قدراتها لكي تكون القوّة الإقليمية الأبرز، ينافسها على هذا الدور كل من إسرائيل وتركيا والدول العربية بقيادة المملكة العربية السعودية.

أما الصواريخ البالستية متوسطة المدى وبعيدة المدى فهناك تقارير يكتنفها الكثير من الغموض وتضارب المعلومات حول مدى هذه الصواريخ وخصائصها. ولكن هذه الصواريخ ستعوّض إيران عن عجزها في الكم والكيف لقدرات قوّاتها الجوّية المهاجِمة مقارنة بقدرات القوّات الجويّة أو الصاروخية التي تمتلكها الآن دول مجلس التعاون الخليجي أو إسرائيل أو مصر. وتطور إيران صواريخ طوافة (كروز) وهي يمكن أن تشكّل تهديدًا ليس فقط للدول المجاورة ولكن تهديدها قد يمتد للأسطول الأمريكي في الخليج وبحر العرب، ويعتقد أنّ أحد هذه الصواريخ قادر على نقل قنبلة نووية متوسطة.

القدرات الخليجية: تمتلك الدول الخليجية قدرات جوية حديثة ومؤثرة تتفوق على إيران، وقدرات صاروخية متنامية، ومع انخراط العديد من دول المنطقة في عمليات الأمن الداخلي ومهام مكافحة الإرهاب، أو المشاركة في النزاعات في بعض المناطق، فقد تصاعدت وتيرة شراء معدات القتال إما بدافع التحديث، أو لاستعواض المعدات والذخائر. وفي الوقت نفسه، وسط مخاوف مستمرة بشأن ترسانة الصواريخ البالستية الإيرانية، واصلت الدول الإقليمية خططها لتعزيز قدرات الدفاع الصاروخي. تم نشر أنظمة باتريوت السعودية للدفاع ضد صواريخ التي أطلقتها قوات المتمردين في اليمن.

ولدى دولة الإمارات العربية المتحدة واحدة من أكثر مؤسسات صناعات الدفاع تطورًا وطموحًا في الشرق الأوسط. ومهمتها توفير القدرة والدعم للقوات المسلحة الإماراتية والمساعدة في تطوير القدرات الهندسية والتصنيعية، وتتمثل المهام الرئيسية في أعمال الصيانة والإصلاح والتجديد؛ والتصنيع؛ والتجميع. وسيتعين على الإنتاج المحلي أن يحل محل الواردات الأجنبية.

لا تزال القوات المسلحة السعودية هي الأفضل تجهيزا لجميع الدول في المنطقة باستثناء إسرائيل. ويتمثل دور الجيش في حماية السلامة الإقليمية للدولة وضمان الأمن الداخلي. أظهرت العمليات ضد الحوثيين في اليمن منذ عام ٢٠١٥م، تحسنًا في القيادة والسيطرة، واستمرت وحدات باتريوت باك-٢ السعودية في التعامل بنجاح ضد عدد قليل من صواريخ سكود- التي أطلقتها القوات الحوثية بشكل فردي. وقد أثبتت المملكة العربية السعودية قدرتها على دعم القوات المنتشرة على الأراضي داخل المنطقة. وكان هناك دعم أمريكي وبريطاني في صيانة الطائرات المقاتلة وغيرها من المعدات الحديثة. وهناك خطة طموحة تستهدف التصنيع المحلي لنسبة كبيرة من العتاد الحربي بحلول عام ٢٠٣٠م.

استراتيجية التعامل مع إيران

تشير النقاط التالية إلى تحديات حاسمة يمكن رصدها أمام دول المنطقة:

- قدرة إيران لاستغلال الخلافات بين الدول العربية، والاستفادة من جروحها الذاتية ممثلة في التطرف الديني، والحروب الأهلية والصراعات المتبادلة. ومالم يجتمع العرب على هدف التكامل والتوحد، فإن إيران ستظل قادرة على استغلال حقيقة أن الوحدة العربية أسطورة استراتيجية، وأن التحالفات العربية مثل مجلس التعاون الخليجي أصبحت مثل قذيفة هيكلية.
- قدرة إيران على استغلال عوامل الصراع الرئيسية، والانقسامات السياسية والطائفية والعرقية في لبنان وسوريا والعراق والبحرين والكويت. وتنشط قوات الحرس الثوري الإسلامي الإيرانية وقوة القدس في عمليات التدريب والمعاونة، واستخدام المتطوعين الإيرانيين والعلاقات مع حزب الله اللبناني، وشحنات الأسلحة، وتمويل الجهات الفاعلة غير الحكومية، كل ذلك يعطيها نفوذًا واسعًا واستراتيجيًا للتدخل في دول أخرى.
- تبني إيران ترسانة متنوعة من الصواريخ المضادة للسفن تطلق من الجو، والقوات البحرية، والألغام الذكية، والغواصات والقوات الساحلية مما يشكل تهديدًا متزايدًا لكل حركة الملاحة البحرية في الخليج. ويشمل ذلك القوات البحرية العربية والأمريكية والبريطانية والفرنسية في الخليج، كما يمثل خطرًا على حركة النقل البحري ذات الأهمية القصوى لجميع الاقتصادات الخليجية،

إذ تصدر نحو ١٨,٥ مليون برميل من النفط يوميًا علاوة على صادرات رئيسية من الغاز السائل. وتعتبر هذه الصادرات حاسمة بالنسبة للاقتصاد العالمي والصادرات الآسيوية الرئيسية.

● تشكل الروابط الإيرانية مع الحوثيين والعناصر الأخرى في اليمن تهديدًا محتملاً متزايدًا للمرور عبر البحر الأحمر وقناة السويس. تشمل الإمداد بالهجوم البري والصواريخ المضادة للسفن ومكونات القذائف، التي يجري تهريب بعضها الآن عبر عمان. وتشكل إيران تهديدًا محتملاً للشحن عبر باب المندب عند مدخل البحر الأحمر حيث يمكن أن يهدد موقع يسيطر عليه الإيرانيون جميع الشحنات تقريبًا عبر قناة السويس بما في ذلك حوالي ٣,٩ مليون برميل يوميًا من النفط والسوائل الأخرى (النفط الخام والمنتجات المكررة) والغاز الطبيعي المسال -الذي يمثل ١٧٪ و٦٪ من إجمالي شحنات السويس. وبالإضافة إلى ذلك، تقول التقديرات أن ١,٦ مليون برميل يوميًا من النفط الخام تم نقلها عبر البحر الأحمر إلى خط أنابيب سوميد الذي يتوازى مع قناة السويس إلى البحر المتوسط، ثم يتم تحميله على الناقلات من أجل التجارة البحرية، وقد بلغ مجموع إجمالي تدفقات النفط عبر خط سوميد وقناة السويس ٥,٥ مليون برميل يوميًا في عام ٢٠١٦م، أي بزيادة قدرها ١٠٠،٠٠٠ برميل يوميًا عن عام ٢٠١٥م.

● مع مرور الوقت ستزداد إمكانيات إيران في مجال الأسلحة النووية إذا لم تلتزم بخطة العمل الشاملة المشتركة. وقد انتقلت إيران إلى نقطة الانطلاق فيما يتعلق بتطوير الأسلحة النووية قبل أن توافق على خطة العمل الشاملة المشتركة. ولديها الآن كل التكنولوجيا اللازمة لتطوير الأسلحة الانشطارية، وربما الأسلحة المعززة. وقد أدى اتفاقها النووي إلى تفكيك أو تعديل معظم مرافقها الرئيسية. ومع ذلك، يمكن لإيران أن تستمر في بعض الأنشطة الرئيسية ذات الاستخدام المزدوج مثل تطوير أجهزة الطرد المركزي، وقد أظهرت أنها ستواصل تطوير قدراتها الصاروخية، وقد تتمكن من تسليح صواريخها وطائراتها بأسلحة كيميائية وبيولوجية.

● تعمل الصواريخ الباليستية الإيرانية، وصواريخ كروز، وصواريخ المدفعية البعيدة المدى، والمركبات القتالية غير المأهولة على تحسين دقة إصابة الهدف بواسطة الرؤوس الحربية التقليدية، وستشكل تهديدًا متزايدًا للبنية التحتية الحيوية والمنشآت العسكرية. كان واضحًا خلال مفاوضات خطة العمل الشاملة أن إيران لن تقبل تقييد قدراتها الصاروخية التقليدية، وأنها تسعى إلى تطوير القدرة على دقة الإصابة، وأن الدول العربية ستحتاج إلى قدرات متكاملة في مجال الصواريخ والدفاع الجوي، ومن شأن الانقسامات المتزايدة بينهم أن تحد من قدرتهم على التعامل مع التهديد المتزايد من قبل إيران سواء بأسلحة تقليدية أو نووية.

● يبدو أن إيران تحقق مكاسب كبيرة في علاقاتها مع روسيا والصين وتركيا، والتي من شأنها توسيع قدرتها على الحصول على أسلحة متقدمة واستغلال الانقسامات العديدة في العالم العربي. ولا يمكن أن يكون بيع روسيا للصواريخ أرض-جو المتقدمة من طراز S300 إلا أول مثال على نقل الأسلحة المتطورة إلى إيران، وسوف تسمح خطة العمل الشاملة في نهاية المطاف عمليًا بنقل أي سلاح متقدم أو تكنولوجياته ذات الصلة إلى إيران.

● أصبحت روسيا قوة رئيسية في المنطقة، إذ يتنامى تأثير علاقات إيران مع روسيا بشكل مطرد كما هو الحال بالنسبة لعلاقات الأسد مع روسيا. وفي الوقت نفسه، ساهمت دول أوروبية فردية -ودول أخرى مثل كندا وأستراليا -بقوات لمكافحة داعش والإرهاب في العراق ودول أخرى في الشرق الأوسط، ولكن أوروبا أخفقت في اتخاذ أي إجراءات صارمة ذات مغزى للتعامل مع عدم الاستقرار والصراع في أي دولة من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وخفضت الدول الأوروبية الرئيسية مثل بريطانيا وفرنسا بشكل مطرد من النفقات الدفاعية اللازمة لتحريك ونشر القوات.

الصواريخ الإيرانية تفتقد الدقة ويلزمها توجيه وتحكم في بداية المسار ونهايته للتعرف على الهدف

وفي إطار استراتيجية التعامل مع إيران والدفاع عن الخليج في مواجهة تلك التحديات تبرز ضرورة تبني عناصر أساسية منها:

● تحييد نفوذ الحكومة الإيرانية المزعزعة للاستقرار والحد من عدوانها، ودعمها للإرهاب والمسلحين.

● تنشيط التحالفات التقليدية والشراكات الإقليمية لمواجهة التخريب الإيراني واستعادة التوازن والاستقرار في المنطقة.

● بناء قوة ردع فعالة لمواجهة التهديدات ضد الصواريخ الباليستية وأساليب الحرب اللامتماثلة

● تأمين الممرات المائية وخطوط النفط والموانئ بوسائل مراقبة حديثة وقوات حماية فعالة.

● الاتجاه إلى تطوير برامج الفضاء وحيازة الأقمار الصناعية التي تمكن من التعرف على الأنشطة العدائية.

● إفشال جميع محاولات النظام الإيراني لحيازة سلاح نووي.

خطورة الصواريخ الباليستية

منذ أن استخدمت ألمانيا الصواريخ الباليستية لأول مرة في الحرب العالمية الثانية، فإن انتشار هذه الصواريخ يثير قلقا بالغا لدى العديد من الدول. إن هذه الصواريخ الباليستية تتيح للدولة المعتدية أن تضرب أهدافًا بعيدة، بسرعة خاطفة، ودونما إنذار مسبق، ومع احتمالية كبيرة لتحقيق إصابة الهدف. لقد لعبت

الصواريخ دورها في زعزعة الاستقرار وإهدار موارد هائلة خلال الحرب الباردة. وقد أثيرت مخاوف خطيرة بشأن انتشار أنظمة وتكنولوجيات الصواريخ الباليستية، ولا سيما في الشرق الأوسط وجنوب آسيا وشبه الجزيرة الكورية. وأظهر استخدام الصواريخ الباليستية في حربي الخليج أهميتها السياسية في الصراعات الإقليمية، على الرغم من أن جدواها العسكرية مشكوك فيها إلى حد ما. وإجمالا فإن هناك من المبررات ما يؤكد أن عالمًا بلا صواريخ بالستية أو حتى بالقليل منها سيكون في وضع أفضل.

هناك تبادل للتهديدات مع إيران، فقد هاجم وزير الدفاع الإيراني حسن دهقان المملكة العربية السعودية زعمًا بالقول: " إذا ارتكبت السعودية حماقة فلن تترك إيران جزءًا في المملكة على حاله باستثناء مكة والمدينة "، كما نُسِب إليه ادعاؤه " يعتقدون أن بوسعهم فعل شيء لأنهم يمتلكون قوة جوية ". وجاء هذا التهجم الكلامي ردًا على حديث وليّ العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان عن أن أي صراع على النفوذ بين السعودية وإيران يجب أن يحدث " داخل إيران وليس في السعودية "، وتعهد بحماية المملكة من محاولات إيران للهيمنة على العالم الإسلامي. ويحظى ما أعلنه الأمير محمد بن سلمان بتأييد معظم الدول العربية والخليجية التي ترى أن تدخلات إيران تزعزع الأمن والاستقرار في المنطقة.

إن الجانب الحاسم في مراقبة الصواريخ هو عمليات التحقق. والأهم من ذلك هو اتخاذ تدابير لمنع تحويل تكنولوجيا صواريخ الإطلاق إلى الفضاء إلى الصواريخ الباليستية. وعلى الرغم من أوجه التشابه الكامنة بينهما، يمكن استخدام الاختلافات في منصات الإطلاق، وإجراءات الاختبار، والحمولة، ومسار الطيران، ونظم التوجيه، والعودة إلى الغلاف الجوي، كمؤشرات للتمييز بين مركبات الإطلاق إلى الفضاء والصواريخ الباليستية. وخلال مراحل اختبار وإنتاج وتنصيب الصواريخ، ستركز وسائل التحقق التكنولوجية الوطنية (أجهزة الاستشعار، والاستخبارات) على خصائص الصواريخ التي يمكن ملاحظتها (العدد –الحجم – المدى –الحمولة النافعة –طريقة التنصيب –تجهيزات الإطلاق – مسار الطيران). والأكثر وضوحًا هو البنية التحتية التي تشمل أماكن الإنتاج، وبرامج التطوير، وميادين الاختبار، وأجهزة التتبع والاتصال، وحاويات الصواريخ، ومركبات تحميل الصواريخ. ولن يكون من الصعب جدًا التحقق من حظر التجارب على الصواريخ

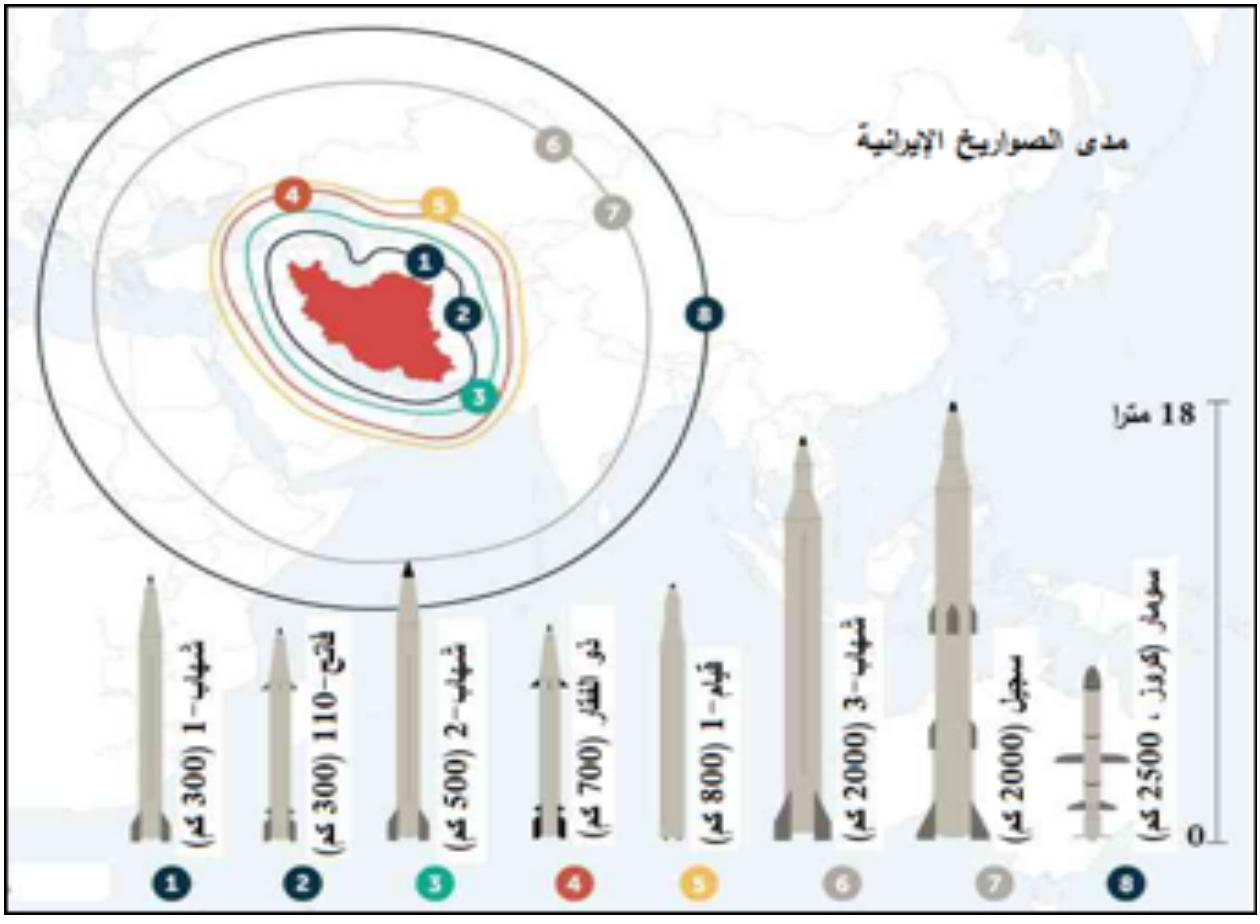

الباليستية نظرًا لأن عمليات إطلاق الصواريخ ترصدها أقمار الإنذار المبكر والرادارات الأرضية أو الجوية.

هناك تساؤلات من قبيل هل تعكس الاختبارات الميدانية وتقدير وقياس مدى ودقة عنصر الصاروخ ظروف الحرب الحقيقية؟ وهل يصاحب تلك الاختبارات تضخيم إعلامي للنتائج؟ وهل هناك من العناصر الإضافية ما يعوض فشل الإصابة؟ وما الضمان لنجاح آلية تفجير الرأس عند الهدف؟ وما جدوى هذه الصواريخ في وجود أنظمة متقدمة مضادة للصواريخ لدى القوات الأمريكية ودول الخليج؟ وهل تدرك إيران فداحة المخاطر المترتّبة على قيام دول الخليج أو القوات الأمريكية أو إسرائيل بضربة استباقية أو بالرد بهجوم جوي أو صاروخي في حال عدوانها؟

أثر التهديد الصاروخي على موازين القوى الإقليمية

في الخلاصة تمكن القول بأنّ الصواريخ الإيرانية ما زالت تفتقد الدقة، إذ يلزم لذلك أجهزة توجيه وتحكم ذات كفاءة عالية) في بداية المسار (أو في كل المسار في حالة الصواريخ الطوافة) وأخرى قرب نهاية المسار للبحث والتعرف على الهدف. وربما تحتاج للتواصل مع أنظمة أرضية وفضائية منتشرة لتدقيق المسار. يضاف هذا القصور التكنولوجي إلى الشكّ في قدرتها على إصابة أهدافها وتدميرها إذا لم تجهز برؤوس نووية. لكن ذلك لا يعني التخفيف من أخطار قصف صاروخي كثيف ضد المدن والمناطق الآهلة وبعض الأهداف الكبيرة الحساسة كالموانئ والمطارات ومصافي النفط وغيرها. ويبدو أنّ إيران ماضية في التجارب لتحسن من دقّة الصواريخ، وتمكنها من اختراق شبكات الدفاع المضادة للصواريخ، بل وربما تضيف إلى جانب استخدام الرؤوس المتفجرة والعنقودية بعض الرؤوس الكيميائية.

وفي التقييم العام، فإنّ أي تصرف أحمق من جانب إيران بشن هجوم صاروخي مفاجئ ضد المدن في الدول المجاورة أو إسرائيل، وضدّ بعض المنشآت العسكرية الرئيسية سيجر معه آثارًا سياسية ونفسية خطيرة، لا يدري أحد معها إلى أي مدى تنحدر إليه الأمور في المنطقة.

خاتمة: تقييم التهديد الصاروخي في المستقبل

بافتراض أن إيران سوف تتمكن خلال فترة خمس سنوات من تطوير جيل جديد من الصواريخ الباليستية بعيدة المدى وعالية الدقة، وهو ما يمثل إخلالاً بموازين القوى في المنطقة، ويشكل خطرًا استراتيجيًا، حتى ولو لم تلحق بهذه الصواريخ رؤوس نووية. سيعني ذلك وجود قوّة صاروخية رادعة تمكّن إيران من بسط نفوذها وسيطرتها على المستوى الإقليمي، دون اللجوء إلى شن عمليات عسكرية واسعة ضد خصومها أو القوى المنافسة لها. ويعتمد ذلك على حدوث تطور نوعي في أربعة مجالات: تطوير أجهزة التوجيه والتحكم، وزيادة المخزون الصاروخي، وتنصيب صواريخ مجهزة برؤوس كيميائية، وتطوير نظام للقيادة والسيطرة يمكن من خلاله إطلاق صواريخ متعددة من منصات متباعدة على هدف واحد أو مجموعة من الأهداف الحساسة.

في المقابل فإن ذلك سيدفع المنطقة نحو سباق تسلّح خطير وباهظ الأثمان. هذا وتمتلك إسرائيل مئات الرؤوس النووية، وفي الوقت نفسه ستسعى الدول العربية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية إلى زيادة مخزونها من الصواريخ الباليستية المتطورة، كما أنّها ستعمل على امتلاك رؤوس نووية.

إن وجود قوة ردع حقيقية ضرورة مؤكدة لتحقيق التوازن في منطقة الخليج. وبرغم قسوة التجارب التي صاحبت وتصاحب العمليات في اليمن، فلابد أنها أوجدت خبرة واقعية في التعامل مع الصواريخ المعادية، وشكلت تمرسًا عمليًا على كيفية مراقبتها وإطلاق القذائف الدفاعية لإسقاطها قبل إصابة أهدافها.

على أن القدرة الحقيقية تكمن في الإحاطة بتكنولوجيا تصنيع هذه القذائف ومنصات إطلاقها، وبالطبع فإن هناك ثلاث ركائز لمثل هذا العمل: أولها البشر أي العقول التي تبحث وتبتكر وتطوّر، وثانيها التمويل الذي يبني المنشآت والمعامل ويجلب ما يتاح من البرامج والأجهزة، وينفق على إنتاج العينات وتجريبها، أما الركيزة الثالثة فهي الزمن، أي أن هذه المشروعات لابد أن تستغرق زمنًا طويلاً يتناسب مع طبيعتها المعقدة والمتشابكة. وما نراه أن إيران وكوريا الشمالية تفعلان ذلك، رغم العقوبات والتهديدات، وهناك وجه آخر لهذه التكنولوجيات وغيرها كاستخدامات سلمية لإطلاق الأقمار الصناعية أو توليد الطاقة.

وهناك رؤية مهمة في الاعتماد الكلي على الدول الأجنبية لاستيراد السلاح، فتلك لها حساباتها وموازينها، بل إنها تتصرف من منطلق المصلحة والقوة، وليس الحكمة أو العدل. فهي تبيع ما تقادم من السلاح، أو تعطل قدرات بعينها في السلاح المبيع، أو حتى تتحكم في فعاليته عند الضرورة، أو تعطي السلاح الخطر للتجريب بعيدًا عن تأثيراته الضارة بمواطنيها. ولتخفيف احتمالات تغيير المواقف يصبح تنويع مصادر السلاح توجهًا منطقيًا. وكيف يمكن الثقة في قوة كبرى تعطي مثالاً صارخًا لعدم احترام الشرعية باعترافها بالقدس عاصمة لإسرائيل.

ومن المهم ملاحظة التكنولوجيات البازغة التي باتت تمثل جانبًا مهمًا في الحروب الحديثة، وهي تتعلق بالحرب اللامتماثلة، والهجمات الإلكترونية عبر الفضاء السيبراني، واستخدام الطائرات بدون طيار، والأقمار الصناعية.

* أكاديمي - جمهورية مصر العربية

حتمية التعاون العسكري الخليجي متجاوزًا الخلافات السياسية والمنافسات الاقتصادية

العسكرية الخليجية ٢٠١٨: فكر عسكري موحد وتفوق ناري رغم التحديات

بعد حرب تحرير الكويت ١٩٩١م، عكف المفكر العسكري الخليجي على تمحيص الدروس المستفادة من تجربة الحرب والتحرير. سواء خبرات الحرب، أو الأسلحة أو ثورة الشؤون العسكرية أو طبيعة الحرب المقبلة. فعادت نظرية "الجيش الذكي الصغير"، التي نادى بها الكثيرون من قبل، وعادت فكرة الذراع الطويل ودور القوة الجوية في إفقاد العدو لتوازنه والتي أكدتها عقيدة الصدمة والترويع التي طبقت في العراق ٢٠٠٣م. وعليه تحددت ملامح العسكرية الخليجية طول عقدين، لتظهر توجهات العسكرية الخليجية ٢٠١٨ بفكر عسكري موحد وتفوق ناري كبير مقارنة بجوارها الإقليمي.

د. ظافر محمد العجمي

الفكرالعسكري الخليجي الموحد

لا يمكن أن يتجاوز المتحدثون في أية مؤتمرخليجي فرصة، إلا وصبوا جام غضبهم على التعاون العسكري بين دول مجلس التعاون وذريعتهم أنه لم يحقق أهدافه بدليل علو صوت إيران فوق أمواج الخليج وصداه في جبال اليمن؛ وفي ذلك تجاوز صارخ لحقيقة أن التعاون العسكري الخليجي هو جوهرة التاج في العلاقات الخليجية، لكن الطبيعة السرية للأعمال العسكرية تجعل الإنجازات أقل ظهورًا للناس. بل إن التعاون العسكري الخليجي تجاوز التعاون التكتيكي ليصل إلى توحيد الفكر العسكري والعقيدة التالية والاستراتيجية الدفاعية. ولم يتم توحيد أهم أسس الفكر العسكري عند الخليجيين فجأة حتى ينهار فجأة جراء الأزمات ومنها الأزمة الخليجية الراهنة مثلا، بل كان نتاج جهود ودراسات وتراكم خبرات واستشارات مستفيضة تشكل لها جذور في ميادين التدريب وقاعات المحاضرات في كل قاعدة جوية ومعسكر قوات في دول الخليج. هذا التوحيد لابد أنه قد ميز الجيوش الخليجية عن غيرها وسيسهم في بروزها على مسرح الأحداث كقوة عسكرية ضاربة؛ ونذكر أن دول الخليج لازالت تعيش في ظل إنجازات في العمل العسكري الخليجي المشترك الذي بدأ منذ٣٧ عامًا. ومن أهم مظاهره توحيد الفكر العسكري الخليجي والتي ستدخل به العام ٢٠١٨م، ما يلي:

- الإستراتيجية الدفاعية لدول مجلس التعاون التي أنجزت في الكويت ديسمبر ٢٠٠٩م كخطوة أساسية على طريق بناء المنظومة الدفاعية المشتركة لمجلس التعاون . وقد حددت الإستراتيجية رؤية واضحة لكيفية تنسيق وتعزيز جهود العسكرية الخليجية وتكاملها وترابطها وتطوير إمكانياتها للدفاع عن سيادتها واستقرارها ومصالحها، بل وردع العدوان والتعاون لمواجهة التحديات والأزمات والكوارث. كما أكدت الاستراتيجية على الأسس والثوابت التي تنطلق منها، وحددت الأهداف الدفاعية الاستراتيجية وطرق ووسائل تحقيقها، إلى جانب تأكيدها على أهمية إجراء التقييم الإستراتيجي الشامل للبيئة الأمنية الاستراتيجية، والتهديدات الاستراتيجية والتحديات والمخاطر بصفة دورية.
- القيادة العسكرية الموحدة لدول المجلس التي تم انشاؤها في ديسمبر٢٠١٣م، كجهة معنية بتخطيط وإدارة العمليات العسكرية المشتركة، طبقًا للدراسة التفصيلية التي رفعها مجلس الدفاع المشترك. وتمت المصادقة على قرارات مجلس الدفاع المشترك ذات العلاقة بإنشاء هذه القيادة وتفعيلها.
- الأكاديمية الخليجية للدراسات الاستراتيجية والأمنية التي قامت انطلاقًا من الأولويات الاستراتيجية التي حددتها دول المجلس لإعداد جيل من القيادات الاستراتيجية، وقيادات الصف الثاني، لتتولى قيادة وإدارة الأجهزة الحكومية ومؤسساتها، حيث

ضرورة استمرار توفّر الإرادة السياسيّة لتفعيل العمل الخليجي المشترك خاصة التكامل الأمنيّ والعسكريّ

وافق المجلس الأعلى في ديسمبر ٢٠١٣م، على إنشاء الأكاديمية بمدينة أبو ظبي لمواكبة التطور المتسارع في مجال العلوم والمعارف العسكرية والأمنية، ولتكون هذه الأكاديمية أحد الصروح العملية المهمة، التي يعتمد عليها في مجال الدراسات والبحوث والتطوير والاستدامة المعرفية.

● التمارين المشتركة لجعل القوات المسلحة بدول المجلس أكثر تجانسًا وتوافقًا خلال تنفيذ العمليات المشتركة، حيث يتم تنفيذ وتخطيط العديد من التمارين المشتركة بين القوات البرية، والجوية، والدفاع الجوي، والبحرية، ووحدات الخدمات الطبية، وقوات درع الجزيرة المشتركة.

كما يسند هذا الفكر العسكري الموحد إنجازات عملية أخرى لعل من أهمها:

● اتفاقية الدفاع المشترك لمجلس التعاون ووقعت في الدورة الحادية والعشرين للمجلس الأعلى بالمنامة، ديسمبر ٢٠٠٠م، إيذانًا ببدء التحول من مرحلة التعاون العسكري التي دامت عقدين من الزمن إلى مرحلة الدفاع المشترك بين دول مجلس التعاون، حيث أكدت عزمها على الدفاع عن نفسها بصورة جماعية ، انطلاقًا من أن أي اعتداء على أي منها هو اعتداء عليها مجتمعة، وأن أي خطر يهدد إحداها إنما يهددها جميعًا. عبر رفع قدراتها الذاتية الجماعية وتطوير قوات درع الجزيرة المشتركة، ومتابعة تنفيذ التمارين المشتركة، وإعطاء أهمية لتأسيس وتطوير قاعدة للصناعة العسكرية.

● تشكيل قوات درع الجزيرة، فوجودها منذ عام ١٩٨٢م، شكل أحد الأسس المهمة لإنشاء منظومة دفاعية مشتركة لتوفير الأمن لحماية دول المجلس، والدفاع عن استقلالها وحماية مقدراتها ومكتسباتها .ثم تطورت لتصبح بحجم فرقة مشاة آلية بكامل إسنادها القتالي والإداري. ليتبعه تطويرها في عام ٢٠٠٦م، إلى قوات درع الجزيرة المشتركة، ثم عززت بجهد بحري وجوي وفقًا للمفاهيم العملياتية، وذلك لرفع كفاءتها القتالية. وفي عام ٢٠٠٩م، تم تعزيز قوات درع الجزيرة المشتركة بقوة تدخل سريع. وفي ديسمبر ٢٠١٣م تم تطوير قيادة قوات درع الجزيرة المشتركة لتكون القيادة البرية الموحدة التابعة للقيادة العسكرية الموحدة لمجلس التعاون، وأن تكون بمسمى "قيادة قوات درع

الجزيرة"، كما يجري العمل حاليًا على استكمال مرتباتها من القوى البشرية والتسليح.

● مركز العمليات البحري الموحد الذي تم إنشاؤه في ديسمبر ٢٠١٤م، ومقره في مملكة البحرين . للتعاون والتنسيق في مجالي الأمن والدفاع البحري لتعزيز وتطوير قدراتها العسكرية والدفاعية.

● التكامل الدفاعي عبر تسخير القدرات الشاملة والعمل على تنسيقها وتطويرها وتكاملها كقدرات جماعية لمواجهة مختلف التحديات والمخاطر والتهديدات الحالية أو المستقبلية كأحد أهم الغايات الاستراتيجية لمجلس التعاون.

● الاتصالات المؤمنة على مستوى القوات المسلحة بدول المجلس والتي حظيت باهتمام خاص ودائم، وذلك بهدف رفع القدرات الجماعية لأنظمة القيادة والسيطرة والاتصالات وتبادل المعلومات فيما بينها. وبدأ التشغيل الرسمي للمشروع في عام ٢٠٠٠م. كما تم في ديسمبر ٢٠١٣م، تنفيذ مشروع المسار المكمل لشبكة الاتصالات المؤمنة، ثم على استخدام خدمة الاتصالات الفضائية كوسيلة رديفة لنقل البيانات المهمة في حالة انقطاع أو توقف الخدمة في كيبل الاتصالات المؤمنة.

● ربط مراكز عمليات القوات الجوية والدفاع الجوي عبر المشروع المشترك"حزام التعاون "لربط مراكز عمليات القوات الجوية والدفاع الجوي في القوات المسلحة بدول المجلس، والذي تم تشغيل المرحلة الأولى منه في نهاية عام ٢٠٠١م.

● الخدمات الطبية بالقوات المسلحة بدول المجلس، فمنذ ديسمبر ٢٠١٢م، تمت الموافقة على علاج منتسبي القوات المسلحة لدول المجلس وعائلاتهم، المنتدبين في مهام رسمية، أو المشاركين في دورات تدريبية في الدول الأعضاء في المستشفيات العسكرية لتلك الدول. ثم في ديسمبر ٢٠١٤م، على توفير الخدمات العلاجيّة للأمراض المستعصية لمنتسبي القوات المسلحة بالدول الأعضاء في المستشفيات العسكرية والمراكز التخصصية في دول المجلس.

● كما اهتم المجلس بالإدارة و بالموارد البشرية وتنميتها وتدريبها وتأهيلها، كما اعتمد تسهيل تنقل الكفاءات العسكرية والمدنية المؤهلة العاملة بالقوات المسلحة في دول مجلس التعاون، وإيجاد بيئة عمل مشتركة. ولقد أعتمد في ٢٠١٠م، النظام الموحد لمد الحماية التأمينية للعسكريين من مواطني دول مجلس التعاون. كما وافق في عام ٢٠١١م، على السماح بالاستفادة من ذوي الخبرات والكفاءات من العسكريين والمدنيين المتقاعدين من مواطني دول المجلس للعمل في المؤسسات والجهات الحكومية وشبه الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص بدول المجلس الأخرى.

● مجالات العمل العسكري الأخرى كتبادل المساندة الفنية في مجال الإمداد والتموين والصيانة والتزويد الفني، ورفع مستوى الوعي البيئي للحفاظ على الموارد الطبيعية في نطاق القوات المسلحة بدول المجلس. وفي مجال التدريب والتعليم العسكري، وتم توحيد العديد من الكراسات العسكرية، ومناهج الدورات العسكرية، بالإضافة إلى تنظيم ووضع آليات الاستفادة المتبادلة من الإمكانات التدريبية العسكرية المتوفرة في المدارس والمعاهد والكليات العسكرية بدول المجلس.

التسلح الخليجي ٢٠١٧م

لا يمكن أن توصف صفقات التسلح الخليجية التي وقعد خلال عقد أو حتى التي وقعت خلال سنة ٢٠١٧م، بأنها مؤجج لسباق التسلح أسباب عدة؛ منها أن دول مجلس التعاون تبرم هذه الصفقات في باب بناء القوات، ثانيًا أن المدة التي مضت على برامجها التسلحية السابقة قد تجاوزت العقدين فالصفقات مقررة من لجان التسلح الخليجية بناء على معايير دولية. ثالثًا أن الطرف الآخر أو غريم دول مجلس التعاون في الجوار الاقليمي لايشتري السلاح بنفس الوتيرة الخليجية ممايخرجه من السباق. ومن أهم الصفقات في ٢٠١٧م مايلي:

● **صفقات التسلح السعودية**

في ٢٠ مايو ٢٠١٧م، وقّع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب صفقة أسلحة بقيمة ٣٥٠ مليار دولار مع المملكة العربية السعودية؛ وكانت الصفقة الأكبر عالميًا. وشملت دبابات، سفن قتالية، أنظمة صاروخية، رادارات وتكنولوجيا إتصالات وأمن سيبراني.وقدوصف وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون الاتفاق بأنه "تاريخي"، وقال إنه سيواجه إيران، ووُصفت الصفقة من قبل وكالات الأنباء بأنها تطور"مهم"في علاقات الولايات المتحدة مع المملكة العربية السعودية. وفي أكتوبر ٢٠١٧م، أعلنت وزارة الدفاع الأميركية "البنتاغون"، أن وزارة الخارجية الأميركية وافقت على صفقة لبيع نظام ثاد الدفاعي المضاد للصواريخ للسعودية قيمتها ١٥ مليار دولار.ويعتبر نظام "ثاد" واحدًا من أكثر بطاريات الدفاع الصاروخي قدرة في الترسانة الأميركية، ويأتي مجهزًا بنظام رادار متطور.وتستخدم لصد أي هجمات الصواريخ البالستيه.

كما اتفقت السعودية وروسيا خلال زيارة الملك سلمان إلى موسكو، على توريد عدد من أنظمة التسليح، حيث تم توقيع عقد لتوريد نظام الدفاع الجوي المتقدم (S-٤٠٠)، للتصدي للأهداف الجوية سواء كانت طائرات أو صواريخ باليستيه. ومداه من ٣ كم حتى ٢٥٠ كم.وهو قادر على استهداف من ٣٦ إلى ٧٢ هدفا. ويلزمه ٥ دقائق للجاهزية. وتم توقيع عقد أنظمة (Kornet-EM)، وهو نظام صاروخي مضاد للدبابات بعيد المدى موجه بالليزر ومضاد للتشويش.للتصدي للأهداف

الأرضية والجوية.ومداه من ١٥٠ متر حتى ١٠٠٠٠ متر، وقادر على حمل ١٦ صاروخًا، ٨ منها جاهزة للإطلاق، واستهداف هدفين معًا وبإطلاق صاروخين على الهدف الواحد، ويلزمه ٧ ثوانٍ للانتقال من الوضع المتنقل إلى الوضع القتالي. وتم توقيع عقد راجمة الصواريخ (TOS-1A) وتسمى قاذفة اللهب وهي راجمة صواريخ لتوفير الدعم للمشاة والدبابات، وتعطيل عربات النقل والمسلحة الخفيفة.ومداها من ٤٠٠ متر حتى ٦٠٠٠ متر. وقادر على حمل ٢٤ صاروخًا. ويلزمه للجاهزية ٩٠ ثانية للإطلاق بعد وقوفه. و تم توقيع عقد راجمة القنابل (AGS-30)، وهي راجمة قنابل ٣٠ملم أوتوماتيكية فعّالة في التضاريس الوعرة و يمكن تركيبه على العربات أو يستخدم كنظام تحكم عن بعد ،ومداه ٢١٠٠ متر.بحمولة ٣٠ قنبلة في كل مخزن. وقدرة على اطلاق ٤٠٠ قنبلة في الدقيقة. وتم توقيع عقد سلاح كلاشنكوف AK- 103 وذخائره. وهو رشاش خفيف الوزن وذخيرة بعيار ٧,٦٢ ملم؛ ومداه حتى ١٠٠٠ متر؛ والحمولة ٣٠ طلقة في كل مخزن؛ وقدرته ٦٠٠ طلقة بالدقيقة.

● صفقات تسلح دولة الإمارات العربية المتحدة

في النسخة الـ١٣ من معرض "أيدكس" في فبراير ٢٠١٧م، أبرمت دولة الإمارات صفقات أسلحة تجاوزت قيمتها ٣مليارات دولار شملت صواريخ روسية مضادة للدروع وذخائر ومعدات أميركية.فقد أبرمت مع شركة "رايثيون" الأميركية ثلاث صفقات بأكثر من ٢,٧٧ مليار درهم (حوالي ٧٤٥ مليون دولار) لشراء صواريخ وقطع غيار وذخائر للقوات الجوية.ووقعت كذلك، الإمارات صفقة مع شركة "روزوبورون أكسبورت" الروسية لشراء صواريخ مضادة للدروع بقيمة ٢,٦ مليار دولار .كما أبرمت صفقة مع مجموعة "توازن" الصناعية الإماراتية بأكثر من مليارين و٤٢٨ مليون درهم (نحو ٦٦٠ مليون دولار) لشراء آليات عسكرية تركية. وتم التعاقد مع شركة "Cubic Simulation Systems" الأمريكية لشراء وتركيب أنظمة المحاكاة للتدريب الداخلي بمبلغ ٢,٤٨ مليون دولار.كما تم التعاقد مع شركة "AP AP PUPL/" لشراء طائرة إنذار مبكر من طراز "G6000 SRSS" وزيادة قطع غيار المعدات الأرضية والمواد الاستهلاكية بمبلغ ٢٣٥,٧ مليون دولار وكذلك التعاقد مع الشركة الروسية "ROSOBORONEXPORT" لشراء صاروخ مضاد للدروع بمبلغ ٧٠٨,٨ مليون دولار.وأيضًا التعاقد مع الشركة الألمانية "Rheinmentall Defence Electronics" لشراء أنظمة المحاكاة للتدريب القتالي بمبلغ ٤١,١٨ مليون دولار والتعاقد مع شركة "إنترناشيونال جروب" المحلية لشراء أسلحة ومعدات فنية بقيمة ١٣٦,٢ مليون دولار وكذلك التعاقد مع الشركة الأمريكية "Raytheon Company" على شراء صواريخ بمبلغ ١٦٦,٥٤ مليون دولار.

كما وقعت روسيا والإمارات على هامش المعرض نفسه مذكرة تفاهم حول نية الجانب الإماراتي شراء طائرات حربية من شركة "سوخوي" الروسية، من طراز "سو-٣٥" و هي مقاتلة متعددة الأغراض مزودة برادار مطور، وهي تقدر على التحليق بسرعة ٢,٥ ألف كيلومتر في الساعة لمسافة تبلغ ٣,٤ آلاف كيلومتر. ويبلغ المدى القتالي للطائرة ١,٦ ألف كيلومتر. وفي نوفمبر ٢٠١٧م بدأت وزارة الدفاع الأمريكية محادثات مع الإمارات العربية المتحدة حول احتمال بيع مقاتلات الهجوم المشترك من طراز F-35 الشبحية. وفي حال تم التوصل إلى اتفاق، ستصبح الإمارات العربية المتحدة أول دولة خليجية تحصل على طائرات F-35.

● صفقات تسلح مملكة البحرين

على هامش «معرض ومؤتمر البحرين الدولي للدفاع» (بايدك ٢٠١٧م)، أعلنت البحرين، توقيع صفقة لشراء ١٦ مقاتلة أمريكية من طراز «F16 المطورة»، بقيمة ٣,٨ مليار دولار. حيث تحاول المنامة تنويع تعاونها العسكري التقني الخارجي، وتوسيعه ليشمل عددًا أكبر من الدول. حيث كشف قائد الحرس الملكي البحريني، الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة، عن أن البحرين تجري مفاوضات مع روسيا بشأن توريد منظومة الدفاع الصاروخية «إس ٤٠٠». يشار إلى أنه في يوليو٢٠١٧، أعلنت روسيا والبحرين عقد صفقة تورد بموجبها موسكو إلى المنامة صواريخ محمولة مضادة للطائرات، ومنظومات صواريخ مضادة للدبابات.

● صفقات تسلح دولة قطر

ستوقع الدوحة اتفاقًا لشراء ما يصل إلى ٣٦ طائرة مقاتلة إف-١٥ من الولايات المتحدة. وكانت الولايات المتحدة وافقت في نوفمبر٢٠١٧م على صفقة محتملة لبيع ما يصل إلى ٧٢ طائرة إف-١٥ كيو إيه إلى قطر مقابل ٢١,١ مليار دولار.

● صفقات تسلح دولة الكويت

كشف مستشار الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لشؤون التعاون العسكري والفني فلاديمير كوزين، لوكالة تاس للأنباء، أمس، أن عقداً لتزويد الكويت بدبابات «تي - ٩٠/إم. إس/ إم إس كي» الروسية الصنع.

القوة العسكرية الخليجية على ضوء الازمة الخليجية

يقال إن العلاقات الدولية يصنعها الدبلوماسي والعسكري؛ لكن بعض الحالات تظهر أن هذه التراتبية ليست ثابتة؛ فيحدث أن تصنع التحركات العسكرية العلاقات بين الدول ثم يوثقها الدبلوماسيون. ففي مثال حاضر تقود العسكرية الروسية سياسة الكرملين بدل أن تنقاد لها في تبادل أدوار واضح في سوريا، فقد استطاعت روسيا أن تفرض نفسها بعد تدخلها العسكري المكثف على أنها الفاعل الأول سياسيًا بسوريا، وراسم المسار التفاوضي في جنيف واستانا بكازاخستان. ومن ذلك أيضًا تنامي القدرات العسكرية لحلف شمال الأطلسي، واستخدام الناتو لعسكره خارج الحدود السياسية للدول الأوروبية التي تمثل العدد الأكبر من أعضاء الحلف غير كندا وأميركا. فحلف الناتو الذي قام ١٩٤٩م، ليس إلا هيكل عسكري بالدرجة الأولى بغطاء سياسي. وقد اتفق الأعضاء على إن الهجوم المسلح على أي منهم في أوروبا أو أمريكا الشمالية سيعتبر هجومًا ضدهم جميعًا، ولم يذكروا التحديات السياسية بل العسكرية.ثم تعرض الاتحاد الأوروبي لهزة خروج بريطانيا لكن وجودها في حلف الناتو بقي خارج حسابات بريكست المصلحية.

وفي نسق مشابه نشأت قوات درع الجزيرة المشتركة كقوات عسكرية مشتركة لدول مجلس التعاون الخليجي في ١٩٨٢م، لحماية دول مجلس التعاون وردع أي عدوان عسكري؛ لكن السياسة والاقتصاد غطت على نشاط قوات درع الجزيرة. والتعاون العسكري بين الدول ضرورة وتعاون حتمي يتجاوز الخلافات السياسية، والمنافسات الاقتصادية فنحن بحاجة لقوة درع الجزيرة لتعيد الأمور إلى نصابها كما فعلت في البحرين، وللتعاون العسكري الخليجي لإعادة الشرعية في جوارنا الإقليمي كما فعلت في اليمن وبددت حلم قيام جمهورية الحوثيين الإسلامية. ولا شك أن الإشكاليات والتحدّيات كبيرة جراء الأزمة الخليجية، فقد استضافت الرياض الاجتماع الأول لوزراء دفاع التحالف الإسلامي لمكافحة الإرهاب، تحت عنوان "متحالفون ضد الإرهاب"، وذلك بمشاركة وزراء الدفاع بدول التحالف، ووفود دولية وبعثات رسمية من الدول الداعمة والصديقة، وعدد من الخبراء المتخصصين فى مجالات عمل التحالف الإسلامي. ولم يحضر وفد دولة قطر ولم يتم الإعلان رسميًا عن غياب قطر التي كانت من أوائل الدول الأعضاء في التحالف منذ تأسيسه من ٣٤ دولة قبل أن يرتفع لاحقًا إلى ٤١، وأسباب ذلك الغياب سواء من الدوحة أو الرياض. وهو نفس ماجرى حين أعلنت قيادة التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن في ٥ يونيو ٢٠١٧م، أنها "قررت إنهاء مشاركة دولة قطر في التحالف" بعد إعلان السعودية، التي تقود التحالف، والإمارات والبحرين ومصر، الأعضاء في التحالف، قطع العلاقات الدبلوماسية مع قطر. لذا وجدت قطر نفسها تدخل في تحالفات جديدة رغم أنها ليست عضو مؤسس في قوات درع الجزيرة فحسب؛ بل والتحالف الدولي ضد الإرهاب، والتحالف الإسلامي العسكري، والتحالف العربي لإعادة الشرعية لليمن وتمرين رعد الشمال. فقد دخلت مع فرنسا في اتفاقية دفاع مشترك حيث أكد قائد القوات الجوية الفرنسية والمكلف بالعلاقات الدولية العسكرية في أركان الجيش الفرنسي؛ الجنرال فيليب مونتوكيو أن دولة قطر تعتبر مهمة جدًا بالنسبة لنا كفرنسيين في إطار العلاقات الاستراتيجية، حيث تعتبر بالنسبة للسياسة الخارجية الفرنسية من الدول المهمة جدًا في استراتيجية فرنسا سواء السياسية أو العسكرية. واضاف إن فرنسا ليست في حاجة لإرسال قوات ميدانية فهي تملك مع دولة قطر اتفاقية دفاع مشترك تحتم علينا حمايتها من كل خطر وممكن تفعيلها عند الضرورة وستتدخل فرنسا في إطارها.وأوضح أن هناك جنودًا فرنسيين في قاعدة العديد في إطار التعاون الثنائي بين البلدين كما أن لديهم مصالح مهمة جدًا في قطر وسوف تجري قريبًا مناورات بحرية فرنسية وقطرية في بحر قطر، حيث سترسل فرنسا سفنًا وقطعًا حربية فرنسية وسترسل لنا قطر سفنها الحربية. بل إن قطر أخذت تلوح بالاستعانة بأربع دول عظمى لمواجهة دول المقاطعة عسكريًا؛ ومنهم فرنسا وتركيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، التي لها قاعدة في قطر. كما تعهد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، بمواصلة الدعم العسكري الذي تقدمه بلاده إلى قطر، حيث أن تركيا تمتلك قاعدة الريان العسكرية في قطر، والتي تستوعب حتى ٣٠٠٠ جندي، وقد أقر البرلمان التركي هذه الاتفاقية بشكل عاجل خلال الأزمة الخليجية. كما لا يمكن تجاوز حقيقة أن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك قاعدة العديد العسكرية،على بعد ٢٠ ميلا جنوب غرب العاصمة القطرية الدوحة، وتضم حوالى ١١ ألف جندي أمريكي، وتعتبر أهم قاعدة عسكرية أمريكية في المنطقة، إذ أنها تضم المقر الرئيسي للقيادة المركزية للقوات الجوية الأمريكية ومركز العمليات الجوية والفضائية المشترك وجناح الطيران رقم ٣٧٩.

تجاوزإشكاليات وتحديّات عام ٢٠١٨

لتجاوزإشكاليات وتحديّات العام ٢٠١٨م، من قاعدة يشوبها الخلاف نرى أن على دول مجلس التعاون القيام بما يلي:

- استمرار توّفر الإرادة السياسيّة لتفعيل العمل الخليجي المشترك عامّةً، والتكامل الأمنيّ والعسكريّ على وجه الخصوص.
- التأكيد على مبدأ وجوب التنازل الجزئي عن السيادة الوطنية القطريّة من أجل دعم مسيرة التكامل.

قطر لوحت بالاستعانة بأربع دول كبرى لمواجهة المقاطعة العسكرية

هي فرنسا وتركيا والمملكة المتحدة وأمريكا التي لها قاعدة في قطر

● سد ما تعانيه دول الخليج من نقص واضح في مراكز الأبحاث المتخصّصة في مجال الدفاع والأمن، ودعوا إلى ضرورة إنشاء المزيد من هذه المراكز وتوفير الدعم للمراكز القائمة، من أجل تعزيز دورها في رسم السياسات العسكرية والمساعدة في اتّخاذ القرار.

● اعتماد مبدأ الواقعيّة وإمكانيّة التنفيذ بتبنّي مشاريع غير خلافية تؤدّي إلى نزاع لا بناء الثقة.

● ضرورة تحديد مصادر التهديد في ضوء المستجدّات، وضرورة تحديد الأولويات على صعيد مواجهة هذه التحديات.

● استخلاص العِبَر من تجربة الأزمة الخليجية الراهنة وضرورة فصل الخلافات السياسية والاقتصادية عن التعاون العسكري؛ وجعل ذلك ضمن بنود اتّفاقيّة الدفاع الخليجي المشترك.

● التأكيد على ضرورة الاستفادة القصوى من الهياكل العسكرية التي تتداخل مع هيكل درع الجزيرة كالتحالف الإسلامي العسكري والتحالف الدولي لحرب داعش والتحالف العربي لإعادة الشرعية في اليمن ومناورات رعد الشمال في ضوء الحاجة إليها وكمؤشرات لقياس فعالية درع الجزيرة.

● جعل القوة العسكرية الخليجية أداة من أدوات فرض السلم، والمساعدة على حلّ النزاعات، لا اداة للتهديد بها.

● لاتنازل عن وحدة الجهد العسكري الخليجي؛ ولا مجال لتسويق الانعزالية وشجب ترويج مبدأ "تحالف الراغبين" مع الأخذ بعين الاعتبار استبعاد عنصر الإجبار.

● يستمر العمل بهيكليّة "مركزيّة" القيادة، لا مركزيّة القوّات"، أي أن الدول المشاركة في التعاون العسكري لا تُجبر على التخلي عن وحداتها العسكريّة لصالح القوّة المشتركة، إلا في أوقات الضرورة التي تستوجب القيام بعملٍ عسكري فعلي.

● التركيز على أهميّة الصناعات العسكريّة مع الأخذ في الاعتبار أن أهم المعوّقات هو تحولها إلى صناعات تنافسية لا تكاملية بين دول الخليج .

● ضرورة وضع خطّة إعلامية تعيد للوحدة الخليجية رونقها وتعطي الجيل القادم أمل في خليج قوي قادر على حماية أمنه وخيراته.

* مدير مجموعة مراقبة الخليج

الصراعات لن تنتهي لكن تتغير معطياتها وطبيعة الأدوار

العلاقات الخليجية -العربية في بيئة السيولة والصراع

إن تحليل العلاقات الخليجية – العربية ليس تحليلاً بين دول بعيدة جغرافيًا أو مختلفة عن بعضها البعض تمامًا، بل إنهما يتممان ويكملان بعضهما البعض، فالدول الخليجية هي أعضاء في جامعة الدول العربية، وهناك عديد من القضايا التي تربط بينها جميعًا، وتزيد من كثافة التفاعلات فيما بينها. وتتأثر العلاقات الخليجية ـ العربية بثلاثة أنماط من التغيرات: التغيرات التي تحدث في الإطار الخليجي ومجلس التعاون الخليجي من ناحية، والتغيرات التي تطرأ على العلاقات بين الدول العربية وداخلها وتداعياتها على الدول الخليجية من ناحية ثانية، والتغيرات التي يشهدها السياق الإقليمي والعالمي من ناحية ثالثة. وتوضح متابعة تطورات المشهد السياسي في المنطقة العربية والشرق الأوسط خلال عام ٢٠١٧م، أن السمة الرئيسية التي وصمت العلاقات بين الدول العربية عمومًا، ومن ضمنها العلاقات بين الدول الخليجية وبقية الدول العربية، هي سمة السيولة والاضطراب، فاستمر عدد من الصراعات المسلحة مع تغير في أوزان القوى النسبية لأطرافها، واستمرت الأزمات السياسية التي هددت استقرار عدد من النظم السياسية في دول أخرى، وازداد التدخل الأجنبي –الإقليمي والدولي– في إدارة صراعات المنطقة وتسوية حروبها وأزماتها.

د. علي الدين هلال

لعل أهم ما يميز مسيرة الجانب الخليجي في عام ٢٠١٧م، هو التصدع الذي حدث داخل مجلس التعاون في شهر يونيو من هذا العام، عندما أعلنت كل من السعودية والإمارات والبحرين، إضافة إلى مصر، قرار قطع العلاقات الدبلوماسية مع قطر، وفرض مجموعة من قرارات المقاطعة الاقتصادية والتجارية عليها، وذلك على قاعدة اتهام الدوحة بدعم الإرهاب والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. ولم تأخذ الدولتان الأخيرتان في المجلس وهما الكويت وسلطنة عمان موقفًا يدعم أي من الطرفين، فسعت الكويت للوساطة دون نجاح، وكان أخر هذه المحاولات ما قامت به خلال التحضير لقمة المجلس الذي انعقد في الكويت في ديسمبر ٢٠١٧م، وهو ما اتضح في تمثيل الدول الثلاث في القمة بممثلين على مستوى وزير الخارجية أو ما هو أدنى، واتخذت سلطنة عمان موقف الترقب والتحفظ. وجدير بالذكر أن هذا التباين في مواقف الدول الخليجية سبق أن ظهر في مشاركتها في جهود التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن. وأتاح هذا المشهد الخليجي فرصة استغلتها تركيا وإيران لدعم علاقاتهما مع قطر.

أما على الجانب العربي، فقد انقسمت الدول العربية ما بين التأييد للرباعي العربي المقاطع لقطر، أو السعي للوساطة بين الطرفين، أو الاستفادة من هذا الخلاف لمصالح ذاتية. واستمرت الصراعات المسلحة، والحروب بالوكالة، والأزمات السياسية الاقتصادية، والنزاعات العربية ـ العربية، وعلى سبيل المثال، ظل الاختلاف بين مواقف مصر والسودان بشأن سد النهضة في إثيوبيا، والأزمات الصامتة بين الجزائر والمغرب.

ومن الأرجح أن الصراعات والأزمات الراهنة لن تنتهي أو يتم حلها أو تسويتها بين عام وآخر، ولكن سوف تتغير معطياتها ومتطلباتها والتحديات التي تفرضها على أدوار الدول العربية. ويمكن عرض أهم قضايا العلاقات والتفاعلات الخليجية – العربية فيما يلي:

١. التحالفات الإقليمية

أدت القضايا الساخنة التي واجهت المنطقة العربية في السنوات الأخيرة إلى بروز مجموعتين من الدول التي تختلف مواقفهما عن بعضهما البعض:

المجموعة الأولى، هي دول الرباعي العربي التي قررت قطع العلاقات الدبلوماسية مع قطر. وبررت موقفها بأن ممارسات الدوحة تمثل خطرًا على أمنها القومي وعلى الأمن العربي عمومًا، وأنها تأوي عددًا من العناصر المتورطة في أنشطة إرهابية والمطلوبة للتحقيق، وأن قناة الجزيرة التابعة للحكومة القطرية تقوم ببث الكراهية والحض على التطرف وتبرير مواقف الإرهابيين وجرائمهم، وعدم التزام الحكومة القطرية بما تم الاتفاق عليه من تعهدات مسبقة مثل ما حدث بالنسبة لاتفاق ٢٠١٣م. وأشار بيان الحكومة البحرينية في هذا الشأن إلى تدخل قطر في شؤونها الداخلية، ودعمها للجماعات التي تقوم بأنشطة تخريبية، والتي لها صلات وثيقة بإيران.

وتبع ذلك قيام حكومات اليمن، وليبيا، وجزر القمر، وموريتانيا بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع الدوحة. وتلي ذلك قرار كل من الأردن وجيبوتي بتخفيض تمثيلها الدبلوماسي مع قطر، وإلغاء الأردن الترخيص لمكتب قناة الجزيرة. وجدير بالذكر، أن أغلب دول هذه المجموعة هي ذات الدول التي شكلت التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن عام ٢٠١٥م، وشاركت –بدرجات مختلفة– في عملية عاصفة الحزم بقيادة السعودية لدعم الجيش اليمني وحركة المقاومة الشعبية ضد امتداد النفوذ الحوثي.

وبينما لم يحظ الموقف تجاه قطر بتأييد من أي من القوى الكبرى بشكل واضح، والتي قام عدد منها بمبادرات للوساطة بين الطرفين، كالولايات المتحدة، وفرنسا، والمملكة المتحدة، فإن الموقف في اليمن يتمتع بتأييد سياسي وعسكري من هذه القوى، أضف إلى ذلك، أن السعودية وهذه المجموعة من الدول تمثل أساس التحالف العسكري الإسلامي ضد الإرهاب والذي سوف نشير إليه فيما بعد.

دعم من دور هذه المجموعة تحسن العلاقات الخليجية الأمريكية في أعقاب وصول الرئيس دونالد ترامب إلى موقع الرئاسة، وذلك بعد فترة من التوتر الذي أصابها في السنوات الأخيرة من إدارة الرئيس باراك أوباما، وكان من أهم مظاهر هذا التحسن أن أول زيارة قام بها الرئيس الجديد كانت إلى السعودية وانعقد خلالها مؤتمر العلاقات الأمريكية العربية في الرياض بتاريخ ٢١ مايو ٢٠١٧م، والذي شاركت فيه ٥٥ دولة، شملت جميع الدول الخليجية والعربية ما عدا سوريا.

أما المجموعة الثانية، فإنها تضم سوريا، والعراق، وحزب الله في لبنان، بدعم مباشر من إيران، وتأييد من روسيا.

٢. الحرب على الإرهاب

يعتبر استخدام العنف وممارسات الإرهاب أحد التحديات الرئيسية التي تمثل قضية "جامعة" للدول العربية. فشهد عام ٢٠١٧م، عديدًا من هذه الأعمال الإرهابية التي طالت السعودية، والبحرين، ومصر، والمغرب وتونس، إضافة إلى الممارسة اليومية للعنف والإرهاب في العراق، واليمن، وسوريا، والصومال. وأدى ذلك إلى أن تحتل قضية الإرهاب أولوية في بيانات القمة العربية والخليجية، فتضمن البيان الختامي للقمة العربية التي عقدت في البحر الميت بالمملكة الأردنية الهاشمية في مارس ٢٠١٧م التزام الجامعة بمكافحة الإرهاب وإزالة أسبابه لما فيه حماية للشعوب العربية. وفي نفس الاتجاه، ورد في البيان الختامي لقمة مجلس التعاون الخليجي التي عقدت في الكويت في ديسمبر ٢٠١٧م، تأكيد مواقف الدول الخليجية الثابت تجاه الإرهاب والتطرف، ونبذها لكافة أشكاله وصوره، ورفضها دوافعه ومبرراته، وطالبت باستمرار العمل على تجفيف مصادر تمويله. وفي هذا السياق، تطور التعاون الخليجي ـ العربي في مجال تبادل المعلومات والتنسيق بين الأجهزة الأمنية والمناورات العسكرية المتصلة بمكافحة الإرهاب.

ودشنت السعودية في ديسمبر ٢٠١٥م، تحالفًا جديدًا باسم التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب، والذي يتكون من عدد ٤١ دولة من العالمين العربي والإسلامي. وفي فبراير ٢٠١٧م، نظمت السعودية مناورة عسكرية كبرى عرفت بمناورة "رعد الشمال"، والتي تعتبر الأكبر من نوعها في الشرق الأوسط، وأقيمت على أرضها بمشاركة قوات برية وبحرية وجوية من ٢٠ دولة، شملت إلى جانب الدول الخليجية الست، عددًا من الدول العربية ضم مصر، والمغرب، والأردن، والسودان، وتونس، وموريتانيا، وجيبوتي، وجزر القمر. وحضر حفل ختام المناورة رؤساء دول مصر والسودان واليمن وموريتانيا. وفي نوفمبر من نفس العام، دعت الرياض لأول اجتماع لوزراء دفاع التحالف الذي شارك فيه وزراء دفاع دول مجلس التعاون الخليجي ما عدا قطر وعدد من ممثلي الدول العربية. وخلص الاجتماع إلى عدد من التوصيات التي أكدت المواقف العربية في هذا الشأن.

واستمرت مشاركة الدول العربية في التحالف الدولي ضد داعش بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وضمت الدول العربية المشاركة في هذا التحالف أغلب الدول الخليجية والعربية.

٣. تمدد النفوذ الإيراني

على مدى سنوات، مارست إيران سياسات تدخليه وتحريضية تجاه دول الخليج، وامتد الدور ليأخذ أشكالاً سياسية وعسكرية في العراق وسوريا واليمن، واستخدمت إيران حزب الله اللبناني كأداة لها في لبنان وسوريا واليمن، كما وظفت قوات الحشد الشعبي في العراق لنفس الغرض، علاوة على اشتراك عناصر من فيلق القدس التابع للحرس الثوري في التدريب ورسم الخطط والقتال لدعم القوى والتنظيمات الحليفة لإيران. ويوضح ذلك تصريح

محمد على جعفري قائد الحرس الثوري، في عام ٢٠١٦م، والذي أشار فيه إلى قيام الحرس بتدريب نحو ٢٠٠ ألف مقاتل في سوريا والعراق واليمن وباكستان وأفغانستان.

لقد أدى توقيع الاتفاق النووي بين إيران والدول الكبرى التي شملت الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وألمانيا، إلى إنهاء العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، والإفراج عن الأموال المجمدة لدى البنوك الأمريكية، وعودة العلاقات التجارية والاقتصادية مع أغلب الدول الأوروبية، وكان من شأن ذلك عودة إيران إلى الأسرة الدولية، واستعادة مكانتها فيها، وازدياد شعورها بالقدرة على تنفيذ تصوراتها بشأن الخليج والمنطقة العربية، وخلق ذلك تحديات جديدة ليس فقط لأمن الدول الخليجية ولكن للأمن العربي عمومًا.

واستمر تصاعد النفوذ الإيراني في عام ٢٠١٧م، ففي هذا العام أحرزت مليشيات حزب الله انتصارات مهمة في سوريا، كان من أهمها دوره في تحرير مدينة دير الزور، ومساعدة إيران في إقامة قاعدة عسكرية في منطقة الكسوة جنوبي دمشق.

وفي العراق، لعبت قوات الحشد الشعبي دوراً مماثلاً في هزيمة داعش في مناطق غرب الموصل وجبل سنجار ومدينة تلعفر، وعدد من القرى في كل من قضاء الحويجة بمحافظة كركوك وجزيرة الصينية بمحافظة صلاح الدين في شهر نوفمبر.

ومن خلال رصد التحركات العسكرية للقوى الموالية لإيران يمكن القول إنها هدفت لإقامة طريق أرضي يربط إيران والعراق وسوريا ولبنان، مما يوفر ممرًا أمنًا لنقل الأفراد والأسلحة والذخائر.

وفي جنوب شبه الجزيرة العربية، تواصل إيران دعمها العسكري للتمرد الحوثي، والذي أخذ أشكالاً متطورة مثل زرع الألغام البحرية في البحر الأحمر لإعاقة حرية الملاحة، واستخدام الصواريخ طويلة المدى، والتي أطلق إحداها في شهر نوفمبر ٢٠١٧م، تجاه العاصمة السعودية، والأمر الذي اعتبرته السعودية عدوانًا على إقليمها، وتهديدًا مباشرًا لأمنها القومي، وأنه يمثل عملاً من أعمال الحرب ضد المملكة، مما دفعها إلى تصعيد المواجهة مع إيران.

وبينما تتفق أغلب الدول العربية على خطر التمدد الإيراني، فإنها تختلف بشأن كيفية التعامل معه، فمن ناحية، تتبنى السعودية سياسة المواجهة المباشرة، وتنظر إلى السلوك الإيراني على أنه خطر توسعي يستهدف تأجيج المشاعر الطائفية والخلافات المذهبية في المنطقة، ويشاركها في هذا الرأي أساسًا الإمارات والبحرين.

ومن ناحية أخرى، تتبنى دول أخرى مواقف أقل حدة وتسعى إلى احتواء إيران مثل الكويت التي دعت في فبراير ٢٠١٧م، إلى انتهاج سبيل الحوار مع إيران، فمن شأن ذلك تقليل بؤر التوتر وتحقيق مصلحة لكل الأطراف، وامتنعت الكويت عن التصويت على قرار في الأمم المتحدة في نوفمبر ٢٠١٧م، يدين إيران لاتباعها سياسات تنتهك حقوق الإنسان وممارساتها اللاإنسانية تجاه القوميات والأقليات الدينية فيها، وبرر وزير الخارجية الكويتي موقف بلاده بأنه لا يوجد موقف خليجي أو عربي مشترك في هذا الشأن، واتخذت سلطنة عمان ومصر والمغرب وتونس والأردن والسودان وليبيا مواقف مماثلة عند التصويت على هذا القرار.

وإن كان من الجدير بالذكر، أنه رغم الاختلافات الفعلية في سلوك الدول الخليجية والعربية، بشأن السياسة الواجب اتباعها تجاه إيران، فقد حرصت جميعها على الاحتفاظ بصورة التضامن فيما بينها، فصدر بيان مجلس وزراء الخارجية العرب في نوفمبر ٢٠١٧م، الذي أدان فيه إطلاق الحوثيين لصاروخ إيراني الصنع على الرياض، كما أدان تدخل إيران في الشؤون الداخلية للدول العربية ودعمها لحزب الله الذي اعتبرته منظمة إرهابية، وتحفظ على البيان كل من لبنان والعراق.

وكان من شأن هذه المواجهة السعودية – الإيرانية بشأن حزب الله، ودوره في الساحة اللبنانية وتدخله في شؤون الدول العربية الأخرى، انفجار أزمة سياسية في داخل لبنان تمثلت في إعلان رئيس الوزراء سعد الحريري استقالته خلال وجوده بالرياض في ٤ نوفمبر ٢٠١٧م، بشكل مفاجئ، مبررًا إياها بعدم رضائه عن مواقف حزب الله وتدخلاته في الدول العربية الأخرى، ثم عدوله عنها بعد زيارة لفرنسا ومصر وعودته إلى لبنان وذلك بناء على طلب من رئيس الجمهورية، وإعلانه ذلك رسميًا في بيان له بتاريخ ٥ ديسمبر، أكد فيه على ضرورة أن يتبع لبنان سياسة "النأي بالذات" عن هذه الصراعات الإقليمية.

٤. تحديات ما بعد الصراعات المسلحة

هناك من الأدلة ما يشير إلى أن الدولة العراقية قد نجحت في كسر شوكة تنظيم داعش وفي تحرير الغالبية العظمى من إقليم الدولة منه، وفي ديسمبر ٢٠١٧م، كان الجيش العراقي يطارد فلول الهاربين من هذا التنظيم في عملية الجزيرة وأعالي الفرات، ويقوم بعمليات التطهير لكافة القرى والمجمعات وصولاً للحدود العراقية السورية.

وحدث تطور مماثل في سوريا، ففي يوليو ٢٠١٧م، نجح الجيش السوري في السيطرة على عدد من مدن محافظات دمشق وحلب وحمص وحماة واللاذقية ودرعا، وفي أكتوبر ٢٠١٧م، تمكنت قوات سوريا الديمقراطية من تحقيق انتصار على تنظيم داعش وسيطرتها على مدينة الرقة التي طالما اعتبرها التنظيم عاصمة لخلافته المزعومة، والتي كانت أكبر معاقله، وذلك بعد ٤ أشهر من المعارك بين الطرفين. وفي نوفمبر، سيطر الجيش السوري على قرية أبو الغر وبلدة قصر شاوى في مدينة حماه، كما استعاد السيطرة على مدينة البوكمال في محافظة دير الزور شرق البلاد.

ومع سقوط تنظيم داعش عاد الحديث عن إعادة الإعمار لإزالة الدمار الذي لحق بعشرات المدن خلال فترة الحرب. وفي هذا السياق، صرح نائب وزير الخارجية الكويتي في أغسطس ٢٠١٧م، أن بلاده بدأت اتصالات مع دول العالم والمؤسسات المالية الدولية والحكومة العراقية لاستضافة مؤتمر إعادة إعمار العراق، وتقرر عقد اجتماع دولي في الكويت بهذا الشأن في عام ٢٠١٨م، وسبق ذلك صدور تصريحات سعودية بشأن مشاركة المملكة في إعادة إعمار العراق، وذلك عقب اجتماع ولي العهد السعودي مع مقتدى الصدر في شهر يوليو من نفس العام.

٥. تسوية النزاع الفلسطيني ـ الإسرائيلي

رغم تراجع القضية الفلسطينية والنزاع الفلسطيني الإسرائيلي على أجندة مؤتمرات القمة الخليجية والعربية، فقد ظلت مصدرًا للتوتر السياسي في المنطقة وارتبط قطاع كبير من الشعوب العربية بها، لما تمثله من دلالات قانونية وأخلاقية ودينية، ومنذ فشل محاولات وزير الخارجية الأمريكي كيري في دفع مفاوضات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين عام ٢٠١٦م، لم يشهد عام ٢٠١٧م، جهدًا مماثلاً وإنما على العكس برزت مؤشرات سلبية من الإدارة الأمريكية الجديدة تمثلت في تعيين أحد المتشددين في دعم إسرائيل سفيرًا لأمريكا في تل أبيب، وإشارة الرئيس ترامب إلى أن أمريكا ليست متمسكة بحل الدولتين وأن الأمر متروك لطرفي النزاع، ثم جاءت الطامة الكبرى في قرار ترامب في ٥ ديسمبر بإعلان اعتراف الولايات المتحدة بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إليها.

تتفق أغلب الدول العربية على خطر التمدد الإيراني لكن تختلف على كيفية مواجهته والتعامل معه

كان من شأن هذه التطورات السلبية، عودة القضية الفلسطينية إلى تصدر المشهد السياسي في المنطقة العربية وتتالت التصريحات الحكومية ومواقف الأحزاب والنقابات في إدانة القرار الأمريكي، وتم تنظيم عشرات المظاهرات والاعتصامات، وذلك رفضًا للقرار الأمريكي كونه مخالفًا لمبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين. وانعقد مؤتمر طارئ لوزراء الخارجية العرب في القاهرة يوم ١٠ ديسمبر والذي قرر الدعوة لعقد مؤتمر قمة استثنائي في الأردن.

تمثل هذه القضايا الخمس أهم محاور التفاعلات والعلاقات الخليجية العربية خلال عام ٢٠١٧، والتي من المتوقع استمرارها في عام ٢٠١٨م، والتي اتسمت مواقف الدول العربية –بما فيها الخليجية– بالتضامن والتكاتف أحيانًا مثل الموقف تجاه اعتراف الولايات المتحدة بالقدس عاصمة لإسرائيل، أو بالتباين والاختلاف أحيانًا أخرى كالموقف تجاه سوريا واليمن، وهو ما أسميناه في عنوان المقال ببيئة السيولة والاضطراب.

* أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة

الأوضاع المالية في دول التعاون: ما الذي حدث؟ وكيف يمكن التعلم من التجارب ؟؟

محاور العمل: ٤ حلول مقترحة للاستقرار المالي في دول الخليج

على مدى عقد ونصف العقد الماضي تمتعت الدول المصدرة للنفط بفائض مالي كبير، وحققت اقتصاداتها معدلات نمو متوسطة، بلغت ٥ ٪ في دول مجلس التعاون الخليجي، وقاد التوسع في الإنفاق الحكومي النمو في القطاعات غير النفطية، وتوفرت لدى البنوك سيولة كافية من الودائع بسبب فوائض القطاع العام ودعم الائتمان المقدم للقطاع الخاص، حتى جاء منتصف عام ٢٠١٤م، وانخفض سعر النفط بنسبة ٧٠ ٪، وتحولت الفوائض المالية الناجمة عن الصادرات البترولية إلى عجز مالي كبير، وتعرض الوضع المالي والاقتصادي لصدمة لم يتم التحسب لها بشكل عملي على أرض الواقع، فانخفض الإنفاق الحكومي، وتراجعت معدلات النشاط الاقتصادي الخاص في القطاعات غير البترولية.

د. محمد البنا

ولم تكن أزمة الألفية الثالثة هي الأولى في أزمات منطقة الخليج مع أسعار النفط، وفوائض إيرادات النفط، وقضايا النمو الاقتصادي، والعجز المالي، فقد مرت دول المجلس بفترات رواج اقتصادي بسبب ارتفاع أسعار النفط تلتها فترات ركود، كما شهدت أسعار النفط على مدى العقود الأربعة الماضية، منذ الطفرة النفطية الأولى عام ١٩٧٣م، تقلبات سريعة في الأسعار.

وصار الهبوط في أسعار النفط مصحوبًا بتأثير عميق على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي مما دفع المراقبين خصوصًا بعد تبعات الانخفاض الحاد في الأسعار منتصف الثمانينات وما تلاها من آثار على اقتصاديات هذه الدول، إلى القول أن دول التعاون ستكون حذرة تجاه الارتفاعات المستقبلية في أسعار النفط، وقلقة تجاه أي انخفاض مستقبلي في الأسعار والفوائض.

لكن السنوات مرت، وخطط التنمية المتتالية التي وضع في صدارة أهدافها، تنويع هيكل الاقتصاد الوطني، وتقليل ارتكاز البنيان الاقتصادي على القطاع النفطي، وتنويع مصادر الدخل، لم تؤت ثمارها، بل أدت سياسات دول مجلس التعاون في التعامل مع الطفرة النفطية الأخيرة، إلى تفاقم الخلل الإنتاجي المتمثل في تواصل الارتفاع المفرط في مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي بدلاً من تنويع مصادر الدخل، إضافة إلى القيود الأخرى على الطاقة الاستيعابية لاقتصاد دول المجلس، ومحدودية حجم السكان، واستمرار تبعية أنشطة القطاع الخاص للإنفاق الحكومي، وتركز أنشطته في قطاعات التوزيع والنقل والتجارة، والمال.

ورغم تكرار تلك الأزمات إلا أن الأمل في عودة الأسعار للارتفاع، وتزايد الفوائض، كان دائما يغطي على التباطؤ في تحقيق الأهداف التنموية، لكن الأزمة الأخيرة طالت، فضلاً عن استمرارها رغم حالة عدم الاستقرار، بل واندلاع حروب داخل المنطقة كانت كفيلة في الماضي بإشعال نار الأسعار وصعودها، وبناءً عليه أصبحت دول مجلس التعاون في مواجهة عجز متفاقم في الميزانية بسبب انخفاض أسعار النفط وبالتالي انخفاض الإيرادات النفطية، كما تضررت هذه الدول اقتصاديًا مع وجود صراعات في المنطقة.

من ناحية أخرى فإن انخفاض أسعار النفط الحالية، سوف تستمر، لفترة طويلة، بسبب التوسع في إنتاج النفط خارج أوبك، ونجاح الجهود في كثير من الدول المتقدمة في تحسين كفاءة استخراج البترول، وخفض تكلفة الإنتاج، بالإضافة إلى الترشيد في استخدام الطاقة الذي قادته وكالة الطاقة الدولية عبر استراتيجيتها، وتحول سوق النفط إلى سوق مستهلكين، وهو ما يتوقع معه أن تمر دول مجلس التعاون بسنوات ركود اقتصادي كتلك السنوات التي تلت انخفاض أسعار النفط في حقبة الثمانينات، وربما أشد.

خطورة الوضع الحالي

تكمن خطورة الوضع المالي الحالي في طبيعة أسباب هبوط الأسعار العالمية للنفط، والتوقعات بعدم عودتها لسابق عهدها، رغم الصراعات التي تشهدها المنطقة، وغيرها من مناطق العالم، ويمكن إجمال العوامل التي ساعدت على ذلك في انكماش الاستهلاك العالمي، مع مصاعب تواجه تخفيض إنتاج أوبك، بسبب العجز المالي، وعدم التفاؤل بعودة الأسعار للارتفاع، فضلا عن دخول منتجين غير شرعيين مثل داعش في سوريا والعراق، والميليشيات في ليبيا، وغيرها من الجماعات، وعودة إيران إلى السوق العالمية بعد تخفيف العقوبات المفروضة عليها، وأصبح لديها قدرة أكبر على بيع نفطها في الخارج.

كما كان لطفرة النفط الصخري دور واضح فيما يشهد العالم من تراجع للطلب العالمي على النفط، خاصة ما تشهده أمريكا فيما يطلق عليه طفرة النفط الصخري، وهو ما مكن الأمريكيين من الاعتماد على إنتاجهم المحلي بشكل أكبر والاستغناء عن النفط المستورد من الخارج، ما أدى إلى تراجع الطلب العالمي على النفط، باعتبارها أكبر مستهلك للنفط في العالم.

آثار تراجع أسعار النفط

تختلف الآثار المترتبة على انخفاض أسعار النفط اختلافًا كبيرًا من بلد لآخر، بحسب الأهمية النسبية التي يشكلها النفط في الاقتصادات الوطنية، ومع تشابه اقتصادات دول الخليج، بشكل كبير، وارتكاز البنيان الاقتصادي على قطاع النفط، والدور الرئيسي الذي يقوم به الإنفاق الحكومي في تحريك النشاط الاقتصادي، فإنه يمكن القول أن دول مجلس التعاون الخليجي ستواجه نفس الآثار وتعاني من نفس التداعيات، خاصة ما يتعلق منها بالنمو الاقتصادي، لكنه قد يكون نقمة للبلدان المنتجة.

ومما يزيد من تبعات وتداعيات انخفاض أسعار النفط، أن معظم دول مجلس التعاون تتبع سياسة تثبيت سعر الصرف من خلال ربط عملتها الوطنية إما بالدولار الأمريكي كما في حالة السعودية والإمارات وإما بسلة من العملات الأجنبية كما في حالة الكويت، مما يعرضها إلى هبوط أكبر في الإيرادات بالعملات المحلية جراء هبوط أسعار النفط.

مستقبل غامض

ونظرًا لعدم وجود أدلة محددة على مستقبل أسعار النفط، مستقبل النفط في الأعوام العشرة المقبلة، يصبح التخطيط للتحول الاقتصادي مسألة حتمية، حتى تتجنب الدول النفطية المزيد من المشاكل الاقتصادية، ذلك أن هناك مؤشرات على اكتشافات جديدة موجودة لدى الغرب خاصة الغاز الصخري، الذي سيؤدي إلى تراجع أسعار الغاز والنفط، وبالتالي سيطول أمد العجز المالي، إذا لم توضع خطط بديلة للتنوع في البنيان الاقتصادي، في الجيلين المتوسط والبعيد.

من جهة أخرى، توقع البنك الدولي والمؤسسات الدولية، أن يكون هناك انخفاض خلال الأعوام العشرة المقبلة للغاز الطبيعي بنسبة ٢٠ إلى ٢٥٪، ويؤكد توقع البنك الدولي أن هناك تكنولوجيا جديدة، وأن الطاقة الصخرية ليست موجودة حصرياً في الولايات المتحدة، إنما أيضاً في الصين، وفي العديد من دول العالم، وفي أوروبا، لكن دولاً أخرى تمنع استخراج هذه الطاقة باعتبارها مضرة للبيئة، ومن المحتمل مع اشتداد الصراع السياسي خاصة مع روسيا أن يتم الاعتماد على هذه الطاقة.

وعلى هذا الأساس تراجع الاستهلاك العالمي نتيجة البيانات الاقتصادية السيئة لأوروبا واليابان، والأسباب الجيوسياسية في الشرق الأوسط وأوروبا، وتراجع النمو في الصين، وغطت الضبابية الصورة المستقبلية للاقتصاد العالمي. ولهذا خفض العديد من المنظمات والوكالات الدولية، مثل أوبك ووكالة الطاقة الدولية وإدارة معلومات الطاقة توقعاتها بخصوص نمو الطلب العالمي على النفط خلال العامين المقبلين، إذ تؤكد البيانات الاقتصادية لكبار المستهلكين مثل الصين واليابان والولايات المتحدة، استمرارية التباطؤ الاقتصادي أطول من المتوقع.

ولعل لهذه المعلومات تأثير مهم على حركة أسعار النفط، خلال الأعوام المقبلة، ولا شك أن الانخفاض الكبير في سعر النفط سيؤدي إلى مؤشرات عجز متفاوتة، نتيجة الالتزامات الضخمة التي تعهدت بها الدول الخليجية، خلال خططها التنموية للسنوات السابقة.

أخيرًا يمكن القول إنه وفي ضوء كل المتغيرات التي تحيط بسوق النفط العالمية، أصبح توقع اتجاه أسعار النفط العالمية ليس بالأمر اليسير، لتأثرها بعوامل من الصعوبة توقعها، ومنها ما يتصل بالصراعات الدولية والمشاكل الداخلية في بعض الدول النفطية مثل ليبيا ونيجيريا والعراق. وعليه ستبقى الأسعار المستقبلية للنفط رهينة قدرة العالم على تلبية نمو الطلب العالمي عليه.

التوقعات المستقبلية

من المتوقع انتعاش أسعار النفط والتي تبلغ ٤٠ دولارًا في الوقت الحاضر إلى حوالي ٥٠ دولارًا للبرميل بحلول نهاية العقد الحالي، حيث أن هذه التنبؤات قد لا تكون صحيحة نظرًا لضعف المؤشرات في الأسواق العالمية، فهناك مرونة مفاجئة للنفط الصخري الأمريكي ومن المتوقع أيضًا أن تعزز إيران

صادراتها، وهذه المؤشرات تشير إلى صعوبة انتعاش أسعار النفط في المستقبل المنظور.

من المتوقع أن يشكل متوسط العجز التراكمي لمجموعة دول مجلس التعاون الخليجي حوالي ٧ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢١م، حتى بعد البدء في برامج الإصلاح التي أعلن عنها، لتصل إلى ما يقارب ٩٠٠ مليار دولار خلال الفترة ما بين ٢٠١٦ إلى ٢٠٢١م. ومن المتوقع أن يصل إجمالي الدين الحكومي إلى نحو ٤٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢١م، وعلى المدى المتوسط، يتوقع صندوق النقد الدولي أن تستمر الدول المصدرة للنفط بتقليص الاستثمارات العامة، بالإضافة إلى تقييد مصروفات القطاع العام المتمثلة بالرواتب وخفض الدعم، ومن جانب الإيرادات، فإنه مالم يحدث انتعاش في أسعار النفط لتتجاوز ٥٠ دولارًا للبرميل بحلول نهاية العقد الحالي، كي تساعد في تخفيف العجز المتوقع، فإن على دول المنطقة البحث في وسائل تمويل جديدة، من خلال مؤسسات التمويل المصرفية، والمالية غير المصرفية.

وكما كان متوقعا مع هذا التراجع في الفوائض النفطية، من المتوقع أن تواجه دول مجلس التعاون الخليجي تباطؤا في معدلات النمو الاقتصادي، بسبب انخفاض انكماش سياستها المالية، وتراجع أنشطة القطاع الخاص وضيق السيولة في النظام المصرفي.

في ظل توجه الصين لتغيير عقودها الآجلة للنفط، ليكون باليوان الصيني بدلاً من الدولار الأمريكي، مع ربط اليوان بأسعار الذهب العالمية، في بداية ٢٠١٨م، حيث يتوقع أن يكون لها انعكاسات قوية على أسعار النفط حيث يمكن أن تؤدي هذه الخطوة إلى حدوث رواج في سوق النفط العالمية، من خارج دول منظمة أوبك، إذ جرت العادة أن يتم شراء عقود النفط بالدولار الأمريكي، حيث ستتيح العقود الصينية الجديدة لمن لا يرغب في البيع باليوان الصيني قبض الثمن آجلا ذهبًا من بورصة شنغهاي للذهب، أو غيرها، مثل بورصة بودابست.

ومن المتوقع أن تحدث هذه الخطوة تغييرًا جذريا في النظام الاقتصادي العالمي، وستؤثر في انخفاض جاذبية الدولار نسبيًا، كعملة أو كوعاء استثماري، ما يضغط على الفوائد المصرفية صعودًا وزيادة تكلفة الاقتراض في أمريكا، وهذا يمكن أن تكون له بعض العواقب الإيجابية على معدلات النمو الاقتصادي الأمريكي على المدى البعيد.

الآثار على الاقتصاد الكلي

ما من شك أن تراجع أسعار النفط، في اقتصادات تعتمد بشكل رئيسي على إيرادات النفط والغاز، كمحرك أساسي للنشاط الاقتصادي، سوف يؤدي إلى تراجع المؤشرات الاقتصادية الكلية، وفي طليعتها، الإنفاق الحكومي، والاستثمارات العامة، والاستثمار الكلي، والنمو الاقتصادي بالتالي كمحصلة لكل هذه العوامل.

ولا يحتاج الأمر إلى جهد علمي كبير للربط بين مدخلات النمو الأساسية في الاقتصادات الخليجية، وبين مخرجاتها من الناتج المحلي الإجمالي، فالأدلة العملية المشاهدة، تؤكد تلك العلاقة السببية المباشرة، خاصة وان المدخلات من التقنيات، والابتكارات، ورأس المال البشري، لا تزال ذات دور محدود في دوال النمو الاقتصادي بالدول الخليجية.

بالإضافة إلى ذلك هناك تطورات سلبية أخرى يمكن أن تعوق نمو اقتصادات دول الخليج المصدرة للنفط، خاصة ما يحدث في ليبيا والعراق واليمن وسوريا من صراعات ونزاعات داخلية، وانعكاساتها على دول الجوار الخليجية، ومن ناحية أخرى نلاحظ أن ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي، وتطبيق السياسات النقدية التقييدية، له تداعيات سلبية على المنطقة عمومًا، وأيضًا تباطؤ النمو الاقتصادي بالصين، بما لها من ارتباطات تجارية مع دول الخليج، كمستورد رئيسي للنفط الغاز من دول المنطقة، مما يؤثر سلبًا على حصيلة الصادرات النفطية، ومعدلات الاستثمار بالتالي.

الابتكارات الجامعية مدخل أساسي في دالة الإنتاج والنمو لما تتسم به المعرفة من استمرارية

ولعل من أهم تداعيات انخفاض أسعار النفط أيضًا ارتفاع نسب الدين العام وتزايد اللجوء إلى السحب من الوفورات المالية المتراكمة لدى بعض الدول المصدرة للنفط، فالدول التي لديها مجال للاقتراض ووفورات مالية يمكنها تحمل اصلاحات مالية أكثر، ولكن بشكل عام كل الدول تحتاج لوضع برامج للإصلاح المالي، نظرًا لتوقع استمرار انخفاض لانخفاض الإيرادات نتيجة تدهور أسعار النفط.

كما أثر الانخفاض الحاد والمستمر في أسعار النفط بشكل سلبي على توقعات النمو، وأصبحت الحاجة إلى تنويع هيكل الاقتصاد الوطني بعيدًا عن قطاع النفط، وتنويع مصادر الدخل، والبحث عن دافع ومحرك للنمو الاقتصادي، أكثر أهمية، حيث من المتوقع أن يتراجع متوسط معدل النمو نمو في دول مجلس التعاون الخليجي، وهو ما سيكون له تداعيات هامة على مستويات التشغيل، في الوقت الذي تمر به دول المنطقة بفترة الزخم السكاني (Momentum)، تحت تأثير الحقبة البترولية الأولى في النصف الثاني من السبعينات، والحقبة الثانية في الثمانينات، وما شهدته من ارتفاع كبير في معدل المواليد، الذين صاروا اليوم في سن الشباب والخصوبة العالية.

من تداعيات انخفاض أسعار النفط ارتفاع نسب الدين العام وتزايد اللجوء إلى السحب من الوفورات المالية المتراكمة لدى بعض الدول المصدرة للنفط

ووفقًا لتقديرات الأمم المتحدة فإن ٨,٣ مليون شخص سوف يدخلون سوق العمل في هذه المنطقة بحلول عام ٢٠٢١م، و في ضوء الضغوط المالية التي تعاني منها دول المنطقة، فإن القطاع الحكومي الذي أصبح متخمًا بالعمالة الوطنية، ولم يعد قادرًا على استيعاب جميع الداخلين الجدد إلى سوق العمل، مالم يتم التوسع في أنشطة إنتاجية أخرى يقودها القطاع الخاص، ودخوله إلى العمل في مجال الصناعات التحويلية، عالية التقنية، مرتفعة الأجر، بما يساعد على استيعاب خريجي الجامعات من المواطنين الذين يتوقعون عملا عالي الإنتاجية مرتفع الدخل، خاصة مع ما تشير إليه دراسات صندوق النقد الدولي من أن معدل البطالة قد يزيد الى ٣,١ مليون شخص بحلول عام ٢٠٢١م.

هل بالإمكان التعامل مع الموقف؟؟ وما هي محاور العمل المطلوبة؟

التعامل مع الموقف المالي الحالي، واستهداف تنويع البنيان الاقتصادي في دول مجلس التعاون بعيدًا عن النفط يتطلب العمل على عدد من المحاور:

أولا: البحث عن محرك للنشاط الاقتصادي بعيدًا عن دور الحكومة والإنفاق العام

ظل الإنفاق الحكومي، والاستهلاك العام والخاص، أهم محركات النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون خلال العقود الخمسة المنصرمة، فمع بدايات السنوات المالية، يترقب الأفراد، ومنشآت الأعمال إعلان الموازنة العامة، واعتمادات الإنفاق الحكومي على وجه الخصوص، بشقيه، الاستهلاكي، وما ينطوي عليه من زيادات في الأجور والتشغيل في الحكومة، والاستثماري، وما يتضمنه من مشروعات حكومية، في كافة المجالات من بنية أساسية، وتنمية اجتماعية، في الصحة والتعليم، تفتح مجالات عمل للقطاع الخاص.

وفي ظل الأوضاع المالية الحالية يتطلب الأمر البحث عن محرك للنشاط الاقتصادي ممثلا في دافع الربح لدي قطاعات الأعمال الخاصة، والعناية برواد الأعمال، وإحداث المزيد من التطورات في بيئة الأعمال، وتقديم حوافز أقوى لقوة العمل الوطنية، للعمل في أنشطة القطاع الخاص، عن طريق تقليل الفارق بين أجور العاملين في القطاع الحكومي والقطاع الخاص، والتوسع في إنشاء مشروعات عالية التقنية ذات الإنتاجية المرتفعة، عالية الأجر.

ثانيًا: توفير مصادر تمويل للموازنة العامة للدولة بعيدًا عن النفط وعوائده

أعلنت دول مجلس التعاون عن إجراءات إصلاحية مالية، معظمها قصيرة الأجل، حيث أعلن بعضها عن ضغط المصروفات العامة، وعن فرض رسوم على الخدمات الحكومية، وإدخال ضريبة القيمة المضافة، وتحرير أسعار السلع المدعومة وتخفيض الدعم السلعي.

ورغم أنه لا توجد خطط معلنة لفرض ضرائب على الدخل الشخصي، أو إصلاح ضريبة الشركات، في الوقت الحالي، إلا أن كثيرًا من دول المنطقة عمومًا بما فيها دول مجلس التعاون، قد طبقت سياسات إصلاحية مالية، تتضمن إصلاحات جوهرية في أسعار الطاقة، شملت أسعار الوقود والمياه والكهرباء.

يأتي في صدارة الخيارات المطروحة للتعامل مع الأزمة، أن معظم دول مجلس التعاون تمتلك احتياطات مالية قوية وهو ما يقلل من أثر صدمة انخفاض سعر النفط، ويعطيها مزيدًا من المرونة في إدخال الإصلاحات المالية المطلوبة، من خلال السحب من تلك الاحتياطات وتوفير جانب كبير من مصادر تمويل الإنفاق العام، ووفقًا لتقديرات معهد صناديق الثروة السيادية، فإن الصناديق السيادية في دول مجلس التعاون الخليجي يمكن أن توفر مصادر تمويل آمنة، تغطي العجز المتوقع خلال السنوات الخمس المقبلة، سواء في الدول التي تملك أرصدة كبيرة (الكويت، قطر، والإمارات)، أو التي تمتلك أرصدة أقل (البحرين وسلطنة عمان والسعودية).

ومع حيازة الحكومة لكثير من أصول الشركات فإن اللجوء إلى خيار الخصخصة، يمكن أن يعزز الموقف المالي، للموازنات العامة، من خلال طرح أسهم هذه الشركات في الأسواق المالية المحلية والعالمية، وهو توجه يزيد من فرص رفع الكفاءة الإنتاجية وتعزيز نمو دور القطاع الخاص، بجانب توفير مصادر مرحلية لتمويل الانفاق العام، ثم إدخال ضريبة الشركات كأحد مصادر الإيرادات العامة الدائمة.

كذلك يبقى هناك الملاذ الأخير وهو اللجوء للتمويل بالعجز، والاقتراض العام، من خلال طرح سندات حكومية، وبيعها في الأسواق العالمية والمحلية، خاصة وأن نسبة الدين العام الحكومي في دول مجلس التعاون لا تزال منخفضة كثيرًا عن المستويات العالمية التي قد تصل في بعض الدول إلى ١٠٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

وهنا يمكن للقطاع المالي أن يقوم بدور هام كوسيط مالي سواء من خلال الأسواق المالية، أو الوسطاء الماليون كالبنوك، أو المؤسسات المالية غير المصرفية، كشركات التأمين، أو صناديق الاستثمار والادخار، خاصة مع توافر فرص تقديم خدمات مالية متطورة، وطرح أوراق مالية إسلامية، مثل الصكوك والتوريق.

ثالثًا: التحول نحو الاقتصاد القائم على المعرفة

ويتمثل المحور الثالث في اعتماد المعرفة، ورأس المال البشري Human Capital، كأهم مدخلات دوال الإنتاج وعمليات التنمية، حيث تمثل الابتكارات، وقوة العمل المتعلمة والماهرة أهم متطلبات التحول نحو الاقتصاد القائم على المعرفة، ويرتكز هذا العنصر على الاهتمام بالبحث العلمي، والابتكارات، وتطوير نظم التعليم والتدريب، والتعليم الابتدائي والمتوسط والتدريب المهني، والتعليم العالي والتعلم مدى الحياة.

يمثل المفهوم التقليدي لرأس المال الإنتاجي الثابت أي الأصول الملموسة مثل المباني غير السكنية والآلات والمعدات، مفهومًا ضيقًا للأصول الثابتة المنتجة، حيث أن الإنفاق الرأسمالي يجب أن يشمل أي مصروفات تزيد من الناتج والدخل المستقبلي. فالاستثمار في البحث والتطوير على سبيل المثال يزيد من رصيد رأس المال الإنتاجي مثله في ذلك مثل رأس المال البشري؛ وبالتالي يمكن اعتبار رأس المال البشري ومخرجات البحث والتطوير (الابتكارات والتقنية) مكونات أساسية في رأس المال غير الملموس.

ومن هنا فإن تحول الاقتصادات الوطنية في دول مجلس التعاون من مرحلة الصناعات التحويلية التقليدية إلى اقتصادات قائمة على المعرفة، يجعلها تعتمد أكثر على الاستثمار في رأس المال البشري والمعرفة، وغيرها من مكونات رأس المال غير المادي.

رابعًا: تطوير دور الجامعات في البحث العلمي، والابتكار وإنتاج التقنيات الحديثة، بجانب المراكز البحثية المتخصصة، الحكومية، والخاصة التي تنشئها قطاعات الأعمال

يرتكز دور الجامعات في زيادة فرص التشغيل، ومعالجة مشاكل البطالة، ورفع معدلات النمو الاقتصادي، على أهمية الابتكارات الجامعية في النمو الاقتصادي، حيث تؤكد نظرية النمو الداخلية على أن الابتكارات أصبحت أهم مدخلات دالة الإنتاج، ومن ثم أهم محرك لدفع معدل النمو الاقتصادي. ولما كانت الجامعات بدول مجلس التعاون، تشكل أهم مصدر للبحث والتطوير، وإنتاج المعرفة والابتكارات، ونشر التقنية وتطبيقها، في ظل صغر حجم مؤسسات القطاع الخاص حتى الأن، فإنه يمكن القول أن الابتكارات الجامعية تشكل أداة هامة لدفع عملية النمو الاقتصادي، وزيادة مستوى التشغيل بدول المنطقة.

وترجع أهمية دور الابتكارات الجامعية في خلق فرص عمل، ودفع معدلات النمو الاقتصادي، إلى أن سعي الحكومات لخلق وظائف للمواطنين، أو ما يعرف بعمليات التوطين بالقطاع الخاص، قد اصطدمت دائما بأن معظم وظائف القطاع الخاص الحالية، والتي تشغلها عمالة أجنبية، تتسم بانخفاض مستوي الإنتاجية ومن ثم تدني مستوى الأجر، فضلاً عن عدم تناسب ظروف العمل بمعظم منشآت القطاع الخاص الصغيرة، وبالتالي فإن إنتاج الابتكارات الجامعية، ونقلها للأعمال، وإقامة شركات التقنية الجامعية، أو منح تراخيص التقنية وبراءات الاختراع، توفر بطبيعتها فرص عمل عالية الإنتاجية، وعالية الأجر بالتبعية، بما يتغلب على معضلة عزوف المواطنين عن العمل بالقطاع الخاص التقليدي بصورته الحالية.

لذلك فإن المسألة ليست مجرد خلق فرص عمل، بل الأهم جودة فرص العمل سواء من حيث الإنتاجية، ومن ثم الأجر، أو من حيث ظروف العمل، وبيئته، والتي تمثل عوامل جذب أساسية للمواطنين، خاصة خريجي الجامعات المزودين بقدر كاف من المعارف الحديثة، ويطمحون للعمل في مؤسسات أعمال تعمل في إطار رسمي، ومن ثم يتمتع العاملون بها بمزايا التأمين الصحي، والضمان الاجتماعي، فضلاً عن ارتفاع الأجر والانتاجية.

. ويؤكد ذلك أن الابتكارات الجامعية توفر مدخلا أساسيًا في دالة الإنتاج والنمو الاقتصادي، لما تتسم به المعرفة والابتكارات من تجدد واستمرارية، ومن ثم لا تمر بمرحلة تناقص الغلة، كما هو الحال بالنسبة لمدخلات العمل ورأس المال التقليدية، ويكون مصحوبًا بخلق مزيد من فرص العمل، وتحقيق هدف التشغيل لقوة العمل المعرفية.

من ناحية أخرى، فإن الاهتمام بعملية نقل ونشر المعرفة والابتكارات من الجامعات إلى المنشآت تحفز على إقامة حدائق العلوم، وقد بدأ إنشاء حدائق العلوم في الولايات المتحدة في الخمسينات من القرن الماضي، ومن أمثلتها حدائق ستانفورد للبحث وحدائق البحث الثلاثية في شمال كارولينا، وظهرت حدائق المعرفة في أوروبا في أواخر الستينات، وتساعد هذه الحدائق في توظيف خريجي الجامعات، كما أن تجمع المنشآت في مناطق الحدائق، يقود إلى مزيد من نشر المعرفة بين المنشآت المشاركة ومن ثم يزيد من فرص العمل والتشغيل.

* أستاذ الاقتصاد والتمويل - جامعة المنوفية - مصر

الفرصة مواتية لدول التعاون للاستثمار في القوة الناعمة عبر هياكل مؤسسية

القوة الناعمة لدول الخليج: المكانة الدولية والتوظيف السياسي والاستراتيجي

شكلت القوة الناعمة إحدى مناط التركيز الرئيسية في دول مجلس التعاون الخليجي عام ٢٠١٧، وسوف تبقى محط اهتمام أساسي من جانب الحكومات في ٢٠١٨م، وما يليه. وتشير النظرة الأولية لدول مجلس التعاون إلى قدر من السباق بينها لأجل حيازة مظاهر وأشكال القوة الناعمة، والتنافس على ما يرفع ترتيبها في التصنيف العالمي. وبالمقابل، وعلى الجانب السلبي، شهد عام ٢٠١٧م، تسخير وتوظيف أدوات وصور القوة الناعمة الخليجية -بشكل غير مسبوق- في الإجراءات العقابية البينية في سياق أزمة قطر مع الرباعي العربي، وهو ما برز جليًا في التوظيف السيئ لأدوات الدعاية والإعلام القطرية. ويمكن تعريف القوة الناعمة بأنها كل ما يضيف إلى قوة ومكانة الدولة بخلاف القوة العسكرية. وعلى الرغم من أن هذا تعريف واسع، إلا أنه المعنى ذاته الذي ركز عليه صاحب المفهوم نفسه عالم السياسة الأمريكي جوزيف ناي في كتاباته المتعددة التي دفع من خلالها بهذا المفهوم إلى أجندة السياسة الدولية. ففي كتاباته منذ أوائل التسعينيات من القرن العشرين تناول كل مظاهر القوة غير العسكرية باعتبارها ملامح للقوة الناعمة للدولة، وهي بالتحديد ما ركز عليها كتابه المعنون "القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية".

د. معتز سلامة

أولاً: السباق الخليجي على القوة الناعمة ٢٠١٧:

كانت الإشارة الأكثر بروزًا في اتجاه دول المجلس نحو تعظيم أصول وموارد القوة الناعمة في ٢٠١٧م، إقدام دولة الإمارات العربية المتحدة على إنشاء مجلس تحت مسمى "مجلس القوة الناعمة لدولة الإمارات العربية المتحدة"، لتكون بذلك أول دولة في العالم تنتقل بمفهوم "القوة الناعمة" من إطار المفهوم إلى عالم التطبيق والواقع والتخطيط والمأسسة، وعلى الأرجح أن دولاً عدة في المستقبل، سوف تنهج نهج الإمارات. ولم يكن غريبًا أن يشكل هذا المجلس -مع وزارتي السعادة والتسامح الإماراتيتين-منظومة مبادرات وأفكار حصرية تنفرد بها دولة الإمارات. وكانت الإمارات قد اعتمدت ميثاقًا وطنيًا للسعادة والإيجابية التزامًا بخلق البيئة الأسعد لمجتمع الإمارات، وجرى تسمية رئيس تنفيذي للسعادة والإيجابية في جميع المؤسسات، ومجالس للسعادة المؤسسية والإيجابية في الوزارات الاتحادية، كما جرى اعتماد برامج لتصنيف أكثر بيئات العمل سعادة وإيجابية في القطاع الحكومي والخاص.

وعلى الرغم من أن المملكة العربية السعودية، لم تعلن بعد عن إنشاء مجلس مماثل للمجلس الإماراتي، إلا أن خطواتها نحو الإصلاح والتغيير عام ٢٠١٧م، دفعت البعض إلى الدعوة إلى إنشاء مجلس سعودي مماثل للقوة الناعمة؛ فقد ركزت خطوات الإصلاح السعودية على إحداث نقلة جديدة في واقع المملكة وصورتها في الداخل والخارج، وهو ما اتجه بالأساس إلى تعزيز آليات وصور القوة الناعمة، خاصة مع السعي لإبراز تراث الاعتدال الديني والاجتماعي والثقافي، وإصلاح أوضاع المرأة، والتوجه نحو الإعلان عن مشروعات جديدة في سياق رؤية المملكة ٢٠٣٠، تستهدف تغيير المجتمع ليهجر تقاليد وأنماط سلوك سطت على المجال العام في العقود الماضية فقلصت مساحات الحركة والحرية، وحدّت من مساحات الاختيار، وأدخلت مفاهيم حرمت الناس من الاستمتاع بمباهج الحياة، ومنعتهم من الترفيه والانفتاح على الثقافة والفن والأدب والإبداع لعقود.

كان أحد أبرز القرارات السعودية التي اتجهت إلى تعظيم واستثمار القوة الناعمة للمملكة عام ٢٠١٧ على الجانب الثقافي والترفيهي، القرار بإنشاء الهيأة الوطنية للترفيه، التي أخذت تمارس عملها وفق برامج محددة؛ فأقامت الحفلات الموسيقية، وقدمت المسرحيات والعروض الفنية وحفلات الغناء لأشهر

المطربين والمطربات العرب والعالميين، ثم كان القرار بمنح المرأة رخصة قيادة السيارة في سبتمبر ٢٠١٧م، الذي أعاد المرأة السعودية إلى وضعها الطبيعي ويتوقع أن تكون له انعكاسات إيجابية كثيرة في الجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وأخيرًا وافقت وزارة الثقافة في ديسمبر ٢٠١٧ م، على إصدار تراخيص لفتح دور للسينما، وينتظر فتح ٥٠ صالة عرض سينمائية في مدينة جدة، ومثلها في الرياض، خلال بضعة أشهر. وكان إعلان المملكة عن مشروع نيوم أقصى ما يمكن أن تشير إليه توجهات الدولة السعودية فيما يتعلق بتعزيز مصادر القوة الناعمة.

ومن الاستحداثات اللافتة لأشكال ومظاهر القوى الناعمة في المملكة عام ٢٠١٧م، إنشاء المركز العالمي لمكافحة الفكر المتطرف (اعتدال) الذي جرى تدشينه خلال القمة الخليجية الإسلامية بالرياض في مايو ٢٠١٧م، وإعلان وزارة الثقافة والإعلام السعودية عن إنشاء مركز التواصل الدولي، ليكون بمثابة همزة الوصل بين الوزارة ووسائل الإعلام العالمية؛ ومختلف مراكز الأبحاث والمؤسسات الثقافية، ووفق ما أعلن سيقوم المركز ببث المعلومات والبيانات الموثقة عن الأحداث والوقائع والأعمال الإنسانية والخدمات التي تنهض بها المملكة بلغات عدة، في مقدمتها الإنكليزية والفرنسية والألمانية، وذلك ليضطلع المركز بمهمة إبراز صورة المملكة ومنجزاتها الحضارية والتنموية والكشف عن حركة النمو والتطوير التي تشهدها في شتى المجالات في إطار تنفيذ رؤية ٢٠٣٠م، ويهدف المركز إلى إيصال معلومات صحيحة وواقعية عن السعودية، وسيعمل على تعزيز عمليات الاتصال الإعلامي، إلى جانب ترويج برامج ومبادرات للتواصل الدولي.

وكان أحد مظاهر القوة الناعمة الخليجية، التي تبدت وسط الأزمة مع قطر ٢٠١٧م، الدبلوماسية الكويتية، حيث برز الملمح الناعم لدولة الكويت في مساعي الشيخ صباح الأحمد الجابر للوساطة بين أطراف الأزمة (دول الرباعي وقطر)، وشكلت جولات الأمير بين أطراف الأزمة ولقائه بالرئيس الأمريكي دونالد ترامب في البيت الأبيض إحدى الصور الأساسية التي عززت مكانة الكويت العالمية كدولة تتبنى نهج الوساطة والدبلوماسية في تسوية الأزمات، ولها إسهاماتها في استضافة مؤتمرات المانحين الدولية الخاصة بسوريا واليمن في السنوات السابقة.

وعلى جانب آخر -وعلى الرغم من الاختلاف مع قطر-إلا أنها عملت على إدارة أزمتها الخليجية مع الرباعي العربي عام ٢٠١٧م، من خلال توظيف قدراتها في مجال القوة الناعمة، ويمكن القول بأن محصلة أصول وأرصدة قطر في القوة الناعمة عملت معها طوال العام بشكل فاق عمل الجيوش المسلحة والقوى الخشنة، حيث ساعدت استثماراتها الطويلة في تلك الأصول والأرصدة في فرض أسوار حماية لعبت أدوارًا لا مثيل لها لمصلحة قطر. ولم يكن أداء قناة الجزيرة والقنوات القطرية الرديفة في تركيا والمنصات الإلكترونية الهائلة التابعة لقطر أقل من أداء الجيوش المسلحة، حيث عملت أطقمها ككتائب قتال عسكرية مارست كل صنوف الهجوم على دول المجلس الثلاث ومصر، مع ذلك فقدت قطر بالمقابل الكثير من رونقها وقوتها الناعمة حينما دمغت بتهمة دعم الإرهاب الدولي وتسخير العمل الخيري لأغراض دعم الجماعات الإرهابية.

ويعتبر رصد تطورات الأفكار وتفاعلات القوى الناعمة في دول مجلس التعاون الخليجي -على نحو ما تبدت في الرؤى الاستراتيجية والخطاب السياسي في دول مجلس التعاون في ٢٠١٦ - ٢٠١٧م، في سياق الجدل السياسي والاجتماعي الخليجي حول مستقبل المنطقة ما بعد النفط-أحد أهم الزوايا التي يمكن من خلالها فهم التطورات في دول المجلس. وقد أكدت تلك التفاعلات أن دول الخليج تعمل على استكشاف البدائل وتقليب الخيارات لأجل التفاعل مع تحديات تراجع عصر النفط واستشراف استعدادها لمواجهة تحديات المستقبل من دونه، وهنا برز تفاعل القوى الناعمة الخليجية كبديل مثالي يجري التعويل عليه في استدامة النمو والازدهار.

ثانيًا: ملامح القوة الناعمة الخليجية وفوائدها:

من أهم ملامح القوة الناعمة الخليجية تعدد مصادر هذه القوى؛ فعلى الرغم من ملامح التماثل بين دول الخليج العربية في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، إلا أنها تتمايز فيما بينها فيما تحوزه من أشكال القوة الناعمة، فتميل دولة الإمارات إلى الدفع بنموذج وصورة ذاتية تعزز تمسكها بروح الاقتحام والتنافسية وتأكيد قدرتها على السباق الدولي، وهو ما يجعلها تطلق مبادرات سنوية جديدة في مجال القوة الناعمة، ومنذ سنوات أعلنت عن مشروع "مسبار الأمل" الهادف للوصول إلى المريخ بحلول ٢٠٢١م، والمشاركة في السباق العالمي لاستكشاف الفضاء الخارجي، كما حرصت منذ عامين على الإعلان عن تشكيلات حكومية تتضمن الإعلان عن وزارات بمسميات غير تقليدية، من ذلك إعلانها في فبراير ٢٠١٦م، عن إنشاء وزارة للسعادة ووزارة للتسامح، ثم إعلانها في أكتوبر ٢٠١٧م، عن تشكيل حكومي يتضمن ثلاث وزارات جديدة هي: وزارة الذكاء الاصطناعي، ووزارة العلوم المتقدمة، ووزارة الأمن الغذائي المستقبلي، مع تعيين شباب وشابات الإمارات في مناصب وزارية وقيادية من مستوى رفيع.

وفي ٢٠١٧م، برز اتجاه المملكة العربية السعودية لإبراز وجهها الجديد، الساعي إلى الخروج من إسار الانغلاق وتأكيد الانفتاح على العالم من خلال المبادرات الشبابية الجريئة، التي تسعى إلى إعادة اكتشاف كل شيء داخل المملكة وإعادة تعريف الذات وتقدير الأصول والثروات، وقد تمثل ذلك في القرارات التي

تعاملت بسرعة مع مشكلات وضعت أمامها العراقيل لعقود، وكان لافتًا التوجهات السعودية للتفاعل الفكري والسياسي مع تحديات عصر ما بعد النفط، والسعي إلى إبراز كنوز وثروات المملكة غير النفطية وتاريخها وتراثها العريقين، بل والعمل على نفض الصورة التاريخية السلبية التي علقت بعصور ما قبل الإسلام، التي يجري تصويرها بأنها عصور الجاهلية، والتأكيد على أن نقطة تميز المملكة الأساسية هي في البشر.

وكان لافتًا ما أقدمت عليه الهيأة الوطنية للترفيه من برامج وحفلات أدخلت روحًا جديدة على الحياة العامة، كما كان فارقًا القرار بمنح المرأة رخصة قيادة السيارة، ثم في ديسمبر ٢٠١٧ م، التصريح بإقامة دور السينما. ولم يكن تفاعل المملكة مع قضايا الفساد، والإعلان عن مشروعات مستقبلية عملاقة كمشروع نيوم، إلا رغبة في التنافس والسباق مع الخليج والعالم. وهكذا سيظل عام ٢٠١٧م، عامًا مميزًا في تاريخ السعودية التي اتجهت خلاله إلى حيازة وتفعيل مختلف أصول وأرصدة القوة الناعمة.

وبالنسبة للكويت، فقد برزت الدبلوماسية والوساطة كنقطة تميزها الأساسية وواجهة وعنوان قوتها الناعمة في ٢٠١٧م، وهو ما حرصت الكويت على تأكيده حتى آخر لحظة من العام، حين تمسكت بعقد القمة الخليجية في نفس توقيتها وعلى أراضيها حتى لو كان التمثيل من مستوى أدنى من القادة، وهو أمر جعلها محل تقدير في الأوساط الشعبية ولدى النخبة الخليجية، حين بدت بمظهر الأمين والحارس على الكيان الخليجي. وتظل الشخصية العمانية بطابعها المميز والتي تنزع إلى الحياد أهم عنوان للقوة الناعمة للسلطنة، وهي أمر تعرضت السلطنة لاختبارات كثيرة بشأنه ولم تتغير. وتتميز البحرين بالثقافة والفكر، بينما تميزت قطر بالدور الذي لعبته على مدى السنين والذي حقق لها مكانة أكبر من حجمها، وهي الآن في منتصف الطريق، حيث لم تتكشف بعد نقاطًا للقوة الناعمة غير النقاط التي اعتادت العمل من خلالها على مدى عقدين، وقد خلف لها ذلك مشكلات كثيرة في إدارة أزمتها الخليجية في ٢٠١٧م، ويتوقع أن يسبب لها مزيدًا من الأزمات مستقبلا.

وبشكل عام، أضاف عام ٢٠١٧م، إضافات مهمة لأشكال القوة الناعمة الخليجية، حين انطلقت رياح التغيير الداخلي بالمملكة، واتجهت إلى ضبط الموازين والتوجه نحو الاعتدال الديني وإعادة فرض قيم التجديد والوسطية، على نحو ما أكدته مبادرات المملكة في الداخل ومع الخارج.

ولكن بقدر ما برز دور القوة الناعمة الخليجية في ٢٠١٧م، فقد تراجعت أصول القوة الناعمة الخليجية مع الأزمة بين قطر ودول الرباعي العربي، حيث أهدرت منصات التواصل الاجتماعي والفضائيات قيمًا وأعرافًا مستقرة في الحياة الخليجية، فكانت الشخصية الخليجية تتمتع بأسرار خاصة، وكانت هناك حرمة لمكانة الأسر الحاكمة، بينما في عام ٢٠١٧م، أهدر الكثير من تلك القيم والأصول، فأخذت الفضائيات تتناول أدق أخبار الأسر

والشعوب، على نحو لم يراع مكانة الكبير أو الصغير، وهكذا مارست أدوات التواصل الاجتماعي أدوارًا أضرت بصور القوى الناعمة لدول مجلس التعاون، وبدت القوى الناعمة في مواجهة بعضها بعضًا، على نحو ما برز في تهاوشات النخبة الثقافية والفكرية في الصحف وعلى نحو ما برز في بعض الأعمال الفنية.

وبالمثل أكد عام ٢٠١٧م، أن توجه دول مجلس التعاون إلى القوة الناعمة ليس من باب حيازة هذه القوة لأجل التفاخر أو الوجاهة وإحراز المكانة، وإنما لتوظيفها في معركة التنمية والبناء الوطني الداخلي؛ فكافة المشاريع السعودية والإماراتية الجديدة، حتى منها مجالات الترفيه وصناعة السينما والمسرح والحفلات التي تعدها الهيأة الوطنية للترفيه السعودية أو تدشين متحف اللوفر أبوظبي واقتناء لوحات فنية عالمية مثل لوحة المسيح المخلص (سالفاتور موندي) للرسام ليوناردو دافينشي التي قامت دائرة الثقافة والسياحة في أبو ظبي بشرائها مقابل ٤٥٠,٣ مليون دولار، جميعها محسوبة بحسابات اقتصادية.

في ضوء ذلك، لم يكن غريبًا أن يترافق التصريح ببناء دور السينما في السعودية بتقديرات رسمية وغير رسمية بشأن العائد الاقتصادي المتوقع منها، حيث توقع البعض أن يسهم قرار بناء دور السينما بنحو "٢٤ مليار دولار" في الناتج المحلي الإجمالي السعودي(وهو رقم يعتبره البعض كبير)، ويتوقع البعض أن تستحدث السينما بالمملكة أكثر من ٣٠ ألف وظيفة دائمة وأكثر من ١٣٠ ألف وظيفة مؤقتة بحلول عام ٢٠٣٠م، وهو ما يعني أن دول المجلس تنظر للقوة الناعمة وتسعى لاقتناء أدواتها كجزء من الصناعة والتخطيط الوطني للمستقبل، وكرافد للتنمية والاقتصاد وليس كواجهة أدبية ومعنوية تعزز مكانتها العالمية وحسب، ومن ثم فإن الهدف بعيد المدى هو كيف يمكن استثمار أدوات ومظاهر القوة الناعمة بحيث تكون مصدر دخل لا أن تكلف ميزانية الدولة أعباء إضافية.

وتتبدى فائدة إضافية استراتيجية من حيازة دول الخليج لأدوات القوة الناعمة في علاقاتها الخارجية، وعلى سبيل المثال، يمكن للقوة الناعمة أن تشكل أداة رئيسية لدول المجلس في صراعها السياسي والأيديولوجي مع إيران؛ فلا شك أن إحدى أهم جبهات المواجهة مع إيران تتمثل في القدرة على بناء جاذبية النموذج، بين إيران التي تبني نموذجًا لدولة واقتصاد وجيش يجذب الساعين للشهادة وبعث صراعات الماضي السحيق المؤسس على الطائفية المذهبية والسياسية، وبين دول المجلس التي تقوم بتوظيف القوة الناعمة في تأسيس وبناء نموذج يؤكد فشل نموذج الأيديولوجيا القمعية للنظام الحديدي في إيران، وفي ضوء ذلك، فإن عمليات التحديث الاجتماعي والاقتصادي والسياسي التي تجري في المملكة، ومشروعات مثل "نيوم" والانفتاح الثقافي والاعتدال الديني في المملكة، ومسبار الأمل ومتحف اللوفر في الإمارات، هي أمثلة للحرب اللامتماثلة التي تخلق فجوة بين النظام الإيراني والشعب في الداخل، وتوضح الفارق بين ضفتي الخليج؛ بين نظام يسعى إلى نشر وتغذية ثقافة الاستشهاد والموت والتدخل العسكري المقيت في شؤون الجوار من خلال ممارسات الحرس الثوري، وأنظمة تتجه إلى عصرنة وتحديث مجتمعاتها، وتسعى إلى نشر ثقافة التسامح والحياة وإدامة أوضاع الرخاء والتقدم في الترتيب العالي.

إضافات عام ٢٠١٧ مهمة للقوة الناعمة الخليجية بانطلاق رياح التغيير في السعودية بفرض التجديد والوسطية

إن استمرار الضغط على أعصاب النظام الإيراني من خلال المواجهة بـ"النموذج" وحرب النموذج، سيقود بالضرورة إلى "ربيع إيراني"، يتطور بهدوء ويحقق الغرض المنشود، دون طلعة جوية أو طلقة رصاص. ولعل المظاهرات التي شهدتها إيران أواخر ديسمبر ٢٠١٧ تشكل فرصة يمكن استثمارها والبناء عليها، حيث طرحت شعارات داخلية تدعو النظام الإيراني للتركيز على البناء والتطوير في الداخل وليس المغامرات في سوريا والعراق ولبنان واليمن.

أخيرًا

إذا كان التركيز هنا على مجالات القوى الناعمة التي يجري السعي إليها من خلال تخطيط ورؤية، وإذا كان مسار دول مجلس التعاون قد خطى خطوات مهمة في مجال التخطيط للقوة الناعمة، فإن هناك عشرات الأفكار التي يمكنها أن تثري توجهات دول المجلس في هذا المجال، فهناك مجموعة أعمدة للقوة الناعمة الخليجية يمكن التحرك لتعزيزها في ٢٠١٨م، من وحي المسار التطوري الراهن في توجهات السعودية والإمارات بشكل خاص، وتتمثل في العمل على: استحداث مزيد من الهياكل المؤسسية والمجالس الساعية إلى التنسيق الاستراتيجي الثنائي أو المتعدد بين دول المجلس للتعامل مع الشؤون الثقافية والأدبية والفنية، واستحداث أجهزة أو وزارات لتعزيز الهوية الوطنية والشخصية الخليجية، وأجهزة أو وزارات للعناية بشؤون الوافدين، وأخرى للمبتعثين والدارسين، ومبادرات أخرى في مجال حيازة وتعزيز القوة الناعمة للأفكار وبنوك الأفكار والمعلومات، وأجهزة ووزارات للتجديد الديني، وأجهزة ووزارات للتراث والآثار التاريخية، وأجهزة أو وزارات للبحث العلمي والبحوث والتطوير.

* مدير برنامج الخليج العربي ـ ورئيس وحدة الدراسات العربية والإقليمية

المنطقة الخليجية إلى أين تتجه خلال عام ٢٠١٨؟

استمرار الإصلاحات الداخلية ونهاية الأزمات السياسية والتعاون الإقليمي.. ورفض وعد ترامب

شهدت دول مجلس التعاون الخليجي خلال عام ٢٠١٧م، عدة تطورات هامة لها علاقتها بالأمن الخليجي وأمن المنطقة بشكل عام، كان أهمها هو قمة الرياض بين دول منظمة التعاون الإسلامي والولايات المتحدة مايو ٢٠١٧م، في محاولة لاحتواء إدارة ترامب التي شن فيها حملة عدائية ضد المسلمين أثناء حملته الانتخابية ورغم محاولة الاحتواء إلا أن ترامب بإعلانه القدس عاصمة لإسرائيل في السادس من ديسمبر، أثار الحكومات العربية والإسلامية وشعوبها وأثبت أنه لا يؤمن جانبه. كانت القمة لدفع الادارة الجديدة الاهتمام بأمن منطقة الخليج واستقرارها، خاصة بعد أن تبنت إدارة أوباما، حسب مبدأ أوباما، النأي بالولايات المتحدة عن التدخل العسكري المباشر، واهتمامها بشرق آسيا، وكان قلق دول المجلس من الصفقة التي أبرمها أوباما مع إيران حول المفاعل النووي الإيراني (٢٠١٥م) وتأثيرها على توازن الأمن الإقليمي وتوسع النفوذ الإيراني في المنطقة والتدخل العسكري الروسي في الأزمة السورية إلى جانب إيران وحزب الله.

د. أحمد سليم البرصان

وهناك عدة تحديات أخرى واجهت الأمن الخليجي في عام ٢٠١٧م، فاستمرار عاصفة الحزم للتحالف العربي في اليمن ودخولها عامها الثالث تشكل تحديًا لأمن الخليج مع تزويد إيران لجماعة الحوثي بالأسلحة والصواريخ الباليستية، التي يعتبر إطلاقها تهديدًا مباشرًا لأمن المملكة العربية السعودية ودول الخليج، ومع اغتيال جماعة الحوثي للرئيس اليمني السابق علي صالح وسيطرتهم على صنعاء، فهذا يمثل تعقيدًا جديدًا لأمن الخليجي مع ازدياد النفوذ الإيراني وسيطرة الحوثي على صنعاء.

كما أن استمرار انخفاض أسعار البترول خلال عام ٢٠١٧م، يمثل تحديًا للأمن الاقتصادي من خلال انخفاض العائدات البترولية، والحاجة إلى الإصلاح الاقتصادي في دول الخليج العربي، من أجل تعدد مصادر الدخل القومي في الخليج، بالاضافة إلى دخول دول أخرى منافسة لدول الخليج في أسواق البترول العالمية، فمثلا كانت المملكة العربية السعودية الدولة الأولى المصدرة للبترول للصين الشعبية ولكنها في عام ٢٠١٧م، أصبحت في المرتبة الثالثة فقد أصبحت أنجولا، الدولة الإفريقية، تأتي في المرتبة الثانية كمصدر للبترول لدولة الصين.

ويمثل التدخل الروسي والإيراني في سوريا تحديًا للمصالح الخليجية في سوريا والعراق، ورغم هزيمة تنظيم الدولة (داعش) فيهما وتراجع خطر الإرهاب على أمن الخليج، فإن استقرار كل من سوريا والعراق يصب في مصلحة دول مجلس التعاون الخليجي. وكانت المملكة العربية السعودية قد استقبلت في عام ٢٠١٧م، رموز الحكومة العراقية السياسية وعلى رأسها رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي، كما استقبلت مقتدى الصدر زعيم التيار الصدري في محاولة لتوثيق العلاقات الخليجية مع العراق ولتقليص النفوذ الإيراني فيه مع فتح السفارة السعودية في بغداد.

توحيد المعارضة السورية

إن دول مجلس التعاون الخليجي سباقة لدعم الشعب السوري في مواجهة قمع النظام وجرائمه، وكانت احدى المشكلات التي تواجه المعارضة السورية تعددها واختلاف اتجاهاتها السياسية، فعملت الرياض على توحيد المعارضة السورية في وفد موحد في محاولة لإيجاد حل سياسي للأزمة السورية، ويعتبر توحيد المعارضة وحضور جنيف ٨ تحولا مهمًا في الأزمة السورية بعد الاتفاق للدول الثلاث، روسيا وتركيا وإيران على الدفع بحل

سياسي للأزمة وبمشاورة مع دول مجلس التعاون الخليجي، فقد كانت اتصالات بين الرئيس الروسي وكذلك بين الرئيس أردوغان، الرئيس التركي مع خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز ، للأخذ برأي المملكة في الحل السياسي الذي تجمع عليه مجموعة الدول الداعمة للشعب السوري.

وإذ تدخل الأزمة السورية عامها السابع مع عام ٢٠١٨م، فهناك شبه إجماع دولي على إيجاد حل للأزمة السورية تلتقي في هذا الإجماع الدول الإقليمية، ودول الخليج العربي ومصر في هذه المساعي الدولية لحل الأزمة السورية والقضاء على الإرهاب والتطرف، والحل السياسي للأزمة لا يستثني طرفًا من الأطراف السياسية السورية.

الأزمة الخليجية وأهمية وحدة دول المجلس

يعتبر مجلس التعاون الخليجي منذ إنشائه عام ١٩٨١م، مثالاً لتجربة التكتل الإقليمي الناجح، فالدول الست التي شاركت في المجلس تطورت العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية بينها، ولذلك جاءت الأزمة الخليجية بين كل من البحرين والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية من جهة وقطر مفاجأة للمراقبين، خاصة وأن دول المجلس مترابطة اجتماعيًا والعادات والتقاليد، وتعتبر مقاطعة قطر أو حصارها حادثة فريدة من نوعها في علاقات المجلس، وبالتالي تهدد المجلس كوحدة متماسكة، ويعتبر تدخل الكويت كوسيط في حل الأزمة عاملاً إيجابيًا في التخفيف من التوتر بين دول المجلس خاصة أن المستفيد من الخلافات بين دول المجلس هي إيران التي تعتبر التهديد الرئيس لدول مجلس التعاون؟

ورغم تدخل الولايات المتحدة لحل الأزمة الخليجية وأطراف إقليمية أخرى مثل تركيا، فيبقى الدور الخليجي مهمًا في حل الأزمة، وكان انعقاد القمة الخليجية الثامنة والثلاثين في الكويت في السادس من ديسمبر، أملا لانفراج الأزمة، ويتوقع أن يكون عام ٢٠١٨م، نهاية للخلافات الخليجية خاصة أن الأمن الخليجي يحتاج لجميع الدول متماسكة، فأمن دول الخليج العربي يبقى مسؤولية دول المجلس بينما لن تستطيع الدول الإقليمية أو الكبرى تحقيق الأمن للخليج إلا بما يتفق مع مصالحها، ونجد أن أوباما رفض التدخل بأزمات المنطقة، مما يدفع دول المنطقة للتعاون فيما بينها، وخاصة أن الدول الكبرى أو الإقليمية تستفيد من الخلافات الخليجية البينية، وتبقى قوة المجلس في وحدته الداخلية؟

مستقبل الأزمة اليمنية وأمن الخليج

إن الأزمة اليمنية من أخطر الأزمات المؤثرة على دول المجلس، فاليمن دولة جوار جغرافي في الجزيرة العربية، وعبر التاريخ كانت اليمن عصية على التدخل الخارجي، فجيوبولتيكا اليمن تشكل عمقًا استراتيجيًا هامًا، فعدد سكان اليمن يبلغ ٢٧,٨ مليون نسمة جلهم في سن الشباب ومن أفقر دول العالم، شعب تسيطر عليه الولاءات القبلية، كما أنه مسلح، وتتعدد فيه الاتجاهات السياسية: حراك الجنوب، جماعة الحوثي، حزب المؤتمر الشعبي العام، الحزب الناصري والاشتراكي والتجمع الوطني للإصلاح، وفي ظل هذه الانقسام يتعقد الوضع الداخلي، وعندما حدث التحرك الشعبي عام ٢٠١١م، كانت مبادرة دول المجلس لانتقال سلمي للسلطة لنائب الرئيس اليمني عبدربه هادي، ولكن هادي لا يتمتع بشخصية كاريزمية، وكان علي عبد الله صالح عينه على السلطة رغم خروجه منها، وتحالف مع جماعة الحوثي للدخول إلى صنعاء والانقلاب على الشرعية وبالتالي في ٢٦ مارس ٢٠١٥م، كانت عاصفة الحزم لعودة الشرعية لليمن، شرعية الرئيس عبد ربه هادي.

وفي ظل الصراعات الداخلية يكون التدحل الخارجي والولاءات الخارجية، وتدخلت إيران إلى دعم جماعة الحوثي، ومع دخولهم العاصمة وتقلب الولاءات لزعماء القبائل وتغلغل الحوثي في المؤسسات الأمنية والعسكرية كان سهلاً عليه الانقلاب على الرئيس علي صالح وتصفيته بسهولة. والنقطة الأخرى في تدخل عاصفة الحزم الخلاف في الأهداف بين دول التحالف نفسها مما يعقد الحل العسكري، مما يجعل الحل السياسي هو الحل الأمثل في النزاعات الداخلية.

ويعقد الأوضاع في اليمن، الوضع المعيشي في الداخل وانتشار الأوضاع المعدية مما يؤثر على الرأي العام الدولي ومنظمات حقوق الإنسان ويحرج دول التحالف، ورغم الوساطة الدولية وقرارات مجلس الأمن الدولي، فالوضع يتعقد مما يجعل أمن الخليج يتأثر بما يجري باليمن وظهور تنظيم داعش والقاعدة باليمن؟ ولذلك يحتاج الأمر إلى تحرك تقوده دول التحالف مع الدول الكبرى لجمع الأطراف اليمنية للدخول في صفقة سياسية تشمل جميع التيارات السياسية اليمنية، وكلما طالت الأزمة وتعقدت تهدد أمن الخليج، فالأولوية لأزمة اليمن لإبعاد التدخل الإيراني واستقرار اليمن.

التهديد الإيراني وتوازن القوى في الخليج العربي

إن الاحتلال الأمريكي للعراق ترك فراغًا استراتيجيًا بشأن توازن القوى الإقليمي، فالولايات المتحدة أوصلت القيادات الشيعية للحكم في العراق وهمشت السنة، وبالتالي فإن النفوذ الإيراني في أفغانستان والعراق جاء بعد اسقاط الولايات المتحدة لنظام حركة طالبان في أفغانستان ٢٠٠١ م، وإسقاط النظام العراقي عام ٢٠٠٣ م، وخلال الأزمة السورية فقد غضت إدارة أوباما الطرف عن التدخل الإيراني في سوريا وتدخلت روسيا عسكريًا أيضًا باتفاق مع الولايات المتحدة، ومع الأزمة اليمنية والأزمة السورية فقد وجدت إيران لها فرصة في التدخل في الدولتين، وبالتالي أصبحت دول مجلس التعاون الخليجي ترى في

إيران تهديدًا مباشرًا لها لأن وجودها أصبح على حدود الخليج في اليمن والعراق وسوريا ولبنان، إضافة لتشجيع إيران الطائفية في منطقة الخليج، ولذلك ترى دول المجلس ضرورة مواجهة إيران، وكانت سياسة مواجهة إيران خلال عام ٢٠١٧م، على قمة الأوليات السياسية والاستراتيجية لدول المجلس سواء في اليمن أو العراق أو المواجهة الصارمة لعناصر التطرف في دول المجلس وخاصة الجماعات التي تدعمها إيران وخاصة في البحرين.

إن الخطر الإيراني ليس جديدًا بل بدأ مع الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م، وتبنيها سياسة تصدير الثورة لدول الجوار، وكانت الحرب العراقية -الإيرانية والتي استمرت لمدة ثماني سنوات ١٩٨٠-١٩٨٨م؟ ولكن كان هناك توازن قوى إقليمي لمدة ثلاثة عقود تمثل في المثلث السعودي-المصري-السوري، الذي حقق استقرارًا سياسيًا وتوازنًا استراتيجيًا في المنطقة وأمن الخليج خاصة، عندما تدخلت مصر وسوريا في أزمة الكويت ١٩٩١م، بإرسال قواتهما للمساهمة في تحرير الكويت، فقد أرسلت مصر ٣٠ ألف جندي آنذاك ولذلك كان المحور الثلاثي استمر حتى ٢٠٠٠م، وفاة حافظ الأسد، ومع تغير الظروف الإقليمية والدولية، حدث تراجع كما أشرنا في التوازن الإقليمي مما أثر على أمن الخليج.

المحور الثلاثي الجديد وأمن الخليج

رغم اتفاق دول المجلس على الخطر الإيراني إلا أن هذه الدول تختلف في درجة نظرتها لهذا الخطر، وتبقى المملكة العربية السعودية القوة الرئيسة في المجلس والدفاع عن أمن الخليج، ولذلك فإن مواجهة التهديد الإيراني تحتاج إلى محور ثلاثي جديد لتوازن قوى، قد يتشكل من مصر والسعودية وتركيا، ولكل من هذه الدول الثلاث مميزاتها لتسهم في أمن الخليج العربي وإيجاد توازن إقليمي يحقق الاستقرار السياسي والأمن في المنطقة. فالمواجهة العسكرية بعيدة الاحتمال ولكن التوازن الإقليمي يحقق الردع التقليدي والاستراتيجي.

إن مصر أكبر دولة عربية وقوة مؤثرة، ولها ثقلها التاريخي والإقليمي في تحقيق الأمن القومي العربي، وهي قوة صلبة وقوة ناعمة أيضًا في المنطقة، ولها دورها في الإقليم وتلعب دورًا في الأزمة السورية وقنواتها السياسية مع بعض أطراف المعارضة السورية وقنواتها مع النظام السوري، لعلاقاتها التاريخية مع سوريا، ولذلك يمكن أن تلعب دورًا في سوريا يواجه الدور الإيراني مستقبلاً.

أما تركيا فهي أيضًا دولة مركزية في الشرق الأوسط، ثاني قوة عسكرية بعد الولايات المتحدة في حلف الناتو، والعمق الاستراتيجي لتركيا الشرق وليس أوروبا كما يقول أحمد داود أوغلو رئيس وزراء تركيا السابق، وخلال حكم حزب العدالة والتنمية أقامت تركيا علاقات قوية مع الدول العربية والإسلامية وخاصة منطقة الخليج العربي، فتعاونت في مشاريع الصناعات العسكرية مع المملكة العربية السعودية ولها قاعدة عسكرية في قطر، وهي دولة سنية، وعبر تاريخ الدولة العثمانية كانت لها علاقات توتر مع الدولة الصفوية الشيعية في بلاد فارس، ولذلك تعتبر تركيا عامل مهم في توازن القوى الإقليمي، وتدخلت في سوريا في دعم الثورة السورية، وحيث سياستها البرجماتية، فهي أقامت علاقات اقتصادية وسياسية مع إيران، ويتوقع خلال السنوات القادمة أن يصل حجم التبادل التجاري بين إيران وتركيا إلى ٣٠ مليار دولار، ومن خلال العلاقات التركية مع دول الخليج وعلاقاتها مع إيران يمكن أن تدفع هذه العلاقة إلى احتواء التوتر مع إيران وتحقيق نوع من الحوار في المستقبل.وحيث أن علاقة تركيا تحسنت مع روسيا الاتحادية، كما أنها دعمت بعض أطراف المعارضة السورية مثل الجيش الحر، وهناك توافق بين إيران وتركيا حول أكراد سوريا، وبمشاركة تركيا في الحل السياسي في سوريا مع روسيا وإيران، فهي بطريقة غير مباشرة تتسق مع دول الخليج العربي وبذلك تحدث توازنًا أو تحجيمًا للنفوذ الإيراني في سوريا مستقبلا.

ورغم علاقات تركيا المتوترة مع النظام المصري الحالي، فالعلاقة المصرية - التركية تاريخية، ونذكر بدور الأسطول المصري في عهد الدولة العثمانية في حرب المورة ١٨٢٤م، في اليونان عندما قاد إبراهيم باشا عشرة آلاف من الجيش المصري لنجدة الجيش العثماني، وبعدما استولى كمال أتاتورك انتقل بعض الرموز التركية إلى مصر، ولذلك نقول المحور الثلاثي المرن يشكل توازنًا يحقق الاستقرار في المنطقة فتستفيد منه دول الخليج العربي، كما أن تركيا موجودة في القرن الإفريقي من خلال وجود قاعدتها ومشاريعها في الصومال.

إن الأهمية الاستراتيجية، للدول الثلاث حتى وإن كانت هناك خلافات سياسية مثلا بين مصر وتركيا، فالمحور الثلاثي المرن لدول سنية يحقق توازنًا ونفوذًا في سوريا، ويحقق أيضًا نفوذًا في العراق، فتركيا لها دور في العراق لأنه يتعلق بالأمن القومي التركي، كما أن كلاً من مصر والمملكة العربية السعودية فتحت قنواتها الدبلوماسية والسياسية مع النظام السياسي في العراق لإعادة العراق إلى النظام

عام ٢٠١٨ عام استكمال الإصلاح الداخلي الخليجي والسعودية تشهد حركة إصلاح اقتصادي ممثل بخطة ٢٠٣٠ ومشاركة المرأة والسماح لها بقيادة السيارة

الإقليمي العربي، بعد أن حاولت إيران في ظل الاحتلال الأمريكي اختطافه داخل دائرة النفوذ الإيراني.إن مركزية مصر في النظام الإقليمي العربي، والمملكة العربية السعودية مركزية في مجلس التعاون الخليجي ودورها في العالم الإسلامي مع الدور التركي التاريخي والجغرافي، يشكل محورًا قويًا ضد النفوذ الإيراني ويحجم دور إسرائيل في الشرق الأوسط، الذي هو محور محيط سني معتدل إضافة إلى الأردن والمغرب والسودان.

٢٠١٨ : تواصل الإصلاح الداخلي والانفتاح الخارجي

إن الإصلاح الداخلي الذي تشهده دول مجلس التعاون الخليجي ٢٠١٧م، سواء بالمشاركة الشعبية ومحاربة الفساد يتواصل، فالمملكة العربية السعودية تشهد حركة إصلاح اقتصادي مثل خطة ٢٠٣٠، ومشاركة المرأة ودورها الاجتماعي والسماح لها بقيادة السيارة، كما أن دول الخليج تتبنى برامج اقتصادية واجتماعية، تدفع إلى تعميق تماسك النسيج الاجتماعي، فالأمن الاجتماعي عماد الأمن القومي، خاصة أن دول الخليج متجانسة اجتماعيًا وقبليًا، وهذا يميزها كتكتل متماسك داخل النظام الإقليمي العربي.

القدس ووعد ترامب ووحدة الموقف العربي والإسلامي

إن التحديات الخارجية توحد الداخل، فإعلان ترامب بأن القدس عاصمة لإسرائيل أعاد القضية الفلسطينية إلى مقدمة الأحداث، فالقرار يؤكد البلطجة السياسية له مخالفة لميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن الدولي التي تؤكد أن القدس أرض محتلة، ولذلك اعتبر القرار تحديا للحكومات والشعوب العربية والإسلامية التي انتفضت ضد القرار لأنه يتعلق بمقدسات المسلمين أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، وخطورة القرار فإنه يعطي البعد الديني للصراع لأنه محاولة من ترامب لإرضاء قاعدته الانتخابية من التيار المسيحي الانجيليكاني المتطرف بالإضافة لليهود المتطرفين من اللوبي الصهيوني في ظل تراجع شعبيته، وقد انتقد القرار جميع الدول الأعضاء الأربعة عشر مقابل الولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الأمن الدولي . ولقد استغل ترامب أزمات المنطقة والخلافات الإقليمية ليعلن قراره، وبالتالي أثار شعوب العالم العربي والإسلامي، وتحركت الدول العربية والإسلامية لتؤكد على عروبة القدس وأنها عاصمة الدولة الفلسطينية، فقد عقدت الجامعة العربية اجتماعا في القاهرة في التاسع من ديسمبر ٢٠١٧م، على مستوى وزراء الخارجية، وعقدت القمة الطارئة لمنظمة التعاون الإسلامي في الثالث عشر من ديسمبر، ولا شك أكد تضامن الدول العربية والاسلامية.

وخطورة وعد ترامب أنه يشجع التطرف الديني، لأن قراره جاء ترضية لتيار ديني متطرف في الولايات المتحدة وإسرائيل، وانتهاكًا لحقوق المسلمين والمسيحيين، والموقف الدولي والعربي والإسلامي الذي يعتبر وعد ترامب مهددًا للأمن القومي الإقليمي والعالمي لأن قضية القدس دولية تهم ١٥٠٠ مليون مسلم وكذلك مسيحيي العالم، وقد يكون هذا التحدي الذي فرضه ترامب داعيًا لتوحيد الموقف العربي والإسلامي ونهاية للخلافات والصراعات الداخلية ومنها دول مجلس التعاون الخليجي.

إن التدخل الخارجي لن يحقق الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط وخاصة الدول العربية، فالولايات المتحدة باحتلالها العراق هي التي وفرت التربة الخصبة للتطرف والطائفية والتدخل الإيراني، وبوعد ترامب الآن يدفع إلى التطرف وعدم الاستقرار لأنه بتصريحاته المتطرفة ضد المسلمين وإعلانه القدس عاصمة لإسرائيل تحديًا للشعوب ويضع الحكومات العربية والإسلامية أمام تحد لشعوبها الرافضة لهذا الوعد. وإن القوى الخارجية تستغل الخلافات الداخلية سواء في منطقة الخليج أو الشرق الأوسط ويشكل استنزافًا لهذه الدول اقتصاديًا وسياسيًا وفي تجارة السلاح، ولذلك لا بد من الحوار والحلول السياسية في الخلافات بين الدول الإسلامية وكذلك في الخلافات العربية.

إن الدول الكبرى ليس لها صداقات ولكن لها مصالح، فإدارة أوباما عقدت صفقة المفاعل النووي الإيراني وتجاهلت أصدقائها في الإقليم، كما أن أدارة أوباما وحتى إدارة ترامب دعمت الحركات الكردية ضد حليفتها تركيا وعضو حلف الناتو بل تدور الشكوك حول دور واشنطن في محاولة الانقلاب التركية أغسطس ٢٠١٦م، ورغم تهديد ترامب بإلغاء اتفاقية المفاعل النووي الإيراني ولكنه التزم بها، وزيارة وزير الخارجية البريطانية بوريس جونسون لطهران في التاسع من ديسمبر الحالي يبين قفز الدول الكبرى لتجاوز الموقف العربي لحل أزمة اليمن وتعقد الصفقات الاقتصادية، فالدول الكبرى لا تحقق الأمن وإنما مصالحها فقط.

إن أمن الخليج العربي يأتي من خلال الإصلاحات الداخلية ووحدة النسيج الاجتماعي وحل الخلافات الداخلية والتعاون لحل الأزمات الإقليمية وخاصة أزمة اليمن التي تهدد أمن الخليج مباشرة في حالة استمرارها وإيجاد آلية لنوع من استراتيجية الأمن الإقليمي في حوار مع الدول الرئيسة في الإقليم تشمل في الحوار دول المجلس ومصر وتركيا وإيران مع الأردن والمغرب والحل العادل للقضية الفلسطينية، وبالتالي فإن عام ٢٠١٨م، عام النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي في منطقة الخليج والحوار السياسي.

* أستاذ العلوم السياسية في جامعتي الحسين بن طلال والملك عبد العزيز سابقًا

مستقبل المنطقة مرتبط بالنظام العالمي والحركة الصهيونية وأمريكا

المنطقة العربية عام ٢٠١٨: أضعف وأكثر قابلية لسيطرة الطامعين

حلت علينا مؤخرًا، السنة الميلادية الجديدة ٢٠١٨م، التي نسأل الله أن يجعلها سنة جلاء حزن، وذهاب هم، وخير وبركة، على الأمة العربية والإسلامية، والعالم أجمع. وكل عام وأنتم بخير. وفي هذه المناسبة السنوية تكثر التنبؤات، بما قد يحدث في السنة الحالة. وتتزايد عمليات استقراء الواقع الراهن، واتجاهاته المستقبلية. وإن القراءة الموضوعية للمقبل في المدى المنظور، في مجال السلوك الإنساني بعامة، والسياسي منه على وجه الخصوص، هي تلك التي تعتمد على فهم موضوعي عميق لـ "ما هو كائن"... وتستند إلى ذلك الفهم في التكهن بـ "ما سيكون"، خاصة في قضايا كبرى معينة. وإن التزمت أصول الموضوعية والتجرد، فإنها –ولا شك– ترقى على مستوى صحة تنبؤات المشعوذين والمنجمين، الذين تتكاثر أيضًا رؤاهم الآن. إذ تعج وسائل الإعلام، في هذه الأيام، بجردات حساب عما جرى في العام الفارط، وتذخر بتنبؤات لا حصر لها.

د. صدقة يحيى فاضل

ولكن، حتى التنبؤ العلمي –المرتكز على منهجية علمية راسخة– في مجال السياسة المعقد، صعب جدًا... ولا تنتج عنه –في كثير من الأحيان– استنتاجات دقيقة... ناهيك عن التكهن الصحفي العابر. وقد قيل: إن التنبؤ بأحوال الطقس المتقلب، في أي جهة من العالم، أهون من التنبؤ بتقلبات السياسة العالمية والإقليمية. لذا، فإن أي توقع في هذا الشأن يجب أن يؤخذ بحذر، ويعتبر مجرد تكهنات، قد تصيب وقد تخطيء. ومع كل هذه العوائق، يمكن لأي شخص –راشد عاقل– أن يجرب التنبؤ في السياسة، وليكن ما يكون. فالسياسة هي أمر يمارسه "كل" الناس، فكرًا وسلوكًا وتحليلاً، وبشكل يومي مستمر.

لقد شهدت الساحة السياسية العربية في العام ٢٠١٧م، كالعادة، أحداثًا جسامًا... نتيجة استمرار حالها تقريبًا على ما هو عليه منذ خمسة عقود، ونتيجة لتداعيات ما عرف بـ "الربيع العربي" الذي تفجر في العام ٢٠١١م، وكان زلزالا مهولا، جعل المنطقة تمر بتطورات سياسية هائلة، وغير مسبوقة... تمثلت في ثورات، وثورات مضادة دامية وعشوائية. ومن المتوقع أن ينشغل العالم العربي، والعالم معه، بما تبقى من أحداث وتطورات هذا "الربيع" الذي أمسى خريفًا، ويتلازم الاهتمام به وبما تبقى من تداعياته مع الاهتمامات العربية الكبرى الأخرى.

والعام ٢٠١٨ م، سيكون –في الغالب– هو عام ذبول ذلك الربيع، وعودة أغلب بلاد العرب إلى ما كانت عليه قبله، مؤقتًا... لان بذور الاضطراب وعدم الاستقرار ما زالت قوية وقابلة جدًا للنمو. بل هي، بعد هذا "الربيع"، أقوى من ذي قبل. فمن أهم ما تمخض عنه هذا الربيع هو الرفض الشعبي العربي التام لديمومة نوعية الأنظمة التي كانت سائدة قبل ذلك الربيع. وإن كانت الفوضى الحالية لا تبرر الاشتراط، في غياب الأمن وعدم الاستقرار والتشرذم. والدرس الذي يجب على العرب أن يعوه هو: ضرورة اتقاء شرور أي " ربيع " بالتنمية السياسية الايجابية. ولذا، يمكن أن نقول –مع الأسف– إن هذه السنة، وربما التي تليها، هي سنة استمرار معاناة العرب من أسباب معاناتهم المزمنة المعروفة... عدم استقرار حقيقي، غياب ملحوظ للأمن والأمان، إقصاء طائفي ومذهبي، بؤس جماهيري.

أما على الساحة العالمية، فستظل القضايا الكبرى كما هي –بصفة عامة– مع تزايد الاهتمام الغربي والعالمي بالأمور الاقتصادية والمالية... خشية التدهور المعيشي. وبعض القضايا الأخرى ستظل معلقة...

إن عالمنا الثالث المسكين، والذي ينتمي اليه العالمين العربي والإسلامي، يتطور أغلبه، بصفة عامة، ولكن من سيء لأسوأ،

"ضعف" القطب الواحد بداية التراجع الحتمي في هيمنته ومؤشر على تصاعد قوى كبرى منها الصين وروسيا والاتحاد الأوربي

في أكثر الحالات والمجالات... فيزداد بؤسه وتعاسته. ويمكن رد ما فيه معظم الجنوب من علل وبؤس (بصفة عامة) إلى سوء سياسته وفساد إدارته، كمسبب أول. فهل سيبدأ النائمون (أو النامون) بكسر طوق ذلك النحس، وتعديل السياسات الخاطئة، اعتبارًا من هذا العام ؟! لا أظن. وتلك هي أبرز تنبؤاتي. فالغرب المتسلط، والقوى المتحالفة معه ما زالت في موقع أقوى.

ويلاحظ وضع "السياسة" أولا. والبعض يقول: بأن التعليم (مثلًا) هو أهم عامل، وليس "السياسة" – كما أزعم هنا. فإن تغير التعليم وتطور تتغير الحياة، وتتحسن. هذا صحيح، إذا تجاهلنا "العوامل" الأخرى. فمع الأهمية الحاسمة للتعليم –وقبله الصحة– إلا أن السياسة يمكن أن توفر تعليمًا جيدًا، ويمكن أن تفعل العكس، أو حتى تكرس الجهل. من هنا تأتي أهمية السياسة ... لتصبح الأهم ... أو أهم "عامل" في تطور الحياة العامة للبشر. ولهذا، تصبح الأحداث والأوضاع السياسية في المقدمة... لما لها من تبعات، وانعكاسات (ايجابية وسلبية) على كل مناحي الحياة الأخرى.

تصور سريع لما سيجرى بالمنطقة هذا العام:

يعتبر العالم العربي –بصفة عامة– من مناطق "الجنوب" النامي، المتسم أغلبها بـ "التخلف" لأسباب ذاتية وخارجية معروفة. فباستثناء بعض أجزائه، فإنه أيضًا أقل مناطق العالم احتمالا للنهوض، إن استمر فكره وتكوينه السياسي، في أكثر أنحائه، على ما هو عليه. هذا ما يردده معظم الخبراء المعنيين، ويقدمون البراهين على ذلك... وأعتقد بعض المراقبين بالأمس أن "الربيع العربي" كان سوف يبدأ في تصحيح هذا الوضع، ولكن تداعيات هذا الربيع ما زالت سلبية بعد سبع سنوات من اندلاع ثوراته.

ويتوقع أن يستمر حال العالم النامي بما فيه العربي –بصفة عامة– على ما هو عليه، في المدى المنظور، على الأقل... باعتبار طبيعة "النظام العالمي" الراهن، وتوجهاته الاقتصادية والسياسية القاسية. وكذلك استتباب "العوائق الذاتية" المعروفة، التي يعاني منها جل هذا العالم/النامي. وقد شهدت الفترة الأخيرة بعض التآكل في قوة القطب الوحيد، المسيطر الآن على مقاليد السياسة الدولية. وربما يكون هذا "الضعف" (النسبي – بالطبع)

هو بداية التراجع (الحتمي) في هيمنته... ومؤشرًا على تصاعد قوة ونفوذ قوى كبرى قادمة (الصين، روسيا، الاتحاد الأوربي، وغيرهم) قد لا تكون أكثر إنصافًا. ومع ذلك، ما زال ذلك القطب يقود (عنوة، وبما لديه من عناصر القوة) الكثير من توجهات ومسارات السياسة الدولية الراهنة.

وعند محاولة فهم ما يجرى، وسيجرى، في منطقتنا العربية، تجب الإشارة بأن: فهم -وتوقع- ما سيجرى بهذه المنطقة يسهل إن فهمت حقائق وأطر سياسية نظرية معينة، أهمها: نظريات: الاستعمار الجديد، النظام العالمي الراهن، الحركة الصهيونية، سياسة الولايات المتحدة نحو المنطقة... الخ. أما "القضايا" الساخنة، التي تشهدها المنطقة الآن، فستظل -على الأرجح- مستمرة في المدى القصير. وأهمها -كما هو معروف- ما تبقى من أحداث وتطورات الربيع العربي، ثم قضية فلسطين، ثم الأوضاع المضطربة في كل من: العراق، سوريا، ليبيا، اليمن، الصومال، ثم الملف النووي الإيراني، الإصلاح والتنمية، الإرهاب، وما يرتبط بذلك من قضايا وأحداث... وهذه قضايا يمكن استيعابها -وفهم توجهاتها المستقبلية، بدقة وموضوعية- بفهم الأطر المشار اليها. فمن العبث محاولة فهم مشاكل المنطقة وما ماثلها (فهمًا صحيحًا) دون فهم هذه النظريات (والحقائق) العامة التي تقع الأحداث في إطارها....

ويبدو أن سنة ٢٠١٨م، حبلى بمشاكل ونكبات وأزمات خطيرة.... غير معظمها العام المنصرم... فهي أزمات قديمة-جديدة. الأمر الذي يبقي المنطقة العربية (الشرق الأوسط) كأكثر مناطق العالم سخونة والتهابا، وقابلية للاضطرابات والقلاقل والحروب، في الوقت الحاضر. ولعل أهم ما يجعلها كذلك هو: الأطماع الامبريالية-الصهيونية فيها، وسيادة الاستبداد، وتخبط بعض أهلها-فكريًا وسلوكيًا.

أخطار تعبث باستقرار وأمن المنطقة:

وطالما استمر الكيان الصهيوني الغاصب في سياساته العدوانية الظالمة، فلن تشهد المنطقة أي أمن أو استقرار حقيقيين. فهذا الكيان يعمل على مدار الساعة للإضرار بهذه الأمة العربية، في كل المجالات، وبكل الطرق الممكنة. وقد تمكن أكثر بسبب الدعم الأمريكي المتزايد، وعزم أمريكا على نقل سفارتها من تل أبيب إلى القدس، حسب قرار الرئيس الأمريكي ترامب الذي أصدره في نهاية عام ٢٠١٧م، والذي يعكس تمكنًا صهيونيًا أقوى. هذا الكيان الصهيوني لا يريد سلامًا، ولا يستطيع العيش دون عدوان وهيمنة. لم يمر يوم واحد دون وجود عدوان صهيوني من نوع ما، على هذه الأمة، منذ قيام إسرائيل عام ١٩٤٨م.

وفى الوقت الذي تمتلك إسرائيل فيه أكثر من مائتي رأس نووي، موجهة -بالفعل- لكل بلاد المنطقة، وتستخدمها (على مدار الساعة) لإرهاب وابتزاز وتهديد كل المنطقة، تقول إسرائيل بأنها تخشى أن تمتلك هذه الدولة، أو تلك، قنابل نووية... تهدد أمنها...؟! ولذلك، لا بد من شن هجوم إسرائيلي على المنشآت النووية غير الاسرائيلية، وإشعال حروب جديدة مدمرة بالمنطقة...؟! إنه المنطق الصهيوني العدواني الوقح.

إن كل الدول العربية -تقريبًا- ومعظم دول العالم، هي قطعًا ضد امتلاك إيران، أو غيرها، لأسلحة نووية. ويجب أن يعمل على تحقيق هذا الهدف بكل الطرق الممكنة، وبحيث يشمل كل الدول، وليس دولة دون أخرى... لا سيما وأن للاستخدام الضمني للسلاح النووي فاعلية تعادل فاعلية استخدامه الفعلي. ولكن المنطق الصهيوني واضح المعالم والغايات، فلسان حاله يقول: لإسرائيل أن تحتكر كل أسلحة الدمار الشامل بالمنطقة، وأن تهيمن على المنطقة ومقدراتها، وأن تكون هي الآمرة الناهية بها، وإلا....؟!

ولا شك أن لإيران سياسات توسعية ومذهبية بغيضة. وهذه السياسات يتوقع استمرارها، رغم الاضطرابات والمظاهرات الشعبية الإيرانية التي اندلعت في أواخر شهر ديسمبر ٢٠١٧م... والمؤمل ألا ينتج عن رفض ومقاومة هذه السياسات الهيمنة النووية الصهيونية المبيتة. وذلك (التطبيع المجاني) هو واحد من أهم، وأخطر، التحديات التي تواجه العرب الآن. وهو، في الواقع، تحد قديم - جديد... ولكن، ينتظر أن يكون قريبًا أكثر حضورًا. أضف لذلك التحديات الأخرى المعروفة، وفى مقدمتها مشاكل الطائفية والمذهبية.

فقد شهدت السنوات الأخيرة إحياءً همجيًا لـ"الطائفية" و "المذهبية"، أعد لكل المنطقة. ولا شك أن أعداء شعوب هذه المنطقة هم من بادروا وأشعلوا فتيل الطائفية، وصب المزيد من الزيت على نار المذهبية... لأن الخلافات والصراعات الطائفية والمذهبية هي أكثر الوسائل فعالية في تمزيق المنطقة، وشرذمتها أكثر... انطلاقًا من رغبة هؤلاء في الإمعان في تجزئ المجزأ، وتمزيق الممزق. وذلك مما يجعل المنطقة أضعف، وأكثر قابلية لسيطرة الطامعين، وهيمنة الغزاة. وقد رأينا الفتنة الطائفية والمذهبية تكشر عن أنيابها... في كثير من أرجاء المنطقة، وبشكل سافر، بدءًا من: العراق، ومن ثم سوريا واليمن، وغيرهم. ولكن لم يكن كيد الأعداء بناجع، لولا قابلية الضحايا للذبح... وتلك هي مسألة من أمر الحقائق، في هذا الشأن. بالطبع - مشاكل وأزمات أخرى حادة، وقابلة للاشتعال والتفاقم، في أي لحظة. ولضيق الحيز، نكتفي بهذه الرؤية العامة وبهذه الإشارات.

* عضو مجلس الشورى السعودي سابقًا، أستاذ العلوم السياسية

الاحتجاجات الإيرانية أكدت أن الشباب لا يقف على أرضية تشدد النخبة الحاكمة

تبلور شرائح مجتمعية جديدة خرجت عن أطر نظام ثورة الخميني داخليًا

ماذا جرى في إيران، ولماذا اتسعت الاحتجاجات لتشمل العديد من المدن الإيرانية، وما الذي ترتبه هذه الاحتجاجات على طبيعة النظام الإيراني، وما هي المواقف الإقليمية والدولية تجاه هذه الاحتجاجات. هذه بعض الأسئلة التي سوف تسعى هذه الورقة للإجابة عليها للإنطلاق منها إلى تقدير هل ينعكس ذلك كله على المواقف الإقليمية للنظام الإيراني سواء في الخليج العربي، أو في الأزمات المثارة في كل من سوريا ولبنان والعراق واليمن، وهل يمكن أن يؤدي ذلك إلى تداعيات ذات شأن على الحضور والقدرات الإيرانية بمقياس القوة الشاملة للدولة وهو ما يمكن أن يؤثر على معادلة التوازن الإستراتيجي القائم في منطقة الخليج بصورة أساسية.

د. محمد مجاهد الزيات

طبيعة الحدث الإيراني:

مع نهاية العام الماضي شهدت إيران احتجاجات شعبية غير مسبوقة بدأت من مدينة مشهد وامتدت إلى أكثر من أربعين مدينة من بينها العاصمة طهران، فهي على هذا النحو بدأت في بعض المحافظات الطرفية وانتقلت إلى العاصمة، وهي المحافظات الأكثر فقرًا وبطالة وتهميشًا، فضلاً عن المحافظات العرقية (الأحواز- كردستان)، ومن الواضح أن هذه الاحتجاجات قد اندلعت في بدايتها لأسباب اقتصادية وبناءً على إحساس قطاعات شعبية في تلك المدن بأبعاد الأزمة الاقتصادية خاصة ارتفاع مستويات البطالة، ورفع الدعم عن بعض السلع الاستراتيجية، وإدراك تلك القطاعات عدم نجاح حكومة الرئيس روحاني في تنفيذ وعودها لرفع مستويات المعيشة وتوفير فرص العمل، وزاد من حدة الأزمة إفلاس بعض المؤسسات المالية والبنوك الصغيرة التي قامت بتوظيف مدخرات الأفراد وعدم تدخل الحكومة للمحافظة على حقوقهم.

ومن ناحية اخرى فإن هناك إحساس شعبي عام في إيران أن الاتفاق النووي الذي وقعته إيران مع الدول الكبرى والذي بموجبه يتم إنهاء المقاطعة والافراج عن الأرصدة المجمدة لم ينعكس على الاقتصاد الإيراني أو وضع المواطنين، فحدثت هوة كبيرة بين سقف تطلعات المواطن الإيراني وتداعيات ذلك بصورة كبيرة.

الاحتجاجات الإيرانية الأخيرة إذن ليس لها توجه أيديولوجي، بدأت كثورة للذين يعانون من أعباء المعيشة ويرفضون بذخ النظام على الميليشيات في سوريا والعراق ولبنان واليمن، ولكنها تحولت بعد ذلك إلى احتجاجات على أركان النظام، وما أجج هذه الاحتجاجات التي وصلت مدينة "قم" معقل رجال الدين الشيعة والحوزة الأكبر، هو خليط من ارتفاع تكلفة المعيشة والفساد والقمع، ولا شك أن الأزمة الإيرانية التي عكستها تلك الاحتجاجات أعمق من المطالب المعيشية التي فجرتها، وأنها جاءت حصيلة من تراكم فقدان الثقة بين جانب قطاعات شعبية في أداء وممارسات النظام وتحركاته الخارجية، وكانت هتافات بعض جموع المحتجين بسقوط المرشد الأعلى تطورًا له دلالاته الكبيرة وتهز الثقة والقدسية التي يتمتع بها شاغل هذا المنصب منذ الخميني وحتى الآن، بل أن المحتجين عبروا عن افتقادهم الثقة في كافة مكونات النظام، متشددين ومعتدلين.

ورغم أن هذه الاحتجاجات لم تصل إلى حجم ومستوى الاحتجاجات التي شهدتها إيران عام ٢٠٠٩م. والتي كانت سياسية بالدرجة الأولى وفجرها تزوير الانتخابات الرئاسية آنذاك - إلا أن هذه الاحتجاجات تميزت كذلك بسمات جديرة بالوقوف أمامها من أهمها غلبة العنصر الشبابي على جموع المحتجين، وهو الجيل الجديد الذي لم يرتبط بمبادئ الثورة

لم تتبلور مواقف إقليمية مؤثرة تجاه التطورات الداخلية الإيرانية باستثناء الموقف التركي الذي عبر عن درجة عالية من النفاق السياسي

الخمينية، وهو ما يشير إلى أن غالبية الشعب الإيراني ليس على نفس أرضية التشدد الديني والمذهبي للنخبة الحاكمة، خاصة الأجيال القادمة، ومن أهم هذه السمات المشاركة الواسعة للمرأة الإيرانية التي تعاني من عمليات القمع منذ عام ١٩٧٩م، وحتى الآن، وهو متغير اجتماعي يفرض الاهتمام والمتابعة، ويعبر بوضوح عن أزمة اجتماعية قوية داخل المجتمع الإيراني، ومن السمات التي يجب التوقف عندها كذلك في هذه الاحتجاجات هو قيام المحتجين بإحراق مؤسسات ومكاتب الحرس الثوري الإيراني، وهو ما يعتبر للمرة الأولى تخط للخطوط الحمراء في إيران.

موقف النظام الإيراني

حاول أركان النظام المتشددون في البداية الهروب من المسؤولية بتحميل أسباب الأزمة الاقتصادية لحكومة الرئيس روحاني واخفاقها في تحقيق وعودها الإنمائية، وقد اتهم المرشد الأعلى أعداء الثورة بإثارة الاضطرابات، ولم يبدي أي تفهم لمطالب المحتجين كما أن بعض أركان النظام حاولوا تحميل الحكومة المسؤولية وذلك بالتأكيد على أن مطالب المحتجين معيشية وليست سياسية للنأي بقيادات النظام بعيدًا عن المسؤولية، ومن جانبه أدرك الرئيس روحاني وحكومته ذلك، حيث صرح بتفهمه للمطالب الاقتصادية للمحتجين، وكان النائب الأول للرئيس "اسحق جهانكيري" أكثر وضوحًا عندما صرح بأن تحسين الحالة المعيشية للشعب مرهون بإصلاحات تدريجية من خلال خطط تنموية وأطر قانونية، وذلك في محاولة للإستفادة من التطورات لإقرار برامج الحكومة التي تواجه عقبات من المتشددين.

أما التيار الإصلاحي الذي قاد احتجاجات ٢٠٠٩م، فقد التزم بموقف النظام، حيث اعتبرت جمعية رجال الدين المناضلين التي يتزعمها الرئيس السابق محمد خاتمي، أن مثيري الاضطرابات استغلوا التجمعات والاحتجاجات السلمية لتدمير الممتلكات العامة، وإهانة القيم الدينية والوطنية المقدسة، وأن أعداء الشعب الإيراني وفي مقدمتهم الولايات المتحدة يدعمون مثيري الاضطرابات، وهكذا لم يكن موقف الإصلاحيين مفاجئًا بعد انحسار دورهم وثقلهم داخل الحياة السياسية، والواضح أن الاحتجاجات قد خرجت عن إطار الحركة الإصلاحية، وتجاوزتهم ووضعتهم مع المتشددين الأصوليين في خانة واحدة.

أجهزة النظام من جانبها، اتخذت مواقف مدروسة بعناية، فأجهزة الأمن تعاملت بهدوء في البداية مع الاحتجاجات، وعندما ارتفعت نغمتها السياسية وتعرضت لرموز النظام ومؤسساته تعاملت معها بخشونة، ودخل الحرس الثوري في المواجهة، وذلك عبر عدة مراحل، بدأت بتسيير مسيرات حاشدة مضادة من أنصار النظام ومؤسساته في مواجهة مسيرات المحتجين إلى عمليات الاعتقالات ومحاصرة المظاهرات، وأعلن قائد الحرس الثوري محمد علي جعفري أنه تم تحريك قوات من الحرس إلى عدد من الأقاليم حيث تم إخماد هذه الاحتجاجات، وهو ما يعني حسم النظام لموقفه وأعاد للأذهان تدخل هذه القوات لقمع المظاهرات ٢٠٠٩م.

الموقف الإقليمي والدولي من التطورات الإيرانية

لم تتبلور مواقف إقليمية مؤثرة تجاه التطورات الداخلية الإيرانية يمكن دراستها باستثناء الموقف التركي والذي عبر عن درجة عالية من النفاق السياسي، فتركيا التي تبنت الاحتجاجات الشعبية السورية، وكذلك المظاهرات المناهضة للحكم في عدد من دول المنطقة انحازت بوضوح لموقف النظام الإيراني، وقد عبر عن ذلك بيان الخارجية التركية الذي عبر عن القلق بما يجري في إيران، وحذر من التصعيد والتدخلات الخارجية التي تحرض عليه، وحثت المتظاهرين على تجنب العنف وعدم الانجرار إلى الاستفزازات، وكذلك تصريحات عدد من كبار المسؤولين الأتراك، وهكذا يعبر الموقف التركي عن الحرص على العلاقات مع النظام كأولوية استراتيجية، ومن ناحية أخرى جاءت مواقف كل من سوريا والعراق وحزب الله معبرة عن صيغ التحالف القائم بينها وبين النظام الإيراني.

لم تغب إسرائيل عن تلك التطورات، حيث تعددت تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي بهذا الخصوص التي تدعم الاحتجاجات، وتدعو إلى تواصلها لاستقالة النظام، ومع أن هذا الموقف يتسق مع طبيعة العلاقات الإسرائيلية الإيرانية إلا أن المبادرة بهذه التصريحات لم تخدم الاحتجاجات الإيرانية وجاءت في صالح النظام الإيراني الذي اتهم إسرائيل بالترويج لها والعمل على إشعالها.

ولم يختلف الموقف الأمريكي عن الموقف الإسرائيلي ولاسيما تصريحات الرئيس الأمريكي ووزير خارجيته ورئيسة

الوفد الأمريكي في الأمم المتحدة التي أيدت الاحتجاجات وأدانت موقف مؤسسات النظام الإيراني منها، وهكذا حاولت الولايات المتحدة دعم الاحتجاجات الإيرانية على أمل تكرار تجربة الربيع العربي مع دول المنطقة وإسقاط النظام الإيراني، إلا أن هذا الموقف لم يمثل مساندة للاحتجاجات الإيرانية، ولكنه شأن الموقف الإسرائيلي قدم هدية للنظام الإيراني الذي اتهم الاحتجاجات بالعمالة للخارج واتهم أمريكا واسرائيل بمحاولة إسقاط النظام بدعمها.

وعلى العكس جاء الموقف الروسي معبرًا عن الحرص على صيغة التحالف القائم بين موسكو وطهران، منتقدًا الموقف الأمريكي بهذا الخصوص.

وفي تمايز عن هذه المواقف، كان الموقف الأوروبي الذي جاء حذرًا بصورة كبيرة، حيث أعربت الدول الأوروبية عن قلقها من تلك الأحداث، ودعت إلى الحياد، فقد عبر الاتحاد الأوروبي عن الحرص على احترام حقوق الإنسان والقلق إزاء الضحايا. ووصف البعض هذا الموقف الأوروبي بأنه يعبر عن حكمة تتسق مع توجهات التطبيع التي تحكم العلاقات الأوروبية الإيرانية، وتكشف عن تقدير أوروبي لأن فرص نجاح هذه الاحتجاجات في إسقاط النظام ضعيفة، وأن الموقف الأمريكي لم يكن صائبًا ويصب في النهاية في مصلحة الأصوليين المتشددين الإيرانيين.

تداعيات التطورات الإيرانية

رغم اتساع الاحتجاجات الإيرانية وعفويتها، وتبنيها من قطاعات شبابية بالدرجة الأولى، إلا أن التقييم يشير إلى قدرة النظام على احتوائها بالنظر إلى قوة هياكله التنظيمية ومؤسساته وأجهزته الأمنية وبالتالي ليس من السهل إزاحته من خلال احتجاجات شعبية، إلا أنه من الواضح في نفس الوقت أن إيران تعرضت لاهتزاز داخلي واضح سوف يترك تأثيرات ملموسة، وأن هذا الحراك الشعبي ربما يدفع النظام إلى نوع من المراجعة، ويكون دافعًا لبعض التغييرات في مواقفه الداخلية والخارجية.

وإذا كانت هذه الاحتجاجات لم تنجح في إحداث تغيير مباشر فإنها تكون –على الأقل– قد كشفت عن تبلور شرائح مجتمعية جديدة خرجت عن الأطر التي فرضها نظام ثورة الخميني داخليًا، ولديهم توقعات متصاعدة في حياة كريمة تقترب من مستويات المعيشة في بعض دول الجوار التي تشهد طفرة تحديثية على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية ومستويات من الحريات السياسية غير مسبوقة، كما أن هذه الاحتجاجات تكشف كذلك عن مسار للتأثير الخارجي لإسقاط النظام من خلال حراك شعبي ولم يقدر له النجاح خلال هذه الجولة، ويمكن الترتيب له مستقبلاً في ظل حماية دولية مستفيدة من تحجر وتصلب القيادات الإيرانية وعدم تجاوبها مع تطلعات الشرائح الشعبية الجديدة والصراعات داخل بعض مكونات النظام ذاته خاصة بين رئيس الدولة والسلطة القضائية وهي خلافات يمكن أن يستفيد بها تربص بعض القوى الدولية التي يزعجها التمدد الإيراني في قضايا الإقليم وبالتالي فإن أي حراك شعبي قادم –وهو أمر تتوافر له الأسباب الكافية– سوف يجد ما يدعمه دوليًا وإقليميًا لمحاولة تصدير الأزمة إلى داخل إيران والتأثير على أذرعها في قضايا المنطقة، أي أن هذه الاحتجاجات التي تم القضاء عليها قياسًا بما يجري إلا أنها وضعت نبتة أو بذرة تؤسس لتغيير سياسي في إيران وأن هناك بداية لتبلور مناخ معارض أكثر قوة للنظام بعيدًا عن صيغ المعارضة السابقة يمتد بجذوره إلى شرائح شعبية تطالب بمطالب تتجاوز الخطوط الحمراء لنظام الثورة الخمينية.

ومن ناحية أخرى، فإن الحدث الداخلي الإيراني المذكور تزداد أهمية وخطورة تداعياته إذا ما تذكرنا أن إيران مقبلة على مرحلة خلافة لرأس النظام الولي الفقيه والمرجع السياسي الأعلى خامنئي في ظل انقسامات تتبلور ملامحها بشدة ليس من الأصوليين المتشددين والإصلاحيين ولكن داخل تيار الأصوليين ذاتهم وكذلك بين كل منها وتيارات شبابية خارج النخبة التقليدية التي عرفتها إيران منذ ١٩٧٩م، وهذا كله بمثابة بيئة خصبة ومناخ موات لمرحلة جديدة تشغل النظام بتطوراته الداخلية ومحاولة تحصينه.

نصل إذن إلى التساؤل هل هذا الحدث الإيراني بعناصره المختلفة ودوافعه المتعددة سوف يفرض تغييرًا في توجهات النظام ويدفع إلى انشغال أكبر بالداخل بصورة ولو نسبية على حساب التركيز على عملية تصدير الثورة والإنخراط الجاري في أزمات المنطقة، وهل يؤدي ذلك إلى تغيير التوازن الإستراتيجي في المنطقة والخليج بصورة أساسية.

إن الإجابة على هذا التساؤل يتطلب بداية الاتفاق على مفهوم التوازن الإستراتيجي، وتوصيف للقدرات الإيرانية بمعايير القوة الشاملة لقياس مدة تأثير هذا الحدث الداخلي على عناصر هذا التوازن وتلك المعايير.

المقصود بالتوازن، كما سبق أن أوضحته في عدة مقالات في مجلة (آراء الخليج) هو حالة الاستقرار أو التعادل فيما يتعلق بقياس العناصر الرئيسية لقدرات القوة الشاملة للدول بأبعادها المختلفة، ويقصد بالإستراتيجي هنا وباختصار شديد في استخدام هذه القدرات لتحقيق أقصى قدر ممكن من أهداف وسياسات الأطراف الفاعلة سواء في زمن الحرب أو زمن السلم.

والتوازن الإستراتيجي طبقًا لذلك هو الحالة التي تتعادل أو تتوازن فيها قدرات الدول المتنافسة في إقليم محدد أو قدرة كل منها في مواجهة أية تهديدات من الطرف الآخر، والتوازن هنا يقتضي التكافؤ فيما يتعلق بالقدرات المختلفة ونركز هنا على ثلاثة معايير أساسية تقاس بها القدرة الشاملة للقوى الفاعلة. وفي حالة إيران وتطوراتها فإن ما جرى من تطورات داخلية والذي تقدر دوائر متعددة أنه سوف يترك تأثيرات واضحة على المعايير التي تمثل جوهر القوة الشاملة لإيران وهي التماسك الداخلي ودرجته والقدرات الاقتصادية والعسكرية وتقدير ذلك كله على طبيعة التأثير الإستراتيجي القائم في منطقة الخليج، والحضور الإيراني بصفة عامة في أزمات المنطقة التي تشهد امتدادًا إيرانيًا واضحًا، وفي هذا المجال نشير إلى عدد من الإعتبارات المهمة:

أولاً: أن الحراك الشعبي الأخير في إيران بغض النظر عن قدرته في الضغط المباشر على النظام، إلا أنه كشف عن عمق الأزمة الاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها إيران، وأن شرائح شعبية جديدة نادرًا ما كانت تشارك في الأحداث والتطورات السياسية في إيران في السنوات الأخيرة ومعظمها فقدوا الأمل في التغيير الحقيقي من خلال الإصلاح، قد بدأ صوتهم يرتفع، بل أن هناك تقارير تشير إلى نسبة كبيرة من المشاركين في تلك الاحتجاجات هم من يميلون إلى عدم التصويت في الانتخابات ولم يكونوا محور التغيير السياسي في إيران منذ الثورة الخمينية، ولا شك أن هذه ظاهرة الجديدة تحمل في طياتها الكثير من التوقعات وتفرض على النظام مقاربة مختلفة وتغيير في أساليب التعامل.

ثانيًا: أن ما يمكن تسميته باحتجاجات الفقراء أو الشرائح المهمشة أو التي تعاني من البطالة، وهذا بشهادة قيادات النظام التي أكدت على الأسباب المعيشية للإحتجاجات تنتقص من الكتلة الموالية للنظام الذي يعلن منذ عام ١٩٧٩م، أن ثورته هي ثورة الفقراء على الإستغلال والفساد والقهر، وكانت تؤكد دائمًا أنهم الداعم الأول للنظام، وهو أمر ينطوي على مخاطر للنظام فهذه الشرائح تختلف عن المحتجين الذين خرجوا عام ٢٠٠٩م، وينتمي معظمهم للطبقة المتوسطة والنخب السياسية في المدن.

ثالثًا: أن المحافظات التي تضم عرقيات خاصة عرب الأحواز والأكراد شاركت في الاحتجاجات وهو ما يكشف عن عجز النظام حتى الآن عن استيعابهم ضمن إطار الدولة المركزية، الأمر الذي ينذر بأن تكون تلك العرقيات مجالاً للحراك السياسي، انطلاقًا مما جرى، ودعمًا لأي حراك شعبي في التأثير على تماسك الدولة. وهذه أمور في مجملها تشير إلى بداية تبلور تغيير جوهري في بنية المجتمع الإيراني.

رابعًا: إن إيران تواجه موقفًا أمريكيًا متصاعدًا تجاهها، وأن الحدث الإيراني الداخلي سوف يكون مجالاً للإستثمار الأمريكي والإسرائيلي -بغض النظر عما يمكن أن تكون تطوراته- وأن هناك نوع من التربص إلى جانب كل من واشنطن وتل أبيب من جانب قوى إقليمية تناهض إيران، ولها مواقف تتعارض مع الممارسات الإيرانية في قضايا المنطقة، وقد كشفت مصادر إسرائيلية مؤخرًا عن تفاهمات أمريكية. إسرائيلية أقرت نوعًا من الصياغة الإستراتيجية لأسلوب التعامل مع إيران تستهدف البرنامج النووي الإيراني وبرامج الصواريخ الباليستية ومحاصرة امتداداتها في أزمات المنطقة وسوف يكون عام ٢٠١٨م، مجالاً للمواجهة بين الطرفين على هذا المستوى.

دعم إسرائيل للاحتجاجات الإيرانية هدية لنظام طهران عبر شماعة العمالة للخارج

خامسًا: إن الرؤية الواقعية لأزمات المنطقة التي تشهد امتدادات إيرانية تشير إلى استمرار هذه الأزمات خلال العام الجديد دون تسوية، أي أن إيران ملزمة باستنزاف قدراتها الاقتصادية والمالية لتغطية دورها فيها، وإذا كان من المتوقع فرض عقوبات جديدة عليها بسبب برامجها الصاروخية فإن مجالات حركتها لتوفير القدرات المالية اللازمة سوف تواجه صعوبات.

الخلاصة إذن، أن الاحتجاجات الداخلية في إيران وإن لم تنجح في تغيير النظام، إلا أنها كشفت عن حجم الأزمة السياسية والاقتصادية التي يعاني منها وأوضحت بداية اهتزاز في التماسك الداخلي للدولة الإيرانية، وفتحت الباب أمام خيار أساسي هو ضرورة وحتمية تحقيق التماسك الداخلي واستيعاب تطلعات الشرائح الجديدة وزيادة الإنفاق الاجتماعي وتوفير متطلبات التنمية بأبعادها المختلفة أو المراهنة على نفس نمط قمع المحتجين والتركيز على التمدد الخارجي والسعي لفرض الهيمنة والنفوذ وهو ما لن يكون في صالح النظام.

وفي تقديري، أنه رغم الفكر المتشدد والمتصلب لمعظم أركان النظام إلا أنهم يدركون المعطيات الداخلية والإقليمية والدولية المحيطة بهم وهو ما يمكن أن يرجح مزيدًا من الإهتمام بالشؤون الداخلية وهو ما يستتبع تهدئة التورط والإندفاع الخارجي، وأن ذلك كله يمكن أن يجعل من معادلة التوازن الإستراتيجي في المنطقة لا تتوافق نسبيًا مع الطموحات الإيرانية.

* عضو المجلس المصري للشؤون الخارجية

الغرب صنع الهيمنة الإيرانية في المنطقة ونيكسون بارك شرطي الخليج

معضلة الفراغ الاستراتيجي في منطقة الخليج: الدور الإيراني

المناطق المهمة في العالم لا تفقد بريقها بسهولة، فتصنيف هذه المناطق بكونه مهمة أو حيوية يعود لاعتبارات استراتيجية قلما تتغير بمرور الزمن. وما يسمى بالمناطق الاستراتيجية على الخارطة العالمية أسست قيمتها، وأهميتها الاستراتيجية بناءً على معطيات محددة، منها موقعها الجغرافي، أو ثرواتها المادية، أو ثرواتها البشرية، أو أي عامل آخر، أو خصائص محددة تجعل من هذه البقعة الجغرافية موقعًا متميزًا ذو قيمة وأهمية دولية. ومنطقة الخليج العربي كانت ومنذ أزمان طويلة تكمن بعمق التاريخ الإنساني، منطقة ذات أهمية خاصة، عملت الإمبراطوريات القديمة على فرض نوع من السيطرة أو النفوذ عليها. وعامل ظهور الثروة النفطية في هذه البقعة الجغرافية الحيوية من العالم لا يعد إلا تطورًا حديثًا برز بشكل فعال بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. لذا فإن أهمية منطقة الخليج العربي الاستراتيجية لا يمكن ربطها بعامل توفر الثورة النفطية. ومما لا شك فيه أن ظهور النفط في هذه المنطقة وبكثافة عالية واستغلال تجاري عزز من قيمة منطقة الخليج الاستراتيجية للسياسية العالمية، ولكن النفط لم يكن العامل الحاسم الوحيد أو العامل الأول في منح هذه المنطقة الخصوصية الاستراتيجية المميزة. فمصدر هذه الخصوصية، تاريخيًا، يعود لموقع المنطقة الجغرافي المميز. فهي الجسر الرابط بين الحضارات التي نشأت في غرب القارة الآسيوية من دول وامبراطوريات قامت في العراق وفارس وتركيا، وعموم المشرق العربي، ودول وحضارات شرق آسيا التي قامت في شبه القارة الهندية والصين، وغيرها.

د. مصطفى العاني

والقيمة الاستراتيجية لهذه المنطقة هي التي شجعت القوى الأوربية الاستعمارية مثل البرتغاليون، والهولنديون، وأخيرًا البريطانيون من تأسيس السيطرة أو النفوذ على هذه المنطقة، وذلك لتأمين التواصل مع المستعمرات التي نشأت في شرق وجنوب القارة الأسيوية، ولتامين طرق الملاحة البحرية، والنشاطات التجارية مع هذه المستعمرات.

ولم تقتصر طموحات فرض السيطرة أو الهيمنة على منطقة الخليج العربي على الدول الاستعمارية الكبرى حصرًا. فانحسار قوة ونفوذ الدول الكبرى كان دومًا يوفر الفرصة لدول إقليمية طامحة في تأسيس الهيمنة الإقليمية ويغريها في فرض السيطرة على منطقة الخليج العربي. وهنا يأتي دور الطموحات الإيرانية التوسعية، واستهدافها منطقة الخليج العربي.

الدور الإيراني في فرض الهيمنة على منطقة الخليج العربي برز بشكل واضح في أوائل السبعينيات من القرن الماضي. فقد جاء عام ١٩٦٨م، بتطور مهم وهو إعلان الحكومة البريطانية بنيتها التخلي عن دورها التاريخي في منطقة الخليج العربي خلال ثلاثة أعوام قادمة، وإنهاء صفتها المميزة بكونها قوة حماية لجميع إمارات الساحل العربي من الخليج. في هذا المنعطف التاريخي شعرت حكومة إيران تحت حكم الشاه محمد رضا بهلوي أن هناك فرصة تاريخية لإيران لملء الفراغ الاستراتيجي الذي سيخلفه قرار الانسحاب البريطاني، ومهمة إيران هي ملء هذا الفراغ وتأسيس الهيمنة الإيرانية على هذه المنطقة الحيوية من العالم. لذا ومنذ عام ١٩٦٨م، بدأت إيران ببناء قوة عسكرية كبيرة، والتركيز بشكل خاص على القدرات البحرية والجوية التي ستكون الوسيلة الأساسية في فرض السيطرة على منطقة الخليج العربي. لذا تم توسيع قدرات سلاح البحرية الإيرانية، بجانب قدرات سلاح الجو الإيراني، عبر استثمار مليارات من الدولارات في شراء الأسلحة الحديثة، وبناء القواعد البحرية والجوية التي تهدف غرض التواجد العسكري الفعال في مياه منطقة الخليج العربي.

وقد قامت القوى الغربية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا بتوفير الدعم والإسناد للطموحات الإيرانية في فرض الهيمنة على المنطقة. ودعمت هذه الدولة سياسة إيران الجديدة في التسلح وبناء قوة عسكرية كبيرة لتحقيق الهدف . وقامت إدارة الرئيس الأمريكي نيكسون بمباركة إعلان إيران بكونها "شرطي الخليج" عام ١٩٧٠م. وكان هدف إيران والدول الغربية بفرض أمر واقع جديد، قبل إتمام الانسحاب البريطاني في أوائل عام ١٩٧١م.

ما نود أن نقوله هنا أن طموحات إيران التوسعية، وطموحاتها في فرض الهيمنة الإقليمية لم تكن وليدة تأسيس نظام الجمهورية الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩م، بل أن هذه النزعة لها جذور تاريخية عميقة، تسبق تأسيس نظام الملالي، وحتى تسبق النظام الشهنشاهي في إيران. وخلال الساعات الأخيرة من إتمام عملية الانفكاك البريطاني الرسمي من مسؤولية حماية الخليج، قامت إيران بأول ترجمة فعلية وعملية لقرار تأسيس الهيمنة، وذلك عبر القيام باحتلال الجزر العربية الثلاث (أبو موسى، طنب الكبرى، وطنب الصغرى)، ذات الأهمية الاستراتيجية، بوسائل استخدام القوة العسكرية.

وامتداداً لهذه السياسة التوسعية، واستمرارًا للنهج التدخلي والتوسعي السابق، يقوم نظام الجمهورية الإسلامية بمحاولات تنفيذ نفس الأهداف السابقة في فرض السيطرة والهيمنة على منطقة الخليج العربي، ولكن عبر توظيف أدوات ووسائل جديدة تنبع من طبيعة النظام القائم. فالتحرك الإيراني الراهن لفرض الهيمنة يوظف وسيلتين أساسيتين لتحقيق أهدافه في دول الخليج العربية، وهي:

أولاً: تأسيس المليشيات العقائدية المسلحة المرتبطة بإيران، وهذه المليشيات تتمتع بالدعم الرسمي الإيراني الكامل عبر رعاية الحرس الثوري الإيراني، وبالتحديد عبر الخدمات والتسهيلات التي يقدمها "فيلق القدس" للجهاد الخارجي، وهو ذراع الحرس الثوري الإيراني في العمل خارج الحدود الجغرافية للدولة، وهذا الجهاز يقدم الدعم المالي، واللوجستي، والإعلامي، وتوفير السلاح والتدريب والإسناد الميداني، للميليشيات المسلحة التابعة لإيران، والتي تم إنشاؤها بقرار إيراني على أعلى مستويات القيادة السياسية. ومهمة هذه المليشيات العمل على تحقيق الهدف النهائي وهو فرض السيطرة الإيرانية "غير المباشرة" على هذه الدول المستهدفة . وتأسيس حكومات في ظاهرها "مستقلة" وفي حقيقتها تابعة للقرار الإيراني وتعمل بحماية هذه الميليشيات المحلية المدعومة من الحرس الثوري. وهذا ما حدث في لبنان، والعراق، واليمن، وإلى حد ما في سوريا. فالأسلوب الإيراني في فرض السيطرة يقوم إما بإنشاء "الدولة الموازية" التي تتفوق على الدولة الأصلية بقدراتها وبقوتها العسكرية، والتي تقوم بالتسرب إلى مفاصل الدولة الأساسية، ومؤسساتها الحيوية. أو بإزالة الدولة الرسمية، وفرض السيطرة المباشرة على زمام السلطة عبر هذه المليشيات، وإعلان الدولة بكونها "دولة ذات تحالف استراتيجي مع إيران"، وهذا ما يمثله الوضع اليمني منذ استيلاء المليشيات الحوثية بالقوة العسكرية على العاصمة صنعاء في سبتمبر ٢٠١٤ م، واغتصاب السلطة وتنصيب قيادة المليشيات كحكام جدد للدولة.

وكان عام ٢٠١٧م، بارزًا في استمرار الجهود الخليجية للتعامل مع مخاطر التمدد الإيراني في جنوب الجزيرة العربية، واستمرار العمليات العسكرية الشرعية الهادفة لإنهاء سيطرة المليشيات الحوثية المدعومة من إيران على مقاليد السلطة في اليمن.

ثانيًا: هو أسلوب استخدام ورقة الولاء الطائفي، لتجنيد عناصر ضالة ومضللة من الأقليات الشيعية من أجل العمل كمجموعات إرهابية تستهدف أمن واستقرار الدولة، وهنا يبرز أسلوب العمل الإيراني في المملكة العربية السعودية، مملكة البحرين، ودولة الكويت. وقد أثمرت مساعي إيران في هذا المضمار من تأسيس خلايا إرهابية قامت بعمليات وهجمات إرهابية متعددة استهدفت الأمن والاستقرار الداخلي الخليجي. وتمكنت من زرع شبكات تجسس تعمل على تهديد أمن الدولة وسيادتها. ولكن نجاح النظام الإيراني في هذا المضمار كان محدودًا. فأجهزة الأمن الخليجية في السعودية، والبحرين، والكويت عملت على تفكيك هذه الخلايا الإرهابية والتعامل الحاسم مع العاملين فيها.

وقد كان عام ٢٠١٧م، عام نجاحات متعددة لأجهزة الأمن الخليجي في تطوير استراتيجية مضادة ومنسقة لاحتواء التهديدات الإيرانية للأمن والاستقرار الخليجي.

عام ٢٠١٨م، ربما سيشهد تصاعدًا ملحوظًا في النشاطات الإيرانية لاستهداف أمن واستقرار دول الخليج العربية، خاصة في ظل تصاعد الضغوط الأمريكية على إيران، ومحاولات المجتمع الدولي في احتواء السلوك الايراني المهدد للأمن والاستقرار الدولي في عدة ملفات، منها: ملف طموحات إيران النووية، ملف تطوير وتصدير الصواريخ البالستية، ملف التوسع الجغرافي الإقليمي، وأخيرًا ملف السياسة التدخلية في الشؤون الداخلية لدولة المنطقة، وتوظيف الورقة الطائفية، وتأجيج الصراع الديني والطائفي لأهداف سياسية. ولكن في نفس الوقت فإن القدرات الأمنية والسياسية الخليجية قد تطورت بشكل كبير من أجل التعامل مع المخاطر الاستراتيجية القادمة من إيران.

* مدير برنامج الأمن والدفاع ـ مركز الخليج للأبحاث

اطلاع الجامعة العربية بدورها -تحذير العالم من الدفع نحو الإرهاب-

مستقبل القضية الفلسطينية في ظل التشدد الإسرائيلي والانحياز الأمريكي

من المؤكد أن كافة الموضوعات المرتبطة بالقضية الفلسطينية في حاضرها ومستقبلها تحظى بأهمية خاصة نظرًا لأن هذه القضية تعتبر قضية أمن قومي عربي وهو ما يفرض ضرورة البحث عن كافة البدائل المتاحة لبلورة رؤية متكاملة يمكن أن تساعد في تحديد مسارات الحركة نحو مستقبل القضية الفلسطينية خلال المرحلة القادمة لاسيما في ظل متغيرات إقليمية ودولية متسارعة وشديدة الحساسية تتراوح بين مزيد من التشدد الإسرائيلي والتحيز الأمريكي خاصة إزاء قضية القدس. كما يؤكد الواقع الراهن أن القضية الفلسطينية لم تعد تمثل الأولوية الأولى في السياسات الإقليمية والدولية رغم الزخم الذي تشهده بين الحين والآخر أيًا كانت أسباب هذا الزخم، وهذا ما يجد تفسيره في تصاعد مشكلات أخرى أكثر خطورة وإلحاحًا وتأثيرًا وعلى رأسها قضية الإرهاب والقضايا الحالية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط سواء في ليبيا أو سوريا أو العراق أو اليمن وهي كلها قضايا حظيت باهتمام دولي ملحوظ بل وصل الأمر إلى التدخل العسكري المباشر من جانب القوى الكبرى في هذه القضايا بل وفي بعض هذه الدول.

اللواء/ محمد إبراهيم

وإذا حاولنا استشراف آفاق مستقبل القضية الفلسطينية في ظل هذه المتغيرات من الضروري أولاً أن نحاول توصيف طبيعة الواقع الحالي لهذه القضية والذي يشير إلى ما يلي:

محاولة الجانب الفلسطيني التحرك على المستويين الإقليمي والدولي وخاصة في أعقاب الموقف الأمريكي المجحف تجاه القدس للحصول على بعض المكاسب ولاسيما لدى المنظمات الدولية وهي كلها مكاسب هامة ومطلوبة ولكنها للأسف لا تغير من واقع الاحتلال الإسرائيلي على الأرض.

انشغال الدول العربية بمشاكلها الداخلية ولاسيما قضية مواجهة الإرهاب وبما يحول بينها وبين التحرك المؤثر لتفعيل جهود القضية الفلسطينية فيما عدا بعض المحاولات الإيجابية التي تبذلها مصر والسعودية على فترات وخاصة على المستوى الدولي من أجل الحفاظ على تلك القضية في دائرة الضوء.

استمرار المواقف الإسرائيلية المتشددة تجاه القضية الفلسطينية في ظل المبادئ التي تحكم الحكومة الحالية التي يترأسها نتانياهو والتي أسقطت من أجندتها مبدأ حل الدولتين الذي أقره المجتمع الدولي منذ عام ٢٠٠٣م، بل من الواضح أن هذه الحكومة المتطرفة تقوم بتنفيذ سياساتها الاستيطانية استنادًا على خطة ممنهجة لتهويد مناطق محددة في الضفة الغربية وخاصة مدينة القدس.

اتخاذ إسرائيل قرارين هامين يؤثران بالسلب على عملية السلام الأول وهو قرار مركز حزب الليكود في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م، بفرض السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية ومنطقة الأغوار، والقرار الثاني الذي اتخذه الكنيست في الأول من يناير ٢٠١٨م، بالتصديق على مشروع قرار يقضي بأن التنازل عن أية أجزاء من القدس في أية تسوية سياسية يتطلب موافقة ٨١ عضو كنيست.

انتقال الموقف الأمريكي من دور الوسيط النزيه أو الشريك الكامل إلى دور الوسيط المتحيز لصالح الجانب الإسرائيلي وقد تجلى ذلك بوضوح في القرار الذي أعلنه الرئيس دونالد ترمب في السادس من ديسمبر ٢٠١٧م، بالاعتراف رسميًا بالقدس كعاصمة لإسرائيل فضلاً عن عدم نجاح الإدارة الأمريكية طوال الفترة السابقة ببلورة رؤية متكاملة حتى الآن يمكن على أساسها استئناف المفاوضات السياسية المتوقفة تمامًا منذ منتصف ٢٠١٤م.

تراجع الدور الأوروبي إلى حد كبير رغم أنه كان دورًا هامًا ونشيطًا ومساعدًا في فترات زمنية سابقة بل وكان له السبق في طرح فكرة المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط وهي الفكرة التي وصلت للأسف إلى مرحلة من الجمود التام في ظل رفض إسرائيل للفكرة من الأساس.

ولا يمكن لأى متابع للسياسة الإسرائيلية الحالية تجاه عملية السلام في الشرق الأوسط إلا أن يصل إلى نتيجة واحدة مفادها أن حكومة نتانياهو قد ابتعدت كثيرًا بل أسقطت أية إمكانية للتوصل إلى حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية يمكن أن يتمشى مع المطالب العربية والفلسطينية المشروعة، كما أن كافة الأحاديث الإسرائيلية حول عملية السلام لا تعدو كونها مجرد تصريحات جوفاء لا تتسم بالجدية ولا تهدف سوى لإظهار عدم رفض إسرائيل لمبدأ السلام، الأمر الذى يدفعني إلى الجزم بأن إسرائيل لم تكن بعيدة عن إقرار السلام مع الفلسطينيين أكثر مما هي عليه في الوقت الحالي.

وفى رأيي أن كافة المتغيرات الإقليمية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط خلال المرحلة الراهنة بالإضافة إلى بعض المتغيرات الدولية تصب كلها في صالح الموقف الإسرائيلي خاصة مع التراجع الواضح في اهتمامات المجتمع الدولي تجاه القضية الفلسطينية رغم أن هناك بعض المحاولات التي تبذل بين الحين والآخر لمنح بعض الحيوية لهذه القضية العربية المحورية ولكنها محاولات تحتاج إلى مزيد من الوقت والجهد والتنسيق مع كافة الأطراف حتى تكون قادرة على تحريك عملية السلام.

ومن الضروري ونحن نتناول هذا الموضوع علينا أن نوضح طبيعة الموقفين الإسرائيلي والفلسطيني تجاه قضايا الحل النهائي أو ما يعرف باسم FUNDAMENTAL ISSUES على أساس أن هذه القضايا سوف تكون محاور التفاوض في حالة التوصل إلى اتفاق بين الأطراف المعنية على استئناف المفاوضات، ومن ثم علينا استعراض حدود مواقف الجانبين إزاء هذه القضايا (القدس – الحدود – الأمن – المستوطنات – اللاجئون – الأسرى المياه) حتى نكون على بينة من أن المواقف التي تطرحها إسرائيل للحل لا تلائم في معظمها الحد الأدنى من مواقف العرب والفلسطينيين.

أولاً قضية القدس:

الموقف الإسرائيلي

تسعى إسرائيل إلى إبعاد هذه القضية عن مائدة التفاوض بدعوى أن القدس تمثل عاصمة للدولة وبالتالي فهي بهذا التوصيف تخرج طبقًا للرؤية الإسرائيلية عن إطار أية مفاوضات ولا شك أن القرار الذي اتخذه الكنيست مؤخرًا تجاه القدس يؤكد هذا الموقف الإسرائيلي بكل وضوح.

قامت إسرائيل بعد حرب يونيو ٦٧ بوضع خطة شاملة متكاملة لتهويد القدس بدأت بإصدار الكنيست قرارًا في نفس العام بضم القدس الشرقية إلى القدس الغربية ثم قام الكنيست عام ١٩٨٠م، بإصدار أخطر قرار باعتبار القدس الموحدة عاصمة أبدية للدولة.

عمدت السياسة الإسرائيلية إلى توسيع حدود مدينة القدس الشرقية من ٧ كيلومتر عام ٦٧ إلى حوالي ٨٠ كيلومتر حاليًا حتى يتسع لأكبر عدد من المستوطنات والمستوطنين اليهود وبحيث يكون الجانب الفلسطيني أمام أمر واقع جديد أوجدته إسرائيل على الأرض يحول دون أن يطالبوا بالقدس كعاصمة لهم.

تسهيل الاقتحامات المتكررة من قبل الجماعات اليهودية المتطرفة بل وبعض المسؤولين الإسرائيليين الرسميين لساحات المسجد الأقصى.

في كل الأحوال ترى إسرائيل أن القدس إذا حدث وكانت إحدى قضايا التفاوض فلن توافق على تقسيمها مرة أخرى.

الموقف الفلسطيني

تطالب السلطة الفلسطينية بأن تكون القدس الشرقية هي عاصمة الدولة الفلسطينية ذات السيادة والمزمع إقامتها على أن تشمل المدينة بالطبع منطقة القدس القديمة والمسجد الأقصى الذي يجب أن يخضع للسيادة الفلسطينية تمامًا. إمكانية أن تكون مدينة القدس القديمة مفتوحة أمام معتنقي الديانات السماوية الثلاث مع السماح لهم بزيارة أماكنهم المقدسة طبقًا لنظام يتفق عليه.

ثانيًا قضية الحدود:

الموقف الإسرائيلي

تحاول إسرائيل تثبيت مبدأ أنه أصبح من المستحيل أن تعود إلى حدود يونيو ٦٧ مهما كانت النتائج المترتبة على هذا الموقف. تتعمد إسرائيل ألا توضح تفصيلات هذا المفهوم حتى الآن من أجل أن تتمكن من التوسع في ضم أكبر مساحة ممكنة من الأراضي الفلسطينية خلال أية تسوية محتملة تحت ذريعة عدم إمكانية العودة إلى حدود ٦٧ لاعتبارات أمنية وديموغرافية. تشير بعض التصريحات المنسوبة إلى مسؤولين إسرائيليين يمينيين إلى أنها تسعى إلى ضم حوالي ربع مساحة الضفة الغربية إليها تحت مسميات مختلفة، وجدير بالذكر هنا أنه يكاد يكون هناك توافقًا إسرائيليًا عاماً حول عدم العودة لحدود ٦٧ مع اختلاف نسب الضم من حزب إلى آخر.

الموقف الفلسطيني:

ضرورة قيام الدولة الفلسطينية ذات السيادة والمتواصلة الأطراف على حدود ١٩٦٧ خاصة وأن هذا الأمر يعتبر أحد المبادئ الأساسية التي وافق عليها المجتمع الدولي بأكمله.

حكومة نتانياهو أسقطت أية إمكانية لحل يتمشى مع المطالب العربية والفلسطينية وإسرائيل أبعد ما تكون عن إقرار السلام حاليًا

إمكانية الاتفاق على تبادل الأراضي بين فلسطين وإسرائيل في إطار معاهدة سلام بشرط أن يتم هذا التبادل بنفس النسبة والقيمة وألا يزيد عن نسبة ٢٪ كحد أقصى.

ثالثًا قضية الأمن:

الموقف الإسرائيلي

تقوم إسرائيل بتصعيد قضية الأمن لتكون بمثابة القضية المحورية المركزية التي تعلو على ما عداها من قضايا بل ليكون لها التأثير الأكبر في كافة القضايا الأخرى بمعنى أنه لا يمكن لإسرائيل أن تتوصل إلى حل لأية قضية من قضايا الوضع النهائي أو توافق عليها إلا من خلال المنظور الأمني أساسًا.

وبالتالي فإن إسرائيل ترى أنه حتى في حال موافقتها على إقامة دولة فلسطينية فسوف تكون هي المسيطرة على النواحي الأمنية وستضع كافة الأسس التي تحول دون أن تشكل هذه الدولة المرتقبة أية تهديدات من أي نوع للأمن الإسرائيلي، وتحديدًا أن تكون دولة منزوعة السلاح وبالتالي دولة غير متواصلة الأطراف.

الموقف الفلسطيني:

عدم القبول بأن يكون الأمن ذريعة تستند عليها إسرائيل من أجل الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية أو أن تكون هناك دولة فلسطينية منقوصة السيادة وغير متواصلة الأطراف.

رفض أي تواجد عسكري إسرائيلي دائم أو مؤقت في الضفة الغربية في أعقاب قيام الدولة الفلسطينية مع الاستعداد لبحث

المخاوف الأمنية الإسرائيلية وبحث إمكانية القبول بوجود قوات دولية في مناطق محدودة من الضفة الغربية (غور الأردن على سبيل المثال) بشرط أن يكون هذا التواجد مؤقتًا وخاضعًا لإشراف وقرار دولي من الأمم المتحدة.

رابعًا قضية المستوطنات:

الموقف الإسرائيلي

نجحت إسرائيل في بناء العشرات من المستوطنات الكبرى في الضفة الغربية والقدس والجولان، ولازالت سياسة الاستيطان قائمة ويتم تنفيذها بناء على خطط مسبقة مدروسة بعناية، وقد وصل الأمر إلى وصول عدد المستوطنين في الضفة إلى حوالي مليون إلا ربع مستوطن يقطنون في أكثر من ١٥٠ مستوطنة.

دخلت معظم هذه المستوطنات في منظومة الدولة من حيث الاندماج وطبيعة الخدمات التي تقدم لها، وبالرغم من القرارات الدولية التي تؤكد عدم شرعية هذه المستوطنات والتي كان آخرها قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٣٤ إلا أن إسرائيل لا تعير هذه القرارات أي اهتمام بل بدأت في تكثيف سياساتها الاستيطانية ولاسيما في مدينة القدس الشرقية وإصدار القرارات التي تسهل عملية الاستيطان والاستيلاء على الأراضي الفلسطينية.

لا شك أن أخطر ما في هذه السياسة أنها تغير تمامًا من طبيعة الواقع على الأرض، وتشير المعطيات إلى تمسك إسرائيل بضم هذه المستوطنات الكبرى إليها خلال أية تسوية سياسية محتملة.

تسعى إسرائيل إلى إبعاد القدس عن مائدة المفاوضات بدعوى أنها عاصمة الدولة الإسرائيلية

الموقف الفلسطيني:

ضرورة قيام إسرائيل بإزالة المستوطنات التي أقامتها في الضفة الغربية والقدس باعتبار أن بناء هذه المستوطنات غير شرعية باعتراف المجتمع الدولي كله وارتباطًا بالقرارات التي أصدرتها الأمم المتحدة في هذا الشأن.

إنه في حالة رغبة إسرائيل في بقاء بعض المستوطنات وعدم إزالتها فإن هذه المستوطنات يجب أن تكون داخل المناطق التي سيتم الاتفاق على تبادلها بين الجانبين والتي لن تتعدى ٢٪ من مساحة الضفة.

خامسًا قضية اللاجئين:

الموقف الإسرائيلي:

تعد هذه القضية من أكثر القضايا حساسية وتعقيدًا لارتباطها بموقفين متعارضين تمامًا بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، بالإضافة إلى أنها كانت مثار قرارات دولية صادرة من الأمم المتحدة ولازالت قائمة حتى الآن رغم تغيير إسرائيل للواقع على الأرض وتغيير معالم مدن كثيرة وتحويلها بمرور الزمن من مدن ذات هوية عربية إلى مدن ذات هوية يهودية مما يغلق الطريق أمام عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى المدن التي هاجروا منها.

لابد هنا أن نشير إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ الصادر في ديسمبر عام ١٩٤٨م، الذي نص في أحد بنوده على حق عودة اللاجئين وتعويضهم وهو ما ترفض إسرائيل ليس فقط تنفيذه وإنما حتى النص عليه خلال أية معالجة سياسية لقضية اللاجئين، بالإضافة إلى محاولاتها تضمين أية تسوية سياسية محتملة نصًا يشير إلى يهودية الدولة مما ينهى بشكل رسمي قضية اللاجئين.

الموقف الفلسطيني:

لا تمتلك أية سلطة أو أية قيادة فلسطينية القدرة على إسقاط حق العودة أو التنازل عن هذا المبدأ أو القبول بمبدأ التوطين وهو الأمر الذي أقرته القرارات الدولية وخاصة قرار رقم ١٩٤.

يمكن للقيادة الفلسطينية مناقشة مسألة عودة اللاجئين من حيث الأعداد المسموح لهم بالعودة أو الأماكن التي يمكن العودة إليها في فلسطين التاريخية وكذا مسألة التعويض لمن لا يرغب في العودة وذلك في أعقاب إقرار إسرائيل أولاً بمبدأ حق العودة.

سادسًا قضية المياه:

الموقف الإسرائيلي

تمثل هذه القضية أهمية كبيرة لدى الجانب الإسرائيلي نظرًا لأنه يعاني من أزمة ونقص في المياه وبالتالي يعتمد بشكل كبير على المياه الجوفية الموجودة في بعض المناطق الحدودية في الضفة الغربية، بالإضافة إلى اعتماده على مياه بحيرة طبرية السورية التي تمده بحوالي ثلث مصادره من المياه.

الموقف الفلسطيني

ضرورة سيطرة السلطة الفلسطينية على كافة مصادر المياه في الضفة الغربية خاصة وأن فلسطين تعاني أيضًا من مشكلة نقص المياه.

يمكن إقامة المشروعات الخاصة بتحلية المياه مع إسرائيل ومع أطراف أخرى بتمويل دولي من أجل تسهيل حل مشكلة نقص المياه.

سابعًا قضية الأسرى:

الموقف الإسرائيلي

تستخدم إسرائيل هذه القضية كورقة مساومة وضغط على الجانب الفلسطيني.

يوجد في السجون الإسرائيلية حوالي ستة آلاف أسير فلسطيني تحت مسميات مختلفة من بينها الاعتقال الإداري الذي تتوسع فيه السلطات الإسرائيلية.

لازالت إسرائيل ترفض الإفراج عن دفعات من الأسرى الذين تم اعتقالهم قبل اتفاقات أوسلو ١٩٩٣م، بالإضافة إلى الأسرى ممن توصفهم بأن أياديهم ملوثة بدماء اليهود.

لابد أن نشير هنا إلى نجاح مصر في الإفراج عن أكثر من ألف أسير في صفقة شاليت التي أنجزتها بنجاح عام ٢٠١١ م.

الموقف الفلسطيني

ضرورة إفراج إسرائيل عن كافة الأسرى الفلسطينيين بما فيهم الأسرى المعتقلين قبل اتفاق أوسلو ١٩٩٣م. أنه في حالة التوصل إلى معاهدة سلام مع إسرائيل يجب أن يتم إغلاق هذا الملف تمامًا من خلال الإفراج عن جميع الأسرى.

وفي ضوء ما سبق يتضح مدى تشدد إسرائيل في مواقفها وهي كلها مواقف تعبر بصدق عن طبيعة الحكومة الإسرائيلية الحالية برئاسة نتانياهو والتي تعد من أكثر الحكومات تطرفًا في تاريخ دولة إسرائيل، ولا شك أن كافة هذه المواقف بشكلها المطروح تعد مرفوضة تمامًا من قبل الجانبين العربي والفلسطيني مادامت تمثل مواقف إسرائيلية مسبقة لا تقبل التنازل عنها وبالتالي لابد من أن يمتلك المفاوض الفلسطيني والعربي أدوات الضغط اللازمة لتغيير هذه المواقف.

ومن جانب آخر فلا يمكن لنا التسليم بأن نترك الساحة السياسية خالية أمام إسرائيل ترتع فيها كما تشاء وتظهر سلامة وقوة مواقفها وتؤكد للعالم عدم وجود شريك فلسطيني يقبل بالسلام معها خاصة وأن المفاوضات متوقفة منذ ثلاث سنوات وهي فترة نجحت إسرائيل في استثمارها لدعم سياساتها الاستيطانية في المناطق الفلسطينية وإيجاد أمر واقع جديد على الأرض، وفي رأيي أن هذا هو ما تهدف إليه إسرائيل حيث أنها تتحرك بحرية كبيرة وبشكل متسارع في ظل جمود العملية السياسية وغياب المفاوضات ويزداد تشددها إزاء قضايا الوضع النهائي حتى لا يجد الفلسطينيون في المرحلة القادمة ما يمكن أن يتفاوضوا عليه.

ومن المؤكد أن إسرائيل تستثمر الوضع العربي الراهن أفضل استثمار نظرًا لعدم وجود أية ضغوط عليها الأمر الذي يفرض علينا ضرورة تغيير طبيعة المعادلة الحالية من خلال توجه الجانب العربي والفلسطيني نحو صياغة موقف استراتيجي وتكتيكي متكامل يستند على مبادرة السلام العربية المطروحة في بيروت عام ٢٠٠٢م، ويهدف بشكل واضح إلى استئناف التفاوض مع إسرائيل في أقرب وقت ممكن على أسس ومرجعيات مقبولة.

في رأيي أن العملية التفاوضية المتواصلة تعد السبيل الوحيد الأكثر فعالية لإنقاذ ما يمكن إنقاذه فنحن سوف نتفاوض في معركة أكثر شراسة للحصول على دولة فلسطينية مستقلة على ما نسبته أقل من ٢٢٪ من مساحة فلسطين التاريخية ولم يعد عامل الوقت أحد كروت القوة التي نملكها، فما تقوم به إسرائيل على الأرض يعد بمثابة الواقع الوحيد الذى سوف يعترف به العالم وهو حتى الآن واقع ليس في مصلحتنا لاسيما وأن الكروت التي في أيدينا قد تكون ناجحة فقط في تحقيق نتائج وإنجازات قانونية ومعنوية لصالح الفلسطينيين، أما الكارت الوحيد المؤثر وأعني به كارت المقاومة وتحديًدا المقاومة السلمية التي يمكن أن يقبلها المجتمع الدولي لشعب محتل يطالب بحريته واستقلاله فمن الواضح أننا لا نحسن استخدامه حتى الآن بالشكل الذى يحقق أهدافنا.

وبالتالي فإننا إذا أردنا تحريك القضية الفلسطينية في المستقبل هناك مسؤوليات كبيرة تقع على كل من الجانب الفلسطيني والدول العربية والمجتمع الدولي تجاه هذه القضية حتى يمكن أن نحقق المعادلة المطلوبة وهي تحقيق آمال الشعب الفلسطيني في أن يكون آخر الشعوب التي تحصل على حقها المشروع في الاستقلال، وفى هذا المجال هناك أدوار مطلوبة من كافة الأطراف في المرحلة المقبلة نوضحها كما يلي:

أولاً: الجانب الفلسطيني

أهمية إسراع الفلسطينيين في إنجاز خطوات إنهاء الانقسام التي تم التوافق عليها من أجل أن يكون هناك موقفًا فلسطينيًا موحدًا يسقط ذريعة نتانياهو في عدم التحرك السياسي وإنكار وجود شريك فلسطيني يمكن التفاوض معه.

لابد أن يتجه الفلسطينيون إلى استخدام بدائل أخرى سلمية سواء لتذكير العالم بقضيتهم العادلة أو لدفع إسرائيل لمراجعة مواقفها المتشددة وأعني هنا إعادة تفعيل مبدأ المقاومة السلمية المشروعة دون أن يتعدى ذلك أية أعمال عنف غير مقبولة قد تفقد المجتمع الدولي تعاطفه مع القضية مع ضرورة التوافق الفلسطيني على خطة شاملة لتنفيذ مبدأ المقاومة السلمية خاصة داخل الأراضي الفلسطينية.

استمرار التحرك مع المجتمع الدولي من أجل الحصول على أكبر قدر من التأييد وخاصة لمبدأ إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود ٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، مع ضرورة الإسراع في استئناف عملية السلام بالصورة المقبولة شكلاً وموضوعًا.

ثانياً: الجانب العربي

ضرورة قيام الجامعة العربية وكذا الدول العربية القادرة على التحرك بدورها المنوط بها في تحريك القضية والتواصل المكثف مع كافة الأطراف من أجل تسويق مبادرة السلام العربية التي أقرت في قمة بيروت عام ٢٠٠٢ ، والتي تمنح إسرائيل التطبيع الكامل في العلاقات العربية مقابل الانسحاب الكامل من الأراضي المحتلة مع ضرورة أن يكون هناك توافقًا على آليات واقعية لتنفيذ هذه المبادرة.

أهمية أن تسعى الدول العربية إلى إقناع المجتمع الدولي وخاصة واشنطن بأن استمرار عدم حل القضية الفلسطينية يساعد على استمرار الإرهاب ليس في المنطقة فقط وإنما في العالم كله وأن أية قرارات أمريكية تجاه قضايا الوضع النهائي لن تؤدي إلا إلى مزيد من تعقيد الموقف. ضرورة تفعيل كافة المؤسسات العربية المكلفة بدعم صمود سكان القدس في مواجهة قطار التهويد الإسرائيلي، مع أهمية فتح المجال أمام زيارات المسلمين للقدس والمسجد الأقصى.

ثالثًا: الجانب الإسرائيلي

ضرورة أن يتم دفع الحكومة الإسرائيلية الحالية لإعادة تقييم مواقفها حتى تدرك أن احتلالها لن يستمر للأبد، وأن تقتنع بأية وسيلة بأن أمنها واستقرارها أو تطوير علاقاتها مع الدول العربية بالشكل الذي ترغب فيه لن يتم إلا في حالة حل القضية الفلسطينية وليس قبل ذلك.

رابعًا: الجانب الأوروبي والدولي

أهمية عودة الدول الأوروبية وروسيا والصين لتنشيط دورها في عملية السلام وعدم الاكتفاء بدور المراقب ومن الضروري بدء التواصل مع أطراف القضية بما يتيح تقريب المواقف وطرح رؤى جديدة، كما يجب على الأمم المتحدة أن تدعم في كل قراراتها الحقوق الفلسطينية وتعارض بشكل واضح كافة الإجراءات الإسرائيلية التي تعيق عملية السلام.

خامسًا: الجانب الأمريكي

أهمية أن تنتقل الإدارة الأمريكية من الموقف المتحيز الذي أوجدت نفسها فيه إلى موقف أكثر تطورًا وفعالية يستند على بلورة رؤية سياسية شاملة تساهم في استئناف المفاوضات بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني في أقرب فرصة ممكنة ولا مانع من أن يتم ذلك برعاية وإشراف أمريكي أو دولي وفى إطار مرجعيات واضحة وجدول زمني محدد كما يجب على واشنطن أن تعلن بوضوح أن القدس سوف تكون واحدة من قضايا التفاوض في الوضع النهائي ولا يمكن لأي طرف أن يحدد مسبقًا نتائج هذه المفاوضات أو يتخذ قرارات تؤثر عليها.

* رئيس قسم الدراسات الإسرائيلية والفلسطينية بالمجلس المصري للشؤون الخارجية

قراءة في العملية الانتقالية اليمنية بمرور ٦ سنوات على المبادرة الخليجية:

الدروس المستفادة للوصول إلى سلام مستدام في اليمن

كانت تصنف اليمن من ضمن الديمقراطيات الناشئة، بمعنى أنه كانت توجد هناك أساسات للديمقراطية مثال الانتخابات الدورية والمجالس المنتخبة مثل مجلس النواب والمجالس المحلية. وهذا التصنيف يعطي شيئًا من التفاؤل من حيث الإيحاء بأننا كبلد، قد لا نكون دولة مدنية ديمقراطية بعد، ولكننا في طريقنا لكي نصير كذلك. وساعد هذا الأمر في نشوء عدد كبير من منظمات المجتمع المدني الحقوقية، بالإضافة إلى بروز الأحزاب السياسية المتعددة ونشاط إعلامي متنوع مقروء ومرئي ومسموع متمتع بقدر من الحريات الإعلامية أحيانًا إلى درجة اللامسؤولية المفرطة خاصة بالنسبة للإعلام الإلكتروني خلال العقد الأخير.

نادية السقاف

وفي نفس الوقت، ساعد اكتشاف الغاز المسال في نهاية العقد الماضي في دعم الاقتصاد الوطني لدرجة أن الحكومة بين أعوام ٢٠٠٨ و٢٠١٠ م، استمتعت على غير العادة بفائض في الميزانية مخففة من وطأة انخفاظ سعر النفط عالميًا والذي اعتمدت عليه اليمن منذ اكتشافه على أراضيها في المساهمة بأكثر من ٧٥٪ من الدخل القومي. ولكن سوء الإدارة المطعم بالفساد والاحتكار لم يسمح لليمن بالاستمتاع بخيراتها، بل على العكس تدهور الاقتصاد بشكل كبير وأصبح سكان اليمن في وضع لا يحسدون عليه خاصة مع تضاعف عددهم بسبب النمو السكاني غير المرتبط بالنمو الاقتصادي.

وبالتالي، أي مطلع على الشأن اليمني يعلم بأن ٢٠١٠م، كانت هي سنة احتقان جماهيري للشعب اليمني خاصة في الجنوب حيث وصل الشعور بالاضطهاد والتمييز إلى حد غير مسبوق وتصاعدت مشاريع الانفصال في الجنوب يرافقها مشاريع التمرد في الشمال عبر الحروب الستة التي شنها الرئيس السابق صالح ضد الجماعة الحوثية في صعدة. بل إنه من الممكن التنبؤ بأنه لو لم يثر اليمنيون أسوة بالتونسيين والمصريين في بداية ٢٠١١م، فيما يسمى بالربيع العربي، كان من الممكن أن يكون لليمن بحد ذاتها نوع خاص من الثورات المحلية النابعة من الحرمان والشعور بالقهر ولربما تطورت الأحداث بشكل مختلف عما آلت إليه اليوم.

ولكن حدث ما حدث، وتظاهرت مئات الآلاف من اليمنيين -أكثرهم مدفوعون من قبل أحزابهم المختلفة- يحدوهم الأمل بالتغيير القادم وأن هذا التغيير سوف ينعكس عليهم اقتصاديًا قبل أي شيء وقبل كل شيء. وذلك لأن المطلب الرئيسي لكل اليمنيين كان العيش الكريم قبل أن يتم صياغة مطالبهم من قبل المحنكين سياسيًا في إطار مشاريع تنافسية على السلطة والحكم. ولولا تدخل دول مجلس التعاون العربي برعاية الأمم المتحدة لصياغة اتفاقية نقل سلطة حقنت الدماء في ذلك الوقت وساعدت في صياغة المشروع الانتقالي لليمن من خلال المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، لربما استمر الصراع الداخلي لسنوات عديدة بين الحرس الجمهوري التابع لصالح وأسرته، والفرقة والمقاومة التابعة للمعارضة على رأسها التجمع اليمني للإصلاح. فالمبادرة الخليجية التي حددت آلية نقل السلطة من صالح إلى نائبه قبل ست سنوات من الآن كانت في جوهرها صمام أمان نزع الفتيل من قنبلة موقوتة وأعطت لليمن فرصة لكي يرتب أوراقه بطريقة سلمية ويحاول أن يخطط مستقبله كما يريد الشعب وليس كما يريد حكام الشعب.

والآن وبعد مضي ست سنوات بأحداثها الكبيرة والتي للأسف أغلبها مُر، يمكننا أن ننظر إلى الوراء نظرة الدارس المتأمل وندرك الأخطاء التي وقعنا فيها وكيف تداعت الأمور حتى وصلنا إلى الوضع الذي وصلنا إليه اليوم في

من المجحف أن تنتظر اليمن تحرير هذه العاصمة أو استقرار تلك ..
اليمن أكبر من صنعاء ومن عدن وحان الوقت إلى أن تدير كل منطقة مستقبلها

نهاية ٢٠١٧م. والحقيقة أن القنبلة التي ظننا أننا أوقفناها في ٢٠١١م، انفجرت في ٢٠١٤م، وبهذا خسرت اليمن فرصة عظيمة للاستقرار السياسي والاقتصادي كانت أعطيت لها من خلال المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية وجميع مراحل العملية الانتقالية وخطواتها.

والسؤال المهم الآن: ماذا حدث؟ ولماذا لم تسر الأمور كما تم التخطيط لها؟ لحسن الحظ الإجابات اليوم واضحة وكافية لكي ندرك أخطاءنا جميعًا داخل اليمن وخارجها. ويمكنني أن أزعم أن التحليل التالي لم يأت من خلال بحوث نظرية يقوم بها الباحث من خارج البيئة المدروسة يتلمس الحقائق وفحصها بنظرة الغريب المستغرب، إنما هو تحليل العارف صاحب الشأن الذي عاش التجربة وساهم في حدوثها بطريقة أو بأخرى. فكوني من المشاركين القلة الذين عاصروا بل وشاركوا في تكوين الفعاليات المختلفة التي بدأت في نهاية ٢٠١١م، وكون أنني عاصرت الدائرة المغلقة التي كان يتم فيها اتخاذ القرارات الوطنية بشأن مستقبل اليمن يعطيني امتياز بحثي يسمح لي أن أدخل في صميم الموضوع وتفاصيله وتكون الخلاصة مبنية على واقع وفكر في نفس الوقت.

ولنبدأ من البداية وهي مكونات أية استراتيجية انتقالية وهنا أقصد المبادرة الخليجية بذاتها. فقد قامت المبادرة على ثلاثة مرتكزات مهمة وهي الهدف العام، اللاعبين، وآلية التنفيذ. الهدف العام كان الانتقال السلمي للسلطة بشكل مؤقت من خلال تنصيب نائب الرئيس في ذلك الوقت رئيسًا انتقاليًا لليمن يرعى خطوات معينة تنتهي بانتخابات عامة تسمح للشعب بانتخاب قيادته الجديدة بطريقة ديمقراطية. اللاعبين في البداية اقتصروا على الأحزاب السياسية وممثليهم الذين وقعوا على المبادرة الخليجية ومن ثم تمت توسعة الشريحة لتشمل قاعدة أوسع من المعنيين مثل الأحزاب الأصغر ومنظمات المجتمع المدني بل وممثلين للشباب المستقل والنساء من خلال مكونات مؤتمر الحوار الوطني. ولكن بدرجة رئيسية فإن اللاعبين لم يكونوا على مستوى واحد من الأهمية وذلك بسبب ثقلهم السياسي والاجتماعي وقدرتهم على التحكم في جماهيرهم وحيازتهم على عناصر القوة مثل المال أو السلاح أو كلاهما. وبالنسبة للخطة التنفيذية فقد كانت مدروسة بدقة وهي الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية وتم تجنيد مبالغ كبيرة من المال لتنفيذها واستقدام عدد مهول من الخبراء والخبرات للمساعدة في التعامل مع المراحل المختلفة برعاية دولية للوصول إلى الهدف المطلوب والذي كان بحسب الخطة في فبراير ٢٠١٤م.

فإذا كانت لدينا الخطة الواضحة مع التمويل والهدف العام واللاعبين لماذا فشلت المرحلة الانتقالية لليمن؟ الحقيقة أنا كيمنية أدرك الآن أن الهدف وإن كان من حيث المبدأ يبدو مناسبًا ومطلوبًا لكن الحقيقة ربما لم يكن هو الهدف الحقيقي الذي يحتاجه اليمنيون في ذلك الوقت. إن اعتبار الانتقال السلمي للسلطة من المؤتمر الشعبي العام الذي حكم واستبد بخيرات اليمن لمدة ثلاثة عقود إلى أحزاب المعارضة التي نشأت تحت رعاية المؤتمر وتشربت السياسية بطريقة صالح، استخفاف بمعاناة واحتياجات الشعب الحقيقية. لأن السلطة لم تكن مطلب الشعب بل كانت مطلب الأحزاب والسياسيين الطامحين. ما كان يريده الشعب هو وضع اقتصادي أفضل وعيش كريم. وبالتالي عندما فشلت حكومة الوفاق بتحسين وضع الناس عندما تولت الحكم بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٤م، فقد الشعب ثقته بالسياسيين وبالحكام وبالتالي بالعملية السياسية برمتها لأن أحلامه التي استخدمتها الأحزاب كوقود للتغيير السياسي لم تتحقق بوصول المعارضة إلى السلطة. والحقيقة أن حكومة الوفاق ليست ملومة لوحدها بل يشاركها اللوم المجتمع الدولي بأكمله والذي لم يكترث للحالة الاقتصادية المتردية للناس والتي ازدادت سوءًا خلال السنوات الانتقالية بل كان يسعى إلى تنفيذ مراحل العملية الانتقالية كما هي الخطة المسبقة بغض النظر عما يحدث في الشارع وعن مصلحة الشعب الحقيقية. وهنا يأتي السبب الثاني لفشل العملية الانتقالية وهي الخطوات المحددة والتي كان يدفع بها المجتمع الدولي كأنها قائمة مشتروات وليست مصير شعب. أتذكر كثيرًا من لقاءاتي بالدبلوماسيين الأجانب خلال المرحلة الانتقالية وكيف كانوا يشددون على أهمية المتابعة والمضي قدمًا حسب الخطة بالرغم من التغيرات الخطيرة التي كانت تحدث على أرض الواقع. كانوا يروجون للانتخابات العامة في آخر مطاف المرحلة الانتقالية كأنها المنقذ للشعب وأحلامه بالرغم من الحروب التي تبتلعه من كل جانب ومآسيه المتعددة. بل أنه عندما كانت تنحرف العملية السياسية عن مسارها بسبب تخاذل بعض اللاعبين أو خداعهم لم يكن هناك اي رد فعل سواء على المستوى المحلي أو الدولي وكأن مصداقية الاتفاقيات

والوعود السياسية لا وزن لها والتوقيع على المعاهدات المختلفة لا تعني شيئًا وقت التنفيذ. إن عدم التفاعل مع انحراف المسار السياسي بشكل جاد وعدم محاسبة الأطراف التي مرارًا ما عاثت في الأرض فسادًا على مرمى ومسمع من الجميع أعطى لدى الجميع بما فيها المواطن العادي انطباع بسطحية العملية السياسية بكلها وأنها مجرد تمثيل للوصول إلى واقع معين يرضي ضمائر العالم وليست من أجل تحقيق غد أفضل لليمنيين. بل إنه يمكنني القول أن الاعتراف المتجدد بأحقية جماعات مثل الحوثيين باستغلال مظلوميتهم التاريخية لصنع مستقبل يناسبهم هم فقط دون بقية الشعب هو السبب الرئيسي الذي أدى إلى فشل العملية السياسية برمتها. فعدم وجود التوازن السياسي وعدم احترام قواعد اللعبة أخرجت المبادرة الخليجية عن مسارها بشكل تام. ومن ضمن هذه العوامل تجاهل تنفيذ خطوات بناء الثقة مثل النقاط الـ ١١ و٢٠ التي نصت على العديد من القضايا التي تهم المواطنين العاديين مثل المتعاقدين والمتقاعدين والأراضي وصندوقي إعمار صعدة وأبين. لم يلمس المواطن اهتمامًا حقيقيًا به ولذا فبالرغم من أهمية وصدق النقاشات التي كانت تحدث في مؤتمر الحوار الوطني وغيرها من الفعاليات التشاركية التي ترمي إلى بناء المستقبل، وبالرغم من المخرجات الجميلة التي في مضمونها كانت تحمل حلولاً حقيقية لمستقبل اليمن، إلا أنها لم تكن تمثل للأغلبية أكثر من حبر على ورق.

وبالتالي عندما قام الانقلابيون بالاستيلاء على الحكم بالقوة لم يخرج الشعب الذي خرج بمئات الآلاف في ٢٠١١م، ولم يتقدم الشباب الذي كان مستعدًا ليضحي بحياته من أجل أحلامه لأنه رأى أن الموضوع لم يتعد مناورات سياسية بين قوى تتنافس على الحكم ومن ضمنها المعارضة التي جربها بين ٢٠١٢ و٢٠١٤م، وقرر ألا يراهن عليها مجددًا. بل إنه يمكن القول أن عامة الشعب كانت تعتبر ما يحدث هو استمرار للعبة السياسية بقواعدها المتغيرة ولاعبيها المتمرسين في المناورات بمعزل عن الشعب وواقعه. لم يكن يدرك في وقتها أن هذه المرة لا يوجد مسار سياسي من أي نوع انما مسار حربي ودمار شامل وحرب أهلية ستستمر لسنوات.

من الأسباب الأخرى المهمة التي تم الحديث عنها من قبل في الدراسات المختلفة التي عنت بالمرحلة الانتقالية اليمنية هي بقاء الرئيس السابق صالح في السلطة واستمرار تحكمه في الجيش وغيرها من الموارد التي كان من المفروض أن تكون تحت تصرف الحكومة الانتقالية بقيادة هادي. وعندما تم الاتفاق على منح صالح العفو العام مقابل تنازله عن السلطة كان هذا بمثابة لطمة لشعب عاش لمدة ثلاثة عقود في وضع متردي وبمثابة مكافأة لصالح على استراتيجيته التي حذاها في اليمن واوصلتنا الى ما نحن فيه اليوم. ولو أن العفو العام الذي حصل عليه صالح كان مقابل تنازل حقيقي للسلطة وخروج تام من الساحة لكان من الممكن ابتلاع الأمر من باب أحلى الأمرين ولكن حصل صالح على العفو واستمر في التمسك بالسلطة جاعلاً من مهمة الرئيس هادي لقيادة اليمن إلى المستقبل مهمة مستحيلة.

ماذا يعني كل هذا؟ بعد ست سنوات من رسم الخطة التي كان من المفترض أن تنقذ اليمن نحن نجد أنفسنا لسنا في مربع الصفر بل ما قبل الصفر. هل يمكننا الاعتماد على ذات الخطة للمضي إلى الأمام؟ لا أعتقد أن هذا في مصلحة اليمن وليس أمرًا ممكنًا بأي حال من الأحوال. إن أفضل ما أنتجته العملية الانتقالية من ناحية المضمون هو اعتراف اليمنيين قادة وشعباً بأن اليمن لا يمكن أن تعود إلى الحكم المركزي بالطريقة التي كانت. وأن الحل الحقيقي هو في نظام فيدرالي من نوع يسمح بلامركزية كبيرة تشجع الأقاليم المختلفة بغض النظر عن عددها أن تقوم بحكم ذاتها بطريقة تناسب مجتمعها. اليمن بشكل عام هو وطن كبير متنوع ديمغرافيًا وطبيعيًا وما يمكن أن يناسب منطقة ليس بالضرورة أولوية لمنطقة أخرى.

ولكن الحديث الآن عن مسار سياسي والبلد تحترق تحت وطأة الحرب والأمراض والجوع، قد لا يكون مناسبًا بالرغم من أن هذا ما يروج له المجتمع الدولي، الذي لا يعرف شيئًا عن اليمن وبسبب سذاجته في التعامل مع القضية اليمنية وقبول اليمنيين بما يمليه عليه دون تفكير هو ما أوصلنا إلى ما نحن نعانيه اليوم. الحديث لا يجب أن يكون عن المسار السياسي أو حتى العسكري بمعنى الوصول إلى السلطة. الحديث يجب أن يكون عن المسار الاقتصادي المعتمد على الأمن والسلام على المستوى المحلي والقاعدي. حل اليمن سيأتي من خارج العاصمة صنعاء ومن خارج العاصمة عدن. بل إنه سيأتي من خارج المدن الكبيرة المتخمة بالتنازعات السياسية والحزبية. هناك استراتيجية عسكرية اسمها استراتيجية نقاط الحبر

أفضل ما أنتجته العملية الانتقالية هو اعتراف اليمنيين بأنه لا يمكن عودة الحكم المركزي وأن الحل الحقيقي نظام فيدرالي يسمح بلامركزية

من أسباب فشل العملية الانتقالية هي الخطوات التي دفع بها المجتمع الدولي كأنها قائمة مشتريات وليست مصير شعب

وهذه تعتمد على تكوين جيوب من المناطق المستقرة الآمنة بحيث يتم الاستثمار فيها وضخ الإمكانيات وتشجيع القيادات المحلية لتولي زمام الأمور بحيث تكون هذه المناطق مثالاً يحتذى لما يمكن أن يكون الأمر عليه في حال استباب السلام. ستقوم هذه المناطق الآمنة المستقرة بجذب التنمية الاقتصادية والمهارات إليها والأيدي العاملة التي في إطار حكم محلي وقوانين عادلة ستجعل منها مدن مزدهرة. وستتكرر العملية في أكثر من بقعة حتى ولو كانت صغيرة على مستوى محافظة أو حتى مديريات في محافظة. هذه الاستراتيجية تعتمد على النفس الطويل والاستثمار على المدى البعيد وبالدرجة الرئيسية على وجود القادة المحليين الحقيقيين ذوي المصداقية والذين يسهل محاسبتهم من قبل جماهيرهم وفي نفس الوقت يعلمون أن هناك على المستوى الأكبر من يدعمهم سياسيًا وماديًا ولن يخذلهم بتقلب الأمزجة أو دخول المنافسين. سيتطلب هذا النوع من الحلول عشرة سنوات على الأقل حتى ينجح وقد لا نستطيع تطبيقه في كل مكان خاصة في مناطق الصراع المشتد الموبوءة بتجار الحروب الذين ينتعشون بالدمار وعدم الاستقرار. ولكن هذا لا يهم، فالمثابرة على الاستراتيجية طويلة الأمد سيفرغ هذه المدن من أهميتها ويخلق مدنًا أخرى حان دورها لكي تبرز وتنتعش بل أنه سيكسر المركزية المفرطة التي هي أساسًا سبب المظلوميات المتكررة على مدى تاريخ اليمن القديم. ووجود حكم لا مركزي سوف يشجع مساءلة الشعب لحكامه ويضيق الخناق على الفاسدين.

من المجحف لبلد بحجم اليمن وتنوعها الكبير أن يُطلب منها أن تنتظر إلى أن يتم تحرير هذه العاصمة أو استقرار تلك. اليمن أكبر من صنعاء وأكبر من عدن، وحان الوقت إلى أن تتير كل منطقة بحد ذاتها وبمستقبلها الذي تستحقه.

* وزيرة الإعلام اليمنية السابقة

التحالف الإسلامي ضد الإرهاب أول آلية إقليمية حاسمة دون صراع الأدوار أو المصالح

معوقات هيكل الأمن الإقليمي: ٥ ضرورات للحفاظ على المنظمات الإقليمية

استضافت مملكة البحرين خلال الفترة من ٨ إلى ١٠ ديسمبر٢٠١٧م، قمة الأمن الإقليمي الثالث عشرة لحوار المنامة والذي ينظمه المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية بشكل سنوي ويشارك فيه قادة الدول والوزراء وكبار المسؤولين سواء من منطقة الخليج العربي أو الشرق الأوسط والولايات المتحدة وأوروبا وآسيا، وعلى الرغم من أن ذلك الحوار ليس بالأمر الجديد إذ انطلق عام ٢٠٠٤م، فإن الأمر اللافت هو إيلاء قضية "تأسيس نظام أمني إقليمي مستقر" أهمية ضمن فعاليات ذلك اللقاء، وهي قضية لطالما استحوذت على اهتمام المشاركين في ذلك الحوار فقد تم تخصيص الجلسة الختامية من حوار عام ٢٠١٦م، لمناقشة القضية ذاتها ضمن اهتمام كافة اللقاءات الفكرية منذ عام ٢٠١١م، وحتى الآن بهذه القضية في ظل التحولات التي مثلت تحديًا هائلاً لمفهوم الدولة الوطنية الموحدة وبشكل أكبر لمفهوم الأمن الإقليمي، حيث لوحظ غياب أو تغييب مستوى الأمن الإقليمي ليس فقط على مستوى السياسات الدولية تجاه الأزمات الإقليمية بل حتى على مستوى الدراسات الأكاديمية التي صدرت عن مراكز الدراسات الغربية خلال السنوات السبع الماضية.

د. أشرف محمد كشك

وتثير قضية ترتيبات الأمن الإقليمي أربعة تساؤلات أساسية:

الأول: ما هو واقع الجدل بشأن قضية الأمن الإقليمي على خلفية حوار المنامة؟

والثاني: ما هي المرجعية الدولية لمستوى الأمن الإقليمي ومظاهره؟

والثالث: ماهي المستجدات التي تتطلب تطوير آليات للأمن الإقليمي واستحداث الجديد منها؟

والرابع: ما هي متطلبات ومعوقات تأسيس هيكل أو هياكل للأمن الإقليمي؟

أولاً: واقع الجدل بشأن قضية الأمن الإقليمي على خلفية حوار المنامة:

على الرغم من عدم إثارة قضية تأسيس هياكل أمنية إقليمية بشكل مباشر ضمن ذلك الحوار فإن العديد من المداخلات تضمنت متطلبات تأسيس تلك الهياكل وأولها: فكرة الحوار بين الأطراف المختلفة كحل للخلافات سواء داخل الوحدات المكونة لهذا الأمن ومن ذلك على سبيل المثال الأزمة اليمنية والتي أجمع المتحدثون على أن ممارسات الميلشيات الحوثية تعد سببًا أساسيًا ليس فقط لتطور الأزمة على هذا النحو بل أيضًا سببًا لمعاناة الملايين من أبناء اليمن، وثانيها: حتمية بناء الوحدات المكونة لهذا الأمن حيث أن مدى قوة الأمن الإقليمي تظل مرتهنة بمدى قوة تلك الوحدات بما يعنيه ذلك من ضرورة دعم المؤسسات الرسمية في تلك الدول وخاصة الجيوش الوطنية وعدم الاعتراف بأي ميلشيات عسكرية موازية، وثالثها: أهمية الحفاظ على الدولة الوطنية الموحدة وخاصة في ظل وجود بعض التطلعات الانفصالية لدى بعض المكونات في تلك الدول حيث توجد آليات عديدة لاستيعاب تطلعات تلك المكونات ولكن على أن يكون ذلك ضمن إطار الدولة الوطنية الموحدة، ورابعها: على الرغم من انتهاء الحدود الفاصلة بين الأمن الإقليمي ونظيره العالمي في ظل تعقيد المشهد الإقليمي الراهن فإنه لا تزال هناك حاجة لدعم المنظمات الإقليمية لتنهض بدورها كمستوى وسيط بين الأمن المحلي والأمن العالمي، وخامسها: إجماع المداخلات على أنه لا أمن إقليمي بدون القضاء على التطرف والإرهاب الذي يعد التحدي الأول لتأسيس أي أطر للأمن الإقليمي في ظل أيديولوجية الجماعات المتطرفة التي لاتعترف بحدود الدولة الوطنية الموحدة.

حتمية بناء الوحدات المكونة للأمن انطلاقًا من دعم المؤسسات الرسمية في الدول والجيوش الوطنية وعدم الاعتراف بالميليشيات

وعلى صعيد تحديات الأمن الإقليمي فقد استحوذت التهديدات الإيرانية على جل اهتمام ذلك الحوار والتي عكست نقاط التقاء بشأن تلك التهديدات منها أنه من الخطأ اختزال التهديدات الإيرانية في البرامج النووية الإيرانية برغم الثغرات التي تشوب الاتفاق النووي- حيث قامت إيران بتوظيف ذلك الاتفاق كمظلة للاستمرار في سياساتها الإقليمية والتي تتمثل في دعم أذرعها من الجماعات المسلحة دون الدول للتدخل في الشؤون الداخلية لدول الجوار وذلك بالاستفادة من رفع الحظر عن أرصدتها المالية المجمدة والتي بلغت وفقًا لأحد المتحدثين حوالي ١٠ مليارات دولار، فضلاً عن أن الحديث التهديدات الإيرانية في الأزمات الإقليمية بالرغم من أهميته إلا أنه لم يتوازى معه تناول خطط إيران الحثيثة لتطوير الصواريخ الباليستية والتي لا تمثل تهديدًا مباشرًا لجيرانها من دول الخليج وهو لا يمثل تكريسًا للخلل في توازن بتوازن القوى الإقليمي فحسب بل أن مداها يصل إلى الأراضي الأوروبية ذاتها ، إذ لم يكن إطلاق الحوثيين لصاروخ إيراني الصنع على مدينة الرياض في نوفمبر٢٠١٧م، هو الأول من نوعه، فقد أشار المتحدث باسم قوات تحالف دعم الشرعية في اليمن في تصريح له خلال شهر أكتوبر٢٠١٧م، إلى أن ميلشيات الحوثي وصالح أطلقت ٧٧ صاروخًا باليستيًا باتجاه السعودية منذ بدء مهمة التحالف لدعم الشرعية في اليمن، بالإضافة إلى سعي إيران لتوظيف الأزمات الإقليمية بما يعزز مشروعها الإقليمي وتقدم الأزمة السورية مثالاً واضحًا على هذا الأمر، فضلاً عن أن الممارسات الإقليمية لإيران قد تبدو منفصلة بيد أنها متصلة، إذ أن إجهاض المشروع الإيراني في اليمن ربما يدفع إيران للتصعيد على الجبهة السورية بما يعني احتمال اندلاع مواجهة عسكرية مع إسرائيل وما قد يترتب على ذلك السيناريو من تداعيات بالغة الخطورة.

ومع أهمية الجدل حول تلك القضية سواء ضمن ذلك الحوار أو غيره من المؤتمرات المماثلة، فضلاً عن الصيغ التي تسعى مراكز الدراسات الغربية للترويج لها بشأن مضامين وهياكل ذلك الأمن –وهي عديدة– إلا أنه يجانبها الصواب من زاويتين الأولى: أنها تنطلق من اعتبارات جغرافية أي الانتقال من المقدمات إلى النتائج بغض النظر عن سياسات الأطراف الإقليمية وفي مقدمتها إيران التي لا تريد الاندماج ضمن محيطها الإقليمي وفق قواعد العلاقات الدولية التي تحرم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتدعو لاحترام سيادتها، والثانية: أنها تحاول إسقاط تجارب مناطق أخرى للأمن الإقليمي على المنطقة العربية والشرق الأوسط في حين أن الأمن الإقليمي يظل وليدًا لبيئته الإقليمية.

ثانيًا: المرجعية الدولية لمستوى الأمن الإقليمي ومظاهره:

حظي مستوى الأمن الإقليمي باهتمام لدى واضعي ميثاق الأمم المتحدة، ولا يعني ذلك الانتقاص من مسؤولية المنظمة الأم بشأن حفظ الأمن والسلم والدوليين بل على العكس فإن وجود مستويات للأمن الإقليمي من شأنه دعم مهام المنظمة الأممية من خلال اضطلاع مجموعة من الدول بدور ما في حفظ ذلك الأمن ولعل أبرز ما تضمنه ميثاق الأمم المتحدة هو نص المادة (٥١) والتي تنص على أنه "ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص من الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء "الأمم المتحدة" وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي، والتدابير التي اتخذها الأعضاء استعمالاً لحق الدفاع عن النفس تبلغ إلى المجلس فورًا، ولا تؤثر تلك التدابير بأي حال فيما للمجلس – بمقتضى سلطته ومسؤولياته المستمرة من أحكام هذا الميثاق – من الحق في أن يتخذ في أي وقت ما يرى ضرورة لاتخاذه من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه".

ويلاحظ أن تلك المادة هي التي تم بموجبها تأسيس حلف شمال الأطلسي "الناتو" كمنظمة دفاعية لأمريكا الشمالية وأوروبا عام ١٩٤٩م، ويضم الآن ٢٩ دولة، وتأسيس منظمات إقليمية أخرى مهمة وهي الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الإفريقي والذي يتضمن هيكلية كاملة لمجلس السلم والأمن الإفريقي الأمر الذي كان من شأنه التعاون مع مجلس الأمن الدولي لحل الكثير من النزاعات سواء تلك التي حدثت داخل الدول الإفريقية أو فيما بينها، فضلاً عن تجمع الآسيان، وكذلك جامعة الدول العربية والتي نص ميثاقها في المادة التاسعة منه على إمكانية نشوء تنظيمات فرعية "الأمن دون الإقليمي"، من أجل دعم جهود الجامعة لحفظ الأمن والسلم الدوليين ومن ذلك التنظيمات الفرعية التي تم تأسيسها وهي مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام ١٩٨١م، والاتحاد المغاربي الذي تم تأسيسه عام ١٩٨٩م، ويضم دولاً خمس وهي الجزائر، وتونس، والمغرب، وليبيا، وموريتانيا إلا أنه تم تجميد أعماله منذ قمة تونس عام ١٩٩٤م، لأسباب عديدة.

ومع أهمية التنظيمات الإقليمية السابقة فإن ظهور تحديات أمنية جديدة وفي مقدمتها الإرهاب قد حدا بالعديد من الدول لتأسيس آليات إقليمية جديدة لمواجهته ومن ذلك آليتان:

الأولى: التحالف الإسلامي العسكري لمواجهة الإرهاب والذي أعلنت المملكة العربية السعودية عن تأسيسه في ١٥ ديسمبر٢٠١٥م، والذي شهد أول اجتماع لمجلس وزراء دفاع التحالف بالرياض في السادس والعشرين من نوفمبر٢٠١٧م، تحت شعار "متحالفون ضد الإرهاب"، ويختلف ذلك التحالف عن التحالفات المماثلة لمواجهة ذلك التحدي من حيث الاستراتيجية الشاملة التي يتبناها والتي تتجاوز الجوانب العسكرية إلى الجوانب الفكرية والإعلامية، والتمويلية، فضلاً عن كونه يعد أول آلية إقليمية حاسمة لمواجهة تلك الظاهرة بما يعني أنه لا وجود لصراع الأدوار أو المصالح ضمن ذلك التحالف، بالإضافة إلى كون هذا التحالف ذات آلية لتحقيق التوازن في التفاعلات الإقليمية بل والشرق أوسطية عمومًا، ناهيك عن أن تأسيس تحالف بهذا الحجم يعني اتخاذ الدول العربية والإسلامية زمام المبادرة كونها أكثر الدول تضررًا من آفة الإرهاب.

والثانية: تشكيل دول الساحل الإفريقي وهي" مالي وتشاد والنيجر وبوركينا فاسو وموريتانيا" قوة عسكرية مشتركة لمواجهة الإرهاب تضم وذلك في فبراير ٢٠١٧م، وعلى الرغم من عدم الإعلان عن حجم تسليح تلك القوة أو تعداد جنودها أو مقرها إلا أنه تم التأكيد على أن تمويلها سيكون من الاتحاد الأوروبي وأن عملها سيكون ضمن قوات الاتحاد الإفريقي.

٨ آلاف هجوم إرهابي في العالم خلال ٣ سنوات قتلت ٩٠ ألفًا وأصابت آلاف الأبرياء في الشرق الأوسط وجنوب آسيا وإفريقيا

لا نجاح لترتيبات الأمن الإقليمي دون توازن القوى بتملك أي دولة القوة لإجبار الدول الأخرى على الرضوخ لإرادتها

وتعكس الآليتان السابقتان ثلاث دلالات:

الأولى: رغبة الأطراف الإقليمية في أخذ زمام المبادرة بالحفاظ على أمنها من منظور إقليمي يعكس مصالح متجانسة.

والثانية: الرغبة في حسم الأزمات الإقليمية وليس إدارتها وبقائها مرتهنة بمصالح الدول الكبرى وموازين القوى.

والثالثة: الإدراك بأن الإرهاب قد أضحى خطرًا داهمًا ويتعين مواجهته بجهود جماعية وليس أدل على ذلك من تصريح الفريق أول راحيل شريف القائد العسكري للتحالف الإسلامي العسكري بالقول" أن عدد العمليات الإرهابية التي شهدتها السنوات الثلاث الأخيرة بلغت حوالي ٨ آلاف هجوم إرهابي على مستوى العالم أسفرت عن مقتل ما يزيد عن ٩٠ ألف شخص وإصابة آلاف الأبرياء وقد تركزت تلك الهجمات في منطقة الشرق الأوسط وجنوب آسيا وقارة إفريقيا".

وينبغي التأكيد على أن حرص الدول على الإبقاء على مستوى الأمن الإقليمي لا يقتصر على المنطقة العربية فحسب بل يلاحظ سعي التنظيمات الإقليمية للتكيف مع التغيرات سواء تلك تواجهها كتنظيم إقليمي أو تلك التي ترتبط بالتحولات العالمية وتقدم تجربة الاتحاد الأوروبي نموذجًا مهمًا في هذا الشأن، فقد واجه الاتحاد تحديين متزامنين وهما خروج بريطانيا من تلك المنظومة، والخطاب الأمريكي الذي يطالب الدول الأوروبية أعضاء الناتو بضرورة زيادة نفقات الدفاع، الأمر الذي جعل من هاجس إيجاد أمن ذاتي أوروبي ضرورة حتمية وفي هذا السياق قامت ٢٣ دولة من دول الاتحاد الأوروبي في ١٣ نوفمبر ٢٠١٧م، بالتوقيع على وثيقة تضمنت ٢٠ التزامًا بشأن الدفاع المشترك والذي قد يسفر عن تأسيس مقر قيادة لوحدات قتالية للاتحاد الأوروبي، فضلاً عن تطوير معدات وذلك ضمن ٥٠ مشروعًا للتعاون الدفاعي بما يؤدي في النهاية إلى تحقيق التكامل الدفاعي الأوروبي ومن ذلك إنشاء صندوق لدعم صناعة الدفاع في دول الاتحاد بميزانية تقدر بـ ٥,٥ مليارات يورو سنويًا، ويرى قادة دول الاتحاد الأوروبي أن مثل تلك الخطوة من شأنها تعزيز الهوية الأوروبية بشكل أكبر لتعزيز استقلالية الاتحاد وهو ما أشارت إليه الممثلة العليا للسياسة الخارجية للاتحاد فيدريكا موجيريني بالقول "إن هذه الأداة الجديدة ستسمح بزيادة تطوير قدراتنا العسكرية لتعزيز استقلاليتنا".

ثالثًا: المستجدات التي تحتم تطوير آليات الأمن الإقليمي واستحداث أخرى جديدة:

هناك خمس ضرورات تملي ضرورة الحفاظ على المنظمات الإقليمية الراهنة ومنها مجلس التعاون لدول الخليج العربية بل وإمكانية تطوير الآليات الأمنية في المنظمات الإقليمية الأخرى" نظام الأمن الجماعي في جامعة الدول العربية " وتتمثل فيما يلي:

١- الخطر الوجودي الإيراني والذي يعبر عن ذاته في مشروع إقليمي له هدف وتمويل وآليات ولا يتردد رموز ذلك النظام في الإفصاح عن ذلك غير ذي مرة، وفي هذا السياق قال المرشد الأعلى للثورة في إيران علي خامنئي "في المنطقة وخارج المنطقة يعارضون تنامي قوة إيران بين الشعوب، لأن القوة هي العمق الاستراتيجي للنظام الإسلامي"، ولا شك أن التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن ٢٠١٤م، يعد الآلية الإقليمية الرئيسية لإجهاض ذلك المشروع الإيراني.

٢- ديمومة الأزمات الإقليمية ومنها الأزمة السورية التي تعد نموذجًا واضحًا لصراع إقليمي-إقليمي، وصراع إقليمي دولي دون وجود أفق للحل على المدى القريب ومن ثم فإن وجود أطر للأمن الإقليمي من شأنها أن تحول دون تدويل الأزمات الإقليمية والتي ترتب تداعيات عديدة ليس أقلها مشكلة اللاجئين فوفقًا لتقرير المفوضية السامية للاجئين فقد بلغ عدد السوريين الذين غادروا سوريا هربًا من الحرب ٥ ملايين نسمة، فضلاً عن النازحين داخليًا والذين قدروا ب ٦,٣ مليون نسمة.

٣- إثارة الجدل بشأن وجود تصورات مطروحة لترتيبات الأمن الإقليمي سواء ما يرتبط بتحالفات ثنائية بين بعض الدول أو ما يتردد بشأن فكرة "الناتو الشرق الأوسطي"، وبغض النظر عن مضمون تلك الفكرة أو أطرافها والهدف منها فإنه لا يجب غياب أو تغييب مستوى الأمن الإقليمي باعتباره آلية مهمة للغاية من أجل ضبط التفاعلات وفقًا للنظرية التي تحكم التفاعلات داخل الأقاليم المختلفة في العالم وهي أن ذلك الصراع يدور بين قوى ثلاثة وهي القوة المهيمنة أو الساعية للهيمنة والقوة التدخلية والقوة الموازنة وتلك الأخيرة هي التي يتم التعبير عنها بمستوى الأمن الإقليمي حيث أن وجودها يعني عدم خروج الصراع عن حدوده المألوفة، بالإضافة لتحقيق توازن القوى الإقليمي.

٤- لا شك أن وجود هياكل للأمن الإقليمي تعكس مصالح دولها ويتم التعبير عنها من خلال رؤى موحدة من شأنه الحد من

استقطاب الأطراف الإقليمية نحو سياسات وأطر أخرى أوسع نطاقًا قد لا تتوافق بالضرورة مع مصالح الإقليم.

٥- وجود نزعات انفصالية داخل بعض الدول والتي ترتب تداعيات بالغة الخطورة ليس فقط على الدول" الوحدات المكونة للأمن الإقليمي" بل على منظومة الأمن الإقليمي ككل حيث تمكن المخاطر في نشوء "دويلات" على أساس عرقي أو ديني والتي يمكن أن تكون بؤرة جاذبة للجماعات المتطرفة، فضلاً عن إمكانية تعرضها للاستقطاب من أطراف خارج المنظومة العربية بما يعنيه ذلك من إيجاد ثغرة في الأمن الإقليمي.

رابعًا: متطلبات ومعوقات تأسيس هيكل أو هياكل للأمن الإقليمي:

بوجه عام هناك ثلاثة أمور يتعين وضعها في الاعتبار سواء التفكير في تأسيس نظام أمني إقليمي جديد أو تطوير ما هو قائم بالفعل:

الأول: في ظل التداخل الشديد بين مستويي الأمن القومي والأمن الإقليمي فإنه يجب أن تعكس التنظيمات الإقليمية ذلك التداخل.

والثاني: بالنظر إلى التهديدات الأمنية الراهنة وفي مقدمتها الإرهاب فإن مواجهتها أمر يفوق القدرات الأمنية لأي دولة مهما بلغت بما يعني الحاجة ليس فقط لانتظام قدرات الدول مجتمعة ضمن إطار واحد بل أيضًا للاتفاق بين كافة الأطراف الإقليمية، وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى تصريح جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكية الأسبق لصحيفة الشرق الأوسط في الأول من يونيو٢٠١٧م، بالقول" إن على اللاعبين الإقليميين الذين يسعون إلى حل مشكلات المنطقة التفاوض على اتفاق يحكم ما سيحدث بعد هزيمة داعش".

والثالث: أنه لا أمن إقليمي بدون دور حيوي للدول المحورية أو ما يطلق عليها" الدول الرافعة" وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى تصريح الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية عمرو موسى لصحيفة الحياة في ٢٣ يناير٢٠١٧م، بالقول" مصر والسعودية ستقودان العالم العربي للدفاع عن كيانه"، ويقدم الدور الأمريكي داخل حلف الناتو مثالاً واضحًا لأهمية وجود دولة أو دول محورية ضمن التنظيمات الإقليمية، حيث تسهم الولايات المتحدة بحوالي ٧٢٪ من ميزانية حلف الناتو.

ومع أهمية ما سبق فإن المعضلة لا تكمن في إمكانية تأسيس أطر الأمن الإقليمي من عدمه وإنما في عدة إشكاليات وهي:

الإشكالية الأولى: مدى قدرة تلك الهياكل على التأقلم مع ما يواجهها من مستجدات سواء داخل المنظمة ذاتها من خلال إعلان أحد الأعضاء الرغبة في الانسحاب على غرار الانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوروبي أو خارج المنظمة من حيث قدرة المنظمة على التأقلم مع السياق العالمي الجديد ومن ذلك بدء حلف الناتو تطوير سياساته خلال فترة ما بعد الحرب الباردة، بما يعنيه ذلك من حتمية إعادة تعريف مهددات الأمن الإقليمي وترتيبها بحسب درجة خطورتها.

الإشكالية الثانية: مدى تأثير تلك المنظمات في منظومة الأمن الإقليمي بمعنى آخر هل لدى تلك التنظيمات القدرة على التدخل في الأزمات التي تمثل تهديدًا بالغًا لأعضائها؟

الإشكالية الثالثة: مدى قدرة تلك المنظمات على الحفاظ على هويتها السياسية وبالتالي انتهاج سياسات موحدة تعزز من المصالح الوطنية لأعضائها، فمع أن العديد من التجارب الإقليمية الناجحة تتيح لأعضائها المرونة في التعبير عن مصالحها الوطنية فإن ذلك يجب ألا يتعارض مع الالتزام العام داخل تلك المنظومة تجاه قضية ما.

خلاصة الورقة:

تأسيسًا على ما سبق يمكن التوصل إلى النتائج التالية بشأن مستقبل ترتيبات الأمن الإقليمي كما يلي:

١- تعكس كافة المؤشرات السابقة أن ترتيبات الأمن الإقليمي تتجه نحو مفهوم الأمن الاستراتيجي والذي يعد سباق التسلح أحد ملامحه وذلك بعيدًا عن ملامح الأمن التعاوني الذي يتضمن نزع التسلح وتدابير بناء الثقة من خلال احترام مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

٢- إنه لا سبيل لنجاح ترتيبات الأمن الإقليمي بدون تحقيق مفهوم توازن القوى والذي يتحقق عندما" تمتلك أي دولة أو مجموعة دول في منطقة معينة قوة كافية للهيمنة وإجبار الدول الأخرى في تلك المنطقة على الرضوخ لإرادتها".

٣- على الرغم من محاولات ومظاهر بناء الأمن الإقليمي العديدة فإن ذلك المستوى من الأمن لم يتطور بالشكل الكافي وخاصة في منطقة الشرق الأوسط والنتيجة الطبيعية لذلك هي تدويل الأزمات بما يعنيه ذلك من صعوبة إيجاد حلول لها على المدى القريب حيث تظل مرتهنة بمصالح الأطراف الدولية.

٤- ترتبط قوة هياكل الأمن الإقليمي عمومًا بمدى قوة الوحدات المكونة لها عمومًا ودور الدول المحورية داخل تلك الهياكل لما لها من تأثير مهم في عمل تلك الهياكل.

٥- من العناصر المهمة لاستمرارية عمل هياكل الأمن الإقليمي مدى قدرتها على التأقلم مع المتغيرات الأمنية المتلاحقة ومن ذلك على سبيل المثال استراتيجية المنظمات الإقليمية في التصدي لمخاطر الجماعات المسلحة دون الدول التي أضحت المهدد الأول ليس فقط للأمن الإقليمي بل والعالمي على حد سواء.

* مدير برنامج الدراسات الاستراتيجية - مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

أسعار النفط في العام الحالي يحكمها الطلب من الصين والهند

الخليج والطاقة في عام ٢٠١٨: استقرار أم تأثير البدائل والمتغيرات؟

في دول مجلس التعاون الخليجي، سوف يتم تذكر أن عام ٢٠١٧م، شهد نجاح معظم هذه الدول في التغلب على تداعيات التراجع الحاد الذي حدث في أسعار النفط عالميًا في الأعوام الثلاثة الماضية، من خلال المضي قدمًا في عملية التنويع الاقتصادي، والقيام بكثير من الإصلاحات الاقتصادية المتميزة مثل إلغاء الدعم الحكومي لعدد كبير من السلع والخدمات، وخاصة المحروقات، وهو الأمر الذي تم بسهولة نسبية ودون معارضة، ما يعكس القناعة العامة بأهمية هذه الإصلاحات من جانب أغلبية الشعوب الخليجية. كما مثلت إمكانية طرح الشركات الخليجية الكبرى للخصخصة الجزئية، مثل أرامكو السعودية، وأدنوك الإماراتية، وشركة النفط العمانية في عام ٢٠١٧م، تحركًا ذكيًا من دول الخليج العربية لمواجهة التحديات التي تواجه سوق النفط العالمي في المرحلة الراهنة، ومنها ضعف الاستثمارات. حيث من المتوقع أن يرفع دخول مستثمرين جدد في هذه الشركات من كفاءتها الاقتصادية، ويعزز تنافسية منتجاتها في الأسواق الدولية، خاصة أسواق آسيا التي تتمتع بمعدلات طلب مرتفعة وبتنافسية عالية، كما أن اتباع نهج جديد للاستثمار المشترك في هذه الشركات العملاقة سيؤدي أيضًا، على الأرجح، إلى سياسات استثمارية أكثر كفاءة وانفتاحًا.

د. أحمد قنديل

وكانت دول مجلس التعاون الخليجي قد شهدت في عام ٢٠١٧م، واقعًا اقتصاديًا مغايرًا على ضوء الاتجاه الهبوطي لأسعار النفط عالميًا، التي فقدت نحو ٥٠ في المائة من قيمتها في يونيو ٢٠١٤م، وحتى أواخر عام ٢٠١٧م، الأمر الذي أدى إلى تأثيرات ملموسة على مستويات النشاط الاقتصادي وأوضاع المالية العامة في هذه الدول. ولكن أجواء من التفاؤل بشأن نمو الاقتصادات الخليجية سبقت عام ٢٠١٨م. حيث تشير التوقعات إلى إمكانية تعافي أسعار النفط عالميًا، وهو المحدد الأهم في نمو الاقتصادات الخليجية، نتيجة الاتفاق الذي تم التوصل إليه في فيينا في ٣٠ نوفمبر الماضي، بين أعضاء "أوبك"، بقيادة المملكة العربية السعودية، وبين حلفائهم من المنتجين المستقلين، بقيادة روسيا الاتحادية. حيث نص هذا الاتفاق على تمديد خفض إنتاج النفط الخام حتى نهاية عام ٢٠١٨م، من أجل لجم تخمة المعروض العالمي، والتي أضعفت أسعار النفط العالمية من أكثر من ١١٥ دولارًا للبرميل في يونيو ٢٠١٤م، إلى أقل من ٢٨ دولارًا في يناير ٢٠١٦م. وقد جاء هذا الاتفاق المهم بعد مرور سنة على الاتفاق "التاريخي" بين أعضاء منظمة "أوبك" (١٤ دولة)، و١١ منتجًا آخر من غير الأعضاء في منظمة أوبك، في نوفمبر ٢٠١٦م، والذي نص على تقليص حجم الإنتاج بقيمة ١,٨ مليون برميل يوميًا، مقارنة بذروة الإنتاج في أكتوبر ٢٠١٦م. وهو الأمر الذي ساهم بقوة في ارتفاع سعر مزيج "برنت" القياسي إلى أكثر من ٦٣ دولارًا للبرميل في نوفمبر ٢٠١٧م، بعدما كان في حدود ٤٥ دولارًا فقط في نوفمبر ٢٠١٦م، (أي بزيادة حوالي ٣٧ في المائة) فيما سجل سعر خام "تكساس الوسيط" مكاسب بأكثر من ٢٨ في المائة، خلال نفس الفترة، ليصل إلى قرابة ٥٨ دولارًا للبرميل.

ويتوقع المراقبون أن يقود تطبيق هذا الاتفاق، بشكل دقيق من جانب الدول المشاركة فيه، إلى تعافي غالبية الاقتصادات الخليجية في عام ٢٠١٨م، خاصة وأن النطاق السعري المتوقع جراء تطبيق هذا الاتفاق، سوف يتراوح بين ٥٠ و٦٠ دولار للبرميل، وهو الأمر الذي سوف يكون مناسبًا لكثير من الدول الخليجية. فعلى سبيل المثال، سيكون هذا النطاق

تطبيق اتفاق الإنتاج يؤدي إلى تعافي الاقتصادات الخليجية والنطاق السعري المتوقع نتيجة للالتزام بسقف الإنتاج بين ٥٠ و٦٠ دولار للبرميل

السعري كافيًا لتحقيق التوازن بين الإيرادات والمصروفات في الموازنة العامة لدول مثل الكويت وقطر اللتان تحتاجان إلى أسعار في متوسط يتراوح ما بين ٥٠ -٥٥ دولار للبرميل، وكذلك دولة الإمارات العربية المتحدة التي تحتاج إلى أسعار لا تقل عن ٦٠ دولار للبرميل لضبط ميزانياتها بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي. أما السعودية، وبحسب التقديرات ذاتها، فتحتاج إلى أسعار تفوق ٧٠ دولار للبرميل، فيما تحتاج سلطنة عمان إلى حوالي ٧٥ دولار للبرميل، ومملكة البحرين إلى ٩٥ دولار للبرميل.

إمكانيات تراجع الطلب وزيادة العرض

ومع ذلك، يرى عدد من الخبراء إلى أن الاتفاق الأخير بين الدول الأعضاء في أوبك مع المنتجين المستقلين، بقيادة كلا من المملكة العربية السعودية وروسيا الاتحادية، قد لا يحقق بالضرورة هذا النطاق السعري المتوقع، وبالتالي قد تواجه دول مجلس التعاون الخليجي صعوبات مالية كبيرة في عام ٢٠١٨م، مشيرين إلى اعتبارين مهمين في ديناميكيات سوق النفط العالمي:

الاعتبار الأول، هو احتمال تراجع الطلب على النفط الخام في الأسواق الرئيسية الأسرع نموًا في آسيا، وخاصة في الصين والهند. فمن جهة، يوجد غموض كبير بشأن الطلب الصيني على النفط الخام في عام ٢٠١٨م، رغم أن الصين، التي تعد أكبر مشترٍ للنفط الخام في العالم، شهدت زيادة في وارداتها من البترول الخام بنسبة ١١,٨ في المائة في الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠١٧م، لتصل إلى حوالي ٨,٤ مليون برميل يوميًا. وفي هذا السياق، يرى كثير من المراقبين عدم إمكانية نمو الواردات الصينية من النفط الخام في عام ٢٠١٨م، بنفس معدلات عام ٢٠١٧م، في ضوء اعتماد هذا النمو على العديد من المتغيرات المهمة، مثل: طبيعة قرار صانعي القرار في بكين بشأن الاستمرار في زيادة احتياطياتهم الاستراتيجية من البترول الخام، وحصول المصافي الصينية، المستقلة عن الحكومة، على حصص أعلى لاستيراد النفط الخام، ووجود طلب أكبر على المنتجات البترولية الصينية المكررة في الخارج. ومن جهة أخرى، شهدت الهند، التي تعد ثالث أكبر مستورد للنفط في العالم، نموًا متواضعًا في عام ٢٠١٧م، من حيث وارداتها من النفط الخام. حيث ارتفعت هذه الواردات بنسبة ١,٢ في المائة فقط، مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، ليصل إجمالي هذه الواردات إلى ٤,٣٤ مليون برميل يوميًا في الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠١٧م. وفي ضوء ذلك، لم تتجاوز مساهمة الهند في زيادة الطلب العالمي على البترول الخام، حاجز ٥١ ألف برميل يوميًا فقط، الأمر الذي أصاب كثيرًا من المصدرين بخيبة أمل كبيرة هذا العام. ورغم وجود أسباب تدعو إلى التفاؤل بأن الاقتصاد الهندي سوف يشهد أداءا أفضل في عام ٢٠١٨م، إلا أن كثير من المراقبين لا يتوقع أن يؤدي ذلك إلى حدوث زيادة كبيرة في الطلب الهندي على النفط الخام في عام ٢٠١٨م، الأمر الذي سوف يضع دول أوبك وحلفائها في مأزق شديد على الأرجح، من حيث إمكانية التزامهم باتفاق خفض الإنتاج، وبالتالي قد تتراجع الأسعار مرة أخرى.

أما الأعتبار الثاني المهم في ديناميكيات أسواق النفط العالمية، والذي قد يشكل عقبة مهمة أيضًا في وصول أسعار النفط عالميًا إلى النطاق السعري المذكور خلال عام ٢٠١٨م، (ما بين ٥٠ إلى ٦٠ دولار للبرميل) فيتعلق بمقدار إنتاج النفط الصخري الأمريكي، في ضوء الارتفاع المتوقع لأسعار النفط في عام ٢٠١٨م، كما يتعلق أيضًا بالتنافسية الكبيرة التي يتمتع بها النفط الأمريكي في آسيا. حيث ارتفع إنتاج النفط الخام الأمريكي إلى ٩,٤٨ مليون برميل يوميًا في سبتمبر الماضي، بزيادة ٢٩٠ الف برميل يوميًا عن أغسطس الفائت (وهي الزيادة الشهرية الأكبر خلال الأعوام الخمسة السابقة). كما تشير بعض التوقعات إلى إمكانية وصول الإنتاج الأمريكي من النفط الخام بنهاية عام ٢٠١٧م، إلى ٩,٩ مليون برميل يوميًا، بفضل الزيادة في إنتاج النفط الصخري، وهو ما يجعلها تقترب كثيرًا من مستويات إنتاج كلا من المملكة العربية السعودية وروسيا الاتحادية. ويقول كثير من المراقبين إن المنتجين الأمريكيين لديهم فرصة أكبر لتصدير المزيد من النفط الخام إلى آسيا في الفترة القادمة، خاصة وأن سعر الخام الأمريكي، والذي يتحدد وفقا لمؤشر غرب تكساس الوسيط، لا يزال أقل من خام برنت بحوالي ٥ أو ٦ دولار للبرميل، وهو فارق سعري كبير قد يكفي لجعل شحن النفط الخام الأمريكي عبر المحيط الهادئ منافسًا بشدة للنفط القادم من دول أوبك وحلفائها. ولذلك لا يستبعد كثير من المحللين إمكانية أن تتزايد مبيعات النفط الخام الأمريكي في آسيا من حوالي ١٣٥ ألف برميل يوميًا من الصادرات في الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠١٧م، إلى ٣٧٩ ألف برميل يوميًا في ديسمبر من العام نفسه.

Bloomberg حركة أسعار مزيج "برنت" في الفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٧

سعر برميل النفط الذي يحقق التوازن بين الإيرادات والمصروفات في موازنات عدد من الدول الرئيسية المصدرة للنفط في عام ٢٠١٨

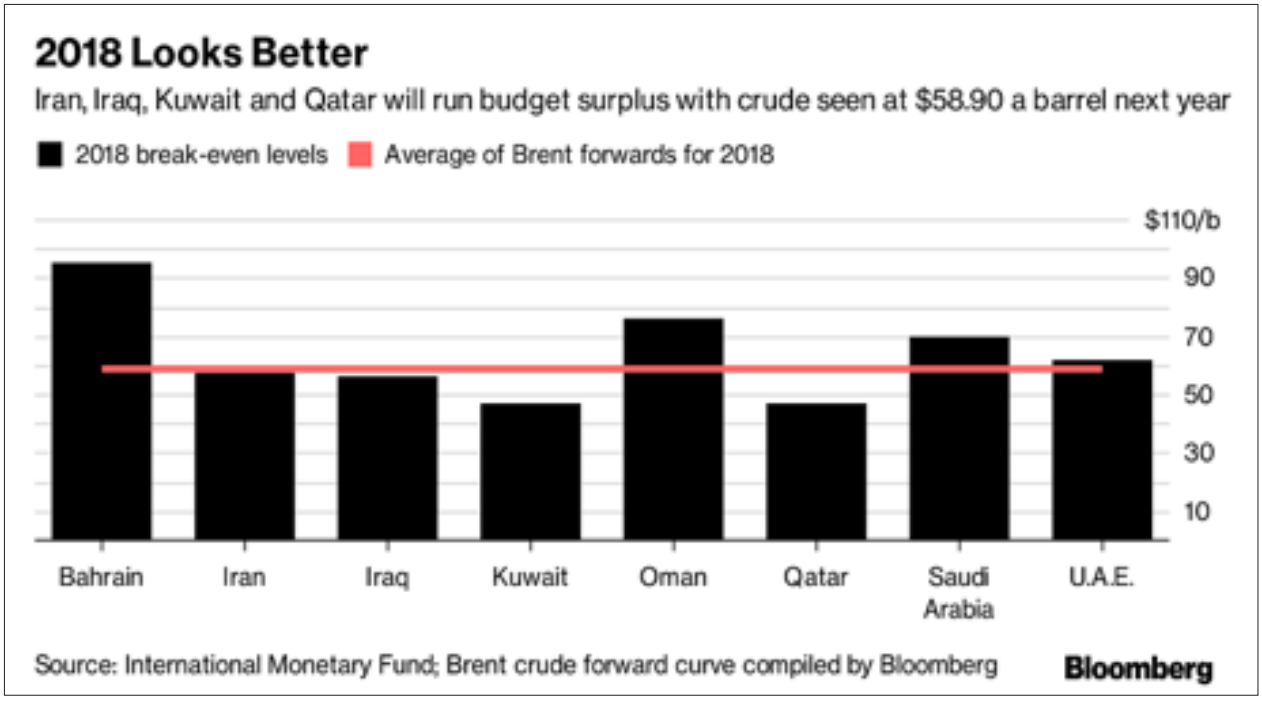

تدرس الرياض الوصول بطاقتها النووية إلى ١٧,٦ جيجاوات عام ٢٠٣٢ ما يستلزم بناء ١٧ مفاعلا بتكلفة تقديرية نحو ١٢ مليار دولار

وفي ضوء كل ذلك، يجب مراقبة هذين الاعتبارين عن كثب في عام ٢٠١٨م، لما سيكون لهما من تأثير بالغ على مستوى أسعار النفط عالميًا وبالتالي على مستويات النشاط الاقتصادى وأوضاع المالية العامة فى دول مجلس التعاون الخليجي.

الخليج يعزز توجهه نحو الطاقة المتجددة والنووية

ومن ناحية أخرى، يتوقع كثير من المراقبين أن تستمر دول الخليج العربية في عام ٢٠١٨م، في مساعيها الحثيثة من أجل إصلاح قطاع الطاقة، باعتباره يدخل في صلب الرؤى المستقبلية للتنويع الاقتصادي، ليس فقط من الجانب المختص بالموارد المالية، بل أيضًا في سياق التحولات الراهنة على صعيد الطاقة المحلية، التي تتضمن استراتيجية تطويرية كبيرة، بدءًا من رفع مستوى الاعتماد على إمدادات الغاز الطبيعي، إلى الاستثمارات في الطاقة المتجددة، فضلا عن تطوير برامج للطاقة النووية. ففي المملكة العربية السعودية، على سبيل المثال، تستهدف خطة المملكة تشغيل المرافق العامة في البلاد بنسبة ٧٠ في المائة بواسطة الغاز كطاقة رئيسة. وعند الوصول إلى هذا المستوى المرتفع حقًا، فإن السعودية ستتصدر بلدان مجموعة العشرين في هذا المجال الحيوي. وقد بدأت الرياض بالفعل تحركاتها في هذا النطاق، من خلال مشاورات واتصالات مع شركات تصنيع السيارات بهدف تطوير أنظمة وقود فائقة الأداء وصديقة للبيئة مستقبلا. وهذا يصب في سياق "رؤية المملكة ٢٠٣٠"، كما أنه يعزز التزامات السعودية البيئية. كما سوف تستمر الرياض، خلال عام ٢٠١٨م، وما بعده، أيضًا في مساعيها من أجل إنتاج ١٠ جيجاواط من الكهرباء باستخدام الطاقة المتجددة، في غضون الأعوام الخمسة المقبلة. كما أعلنت الرياض أيضًا عن عزمها الدخول في مجال الطاقة النووية للأغراض السلمية لتنويع مصادر الطاقة، مشيرة إلى أنها ستمنح عقد بناء أول مفاعلين نوويين بالبلاد بحلول نهاية ٢٠١٨م، وبذلك، ستكون السعودية ثاني دولة بمنطقة الخليج تسعى لامتلاك الطاقة النووية بعد دولة الإمارات العربية المتحدة، المقرر أن تبدأ تشغيل مفاعلها الذي تبنيه كوريا الجنوبية في عام ٢٠١٨م. هذا، وتدرس الرياض الوصول بطاقتها النووية إلى ١٧,٦ جيجاوات بحلول عام ٢٠٣٢م، وهو ما

أعلنت الإمارات تنويع مصادر الطاقة بنسبة ٤٤ ٪ للطاقة النظيفة و ٣٨ ٪ للغاز، و ١٢ ٪ للفحم الأخضر و ٦ ٪ طاقة نووية

يستلزم بناء نحو ١٧ مفاعلا مما سيجعلها واحدة من أقوى الدول في قطاع يواجه صعوبات منذ الكارثة النووية التي شهدتها اليابان عام ٢٠١١م. ويقدر خبراء متخصصون في صناعة المفاعلات النووية قيمة صفقة بناء مفاعلين في السعودية بنحو ١٢ مليار دولار، بناء على التكلفة الإجمالية للمشروع الإماراتي التي تبلغ ٢٤ مليار دولار، على الرغم من أن التكلفة قد تختلف وفقًا للفائز بالمناقصة.

ومن ناحية ثانية، أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة، في بداية عام ٢٠١٧م، عن توجهات لتحقيق وفرة بقيمة ٧٠٠ مليار درهم (١٩٠,٥ مليار دولار) في قطاع الطاقة حتى عام ٢٠٥٠م. وذلك من خلال رفع كفاءة الاستهلاك الفردي والمؤسسي بنسبة ٤٠ في المائة، ورفع مساهمة الطاقة النظيفة في إجمالي مزيج الطاقة المنتجة في الدولة إلى ٥٠ في المائة، وذلك بحسب ما أعلنه الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس دولة الإمارات رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، حول استراتيجية الإمارات للطاقة خلال العقود الثلاثة المقبلة. واشار الشيخ محمد بن راشد إلى أن الإمارات ستستثمر ٦٠٠ مليار درهم (١٦٣,٣ مليار دولار) حتى عام ٢٠٥٠م، لضمان تلبية الطلب على الطاقة وضمان استدامة النمو في اقتصاد دولة الإمارات. ويتضمن مزيج الطاقة المستهدف بحلول ٢٠٥٠م، الذي تم الإعلان عنه في أبو ظبي، تنويع مصادر الطاقة بنسبة موزعة من خلال تحديد نسبة ٤٤ في المائة للطاقة النظيفة، و٣٨ في المائة للغاز، ١٢ في المائة للفحم الأخضر و٦ في المائة طاقة نووية. ويشار إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة قد أطلقت بالفعل مشاريع عملاقة للطاقة الشمسية مثل «مجمع الشيخ محمد بن راشد للطاقة الشمسية» في دبي، والذي من المفترض أن يكون قادرا على إنتاج نحو ألف ميجاواط بحلول ٢٠٢٠م، ونحو خمسة آلاف ميجا واط بحلول ٢٠٣٠م، مما يؤكد التزام الجهات الاماراتية المعنية بتنفيذ الاستراتيجية التي تشكل الطاقة الشمسية ٤٤٪ منها بحلول العام ٢٠٥٠م، وإضافة إلى مشروع الطاقة الشمسية في دبي، تبني الإمارات حاليا في أبو ظبي أربعة محطات نووية يمكن لكل واحد منها إنتاج ١٤٠٠ ميجاواط. ومن المتوقع أن يتم بدء تشغيل المحطة الأولى للطاقة النووية في براكة خلال عام ٢٠١٨م. ويبلغ مجمل الاستثمارات في "مجمع محمد بن راشد" نحو ٥٠ مليار درهم "١٣,٦ مليار دولار"، بينما تبلغ تكلفة مشروع الطاقة النووية أكثر من ٢٥ مليار دولار.

ومن جهة أخرى، أعلنت شركة أبو ظبي لطاقة المستقبل «مصدر» في ٢٠ أغسطس ٢٠١٧م، إنها وقعت عقداً لبناء محطة «ظُفار لطاقة الرياح» في سلطنة عُمان، والتي ستكون أول محطة لتوليد الطاقة من الرياح في منطقة الخليج العربي. وبحسب المعلومات الصادرة عن «مصدر»، فإن مشروع محطة «ظُفار لطاقة الرياح» سوف تبلغ قدرتها الإنتاجية ٥٠ ميجاواط وسوف توفر الكهرباء النظيفة لقرابة الـ١٦ ألف منزل وتحد من انبعاثات ما مقداره ١١٠ آلاف طن سنوياً من غاز ثاني أكسيد الكربون.

على أية حال، يمكن القول إن قطاع الطاقة في العالم بشكل عام، ودول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص، سوف يشهد في عام ٢٠١٨م، وما بعده، تطورات واسعة وتغييرات جذرية ومتلاحقة سواء في أسعار النفط أو موارد الطاقة أو تكنولوجيا الإنتاج أو برامج الكفاءة. وفي ظل هذه التطورات، سوف تحتاج دول مجلس التعاون الخليجي إلى استراتيجيات أكثر إبداعا ونماذج أعمال أكثر مرونة لتحقيق النمو المستهدف، والتغلب على تقلبات الأسعار وضغوط العوامل الجيوسياسية، وتباطؤ النمو. ومما يثير التفاؤل والأمل في العام الجديد أن معظم صانعي القرار في دول مجلس التعاون أصبحوا على قناعة بأهمية عدم الاستمرار في الاعتماد على النفط كمصدر اقتصادي وحيد للاقتصاد الوطني، والكثير قطعوا بالفعل خطوات كبيرة نحو تغيير هذه المنظومة الاقتصادية، وهو الأمر الذي يبشر بأن عديدًا من هذه الدول ستحقق نجاحا في تقليص الدور المهيمن الذي يلعبه النفط في اقتصادياتها في المستقبل القريب. وفي هذا السياق، ربما يكون من المفيد لدول مجلس التعاون الخليجي البدء في تنفيذ مجموعة من المبادرات المبتكرة ومن بينها رفع وتيرة التعاون في تبادل الطاقة على المستويين الوطني والخليجي، من خلال هيئة الربط الكهربائي الخليجي التي تمثل أحد أهم مشاريع التكامل والتعاون الاقتصادي بين دول الخليج العربي. كما أنه قد يكون من الضروري أيضا التحرك، خلال عام ٢٠١٨م، وما بعده، على ثلاثة مسارات مهمة؛ الأول يعنى بمبادرات الانتقال السريع لكفاءة استهلاك الطاقة وتنويع مصادرها وأمن الإمداد، وآخر يركز على إيجاد حلول جديدة تتكامل مع أنظمة الطاقة والنقل، إضافة إلى مسار للبحث والتطوير والابتكار لتوفير طاقة مستدامة، على أن يتم غرس أسس الترشيد ورفع مستوى الوعي لدى جيل المستقبل، وتطوير مستويات التعاون والتكامل مع القطاع الخاص في إطلاق المبادرات والمشروعات المشتركة، وتشجيع الاستثمار في مجالات البحث والتطوير المتنوعة.

* رئيس برنامج دراسات الطاقة وخبير العلاقات الدولية - مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

مستقبل العلاقات الخليجية - الإيرانية: مواجهة أم توتر

دول التعاون تتبنى استراتيجية من ثلاثة محاور لمواجهة السياسات التخريبية الإيرانية

تسعى إيران بصفة دائمة إلى تجنب مواجهة موقف خليجي موحد ضد سياستها. ومن هنا، وفي مقابل التوتر الذي اتسمت به علاقاتها مع كل من المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين بسبب تدخلاتها المستمرة في شؤونها الداخلية وتهديدها لأمنها واستقرارها فضلاً عن احتلالها للجزر الإماراتية الثلاث. بينما كان التعاون أو التنسيق عنوانًا رئيسيًا لعلاقاتها مع كل من قطر وسلطنة عمان، في حين لم تتسم علاقاتها مع الكويت بنمط واحد، حيث تراوحت بين التوتر والتعاون، رغم تورط إيران في دعم بعض الخلايا الإرهابية داخل الأخيرة على غرار "خلية العبدلي". ويبدو أن هذه المراوحة بين التوتر والتعاون سوف تستمر خلال المرحلة القادمة، وذلك في ضوء اعتبارين رئيسيين: يتمثل أولهما، في اتساع نطاق التدخلات الإيرانية في الأزمات الإقليمية المختلفة، التي تحظى باهتمام خاص من جانب كل من السعودية والإمارات والبحرين التي تمنح الاستقرار ومحاربة الإرهاب أولوية رئيسية في سياساتها الخارجية، وفي مقدمتها الأزمات اليمنية والسورية واللبنانية، حيث كان لهذه التدخلات دور رئيسي في تصاعد حدتها وعرقلة الجهود التي بذلت من أجل الوصول إلى تسويات سياسية لها.

محمد عباس ناجي

بل إن هذه التدخلات باتت مصدرًا رئيسيًا لتهديد أمن واستقرار بعض دول مجلس التعاون الخليجي، خاصة في ظل الدعم العسكري الذي تقدمه إيران للميليشيات الإرهابية الموجودة في دول الأزمات، على غرار حركة أنصار الله الحوثية التي قامت بإطلاق صواريخ باليستية إيرانية الصنع، بدعم من حزب الله اللبناني، على السعودية، وكان آخرها في ٥ نوفمبر ٢٠١٧م، عندما أطلقت صاروخًا على العاصمة الرياض. وقد أشار تقرير أعده مراقبون تابعون للأمم المتحدة ونشر في بداية ديسمبر ٢٠١٧م، إلى أن الصواريخ التي تستخدمها حركة الحوثيين من صنع وتصميم إيرانيين، وهو ما يمثل انتهاكًا واضحًا من جانب إيران للقرار ٢٢١٦ الخاص باليمن، والقرار ٢٢٣١ الخاص بالاتفاق النووي الذي توصلت إليه إيران ومجموعة "٥+١" في ١٤ يوليو ٢٠١٥م.

وينصرف ثانيهما، إلى تغير السياسة التي تتبناها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه إيران من الاهتمام فقط بمدى التزام إيران بالاتفاق النووي مقابل التغاضي عن أدوارها السلبية في المنطقة في عهد إدارة الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما، إلى التركيز على دعمها للإرهاب وتهديداتها لأمن واستقرار دول المنطقة من خلال ميليشياتها الإرهابية الموالية لها الموجودة في بعض دول الأزمات، في عهد إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، التي أعلنت استراتيجيتها الجديدة لمواجهة التهديدات الإيرانية في ١٣ أكتوبر ٢٠١٧م.

هذا التغير لا ينفصل بشكل كبير عن اتجاهات العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، وهو ما يبدو جليًا في محاولات طهران الرد على الضغوط المتزايدة التي تتعرض لها من خلال توجيه تهديدات مضادة والإمعان في مواصلة السياسات الاستفزازية التي تتبناها، فضلاً عن مسارعتها إلى استغلال الأزمة المتصاعدة بين قطر ودول المقاطعة العربية الأربعة بداية من ٥ يونيو ٢٠١٧م، من أجل الحصول على مكاسب سياسية واقتصادية منها.

أولاً: تدخلات مستمرة:

لم تتوان إيران عن استغلال التحسن في علاقاتها مع الدول الغربية بعد الوصول للاتفاق النووي في ١٤ يوليو ٢٠١٥م، ورفع العقوبات الدولية المفروضة عليها في ١٦ يناير ٢٠١٦م، من أجل

الإمعان في تهديد أمن واستقرار بعض دول الجوار، وخاصة بعض دول مجلس التعاون الخليجي، مستفيدة في هذا السياق من السماح لها باسترداد قسم من أموالها التي كانت مجمدة في الخارج بفعل تلك العقوبات.

وربما يمكن القول أن السياسة التي تبنتها إدارة الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما في التعامل مع إيران وجهت رسائل خاطئة للأخيرة، دفعتها إلى الإصرار على إتباع نفس سياستها التدخلية، مطمئنة في الوقت نفسه إلى أنها لن تواجه معارضة قوية من جانب الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تخشى من أن يؤثر أى خلاف مع إيران حول الملفات الإقليمية على التزامها بالاتفاق النووي.

بل إن الإدارة الأمريكية السابقة سعت إلى إشراك إيران في الجهود المبذولة للوصول إلى تسوية سياسية لبعض الأزمات، رغم أن سياستها كانت أحد أسباب استمرار تلك الأزمات، على نحو ما جرى في الأزمة السورية، حيث عقدت مباحثات عديدة في عام ٢٠١٦م، بين القوى الإقليمية والدولية المعنية بالأزمة السورية، ومن بينها إيران، في فيينا ونيويورك ولوزان دون أن تصل إلى توافق عام يدعم من فرص الوصول إلى تلك التسوية.وبدأت إيران في توجيه رسائل إلى القوى الإقليمية والدولية المعنية بأزمات المنطقة بأنها في اتجاهها إلى دعم نفوذها داخل المنطقة، وهو ما عبر عنه الرئيس حسن روحاني بقوله، في ٢٣ أكتوبر ٢٠١٧م، إن "أيا من العراق وسوريا ولبنان وشمال إفريقيا ومنطقة الخليج لا يستطيع اتخاذ إجراء حاسم من دون إيران ورأيها". وكان لافتًا أيضًا أن روحانى دافع عن قيام جماعة الحوثيين بإطلاق صاروخ باليستى على الرياض، في ٥ نوفمبر ٢٠١٧م، حيث قال إن "إطلاقه جاء ردًا على العدوان السعودي على اليمن".

وقد مثل دعم بعض المجموعات والخلايا الإرهابية داخل بعض دول مجلس التعاون الخليجي إحدى أهم الآليات التي اتبعتها إيران من أجل تنفيذ سياستها، إلا أن أجهزة الأمن في تلك الدول نجحت، إلى حد كبير، في أجهاض المخططات التخريبية من جانب إيران. فقد تمكنت السلطات البحرينية من إجهاض عملية تهريب بعض المطلوبين في قضايا إرهابية عن طريق البحر إلى إيران في ٩ فبراير ٢٠١٧م. كما أعلنت أيضًا عن تفكيك خلايا عديدة من خلال ضربات استباقية، وقامت باعتقال بعض العناصر الإرهابية الأخرى في ٤ مارس و٢٤ أغسطس و١٥ نوفمبر ٢٠١٧م.

ووجهت البحرين اتهامات لإيران، في ١٢ نوفمبر ٢٠١٧م، بالمسؤولية عن تفجير خط أنابيب نقل النفط السعودي البحريني، حيث قال وزير الداخلية البحريني الشيخ راشد بن عبد الله آل خليفة أن "الأفعال الإرهابية التي شهدتها البلاد في الفترة الأخيرة نفذت بتوجيهات واتصالات مباشرة من إيران".

واللافت في هذا السياق هو أن التهديدات الإيرانية للبحرين لا تنحصر في تكوين ودعم بعض الخلايا الإرهابية، بل تمتد أيضًا إلى تحول إيران إلى مركز تصدير المواد المخدرة إلى البحرين، التي نجحت سلطاتها، في ٥ سبتمبر ٢٠١٧م، في إحباط محاولة تهريب ٦٨ كيلو جرام من المخدرات تصل قيمتها إلى حوالي مليون دولار، كانت مرسلة من إيران عن طريق البحر.

كما أصدرت محكمة التمييز الكويتية، في ١٨ يونيو ٢٠١٧م، حكمًا نهائيًا فيما يعرف بـ"خلية العبدلي" قضى بإدانة جميع المتهمين فيها، وأشار إلى الدور البارز الذي قام به "حزب الله" والسفارة الإيرانية في الكويت في تكوين ودعم تلك الخلية.

وقد دفع ذلك الكويت إلى اتخاذ قرارات عديدة تجاه إيران في ٢٠ يوليو ٢٠١٧م، حيث طلبت من السفارة الإيرانية تقليص عدد موظفيها من ١٩ إلى ٤ دبلوماسيين فقط، وأغلقت الملحقية الثقافية والمكتب العسكري في السفارة، وأمهلت الدبلوماسيين ٤٥ يومًا لمغادرة أراضيها. لكن رغم ذلك، بدا لافتًا أن الكويت حاولت الحفاظ على استمرار قنوات التواصل مع إيران، وهو ما يعود إلى اعتبارات عديدة خاصة بتوازناتها الداخلية وحرصها على تجنب الدخول في تكتل إقليمي مناهض للتدخلات الإقليمية في الشؤون الداخلية لدول مجلس التعاون سواء كانت تلك التدخلات مصدرها إيران أو أية دولة أخرى مثل قطر.

ومن هنا، سعت الكويت إلى التوسط من أجل تقليص حدة التوتر بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، حيث قام النائب الأول لرئيس الوزراء وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح خالد الحمد الصباح بزيارة إيران في ٢٥ يناير ٢٠١٧م، حاملاً رسالة تضمنت أسس الحوار الذي تسعى دول مجلس التعاون إلى إجراءه مع إيران.

وقد مهدت تلك الخطوة المجال أمام قيام الرئيس الإيراني حسن روحاني بزيارة الكويت، في ١٦ فبراير ٢٠١٧م، ضمن الجولة التي شملت سلطنة عمان أيضًا، حيث كانت الرسالة الخليجية التي عرضها وزير الخارجية الكويتي خلال زيارته لطهران محور المحادثات بين الطرفين.

إلا أن استمرار السياسات التخريبية من جانب إيران وحرص روحاني في الوقت نفسه على التماهي معها، فضلا عن فشله في تبني مواقف إيجابية متمايزة، أدى في النهاية إلى عدم وصول تلك الجهود إلى نتائج إيجابية.

ومن هنا، وجهت بعض دول مجلس التعاون الخليجي رسائل قوية لإيران والميليشيات الحليفة لها. وبدا ذلك جليًا في البيان الختامي الذي صدر عن اجتماع وزراء الخارجية العرب بالقاهرة في ١٩ نوفمبر ٢٠١٧م، والذي عقد بناء على دعوة من السعودية

لبحث سبل مواجهة التهديدات الإيرانية، وأدان الأعمال الإرهابية التي تقوم بها إيران وآخرها تفجير خط أنابيب النفط البحريني، والتدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية للبحرين، وأكد دعم السعودية فيما تتخذه من إجراءات لمكافحة الإرهاب والحفاظ على أمنها واستقرارها. كما أدان استمرار الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث، ومواصلة تدخلاتها في الشؤون الداخلية للدول العربية، وطالب إيران بوقف دعمها للإرهاب وللجماعات المناهضة للشرعية الدستورية في اليمن ومدها بالسلاح وتحويلها إلى منصة لإطلاق صواريخ على دول الجوار وتهديد أمن الملاحة في البحر الأحمر وباب المندب.

هذه القرارات أعاد البيان الختامي لقمة مجلس التعاون الخليجي التي عقدت في الكويت في ٥ ديسمبر ٢٠١٧م، التأكيد عليها، حيث أدان تدخلات إيران في الشؤون الداخلية للدول العربية وشجب سياسة إيران في المنطقة بأبعادها النووية وتوسيع برنامج صواريخها الباليستية في انتهاك واضح لقرارات مجلس الأمن لاسيما القرارين ٢٢٣١ و٢٢١٦، وأكد على ضرورة التصدي للأنشطة الإيرانية التي تتسبب في زعزعة الاستقرار في المنطقة وتغذية النزعات الطائفية والداعمة للإرهاب والأنشطة العدوانية لحزب الله وحركة الحوثيين.

ثانيًا: دعم السياسات القطرية:

كانت إيران من أهم الأطراف التي سعت إلى دفع قطر نحو عدم الاستجابة للمطالب الثلاثة عشر التي تبنتها دول المقاطعة العربية، حيث أنها حرصت على استغلال الأزمة من أجل دعم سياستها القائمة على استقطاب قطر لمحورها الإقليمي الذي يضم إلى جانبها النظام السوري وبعض التنظيمات الإرهابية الموجودة في دول الأزمات، وفي مقدمتها حزب الله وحركة أنصار الله الحوثية.

ومن هنا، سارعت إيران مع بداية الأزمة إلى فتح أجوائها أمام الرحلات الجوية القطرية، وسعت إلى رفع مستوى التبادل التجاري مع الدوحة التي اقترحت بدورها مضاعفته ليصل إلى نحو ٥ مليار دولار، كما اهتمت بسد احتياجات قطر من السلع والبضائع، فضلاً عن توقيعها اتفاقية ثلاثية مع قطر وتركيا لتسهيل نقل البضائع والعبور بحريًا وبريًا في ٢٦ نوفمبر ٢٠١٧م.

وبالتوازي مع ذلك، سعت طهران إلى الترويج لموقف قطر على الساحة الدولية، حيث حرص وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، الذي قام بزيارة قطر وسلطنة عمان في ٢ أكتوبر ٢٠١٧م، على تأكيد أن "تحميل إيران أو قطر المسؤولية عن الإرهاب هي محاولة لتفادي مسؤولية الدول عن الإخفاق في تلبية مطالب شعوبها"، وذلك خلال مشاركته في جلسة للمركز الأوروبي للعلاقات الخارجية في ألمانيا، في ٢٦ يونيو ٢٠١٧م.

هذه الخطوات ردت عليها الدوحة بإعادة سفيرها إلى طهران، في ٢٤ أغسطس ٢٠١٧م، بعد نحو عشرين شهرًا من سحبه، وذلك في الوقت الذي التزمت فيه كل من السعودية والبحرين والإمارات بقراراتها الخاصة بقطع علاقاتها الدبلوماسية أو تخفيض مستوى تمثيلها الدبلوماسي مع إيران منذ اندلاع أزمة الاعتداءات الإيرانية على السفارة والقنصلية السعوديتين في طهران ومشهد في بداية يناير ٢٠١٦م، احتجاجًا على أحكام الإعدام التي نفذتها السلطات السعودية بحق عدد من الإرهابيين المتورطين في عمليات إرهابية وعلى رأسهم نمر باقر النمر.

اهتمام إيران بدعم موقف قطر يعود إلى اعتبارات رئيسية ثلاث: يتمثل أولها، في تقارب السياسة الخارجية التي تتبعها كل من طهران والدوحة، خاصة تجاه قضايا الإقليم، حيث تعتمد الدولتان على الآليات نفسها، وفي مقدمتها دعم التنظيمات الإرهابية والتدخل في الشؤون الداخلية وتأسيس علاقات قوية مع الفاعلين من غير الدول، وتكوين أذرع إعلامية لمهاجمة الدول الأخرى والترويج للمواقف التي تتخذها الدولتان.

وينصرف ثانيها، إلى محاولة إيران دفع قطر إلى تغيير سياستها إزاء بعض حلفائها الإقليميين، ولاسيما نظام الرئيس السوري بشار الأسد، بعد أن كانت قطر في مقدمة الدول التي كانت تعمل على إسقاط النظام السوري، حيث أشارت اتجاهات عديدة إلى أن إيران وحزب الله قاما بممارسة دور الوسيط من أجل تسوية الخلافات العالقة بين الطرفين، خاصة في مرحلة ما بعد استعادة النظام السوري السيطرة على بعض المدن الرئيسية مثل حلب في ديسمبر ٢٠١٦م، ودير الزور في نوفمبر ٢٠١٧م.

ويتعلق ثالثها، باستغلال الضغوط الإقليمية التي تتعرض لها قطر من أجل الدفع في اتجاه إبرام صفقات بين التنظيمات الإرهابية التي تتلقى دعمًا من جانب الطرفين، على غرار ما يسمى بـ"صفقة البلدات الأربعة" (مضايا والزبداني وكفريا والفوعة)، التي تم التوصل إليها في ١٢ أبريل ٢٠١٧م، برعاية كل من قطر وإيران، وقضت بإخراج المقاتلين والمدنيين السنة من بلدتي مضايا والزبداني في ريف دمشق، مقابل إخراج المقاتلين والمدنيين الشيعة من بلدتي الفوعة وكفريا.

وقد ساهمت قطر في الوصول إلى هذه الصفقة بتدخلها لدى جبهة فتح الشام (جبهة النصرة سابقًا) مقابل تدخل إيران لدى حزب الله والميليشيات الشيعية الأخرى، وهو ما ارتبط بصفقة أخرى تدخلت فيها الدولتان لتأمين الإفراج عن ٢٦ قطريًا، بينهم أعضاء في الأسرة القطرية الحاكمة، كانوا مختطفين من جانب جماعة شيعية عراقية منذ ١٨ ديسمبر ٢٠١٥م، حيث تم الإفراج عنهم بعد أسبوع واحد من إبرام صفقة البلدات الأربع.

كما كان لإيران وقطر دور بارز في الصفقة التي أبرمها حزب الله مع جبهة فتح الشام في جرود عرسال، في ٣٠ يوليو ٢٠١٧م، والتي قضت بتبادل قتلى الطرفين وخروج مقاتلي الجبهة مع عوائلهم باتجاه محافظة إدلب السورية، مقابل الإفراج عن أسرى الحزب.

ثالثًا: إجراءات خليجية مضادة:

دفعت السياسات التخريبية الإيرانية بعض دول مجلس التعاون الخليجي، ولاسيما السعودية والإمارات والبحرين، نحو تبني خيارات عديدة للتعامل معها. يتمثل أولها، في منح الأولوية لمواجهة الأذرع العسكرية الإرهابية التي تتبع إيران داخل دول الأزمات، على غرار حزب الله في لبنان وحركة الحوثيين في اليمن.

ففي لبنان، كان لأزمة استقالة رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري في ٤ نوفمبر ٢٠١٧م، (التي تراجع عنها فيما بعد) تأثير قوى على حزب الله بعد أن ألقت بمزيد من الضوء على التداعيات السلبية التي يفرضها انخراط الحزب بشكل واسع في الصراع السوري إلى جانب القوات النظامية والميليشيات الموالية لإيران في انتهاك واضح لسياسة النأي بالنفس التي تتبناها لبنان للتعامل مع تطورات الأزمة السورية.

وقد أنتج ذلك بالفعل ضغوطًا قوية على الحزب، خاصة أنه توازى مع تغير السياسة الأمريكية تجاه إيران والحزب، والذي انعكس في إصدار الكونجرس الأمريكي، في ٢٥ أكتوبر ٢٠١٧م، ثلاثة قرارات بعقوبات ضد الحزب استهدفت أنشطته السياسية والعسكرية وعلاقاته الخارجية.

وفي اليمن، تتواصل العمليات العسكرية التي يشنها التحالف العربي من أجل استعادة الشرعية الدستورية في اليمن وإنهاء التمرد الذي تقوده حركة الحوثيين التي قامت باغتيال شريكها الرئيس السابق علي عبد الله صالح في ٣ ديسمبر ٢٠١٧م، بعد أن اتسع نطاق الخلافات العالقة فيما بينهما، وباتت توجه تهديدات مباشرة لدول الجوار، ولاسيما السعودية، بإيعاز من إيران، على نحو ما حدث عندما قامت بإطلاق صاروخ باليستي على الرياض في ٥ نوفمبر ٢٠١٧م.

وينصرف ثانيها، إلى التركيز على التوافق الإيراني-القطري في دعم الإرهاب والتدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة بشكل ساهم في انتشار الفوضى وعدم الاستقرار في بعض دول المنطقة. وقد انعكس ذلك بشكل واضح في اجتماع وزراء الخارجية العرب بالقاهرة في ١٢ سبتمبر ٢٠١٧م، والذي شهد مناقشات حادة بين المندوب القطري ومسؤولي دول المقاطعة.

إذ قال وزير الدولة للشؤون الخارجية القطري سلطان بن سعد المريخي أن "إيران أثبتت حقيقة أنها دولة شريفة"، وهو ما رد عليه سفير السعودية لدى القاهرة ومندوبها في الجامعة العربية السفير أحمد قطان بقوله: "يقول مندوب قطر إن إيران دولة شريفة! والله هذه أضحوكة! إيران التي تتآمر على دول الخليج... التي لها شبكات جاسوسية في البحرين والكويت أصبحت دولة شريفة... التي تحرق سفارة السعودية... هذا هو المنهج القطري الذي دأبت عليه"، مضيفًا: "هنيئا لكم إيران وإن شاء الله عما قريب سوف تندمون على ذلك".

ويتعلق ثالثها، بالتحرك على المستوى الدولي من أجل توجيه رسالة مباشرة إلى القوى الدولية المعنية بأزمات المنطقة تكشف عن مخاطر التعويل على التزام إيران بالاتفاق النووي والتغاضي في مقابل ذلك عن تدخلاتها في الشؤون الداخلية لدول المنطقة وتهديداتها لأمن واستقرار دولها.

وهنا، فإن هذه التحركات الخليجية يمكن أن تلقى دعمًا دوليًا خلال المرحلة القادمة، في ضوء تغير السياسة الأمريكية تجاه إيران وبداية اتساع نطاق التباينات بين إيران وبعض الدول الأوروبية، مثل فرنسا. فقد أعلنت إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب استراتيجيتها الجديدة تجاه إيران في ١٣ أكتوبر ٢٠١٧م، بالتوازي مع حرص الرئيس ترامب على عدم الإقرار بالتزام إيران بالاتفاق النووي.

واتخذت كل من السعودية والإمارات والبحرين مواقف إيجابية لافتة تجاه تلك الاستراتيجية، عندما أعلنت دعمها لها، باعتبار أن ذلك يمكن أن يساعد في رفع مستوى الضغوط الدولية والإقليمية التي تتعرض لها إيران ويوجه رسالة للأخيرة بأنها لن تستطيع المضي قدما في مواصلة تدخلاتها وتهديداتها وانتهاكاتها المستمرة للقرارات الدولية، مثل القرارين ٢٢٣١ و٢٢١٦.

كما بدأت فرنسا في تغيير مواقفها تجاه إيران بسبب إصرار الأخيرة على تطوير برنامج الصواريخ الباليستية والتدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، حيث باتت باريس تعتبر الأخيرة مصدرًا لتهديد التوازن الاستراتيجي في المنطقة.

وفي النهاية، يمكن القول إن المراوحة بين التوتر والتعاون سوف تبقى سمة غالبة للتفاعلات بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي خلال المرحلة القادمة، التي قد تشهد تحولات استراتيجية عديدة، سواء على مستوى تصاعد حدة المواجهة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، والتي اتسع نطاقها لتشمل الدور الإقليمي إلى جانب الاتفاق النووي، أو على صعيد تزايد الاهتمام الإقليمي والدولي بمواجهة الأدوار السلبية التي تقوم بها الميليشيات الإرهابية الموالية لإيران في المنطقة، في ضوء سعي القوى الإقليمية والدولية إلى كبح تدخلات إيران في المنطقة وتهديداتها المستمرة لأمن واستقرار دولها.

* رئيس تحرير مجلة "مختارات إيرانية" بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

مستقبل العلاقات الخليجية - المصرية: المتغيرات والثوابت

ثلاثة أبعاد وثلاثة ثوابت تميز العلاقات المصرية - السعودية / والإماراتية

بعد مرور ست سنوات على الثورات العربية، تظل العلاقات بين مصر ودول الخليج من القضايا الرئيسية التي تشغل العديد من الدوائر الأكاديمية والدوائر السياسية العربية والغربية، وذلك لأهمية هذه العلاقات في تحديد المستقبل السياسي والأمني للمنطقة العربية، لاسيما وأن موجة الثورات التي شهدتها المنطقة منذ نهاية ٢٠١٠م، قد جلبت معها تغييرًا شعبيًا للنظام الحاكم في مصر مرتين، المرة الأولى في ٢٥ يناير ٢٠١١م، حين تنحى الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك، والمرة الثانية في ٣٠ يونيو ٢٠١٣م، حين تم عزل الرئيس الأسبق محمد مرسي، وفي كلتا المرتين، حرصت مؤسسات الدولة المصرية على الاحتفاظ بالطابع الاستراتيجي للعلاقات مع دول الخليج، وحرصت كل من دول الخليج الست على إدارة علاقاتها مع مصر في خضم هذه التغييرات بما يخدم المصالح الاستراتيجية لكل منها.

د. إيمان رجب

واستمر هذا الحرص مع تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي الحكم في مصر منذ انتخابه في يونيو ٢٠١٤، حيث ظل الاحتفاظ بعلاقات "غير صراعية" مع السعودية ودول الخليج أولوية رئيسية للنظام الجديد سعى لتحقيقها طوال فترة ولايته التي تنتهي في يونيو ٢٠١٨م، مع قبول حقيقة اختلاف الرؤى والتصورات مع هذه الدول تجاه مجموعة من القضايا الرئيسية في المنطقة، ولكن دون أن يعني ذلك انسداد أفق إمكانية التنسيق والتعاون في حده الأدنى في التعامل مع هذه القضايا.

وتسعى هذه الدراسة لتحليل المتغيرات والثوابت في العلاقات بين مصر ودول الخليج وكيف تحدد المستقبل المتوقع لهذه العلاقات خلال العام ٢٠١٨م، الذي يعد العام الأخير في ولاية الرئيس السيسي الأولى، وذلك في إطار عدد من المحددات، الأول أنه لا يمكن التعامل مع دول الخليج الست ككتلة واحدة؛ فهناك اختلافات بين كل من هذه الدول فيما يتعلق بموقفهم من مصر وكذلك فيما يتعلق بعلاقات مصر معها، وسيتم التركيز على العلاقات بين مصر والسعودية والإمارات باعتبارها الدول الأكثر حركة في تقوية علاقاتها مع مصر في الفترة الماضية، والثاني أن المكون الأمني في هذه العلاقات خاصة مع السعودية والإمارات يظل مهمًا في كيفية إدارة هذه الدول لعلاقاتها فضلاً عن تحديد مستقبل هذه العلاقات.

الواقع الحالي: تحالف "مرن" بين مصر والخليج

لعب التوجه الذي تبناه النظام في مصر منذ انتخاب الرئيس السيسي في ٢٠١٤م، دورًا مهمًا في إعادة توجيه العلاقات بين مصر ودول الخليج، وتحديدًا الإمارات والسعودية، بعيدًا عن حالة "التوجس" و"القلق" التي خيمت على هذه العلاقات طوال فترة حكم الإخوان المسلمين لمصر يونيو ٢٠١٢- يونيو ٢٠١٣م، إلى حالة من التحالف المرن tactical alliance، القائم على خدمة مصالح محددة في قضايا معينة، وهو ما تم التعبير عنه بدعم اقتصادي ودبلوماسي لمصر بهدف تعزيز الشرعية الإقليمية والدولية للنظام الجديد، في مقابل مساندة مصرية للتوجهات الخليجية تجاه قضايا محددة.

ورغم أهمية هذا التحالف، إلا أن طابعه "المرن"، من حيث ارتباطه بقضايا محددة، تتشارك بخصوصها هذه الدول تصورات بعينها، دون أن يمتد لقضايا إقليمية أخرى، فضلاً عن غياب الطابع المؤسسي له، يجعل هذه العلاقات تمر بعملية إعادة تقييم متواصلة من جانب الإمارات والسعودية على وجه التحديد، ستكون مسؤولة بصورة كبيرة عن تحديد مستقبل العلاقات مع مصر. وتتأثر عملية إعادة التقييم هذه بمتغيرين، يتمثل المتغير الأول في الأهمية الاستراتيجية لمصر والتي تتطلب من هذه الدول عدم قطع العلاقات معها، حتى وإن كانت هناك خلافات بينها، وذلك على خلاف الحالة القطرية التي دخلت العلاقات معها في

أزمة دبلوماسية واقتصادية منذ يونيو ٢٠١٧م. وينصرف المتغير الثاني، إلى توجهات السياسة الخارجية المصرية ومدى خدمتها للمصالح الإماراتية والسعودية، وللطموح الإقليمي الخاص بهما.

ويمكن تحديد ثلاثة أبعاد تميز العلاقات بين مصر وكل من السعودية والإمارات خلال الفترة الحالية. يتمثل البعد الأول في تعزيز الشرعية الاقتصادية لنظام الرئيس السيسي من خلال ضخ استثمارات في قطاعات معينة، وهي قطاع الطاقة والبناء والتشييد، مع الاستمرار في تقديم المعونات عند الضرورة، باعتبارها صمام أمان لشرعية النظام في مصر. فمثلاً خلال مؤتمر مصر المستقبل في مارس ٢٠١٥م، تعهدت الإمارات بتقديم ٤ مليارات دولار كمنحة لمصر، فضلاً عن تنفيذ عدة مشاريع عملاقة تعاقدت عليها العديد من الشركات الإماراتية في قطاعي الطاقة والإسكان، إلى جانب التنفيذ المباشر للمشروعات التي تؤثر على الحياة اليومية للمواطن المصري مثل المشروع المصري-الإماراتي للتدريب من أجل التشغيل "بإيدك".

كما أعلنت السعودية خلال مؤتمر مصر المستقبل عن تقديم مساعدات بقيمة ٤ مليارات دولار. وخلال زيارة الملك سلمان إلى القاهرة في أبريل ٢٠١٦م، تم توقيع العديد من الاتفاقيات الخاصة بالمشاركة في مشاريع استثمارية في قطاع الطاقة بقيمة ٢٣ مليون دولار، والاتفاق على تسليم السعودية جزيرتي تيران وصنافير، وأعلنت السعودية عن توفيرها ٢ مليون دولار لدعم الاحتياطي الأجنبي المصري في سبتمبر ٢٠١٦م.

وينصرف البعد الثاني إلى تقديم السعودية والإمارات دعم دبلوماسي للتحركات المصرية في الخارج، فعلى سبيل المثال، لم تعترض الإمارات والسعودية على العملية العسكرية التي نفذتها القوات المصرية في ليبيا بعد مقتل ٢١ مصري في فبراير ٢٠١٥م، وذلك في مقابل تقديم مصر الدعم للتحركات الخليجية في اليمن ومشاركتها في التحالف العربي الذي أعلن عنه في مارس ٢٠١٥م، وحرصها على تأكيد الترابط بين الأمن القومي المصري وأمن الخليج، وكذلك قبولها المشاركة في التحالف الإسلامي لمحاربة الإرهاب الذي أعلنت السعودية عن تشكيله في ديسمبر ٢٠١٥م، ومشاركة القوات المصرية في مناورات رعد الشمال التي عقدت في إطار التحالف الاسلامي خلال فبراير-مارس ٢٠١٦م.

ويتعلق البعد الثالث بالتعاون العسكري بين هذه الدول في مجال بناء القدرات العسكرية من خلال المناورات المشتركة، فمنذ تولي الرئيس السيسي السلطة، عقدت مصر مع الإمارات مناورات خليفة-١ في يونيو ٢٠١٤م، ومناورات سهام الحق في أكتوبر ٢٠١٤م، ومع السعودية عقدت مناورات بحرية "مرجان ١٥" في ١٩ فبراير ٢٠١٥م، وتم ترتيب عقد مناورات برية بين مصر والسعودية على ضوء العمليات التي تجري في اليمن في أبريل ٢٠١٥م، ومع البحرين "مناورات حمد ١" بين القوات البحرية والجوية المصرية والبحرينية في ٢ أبريل ٢٠١٥م.

وخلال العام ٢٠١٧م، عقدت المناورات الجوية بين مصر والسعودية فيصل-١١ في سبتمبر ٢٠١٧م، كما عقدت مع البحرين مناورات حمد-٢ ومع الإمارات مناورات زايد -٢، كما عقد التدريب المشترك خالد بن الوليد ٢٠١٧م، بمشاركة من مصر والبحرين والإمارات، ونفذت القوات الجوية المصرية ونظيرتها الكويتية فعاليات التدريب الجوي المشترك اليرموك -٣.

وهذا النمط من العلاقات الأمنية احتفظت به مصر بالفعل مع السعودية منذ فترة طويلة بما في ذلك فترة حكم الإخوان، حيث تم تنفيذ المناورات البحرية مرجان-١٣ في ٢٥ يونيو ٢٠١٣م، وتم تنفيذ مناورات تبوك-٣ في مايو ٢٠١٣م.

ثلاثة متغيرات تحدد مسار العلاقات المصرية - الخليجية مستقبلًا على ضوء تحولات المنطقة

ثلاثة ثوابت رئيسية:

وهذه الأبعاد الثلاثة للعلاقات بين مصر والسعودية والإمارات، تستند إلى عدد من الثوابت التي تلتزم بها هذه الدول في إدارتها علاقاتها المشتركة. يتمثل الثابت الأول في كون الأمن القومي لدول الخليج هو جزء من الأمن القومي المصري، وهو ما يعبر عنه حديث الرئيس عبد الفتاح السيسي في خطابات متعددة، منها خطاب تنصيبه في ٢٠١٤م، الذي تضمن أن "أمن الخليج العربي هو جزء لا يتجزأ من الأمن القومي المصري"، وتأكيده خلال لقائه وفد الكونغرس الأمريكي برئاسة رئيس لجنة الخدمات العسكرية هوارد ماكيون في ٢ سبتمبر ٢٠١٤م، "أن أي ترتيبات في المنطقة، يتعين أن تأخذ بعين الاعتبار الشواغل الأمنية لمصر ولدول الخليج العربي على حد سواء". كما يعبر عن ذلك، حرص مصر وفق تعبير وزير الخارجية المصري السابق نبيل فهمي، على وضع "مصالح الأصدقاء" في الاعتبار، عند التفكير في تفعيل العلاقات مع إيران، والتي أصبحت قيدًا على نشاط السياسة الخارجية المصرية. كما أن الرئيس السيسي حدد في حديثه مع جريدة الشرق الأوسط في ٢٨ فبراير ٢٠١٥م، أربع محاور لعلاقات مصر مع دول الخليج، اثنان منها لها علاقة باستخدام القوة العسكرية، وهي أن مسألة إرسال قوات مصرية إلى هناك هي "مسافة السكة"، وإنشاء قوات عربية مشتركة.

وفي المقابل، يعد الحفاظ على استقرار مصر بالنسبة للسعودية والإمارات وباقي دول الخليج على نحو يتفق ومصالح

العلاقات المصرية - السعودية / الإماراتية إنجازا للسيسي ونجاحه في تحييد اختلاف التصورات حتى لا تتحول إلى قضايا خلافية

الأخيرة يمثل أولوية رئيسية، سواء تطلب ذلك دعم مساعي مصر للحصول على قرض صندوق النقد الدولي من أجل معالجة عجز الموازنة وعلى نحو يحول دون تفجر أي أزمات اجتماعية بسبب الأوضاع الاقتصادية، وهو ما عبر عنه توفير السعودية ٢ مليون دولار في سبتمبر ٢٠١٦م، لزيادة قيمة الاحتياطي النقدي الأجنبي ليصل إلى المستوى المطلوب من جانب الصندوق.

ويتعلق الثابت الثاني، باتفاق هذه الدول الثلاث إلى جانب الكويت والبحرين على ضرورة الحزم في التعامل مع السياسات الخارجية لقطر والتي تدعم من خلالها الجماعات الإرهابية والمتطرفة في المنطقة، وتتدخل من خلالها في شؤون دول الخليج على نحو يثير في داخلها عدم الاستقرار والاضطراب، وهو ما كان سببًا في اتجاه كل من السعودية والإمارات والبحرين ومصر منذ يونيو ٢٠١٧م، لاتخاذ اجراءات دبلوماسية واقتصادية ضد قطر بهدف إثنائها عن هذه السياسات، وعلى نحو يحافظ على الأمن والاستقرار في المنطقة.

وينصرف الثابت الثالث، إلى الطابع العربي لمنطقة الخليج، وما يرتبط بذلك من مواجهة السياسات التدخلية لإيران وسعيها للهيمنة على منطقة الخليج وفرض نفسها باعتبارها القوة الإقليمية الرئيسية في هذه المنطقة، خاصة بعد "إعادة تموضع" إيران في الإقليم على خلفية التوصل للاتفاق حول برنامجها النووي ٥+١ في يوليو ٢٠١٥ م، فضلاً عن تمكنها من توسيع مناطق نفوذها في الإقليم من خلال دعمها أطراف محددة في الصراعات المشتعلة حاليًا في اليمن وسوريا على سبيل المثال.

ويرتبط بهذا الثابت اتفاق مصر ودول الخليج على أن إيران قوة لا يمكن تجاهلها، حيث تدرك دوائر متعددة في الخليج، أن إيران دولة مهمة في تفاعلات منطقة الخليج، فهي "جار" لا يمكن تغيير مكانه بسبب اعتبارات الجغرافيا، ودولة مؤثرة في تفاعلات المنطقة بسبب قدرتها على التخطيط الاستراتيجي على نحو يخدم مصالحها الوطنية، وبسبب اتجاهها منذ انتخاب حسن روحاني يونيو ٢٠١٣م، "للانخراط البناء" مع الغرب، بما في ذلك الولايات المتحدة، وهو ما سيترتب عليه اكتساب دورها الإقليمي الذي تمارسه بالفعل شرعية دولية، على نحو يجعلها "حليف" أو "صديق" أو "ند" للولايات المتحدة في كل ما يتعلق بتفاعلات المنطقة. وفيما يتعلق بمصر، فإنها تدرك تزايد أهمية إيران كقوة رئيسية في إقليم الشرق الأوسط، خاصة في ضوء تقدم المحادثات بينها والدول الغربية، ولكنها لم تتبن بعد سياسة معلنة تحتفظ من خلالها بمساحات للنفوذ في مواجهة النفوذ الإيراني.

أربعة متغيرات تحدد المستقبل:

تفرز التطورات التي تمر بها العلاقات بين مصر ودول الخليج على ضوء التحولات التي تشهدها المنطقة، ثلاثة متغيرات رئيسية من المتوقع أن تلعب دورًا في تحديد مسار هذه العلاقات في المستقبل القريب. يتمثل المتغير الأول في الاستحقاقات الداخلية المترتبة على بعض أبعاد هذه العلاقات خاصة في حالة العلاقات مع السعودية، فبالنظر إلى استراتيجية ٢٠٣٠م، التي أطلقها الأمير محمد ابن سلمان وما ارتبط بها من تنفيذ مشروع نيوم في شمال البحر الأحمر، نجد أن مصر أصبحت طرفًا في مشروع اقتصادي داخلي خاص بالسعودية، وكذلك قرار تسليم مصر لجزيرتي تيران وصنافير للسعودية جعل الأخيرة موضوعًا للنقاش العام ولمناقشات ومظاهرات الشارع في مصر، وهذا تطور يفرز ضغوط شعبية على سياسات مصر في التعامل مع هذا البعد في العلاقات مع السعودية.

وينصرف المتغير الثاني إلى اتضاح التباين في التصورات بين مصر والسعودية بصورة رئيسية وبدرجة أقل الإمارات وباقي دول الخليج حول عدد من القضايا الإقليمية، خاصة قضية الصراع في سوريا، وهو ما تجلى في تصويت مندوب مصر في مجلس الأمن الدولي لصالح مشروع القرار الخاص بسوريا الذي قدمته روسيا في أكتوبر ٢٠١٦م، والذي كانت ترفضه السعودية، وكذلك في سياسات هذه الدول تجاه الأزمة مع قطر، فعلى سبيل المثال يتحدث وزير الخارجية المصري في ١٠ ديسمبر ٢٠١٧م، عن أنه لا يوجد توجه حقيقي من قطر للاستجابة للمطالب التي تم تقديمها، في حين عد وزير الخارجية السعودي عادل الجبير في ١٩ نوفمبر ٢٠١٧م، أن قطر استجابت لبعض المطالب حيث صرح بأنه "لدينا ما هو أهم من قطر، وهو الإرهاب في إيران ولبنان واليمن، وينبغي ألا نشغل بالنا بما يقوله القطريون.. لدينا ٦ مطالب أساسية، ورغم خطاب القطريين والصوت العالي، إلا أنهم استجابوا لمطالب لنا مثل توقيع اتفاقية مكافحة الإرهاب مع أمريكا، والتخلي عن حماس من أجل إتمام الجهود المصرية في نجاح المصالحة".

ويتعلق المتغير الثالث بأولوية المكون الأمني في هذه العلاقات، سواء فيما يتعلق بالمناورات المشتركة التي تنفذها مصر مع

التحالف المرن بين مصر ودول الخليج مرتبط بقضايا محددة دون أن يمتد لقضايا إقليمية أخرى فضلاً عن غياب الطابع المؤسسي له

الأشقاء في الخليج كما اتضح سابقًا، أو فيما يتعلق بالمشاركة المصرية في التحالفات العسكرية التي تشكلها السعودية، وهذا المتغير يفيد بوجود حد أدنى من قنوات الاتصال المرتبطة بمؤسسات الدولة في مصر بعيدًا عن الحسابات السياسية والتي تعد جوهر المتغيرين السابقين.

ويتعلق المتغير الرابع بـ"السقف" الذي يمكن أن يصل إليه التنسيق بين السعودية والإمارات وغيرها من دول الخليج ومصر، وهو سقف تحدده المصالح الاستراتيجية لكل من هذه الدول في ضوء التحولات التي تشهدها المنطقة، والذي من المتوقع أن يقلص مساحات الحركة المشتركة المتاحة لهذه الدول مجتمعة في قضايا إقليمية محددة، ويبدو أن العلاقات مع إيران تقع ضمن هذا النوع من القضايا.

إذا كانت العلاقات بين مصر والإمارات والسعودية خاصة والخليج بصفة عامة، تمثل إنجازًا حقيقيًا للرئيس السيسي في مجال السياسة الخارجية، فضلاً عن نجاحه في تحييد اختلاف التصورات مع السعودية تحديدًا حتى لا تتحول إلى قضية خلافية، فإن استمرار هذا الإنجاز يظل مرتبطًا بالتصورات السائدة عن مصر في دوائر صنع القرار في هاتين الدولتين، والتي ترتبط بدورها بتوجهات الحكم في مصر، وبنوع السياسات التي يتم التعبير عنها أو تبنيها تجاه القضايا التي تهم هاتين الدولتين، وهذا التقييم المستمر لمدى تعزيز السياسات المصرية لمصالحها، قد يمثل قيد ما في المستقبل، لاسيما في ظل استمرار الدعم للنظام الجديد في مصر.

* خبير في الأمن الإقليمي ورئيس تحرير دورية بدائل بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

العلاقات الخليجية - التركية: الاتفاق والاختلاف في عام ٢٠١٧/ ٢٠١٨

العلاقات السعودية-التركية متوترة والعلاقات التركية-الإماراتية في طريقها إلى التجميد ..

بدأ عام ٢٠١٧ م، وهو يبشر بعلاقات حسنة ومتطورة بين كل دول مجلس التعاون الخليجي مع الجمهورية التركية، حيث كانت العلاقات قد توثقت باتفاقيات استراتيجية بين تركيا ومعظم دول مجلس التعاون الخليجي مثل؛ السعودية وقطر في السنوات السابقة، وكانت في حالة توثيق العلاقات السياسية والاقتصادية بين تركيا والكويت والإمارات العربية المتحدة والبحرين وسلطنة عمان، في اتفاقيات منفردة من ناحية، ومع مجلس التعاون الخليجي بصفة جماعية من ناحية أخرى، وكانت القوة الدافعة لذلك هي رغبة الشعب التركي وشعوب دول الخليج العربي كله، وهي التي كانت تحلم وتأمل أن تزداد العلاقات قوة وأخوة وتعاونًا وتجارة وربحًا في السنوات القادمة، وقد توثقت هذه العلاقات من خلال مؤتمرات قمة بين الرئيس التركي أردوغان وكل زعماء دول مجلس التعاون الخليجي، ومن خلال الزيارات الكثيرة لكبار مسؤولي هذه الدول في العاصمة التركية وعواصم دول مجلس التعاون الخليجي كلها، وشهدت السياحة المتبادلة نموًا كبيرًا بين الشعبين التركي والعربي، ولكن ومنذ منتصف عام ٢٠١٧م، وقعت بعض هذه العلاقات ضحية اختلاف في وجهات النظر حول العديد من القضايا من أهمها الأزمة الخليجية، التي من أهم أسباب الرغبة بإنهائها هي عودة العلاقات التركية-الخليجية كسابق عهدها، بل وأحسن منها.

د. محمد زاهد جول

نقاط الاتفاق التركي الخليجي:

بداية لا بد من القول بأن نقاط الاتفاق واللقاء التركي ـ الخليجي أقوى بكثير من نقاط الاختلاف، بل من المرجح أن تمثل لحظات الاختلاف غمامة صيف عابرة، لأن أصول وثوابت اللقاء كفيلة بالتغلب على بعض نقاط الاختلاف البسيطة والعابرة، وبساطتها من حيث أن ما يربط شعوب الخليج العربي والمنطقة أقوى بكثير من أي اختلاف سياسي بينها.

لقد عقد الاجتماع الأول لمجلس التنسيق التركي السعودي يومي ٧-٨ شباط/فبراير ٢٠١٧ م، في أنقرة، بين وفدي البلدين اللذين رأسهما السيد مولود شاويش أوغلو وزير خارجية الجمهورية التركية والسيد عادل بن أحمد الجبير وزير خارجية المملكة العربية السعودية، وهذا المجلس انبثق بموجبه "وثيقة تفاهم حول تأسيس مجلس التنسيق التركي السعودي" التي وُقِّعت خلال زيارة الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود لتركيا في الفترة ما بين ١١-١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٦م، والذي كان امتدادًا لاتفاق التعاون الاستراتيجي الذي وقع في الرياض بين الرئيسين التركي والسعودي في نهاية عام ٢٠١٥م، فقد شهد عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦م، عشرات اللقاءات التركية والسعودية والخليجية، منها خمس قمم تركية سعودية، ولقاءات أخرى مع ولي العهد السعودي آنذاك الأمير محمد ابن نايف، والوزراء السعوديين مع نظرائهم الأتراك، ولا شك أن هذا الاجتماع الأول لمجلس التنسيق التركي ـ السعودي له أهمية كبرى، وبالأخص أنه جاء قبل أربعة أيام من زيارة الرئيس التركي أردوغان إلى الرياض لعقد قمة جديدة مع العاهل السعودي أولاً، وقبل اللقاءات الثانية بين تركيا والسعودية منفردتين مع الإدارة الأمريكية الجديدة.

لقد كان الاجتماع الأول لمجلس التنسيق أمام تحديات أمنية خطيرة على مستوى الأوضاع الأمنية للبلدين والأوضاع الأمنية للمنطقة كلها، وبالأخص في سوريا، الجرح العربي والإسلامي النازف لأكثر من ست سنوات، وقد رحب رئيس الجمهورية أردوغان ورئيس الوزراء التركي يلدرم بنتائج الاجتماع الأول لمجلس التنسيق التركي السعودي، لأنه حدّد المواقف بوضوح،

نقل الإعلام التركي الرسمي الرواية الحوثية والإيرانية في اليمن وتغيير موقف وكالة الأناضول رسخ انحياز تركيا ضد الرياض وأبو ظبي

ووضعها في إطار مؤسساتي، حيث أعلن وزير الخارجية السعودي في أنقرة على العلن بأن حزب العمال الكردستاني وقوات حماية الشعب الكردي منظمات إرهابية، وهذه مواقف إيجابية ومؤثرة في مسامع الأتراك وهم يستعدون لمناقشة الادارة الأمريكية الجديدة حول أخطاء الإدارة السابقة في الشأن السوري، وبالأخص فيما أعطته إدارة أوباما لإيران من امتيازات في العراق وسوريا واليمن والخليج والمنطقة على حساب الدول العربية، وبما أن ترامب يريد تغيير سياسة أمريكا مع إيران، فإن ذلك مؤشر حسن لتحجيم إيران بحجمها الطبيعي وداخل حدودها الجغرافية، فإذا كان الرئيس ترامب جادًا في مواجهة التمدد الإيراني في البلاد العربية وإعادتها إلى حجمها الطبيعي داخل حدودها فإنه من مصلحة تركيا والسعودية التعاون مع أمريكا في هذا الاتجاه، ولذلك جاء الجبير إلى أنقرة وفي أول اجتماع تنسيق مع الأتراك ليؤكد أن المنظمات التي ترعاها إيران في العراق وسوريا من الحرس الثوري الإيراني وحزب الله اللبناني وأمثالهم من الميليشيات الطائفية هي منظمات إرهابية، ينبغي مواجهاتها من المجتمع الدولي مثلما تواجه الحركات الإرهابية الأخرى مثل داعش وحزب العمال الكردستاني وقوات حماية الشعب.

والأمر المهم جدًا في لقاء أنقرة للمجلس التنسيقي كان ما أعرب عنه السيد الجبير باستعداد بلاده تقديم مشاركة عسكرية للقوات الخاصة السعودية في أعمال مكافحة الإرهاب في العمليات التي تقوم بها تركيا شمال سوريا، سواء لتحرير الباب أو الرقة، كقوة عربية وتركية بديلة عن قوات سوريا الديمقراطية التي كانت تراهن عليها أمريكا لعمليات تحرير الرقة، فقضية معالجة الإرهاب شمال سوريا هي قضية سورية يتولاها الجيش السوري الحر، وهو يجد الآن مشاركة تركية عسكرية ساعدته على استرداد العديد من المدن السورية من أيدي داعش، وحال دون وقوعها بأيدي الأحزاب الإرهابية الأخرى مثل حزب العمال الكردستاني أو ميليشيات قوات حماية الشعب؛ فالمشاركة السعودية العسكرية ولو كانت رمزية فإنها ستوفر دعمًا سياسيًا كبيرًا للقضية السورية، وبالأخص عند بدء التفاهم حولها مع إدارة ترامب.

ولم تتوقف عمليات تحسين العلاقات الخليجية ـ التركية على الأمور السياسية والاقتصادية والسياحية بل امتدت إلى المشاريع المشتركة في المشاريع الصناعية والعسكرية على الأراضي التركية والخليجية، فالنقلة النوعية التي كانت ترجوها الشعوب والقيادات هي التعاون الحقيقي والفعّال في

مجال الصناعات العسكرية المشتركة، وخاصة أن تركيا ودول الخليج قد شاركوا في مناورات عسكرية مشتركة في تركيا وفي المملكة العربية السعودية، وبالأخص بعد أن اضطرت تركيا ودول الخليج العربي الدخول في حروب ومعارك عسكرية خارج حدودها؛ في اليمن بالنسبة إلى السعودية ودول الخليج العربي وغيرها، وفي سوريا بالنسبة إلى تركيا في عملية "درع الفرات" وغيرها، فقد شاركت القوات الجوية السعودية في تمرين "النور ٢٠١٦" بقاعدة قونيا العسكرية وسط تركيا، في يونيو/حزيران ٢٠١٦م، وكانت ثالث مناورة عسكرية تشارك فيها الرياض وأنقرة خلال شهرين، وقد جاء هذا التمرين بعد نحو أسبوعين من اختتام تمريني "نسر الأناضول ٤- ٢٠١٦"، و(EFES 2016)، اللذين أجريا في تركيا، مايو/أيار الماضي، وشاركت بهما السعودية، و"نسر الأناضول ٤-٢٠١٦" هو أعرق وأكبر المناورات العسكرية المشتركة القتالية الجوية في العالم، كما يعتبر (EFES 2016) أحد أكبر التمارين العسكرية في العالم من حيث عدد القوات المشاركة، واتساع مسرح الحرب للتمرين بين مدينتي أنقرة وإزمير، كذلك شاركت تركيا في مناورات "رعد الشمال" شمالي السعودية، بين يومي ٢٧ فبراير/شباط، و١١ مارس/آذار الماضيين، بمشاركة قوات من ٢٠ دولة، إضافة إلى قوات "درع الجزيرة"، وهي قوات عسكرية مشتركة لدول مجلس التعاون الخليجي أنشئت عام ١٩٨٢م، وفي ٢٧ ديسمبر/كانون الأول الماضي، أعلنت شركة "أسيلسان" التركية للصناعات العسكرية والإلكترونية أنها بدأت بالتعاون مع شركة "تقنية" السّعودية للتنمية والاستثمار التقني، تأسيس شركة للصناعات الدفاعية الإلكترونية المتطورة في المملكة، برأسمال ٦ ملايين دولار، وما كان يبشّر بالخير أكثر في ذلك الوقت هو وجود اتفاقات عسكرية بين تركيا وباقي دول مجلس التعاون الخليجي، باستثناء سلطنة عمان، وبالأخص مع دولة قطر والكويت والبحرين.

لقد قام الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بحدود منتصف شباط/ فبراير من العام الماضي بزيارة تاريخية إلى ثلاث دول خليجية هي البحرين والسعودية وقطر، وكانت تلك الزيارات بالغة الأهمية، وبالأخص زيارته لمملكة البحرين، ليس فقط بسبب اتفاق الرئيسين والحكومتين على التعاون والعمل المشترك في مجالات الاقتصاد، والصناعة، والطاقة، والزراعة، والبنية التحتية، وعدد من المجالات الأخرى، وإنما بسبب توقيتها وما تجلبه من مسؤولية مشتركة في حماية أمن البلدين أولاً، والدفاع عن الأمن الإقليمي بمواقف مشتركة مع باقي دول الخليج ثانيًا، وضمن اتفاقيات استراتيجية في الدفاع المشترك بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي، حيث أنها جاءت في وقت تزايدت فيها التهديدات الإيرانية نحو مملكة البحرين، فخلال لقاءات الرئيس التركي أردوغان مع ملك البحرين يوم الأحد ١٢ فبراير الماضي في المنامة تناولت المباحثات قضايا عديدة منها قطاع الطاقة والصناعة والزراعة والاقتصاد والبنية التحتية، ولكن مصادر رئاسية قالت إن القضايا المتعلقة بأمن واستقرار البحرين، كانت من بين الموضوعات التي ناقشها أردوغان مع مسؤولي المنامة، فقد أكّد اردوغان لملك البحرين "وقوف بلاده إلى جانب الحكومة البحرينية، ومواصلة التعاون معها لإحلال الأمن والاستقرار في المنطقة"، وأنه تم في هذه الزيارة توقيع أربع مذكرات تعاون في المجالات الدبلوماسية، والصناعات الدفاعية، والتعليم.

وبالتزامن مع تلك الزيارة المهمة أجرى رئيس هيأة الأركان التركية، خلوصي أكار، زيارة رسمية إلى الإمارات العربية المتحدة لبحث مسائل التعاون العسكري بين البلدين، وبحسب بيان الأركان التركية استمرت الزيارة ما بين ١٨- ٢٠ فبراير/شباط الماضي، وأن الزيارة دارت حول مسائل التعاون العسكري بين البلدين، وتبادل وجهات النظر حول القضايا الإقليمية، هذه الزيارة لا بد من ربطها بالزيارات التي قام بها رئيس الأركان آكار في الأسبوع الذي سبق زيارة الرئيس إلى البحرين والسعودية وقطر، والتي حققت نجاحًا كبيرًا ولقيت ارتياحًا شعبيًا كبيرًا في تركيا والخليج العربي والأمة الإسلامية؛ لأنها تأتي في ظل توترات إقليمية، وسفك للدماء المسلمة، وقتل للمسلمين غير مسبوق من قبل، ومن دولة تدعي أنها وليدة ثورة إسلامية في إيران، ولكنها تقتل من المسلمين أكثر من أعدائهم ودون رادع، فكانت ضحاياها في سوريا وحدها نحو مليون مسلم، وكذلك الحال في العراق واليمن، والخطورة من الآتي أكبر، وهو ما استدعى وضع حد لهذه الجرائم والأخطار من قبل تركيا والدول العربية عامة، ودول الخليج العربي خاصة، لأنها غير بعيدة عن الأطماع الإيرانية الفارسية، التي تحتل ثلاث جزر عربية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

وفي الكلمة التي ألقاها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في معهد السلام الدولي بالبحرين، بتاريخ ١٢ فبراير/شباط الماضي، قال فيها: "إن منطقتنا الجغرافية تمثل قدرًا مشتركًا، كما فيها ماضينا ومستقبلنا المشترك، وليس هناك أي ضمانة ألا يصيبنا مستقبلاً ما يصيب إخوتنا في سوريا والعراق وليبيا اليوم، لذلك يجب علينا التحرك عاجلاً وليس أجلاً"، وبين موقف تركيا ورؤيتها في المبادئ التالية:

١-التزام تركيا بدعم جهود السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

٢-عدم ترك تحديد مصير المنطقة للآخرين.

٣-التعاون على حمايتها يحتّم على دول المنطقة بحث قضايا التحديات والأزمات في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي.
٤-ضرورة توثيق العلاقات في مجالي الأمن والتعاون الاقتصادي.
٥-استخدام التعاون الأمني والاقتصادي لمزيد من الانفتاح على العالم وعدم الانغلاق.
٦ -دعم تركيا للمبادرات الرامية لإيجاد حلول لأزمات البحرين، والعراق، وسوريا، واليمن وباقي الدول.
٧ ـ رفض تركيا لتوجهات البعض لتقسيم سوريا والعراق.
٨ ـ ضرورة التصدي للقومية الفارسية في العراق وسوريا.
٩ ـ عدم الوقوف مكتوفي الأيدي أمام الظلم الحاصل في سوريا والعراق وغيرها.

هذه المبادئ تعمل عليها تركيا ودول الخليج منذ عشر سنوات تقريبًا، وبالأخص في مجالات الاقتصاد والتجارة والتكنولوجيا والسياحة، وقد بدأت في الآونة الأخيرة بالتعاون العسكري والصناعات الدفاعية، والأمل أن تصل إلى مستوى معاهدات الدفاع المشترك، للحيلولة دون تمدد الأطماع الخارجية الطائفية إلى دول الخليج بعد العراق وسوريا واليمن، مهما كانت حججها، بحسب التهديدات الإيرانية المتكررة لها، وبالأخص بعد تصاعد تهديدات العمل المسلح في البحرين، فتركيا تدرك الأخطار التي تهدد البحرين، وتدرك أهمية دعم الموقف الإماراتي باستعادة جزرها الثلاث المحتلة من إيران، كما تؤمن بضرورة وقف التدخل الإيراني بالشؤون العراقية والسورية واليمنية وغيرها في تلك المرحلة ضحت تركيا بقسم من علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية مع إيران، حتى ظهرت شائعات في بدايات عام ٢٠١٧م، باحتمالية وقوع حرب بينهما، فالموقف التركي الداعم لدول مجلس التعاون الخليجي رأت فيه إيران تهديدًا لها ليس في الخليج فحسب وإنما في سوريا والعراق والمنطقة كلها، وتركيا كانت صادقة في تطوير علاقاتها بمجلس التعاون الخليجي على حساب علاقاتها مع إيران المتجاوزة لحدودها، فقد رأت إيران وهي تمارس في السنوات الخمس الأخيرة سلوكًا عدوانيًا ضد العديد من الدول العربية والخليجية، كما أن إيران عملت على صناعة محور سياسي وعسكري ذو صبغة طائفية في المنطقة لا مكان لتركيا فيه، وهذا المحور الحربي الإيراني أدى إلى توتير الأوضاع وزعزعة استقرار دول المنطقة، وقتل ملايين المسلمين، وكل ذلك بسبب القراءة الإيرانية الخاطئة للأحداث والأوضاع في المنطقة.

إن تركيا لم تكن تسعى إلى علاقات سيئة مع إيران، ولكنها لا توافق على السياسات الخاطئة والمتهورة لها، وبالأخص التدخل الإيراني في العراق وفي سوريا وفي اليمن وفي دول الخليج؛ لجعلها دولاً ضعيفة وتابعة لولاية الفقيه الإيراني في قم وطهران، وقد نصحت الحكومة التركية الحكومة الإيرانية كثيرًا بالتراجع عن هذه السياسات العدوانية دون جدوى، وقد كانت العلاقات المشبوهة بين الحرس الثوري الإيراني وتنظيم "داعش" والتي لم تكن تخفى على المتابعين لمسيرة معارك داعش في سوريا والعراق تثير المخاوف التركية والخليجية، كما أن الدور الأوروبي والأمريكي الذي شجع إيران على هذا السلوك العدواني في المنطقة كان يثر شكوكًا أخرى لدى قيادات تركيا ودول الخليج العربي، وبالأخص أن أهدافه معلومة لأمريكا وأوروبا وإسرائيل، فإيران قبلت أن تورط نفسها في العالم العربي بطريقة عدوانية سافرة، وقبلت أن تكون أداة بيد المشاريع الصليبية والصهيونية في المنطقة العربية، كما أن محاولات إيران إرهاب السعودية بضربها أكثر من مرة بصواريخ باليستية، بأيدي الحوثيين أو بأيدي خبراء عسكريين إيرانيين موجودين في اليمن، أو بأيدي ميليشيات لحزب الله اللبناني في اليمن لن يكون في صالحها أمام تركيا، ولا أمام العالم الإسلامي كله.

تركيا لا تسعى لعلاقات سيئة مع إيران لكن ضد سياساتها الخاطئة للتدخل في شؤون المنطقة

وقد كانت المواقف السعودية الشجاعة برفض العدوان الإيراني ذات أهمية كبيرة لدفع المواقف التركية للتعاون معها لوقف العدوان الإيراني في المنطقة، ففي بداية شهر أبريل / نيسان الماضي صرح سمو الأمير محمد ابن سلمان آل سعود "إن المملكة لن تلدغ مرة ثانية من إيران، وتدرك أنها هدف رئيسي للنظام الإيراني الذي يستهدف قبلة المسلمين"، واصفًا الإيرانيين: "إنهم يريدون السيطرة على العالم الإسلامي"، و "أن منطقهم تحضير البيئة الخصبة لحضور المهدي المنتظر"، ففي هذه القراءة لولي العهد السعودي تدخل الأحداث في المنطقة بمرحلة جديدة من التوتر والتهديد والتحذير؛ فهي تعبر عن شدة الامتعاض الذي تعاني منه السعودية من التصرفات الإيرانية العدوانية في البلاد العربية، ليس فقط في العراق وسوريا واليمن وإنما في المخاطر التي تتهدد السعودية أيضًا.

فالقراءة السعودية للتطورات التي حدثت في المنطقة في السنوات الماضية، وما يمكن أن يحدث في السنوات القادمة هي أن إيران تسعى للسيطرة على السعودية، وتضعها الهدف الأول، بهدف السيطرة على مكة المكرمة والمدينة المنورة كخطوة رئيسية للسيطرة على العالم الإسلامي كله، بمنطق التحضير العقدي من وجهة نظرهم لظهور المهدي المنتظر لدى الشيعة الاثنا عشرية، هذا الخطاب السعودي الواضح، وبتعبير أدق

محاولات إيران إرهاب السعودية بصواريخ باليستية بأيدي الحوثيين أو خبراء عسكريين إيرانيين في اليمن أو ميليشيات حزب الله لن يكون في صالحها

هذا التهديد السعودي لإيران وعلى لسان ولي العهد السعودي، كان ينبغي أن يكون معروفًا لدى إيران، لأن أي دولة يمكن أن تتبع سياسة دفاعية مع عدوها لمدة زمنية معينة، على أمل أن يغير سياسته العدوانية، وإلا فإنها سوف تغير سياستها الدفاعية، أي أن السياسة التركية والخليجية كانت متوافقة في تحديد التحديات المشتركة، ووضع الخطط المشتركة لمواجهتها حتى ذلك التاريخ.

.

نقاط الخلاف التركي ـ الخليجي:

العلاقات التركية الخليجية وجدت تراجعًا في بعض المجالات الأمنية والعسكرية مثل تجميد بعض الاتفاقيات العسكرية في الثلث الأول من هذا العام، نظر لها البعض بأنها لأسباب يرجع بعضها لادعاء الرئيس الأمريكي ترامب بقيادة تحالف دولي كبير ضد إيران وتحجيم نفوذها في الشرق الأوسط، وبالتالي تقليل أهمية التحالف مع تركيا بهذا الشأن بالنسبة لدول الخليج، كما نشبت خلافات بين تركيا وبعض دول الخليج العربي على خلفية الأزمة الخليجية بين الدول الخليجية الثلاث السعودية والإمارات والبحرين مع دولة قطر، منذ الخامس من حزيران ٢٠١٧م، فقد جاء الموقف التركي المبدئي بمنع وقوع الأزمة السياسية أولاً، ومنع تطوراتها السلبية ثانيًا، وربما كانت السعودية والإمارات والبحرين يتوقعون أن تقف تركيا إلى جانبهم، وكذلك دولة قطر، ولكن تركيا اختارت منذ البداية الموقف الحيادي الذي يدعو جميع الأطراف إلى الحوار وحل الخلاف بينهم دون وساطة من أحد، كأي خلاف أخوي وداخل البيت العربي، كما انها عرضت وساطتها إذا طلب منها ذلك، وركزت تركيا تأييدها لمساندة الوساطة الكويتية باعتبارها أهم وأكبر وأقرب وساطة مقبولة لدى الأطراف المختلفة.

لكن هذا الموقف التركي كان موقفًا صادمًا من وجهة نظر سعودية، لأنها اعتبرت أن تركيا جعلت من نفسها طرفًا في الأزمة بعد إرسال بعض الجنود الأتراك إلى الدوحة، وهذا ما جعل العلاقات التركية تتراجع مع بعض الدول الخليجية بشكل كبير وملحوظ، فالعلاقات التركية الإماراتية في طريقها إلى التجميد، والعلاقات مع السعودية متوترة، وخاصة أن الإعلام التركي ينشر في إعلامه رؤى وتحليلات سياسية تبدو من وجهة نظر سعودية، وكأنها معادية للسعودية والإمارات، ويصفها البعض بطريقة مشابهة للإعلام القطري أو كما تفعل وسائل الإعلام القطرية نحو الأزمة، فهذا وإن اعتمد على حرية الإعلام في تركيا خصوصًا، ولكنه غير مقبول لدى المواقف السعودية والإماراتية عمومًا.

وما يرسخ مقولة انحياز تركيا لمواقف معادية للسعودية والإمارات هو نقل وسائل الإعلام التركية الرسمية والخاصة الرواية الحوثية والإيرانية حول الصراع الدائر في اليمن، كما في بعض أخبار وكالة أنباء الأناضول، بعد أن كانت طوال السنوات السابقة لا تنقل إلا ما يصدر عن التحالف العربي فقط، بحسب مراقبين إعلاميين، كما بدأت بعد الأزمة الخليجية مع قطر النقل عن مصادر إعلام إيرانية، وعن أخبار بريطانية مشوهة مدعومة من قطر، بل إن بعض وسائل الإعلام المحلية باتت تترجم لكل ما يقوله حساب "مجتهد" وتنسج على منواله، وهذه مؤشرات خطيرة فيما وصلت إليه العلاقات.

إن كل متابع محب لتحسين العلاقات بين تركيا ودول الخليج العربي يتمنى تغيير هذه السياسة الإعلامية، وبالأخص بعد التغيير الكبير الذي طرأ على موقف حزب المؤتمر اليمني ضد الحوثيين، بعد أن أدرك خطأهم وخديعتهم له وللشعب اليمني، فالأمنية اليوم أكبر أن تصحيح الأخطاء، وأن تصبح السياسة الإعلامية التركية أكثر حيادًا وتنأى بنفسها، كما تفعل الأردن والمغرب اللتان لديهما علاقات جيدة مع الدول الست الخليجية، ومن ناحية أخرى ومقابلة فإن الأمنية الحقيقية من إعلام دول السعودية والإمارات والبحرين دوام التواصل في إيصال وجهة نظرها فيما يخص سياساتها في المنطقة، وعدم الاسترسال باعتبار تركيا دولة معادية، فتركيا حريصة على تحسين علاقاتها مع كل دول الخليج قبل غيرها، فتركيا اليوم في علاقات متوترة مع أمريكا، والتنسيق التركي الأمني والسياسي مع روسيا وإيران قد لا يكون لتركيا مصلحة بعيدة المدى فيه، لأنه محكوم بالأزمات القائمة ومخاطرها على الأمن القومي التركي، ولذا لا يمكن أن تكون بديلاً عن العلاقات الوثيقة والمتينة والمفيدة مع كافة دول الخليج العربي، دون استثناء.

* كاتب وباحث وأكاديمي تركي

التدخل الروسي ينمي مناخ الانحدار باتجاه الأفغنة القابلة للتدحرج في المنطقة

العلاقات الخليجية - السورية: تقويض المشروع الإيراني أو تحول سوريا لدولة فاشلة

شكلت مواقف دول الخليج حالات داعمة للقوى المجتمعية الثورية السورية، حيث تولت منذ البداية طرح العديد من المخارج للأزمة السورية، وشكلت مبادراتها الدينامية الأساسية والمحركة لمبادرة الجامعة العربية الأولى إلا أن استمرار رفض النظام أدى إلى تطور الموقف الخليجي والمطالبة بتنحي رئيس النظام السوري لصالح نائبه (المبادرة العربية الثانية)، ومن ثم رفض الحوار معه ليفضي إلى تعزيز تقديم الدعم السياسي والمعنوي للمعارضة السورية في المجتمع الإقليمي والدولي، وبلغ هذا الموقف ذروته في تلك المرحلة عندما سحبت دول الخليج سفراءها من دمشق وطردت نظرائهم السوريين من أراضيها. أما في المرحلة المسلحة فقد اتبعت كل من قطر والسعودية والإمارات سياسات تمكين المعارضة ومدها بالدعم اللوجستي بدايةً ثم دعوة المجتمع الدولي ومطالبته بتسليح الجيش السوري الحر والاعتراف بمؤسسات المعارضة الرسمية وهيآتها، إلا أن التطورات السياسية والأمنية ساهمت في عرقلة الحركة والتأثير الخليجي، سواء تلك التطورات الناجمة عن التدخل الروسي وما فرضه من معادلات سياسية وعسكرية جديدة، أو تلك المتعلقة بالأزمة الخليجية والتحولات المحلياتية أو تلك المرتبطة "بالتخبط" الأمريكي في المنطقة وما تفرزه من تمكين للمشروع الإيراني.

معن طلّاع

تناقش هذه الورقة – متكئة على أدوات التحليل الاستراتيجي– مسببات تلك العرقلة وأثرها على العلاقة الخليجية السورية وانحسار خيارات ومساحات التأثير، موضحة طبيعة المشهد السوري بعد هذه التطورات وموجبات عودة التلازم الوظيفية مع المسارات السورية الوطنية لتحقيق الاتساق العضوي لتفريغ المشروع الإيراني المتمدد، وتستكشف هذه الورقة ميادين هذا التلازم وحزم الإجراءات الضامنة لعودة الفاعلية في الحقل السياسي والأمني والتنموي.

عوائق التفاعل الخليجي مع تطورات القضية السورية

دفعت التطورات الإقليمية والتعقيدات المحلية التي تعتري الجغرافية السورية منذ التدخل الروسي إلى ظهور عوائق مختلفة الحجم أمام القوى الإقليمية الفاعلة في الشأن السوري، مما أفرز تحولاً في مسار التحرك الإقليمي وفقاً لتغلب "المنطق الجيوأمني" على مداخل الحل والانفراج السوري وبحكم أولوية "عدم التعارض مع موسكو" التي باتت فاعلاً رئيسياً في هذه الجغرافية، ودول الخليج العربي من بين تلك القوى الإقليمية، فبالنظر لأهم تلك التطورات، فإنه يمكن حصرها بعدة دوائر "متعارضة"، فرضت على دول الخليج تغييرات واضحة أفرزت إعادة تقييم للسلوك والأداء الخليجي، وأهم هذه الدوائر هي:

- **الدائرة الأمريكية:** إذ عزز بدايةً سلوك وأداء الفاعل الأمريكي في المشرق العربي عمومًا وفي سورية خاصة، تغييبًا واضحًا للمداخل السياسية وتغليبًا للمقاربات الأمنية، وهو ما جعل قضايا المنطقة أزمات مزمنة "يعول" فيها على عنصر التسكين والتهدئة لخلق حالة تعايش واستقرار نسبي، الأمر الذي أعاد هندسة العناصر المشكلة للعملية السياسية في سورية، فقد ساهمت سياسة واشنطن السابقة والتي اتكأت على "ترشيد استخدام القوة" ومبدأ "القيادة من الخلف" إلى تثبيت عدة عناصر حدت بشكل موضوعي عمل الإدارة القائمة، أهمها تمكين طهران في سورية التي استفادت كثيرًا من واقع ما بعد الاتفاق النووي الإيراني، وترك مساحات الفاعلية السياسية الروسية والتي اتسعت في ظل الإدارة الأمريكية الحالية.

● **الدائرة الروسية:** شكل تحليل النتائج المتوقعة من تدخل موسكو كالضغط على الأسد والحد من التمدد الإيراني وضرب القوى الإرهابية، عاملاً مطمئنًا للفاعل الخليجي عامة، إلا أن نمو محور (إيران، موسكو، العبادي، الأسد) وزيادة فاعلية إيران وفرض الأسد ونظامه على كل المسارات الناشئة، ساهم في تبني دول الخليج سياسة الحذر والترقب، والبحث عن هوامش حركة دافعة باتجاه الحلول السياسية، والانخراط الإيجابي في كافة الفعاليات الإقليمية والدولية المعززة لتلك الحلول.

● **الدائرة الخليجية:** حيث إن عوامل كالأزمة الخليجية، والحرب ضد ميليشيا الحوثي في اليمن، وتغيير أنماط السياسات المحلية، ساهمت في تأخر الملف السوري في أولويات السياسة الإقليمية لدول الخليج، الأمر الذي ساهم في تقليص مساحات التأثير في المعادلات العسكرية في الجغرافية السورية، واضطرابٌ في أدوات التعاطي، وبالتالي اتسام الحركية الخليجية اتجاه الملف السوري بالتكتيكية والقائمة على مبادئ "الصد" و"تقليل" الخسائر.

● **الدائرة السورية:** ساهم الانتقال غير المتسق في خطوات الهندسة السياسية لملامح "الانفراج" السوري (من انتقال سياسي إلى سياسات التسكين والتعافي وصولاً إلى تحويل الاستحقاقات السياسية إلى اختبارات حكومية) إلى تعقيد مآل العملية السياسية، وبالتالي تعزيز احتمالات بقاء نظام الأسد وحلفائه و"انتفاء" حصول انتقال سياسي من سلطة الأسد إلى سلطة مدنية وفق آليات العدالة الانتقالية.

بعد تلك التطورات الدافعة لتغير السلوك الإقليمي لدول الخليج في سورية، فإنه يمكن تشكيل معادلة الدور الخليجي الراهنة وفقًا للآتي:)الفاعلية الخليجية = أدوار إنسانية ودبلوماسية+ دعم شديد المحددات والشروط+ انخراط إيجابي في عمليات التشكل السياسي(، وتؤكد هذه المعادلة –التي فرضت نفسها بحكم تنامي معوقات الفاعلية المثلى– تضيق مساحات التأثير وتقلص الفرص الكفيلة بعدم تحول سورية سواء كجغرافية لمسرح متشظي، "تُحسن" طهران المنتشرة أفقيًا في هذا المسرح استغلاله وملء فراغاته بمشروعها السياسي والإيديولوجي، أو لتحول سورية كدولة إلى كيان دولتي فاشل غير قادر على ضبط المشهد الأمني والعسكري والسياسي وترتهن دوائر صنع القرار فيه لحلفائه وشروطهم الجيوسياسية في المنطقة.

"التلازم": ضرورة وحتمية

من جهة أولى، فإن تسارع طهران لتحسين وتعزيز تموضعها في المنطقة وإن بدى غير مستقر فإنه باتجاهات امتلاك شروط التمكين، إذ يساهم تفتيت أهم المسارح الجيوسياسية في المنطقة في إضعاف دول الأطراف وتصدر طهران لدفة القيادة التي ستحاول من خلالها التحكم في ملفات المنطقة بغية ضمان عودته لممارسة دوره الشرطي قبل أحداث الربيع العربي من جهة ولاستكمال مشروعه الاستحواذي على مراكز القوة في المجال الحيوي والجيبولتيكي لهذه المنطقة.

ومن جهة ثانية، فإن عدم تحول الفعل الخليجي لاستراتيجية متكاملة قادرة على الدفع باتجاه تضمين الاتفاق السياسي المتوقع للشروط الأمنية والسياسية المحلية المتقاطعة مع محيطها العربي، واكتفائها في سياسة الصد، يسهم على المدى الاستراتيجي بإعادة فرز السلطة الحاكمة بكل ما تعنيه العودة من تعاظم شروط اللااستقرار والفوضى والتحكم في بؤر الإرهاب واتجاهاته.

ومن جهة ثالثة، فإن التدخل الروسي الذي يحاول استثمار "نصره" العسكري في ميدان السياسة و"رعاية" عملية سياسية لا تفضي لمعالجة أسباب الرفض والقطيعة المجتمعية، فإنه ينمي مناخات الانحدار باتجاه الأفغنة القابلة للتدحرج لتغدو سمة المنطقة ككل، وبالتالي فإن كافة المؤشرات تدل على أنها خطوات ديكورية في "مسلسل ادعاءات" الحل السياسي، وهو أمرٌ ينبغي أن تبقى دول الخليج مدركةً أبعاده السلبية على المنطقة ككل.

تحتم الاتجاهات أعلاه على دول الخليج تجاوز معطلات التأثير في الملف السوري سواء المرتبطة ببنيتها الداخلية أو المتعلقة بضرورات اتساق الرؤية والأدوات الخارجية، وإعلاء أولويات التلازم الأمني والسياسي السوري الخليجي، والاستمرار بالضغط على الفواعل الدولية لتبقى القضية المجتمعية هي المحرك الأساس في أي عملية سياسية، مستغلة عوامل في تمكين القوى الاجتماعية سياسيًا واقتصاديًا وتعزيز أدوار المجالس المحلية التي هي نتاج شرعية شعبية، وهو أمر سيكون صادًا للمشروع الإيراني غير المنسجم مع هوية المنطقة وتفاعلاتها من جهة، وسيعزز من مناخات صد وتجفيف قوة الجماعات العابرة للحدود وإسقاط ورقة لطالما احسنت قوى الاستبداد توظيفها في تمزيق البنية المحلية واستغلال ذلك لإعادة شرعنة بقائها.

اتساقٌ سياسيٌ

انطلاقًا من ضرورة وأهمية هذا التلازم، فإن ملامح أي انخراط استراتيجي خليجي ينبغي له الانطلاق من اعتبارات سياسية واقعية؛ وضرورات إعادة تقييم لأدوار التأثير محليًا والبحث عن أنماط تغييرها باتجاهات تعزيز التلازم؛ بالإضافة إلى أولوية تعزيز المشروع الصاد لطموحات طهران، وعليه يمكن –كمحاولة لرسم هذه الملامح– تحديد ثلاثة أطر للفاعلية، الأول متعلق باستنباط عناصر التأثير الكامنة في العملية السياسية وسبل تعزيز مقاربة التلازم، والثاني مرتبط بتحديد الأدوار المحلياتية، والإطار الثالث يحدده

سلوك الفاعل الأمريكي غيب المداخل السياسية وغلب المقاربات الأمنية ما جعل قضايا المنطقة أزمات مزمنة

واقع المشروع الإيراني وآفاقه وسبل مواجهته وتحجيمه. فإذا ما انطلقنا من في هذا القسم من الإطار الأول، فإن المشهد السياسي الراهن بات يؤكد على ثوابت جديدة، لا سيما تلك التي تعد نتائجًا للتدخل الروسي، ومنها نذكر:

١- الاستثمار السياسي الروسي لمخرجات الأستانة، والدفع السياسي باتجاه بلورة مسارات سياسية "تجد طريقًا للحظها في حركية العملية السياسية" وتخفف من تكلفة تدخلها وتسهل من استراتيجية الخروج.

٢- انسجام نتائج التدخل مع فكرة تثبيت نظام الحكم واجراء تغييرات واصلاحات شكلية ومن داخله، واتساقه مع الهواجس الإيرانية بحكم العلاقة الوظيفية التي تضبط علاقات موسكو بطهران في سورية لا سيما فيما يرتبط بالشق الميداني، وبذات الوقت يعمل على اصدار نتائج ينبغي لها أن تحتوي عنصر جذب لأنقرة تجاه موسكو التي لا تزال تتطلع لعلاقات أمثل مع الولايات المتحدة.

إلا أن إدراك موسكو لثابتين يتعلقان بالنظام (الأول: عدم قابلية تحمل بنيته لأي تغيير حقيقي؛ والثاني عدم نجاعة تزمين خفض التوتر من زاوية عدم قدرة النظام على الحفاظ على المكتسبات العسكرية، وبالتالي العمل على أولوية الاستعجال في الخطوات السياسية اللازمة وإنجازها شكلاً على الأقل) يجعل عملية الهندسة الروسية للحل السياسي عملية يعتريها العديد من العراقيل وعناصر اللاستقرار، هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن العملية السياسية وفق المخيل الروسي لا تزال مرتبطة حاليًا بمرحلة تفاوضات مع الأطراف الإقليمية المعنية، ومتعلقة بمدى مقاومة المجتمع الدولي لهذه الخطوة الروسية التي ستسحب تدريجيًا مرجعية جنيف، هذا المجتمع وإن تماهى بحكم التدخل العسكري مع المخرجات الروسية، إلا أنه يدرك أن الأمر بنهايته رهين التقارب الروسي الأمريكي، وهذا ما لم تتعزز مؤشراته المرتبطة بالشروط الأمنية السورية المحلياتية.

ووفقاً لأعلاه وبالتقاطع مع الشروط الوطنية كانتفاء مسببات الإرهاب والربط العضوي بين الانتقال السياسي والاستحقاقات الأخرى، فإنه يمكن تحديد عناصر الفاعلية السياسية الخليجية بأربعة مداخل:

١- الدفع باتجاه تبني سياسة خليجية وعربية موحدة حيال نظام الأسد، وتبيان الأضرار الاستراتيجية والتكاليف السياسية البالغة من عملية إعادة شرعنته، والعمل على إصدار بيان عربي موحد، فوجوده في النظام العربي يهيئ الظرف المكتمل لطهران لتحويل سورية لمنصة قلق وفوضى إقليمية.

٢- استراتيجية تفاوض خليجية موحدة مع موسكو لتضمين العملية السياسية الشروط السياسية المناسبة لخلق بيئة محلية مستقرة، كجلاء كافة الميليشيات الإرهابية التي تساند نظام الأسد، وبرامج زمنية للانتقال السياسي وفق القرارات الدولية ذات الصلة.

٣- دعم الفعاليات السياسية والإدارية الوطنية في مناطق خفض التصعيد، وفقًا لعناصر استراتيجية التمكين المحلي التي تستوجب العمل على تعزيز أربعة عناصر، تطوير عمليات الحوكمة في مناطق سيطرة المعارضة، وتدريب البنى الإدارية وتقوية أدائها السياساتي، برامج مكافحة التطرف الوطنية، دعم مجالس الحكم المحلي كديناميات حكومية صادة لمشاريع جبهة تحرير الشام (النصرة سابقًا).

٤- تدعيم القدرات الدفاعية لمنظومة الجيش الحر، وما تستوجبه من عمليات تحصين وحماية مناطق خفض التصعيد من أي اختراق محتمل من قبل النظام وحلفائه أو من قبل تنظيم الدولة الذي بات يعلي مقاربة المجموعات السائلة كمبدأ للاختراق وإعادة السيطرة وتحسين التموضع.

تفريغ المشروع الإيراني

تدلل الخريطة أدناه على واقع إيران العسكري والأمني في سورية في عام ٢٠١٧م، فبالإضافة إلى قواعدها العديدة في سورية (فعلى سبيل المثال يمتلك الحرس الثوري لوحده -عدا الميليشيات الأخرى- ثلاثة قواعد كبيرة في الكسوة بريف دمشق ومنطقة صلنفة في الساحل السوري ومنطقة السبع بيار في البادية السورية، عدا عن نقاط الاتصال والتسليح في مطار دمشق الدولي والزبداني وجمرايا في ريف دمشق ومدينة البعث في القنيطرة، والحاضر في ريف حلب) تنشط إيران حاليًا على أربعة أبعاد:

- **سياسيًا**: إذ مكنتها منصة الأستانة الدفع باتجاه المشاركة في بلورة معالم الطريق للحل السياسي.
- **عسكريًا**: تقاتل طهران وميليشياتها على عدة جبهات في دير الزور والقنيطرة ودرعا وريف حمص الشرقي.
- **اقتصاديًا**: البدء في استحواذ مشاريع استراتيجية كالطاقة والمواصلات والعقارات.
- **إداريًا**: فبالإضافة إلى سيطرتها وتحكمها في خيارات وسياسات المجالس البلدية والمحلية في مناطق سيطرتها، باتت

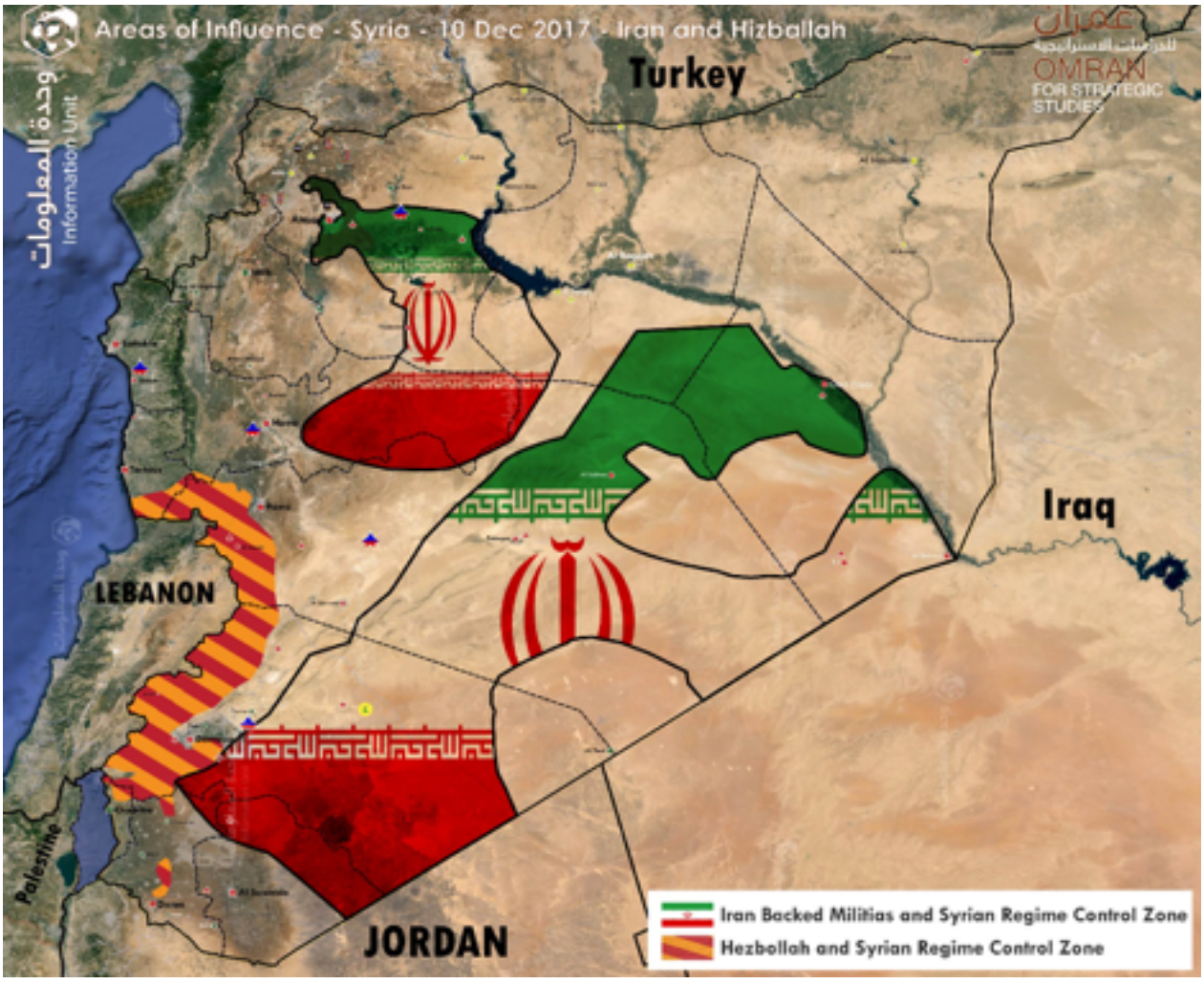

إيران متحكمة في معظم المعابر الشرقية ناهيك عن المعابر مع الحدود الإيرانية.

بالمقابل ورغم تنامي العناصر المكملة للمشروع الإيراني وبلوغها مستويات متقدمة، إلا أن عوامل تفريغ هذه المشروع وتحجيمه لا تزال تمتلك فرصًا عديدة يمكن لدول الخليج استغلالها، خاصة أن أي حالة سياسية محتملة ستعترضها بنية أمنية هشة ومناخ فوضوي لا يمكن أن يفضي للتعافي والاستقرار المجتمعي، ومن هذه الفرص نذكر حزم الإجراءات التالية:

١- البدء بحملة سياسية ودبلوماسية في كافة الفعاليات الإقليمية والدولية لتوصيف كافة الميليشيات الإيرانية كقوى إرهابية، واعتبارها قوى معطلة لمسيرة "السلام" ومغذية لخطاب التطرف والإرهاب.

٢- البحث عن علاقة وظيفية مع تركيا، تشكل عامل معادل لعلاقتها مع أنقرة التي فرضتها ضرورة الجغرافية والمعادلات العسكرية والأمنية في سورية.

٣- دعم كافة الاتفاقيات الأمنية المثبتة لمناطق خفض التصعيد مقابل جدول زمني لانسحاب الميليشيات الإيرانية من المجال الحيوي لهذه المناطق تمهيدًا لخروجها من سورية.

٤- دعم مجموعة من الفعاليات المدنية والإعلامية والبحثية والقانونية الهادفة لخلق حالات محلية صادة للمشروع الإيراني.

الأزمة الخليجية والحرب ضد الحوثي وتغيير أنماط السياسات المحلية ساهمت في تأخر الملف السوري في الأولويات الخليجية

إعادة الإعمار والتعافي الاقتصادي في سوريا بمعزل عن الإطار السياسي
الخطر القادم و أداة لتثبيت مكاسب الحرب وديناميكيات النفوذ

إعادة الإعمار والبوصلة السياسية

تشكّل إعادة الإعمار في سورية مهمة بالغة التعقيد والتشبيك مع المسار السياسي؛ فبحسب ما هو متعارَف عليه حول المعافاة وإعادة الإعمار بعد النزاعات، يجب أن تتم إعادة البناء المادّية والمعافاة الاقتصادية والإصلاحات السياسية والمصالحة المجتمعية بصورة متزامنة من أجل نقل البلاد من حالة الحرب والفوضى إلى "السلم والاستقرار". لكن في سورية، ثمة خطر بأن يتواصل الجزء الأكبر من إعادة الإعمار والمعافاة الاقتصادية بمعزل عن المفاوضات والإطار السياسي الملائم لشروط التعافي، إذ يمكن أن تتحوّل إعادة الإعمار بسهولة إلى أداة لتثبيت مكاسب الحرب وديناميكيات النفوذ القائمة، ما يحول دون عملية الانتقال من الحرب إلى السلم أو يطرح تعقيدات أمامها، بدلاً من دعمها، كما أن اهم ما يعزز هذا الخطر أنه مع تقدّم عملية إعادة الإعمار، ستواجه الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، معضلةً بين الاستثمار في إعادة الإعمار "التقنية" –التخلّي عن فرض شروط على المساعدات، والاتجاه بحكم الأمر الواقع إلى مكافأة النظام والمساهمة في ترسيخه لنفوذه على الأرض– وبين رفض المشاركة في عملية إعادة الإعمار برمتها، ما يُعرِّضهم لخطر خسارة مزيد من التأثير.

ورغم ذلك تتيح إعادة الإعمار فرصة لدول الخليج بتعزيز الاتساق السياسي مع الحاضنة المجتمعية السورية وزيادة أوراق التأثير والمساهمة في عملية التشكل السياسي لسورية ورسم معالمها المستقبلية، فإعادة تصوّر المشهد بكافة أبعاده لا يمكن له أن يتم دون إعادة صياغة الديناميكيات السياسية وديناميكيات النفوذ أو ترسيخها. وتدرك دول الخليج طبيعة العلاقة بين إعادة الإعمار والحكم والنفوذ. فحتى فيما يتفاوضون على الترتيبات المتعلقة بنزع التصعيد ووقف إطلاق النار، فإنهم سيسعون أيضًا إلى ترسيخ دوائر نفوذهم في سورية عن طريق إعادة الإعمار. على سبيل المثال، تستثمر تركيا في إعادة إعمار البنى التحتية المتضررة من الحرب في الباب، آملةً بأن يساهم ذلك في طرد المجموعات المتطرفة وتشجيع عدد كبير من اللاجئين الذين تستضيفهم داخل الأراضي التركية، على العودة إلى سورية، وليس الهدف من هذه الجهود بسط الاستقرار في الوقت الراهن وحسب، إنما أيضًا تكمن وراءه أسباب سياسية.

وعليه يمكن تحديد ملامح سبل فعالية دول الخليج في سياسات إعادة الإعمار في عدة اتجاهات، أهمها ما هو مرتبط بمتطلبات تعزيز التواصل ما بين منظومة مجلس التعاون الخليجي مع الاتحاد الأوروبي (الداعم المادي الأكبر لإعادة الإعمار في سورية) والتوصل لمذكرات تفاهم وتنسيق وتعاون لإنجاز هذا التحدي، والعمل على الدفع باتجاه تحديد الشروط السياسية لبدء هذه العملية، والحذر من تحول هذا الملف من استحقاق سياسي داعم للاستقرار إلى تحدي حكومي يتوه في دهاليز البيروقراطية وشبكات الفساد الأسدية والإيرانية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنه من أدوات الفاعلية يكمن في إنشاء منظومة التعاون الخليجي لصندوق مالي داعم لسياسات إعادة الإعمار وما تتطلبه من دراسة احتياجات وسياسات تنفيذية وبرامج تطوير الأداء والعودة الكريمة للاجئين والنازحين، والتركيز المباشر على مناطق سيطرة المعارضة وما تتطلبه من احتياجات تؤهلها لإدارة هذه العملية.

ختام القول

تتعاظم شروط التشكل السياسي غير المتسق مع طبيعة وتعريف القضية السورية التي تشهد تغييرًا لمفاهيم سياسية كالانتقال والتغيير السياسي لصالح تسوية تفرغ الاستحقاقات السياسية الضامة لبناء سورية بما يتسق مع هويتها الحضارية وتحولها لمهمات حكومية غير مستعجلة وغير مرتبطة ببوصلة سياسية، وهو ما من شأنه تحول سورية لدولة فاشلة مزمنة تتحكم طهران في معظم دوائر صنع قرارها، وهو ما سيرتد فوضى أمنية متنامية على البنية السورية والخليجية والعربية، الأمر الذي يحفز دول الخليج لإعادة تقييم سياساتها تجاه الملف السوري ودراسة أسباب إعاقة فاعليتها عبر تعزيز مقاربة التلازم السياسي والأمني مع الملف السوري، والبحث عن امتلاك دوائر تأثير تضمن من خلالها دول الخليج إيقاف السيولة المتأتية من المشهد السوري وتضمين خطوات هندسة الحل أبعاده السياسية والاجتماعية الكفيلة بتحقيق الاستقرار والتعافي في سورية من جهة وتقوض وتفرغ المشروع الإيراني من جهة أخرى.

* مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

عام ٢٠١٧ شهد خسارة رهان دعاة القطيعة بين الجزائر والخليج

العلاقات الخليجية-الجزائرية: تحديات الواقع العربي ورهانات التكامل

عام مضى وأخر قادم، والعالم العربي ينزف دمًا ودمعًا. عام أخذ حقائبه محملة بما فيها من مساوئ ومحاسن ورحل. وعام قادم يحمل في جعبته الأمل في غد أفضل رغم أننا نتفق أن الواقع العربي والإقليمي يتسم بالاضطرابات والأزمات المشتعلة والتصدعات الحرجة والتململ في المواقف، والضربات المتلاحقة. واقع المنطقة برمتها، بعد سبع سنوات من رياح الربيع العربي لا زلنا نتحدث عن الدولة الفاشلة وسقوط الدولة. ولا زلنا نتحدث عن الإرهاب كمصدر للتهديد، والتطرف كمؤشر على الأمن الفكري والتهديد الطائفي كمفكك لوحدة المجتمع والدولة، دون أن ننسى الرهانات الاقتصادية الكبرى التي تعرفها المنطقة العربية إجمالا وهو ما يرهن أي مسعى لإنعاش العلاقات العربية أو يدفع إلى توفير مناخ ملائم لعلاقات قوية أو البحث عن نهضة اقتصادية حقيقية. وعند الحديث عن العلاقات الجزائرية-الخليجية فنحن نتحدث عن علاقات ذات بعد تاريخي وتقارب وعوامل مشتركة. رغم أن هذه العلاقات عرفت محطات لم تكن فيها سهلة وإنما اتسمت بالتشنج أحيانًا وبالبرود أحيانًا أخرى وهو ما دفع بالبعض أن يذهب إلى حد الرهان على تعثر العلاقات الجزائرية ــ الخليجية معللين ذلك بواقع المنطقة العربية والتحديات التي تعرفها.

أحمد ميزاب

إلا أن التاريخ ومسار هذه العلاقات لطالما أكد أن سمة هذه الروابط هو الهدوء والتقارب. وما سجلناه خلال ٢٠١٧م، على غرار السنوات السابقة هو التقارب الجزائري. الخليجي ومساعي لإذابة الجليد والبحث على بعث دفئ حقيقي للعلاقات بين الجزائر ودول الخليج. وما يدفع إلى عودة الدفء جملة من الأسباب والدوافع التي تصب في مسار إعادة الحركة والفاعلية دبلوماسيًا واقتصاديًا وأمنيًا.

وعليه سنحاول من خلال هذه المشاركة الوقوف على أهم ما ميز ٢٠١٧م، على مستوى العلاقات بين الجزائر ودول الخليج وما ينتظرها من رهانات وتحديات خلال سنة ٢٠١٨م، خاصة إذا ما سلمنا ما تشكله دول الخليج كوزن جيو-سياسي والجزائر كفاعل في الإقليم والقارة الإفريقية.

.

٢٠١٧ عودة الدفء للعلاقات الجزائرية-الخليجية:

يراهن الكثيرون على سقوط العلاقات الجزائرية -الخليجية في نفق مظلم قد يؤدي إلى برودة في تلك العلاقات وحاول البعض أن يقدموا مبررات فيما يتعلق بمواقف الجزائر تجاه القضايا المطروحة في المنطقة خاصة فيما يتعلق بالآتي:

- الإرهاب ومحددات محاربة الظاهرة بحيث يعتقد البعض أن الجزائر تعمل منفردة أو أكثر انفتاحًا للغرب في إطار التنسيق في مجال محاربة الإرهاب خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية والأقل اهتمامًا بالتنسيق مع دول الخليج في سياق بناء مقاربة مشتركة لمواجهة تغول وتمدد الظاهرة الإرهابية.
- غياب الجزائر عن التحالف الإسلامي المنشئ لغرض محاربة الإرهاب والذي يعتبره البعض كإقصاء للجزائر وعدم اهتمام دول الخليج في إقحام الجزائر في التحالف بالتالي غياب التنسيق الكلي.
- يرى البعض أن رفض الجزائر المشاركة في عاصفة الحزم أدى إلى قطيعة بين الجزائر ودول الخليج ومنه تحول العلاقات الثنائية إلى مرحلة معقدة سمتها الفتور وعدم الانسجام وقد تتحول إلى سياسة عقاب مع مرور الوقت.
- الملفات المطروحة في المنطقة العربية والرهان على اختلاف الرؤى كمحدد لتسجيل فتور في العلاقات الثنائية مع دول المنطقة والتصادم في وجهات النظر.
- تراجع حجم المبادلات التجارية بين الجزائر ودول الخليج والحديث عن فرض عقوبات غير مباشرة وغير معلنة في إطار سياسة لي الذراع.

● التوجه نحو التصعيد الدبلوماسي بتبادل استدعاء السفراء وطرد ملحقين دبلوماسيين مما يدفع إلى التوتر بالتالي إلى غياب توافق أو توفر أرضية للتوافق.

● الرهان على انخفاض التمثيل في اللقاءات المشتركة بين دول المنطقة والجزائر.

هكذا راهن دعاة القطيعة ومن يستثمرون في الأزمات إلى درجة تحولوا فيها إلى تجار أزمات. واعتقدت بعض الأطراف الإقليمية أنها تستطيع إحداث شرخ في مسار العلاقات الجزائرية - الخليجية ومنها تتمكن من توظيف أي برود في العلاقات أو تشنج في سياق توظيفها لصالح أجندات الصراع الطائفي أو إذكاء فتيل التفرقة.

هذه الرهانات نتيجة قراءة خاطئة لتاريخ صلب من العلاقات المشتركة المبنية على التكافؤ والانسجام والأخوة بين الجزائر ومنطقة الخليج العربي. وفي حقيقة هذه الرهانات البحث عن حالة من الفراغ لملء ذلك الفراغ أو تطبيق ما يعرف بسياسة فرق تسد.

لكن سرعان ما جاءت التأكيدات من خلال تصريحات مباشرة من دول الخليج أو الجزائر ردًا على هذه المحاولة بأن العلاقات قوية وتسير بوتيرة مطمئنة ولا يمكن بأي حال من الأحوال إلا تأكيد وترسيخ المبادئ التي قامت عليها هذه العلاقات وتاريخها وأبعادها الاستراتيجية.

وسأحاول من خلال نقاط أن ألخص بما اتسمت به سنة ٢٠١٧م، على مستوى العلاقات الثنائية بين الجزائر ودول الخليج:

● أهم ما ميز سنة ٢٠١٧م، على مستوى العلاقات المشتركة بين الجزائر ودول الخليج هو العمل والتنسيق المشترك والاتفاق الاستراتيجي فيما يخص تسقيف إنتاج النفط والعمل على إيجاد آليات لعودة أسعار النفط إلى الاستقرار باعتبار أن كل من الجزائر ودول الخليج تعد عائدات النفط أحد أهم الموارد بالنسبة لها خاصة في ظل المعطيات الإقليمية والتحديات التي تعرفها المنطقة العربية. وتعد هذه النقطة أحد أهم النقاط التي تدفع بالعلاقات الثنائية نحو الدفء والتواصل المستمر.

● أهم ما ميز سنة ٢٠١٧م، على مستوى العلاقات المشتركة بين الجزائر ودول الخليج هو تبادل الزيارات على مستوى عالٍ حيث عرفت سنة ٢٠١٧م، زيادة في وتيرة الزيارات بين دول الخليج والجزائر وانعقاد مجالس مشتركة تعنى بقضايا الدفاع والشؤون السياسية والقضايا الاقتصادية وتوجت بإبرام عشرات العقود التي مست قطاعات مختلفة. وكان أهم تلك الزيارات الجولة التي قام بها وزير الشؤون الخارجية عبد القادر مساهل إلى دول الخليج صيف٢٠١٧م، وحمله لرسالة رئيس الجمهورية إلى أشقائه بدول مجلس التعاون الخليجي.وسبقتها زيارات لكل من الوزير الأول والتي قدم فيها تصريحات داعمة لدول مجلس التعاون في مواجهة التحديات التي تعرفها المنطقة ومشاركة رئيس مجلس الأمة ممثلا لرئيس الجمهورية في القمة العربية الأمريكية. وهو ما يعكس التقارب والتفكير المشترك في إطار توطيد وترقية العلاقات المشتركة.

● أهم ما ميز سنة ٢٠١٧م، على مستوى العلاقات المشتركة بين الجزائر ودول الخليج هو تسجيل زيادة في حجم المبادلات التجارية وإبرام اتفاقيات جديدة للاستثمار والعمل على بعث مشاريع استثمارية وتشكيل لجان مختلطة من قطاعات مختلفة لتحقيق الأهداف الاقتصادية المسطرة وتنويع الاستثمارات وتبادل الخبرات.

● أهم ما ميز سنة ٢٠١٧ م، على مستوى العلاقات المشتركة بين الجزائر ودول الخليج هو رفع مستوى تنسيق الجهود في بناء تصور موحد تجاه الأزمات المطروحة في المنطقة والعمل على تسوية النزاعات التي تعرفها المنطقة عبر قنوات الحوار ودعم الحل السياسي.

● أهم ما ميز سنة ٢٠١٧ م، على مستوى العلاقات المشتركة بين الجزائر ودول الخليج هو التعاون والتنسيق في مجال محاربة الإرهاب وتبادل المعلومات مع دول المنطقة وما تشكله الجزائر كفاعل وعامل خبرة في هذا المجال. دون أن ننسى أن الجزائر وعبر رئيسها عبد العزيز بوتفليقة عين من قبل الاتحاد الإفريقي منسقًا في مجال محاربة الإرهاب كما وأن الجزائر تترأس آلية الافريبول في مجال التنسيق الشرطي فهي شريك قوي لدول الخليج وهو حافز لتعزيز الروابط وقيم العمل المشترك.

● أهم ما ميز سنة ٢٠١٧ م، على مستوى العلاقات المشتركة بين الجزائر ودول الخليج هو تأكيد الجزائر للروابط المشتركة ودفاعها على مصالح المنطقة وتنديدها لأي استفزاز لدول الخليج.

هذه النقاط الست تختزل ما اتسم به ٢٠١٧م، من علاقات قوية وتقارب بين دول الخليج والجزائر والنقاط المشتركة التي يمكن أن تشكل أرضية لعلاقات أكثر قوة وتماسك لسنة ٢٠١٨م، من حيث أن النقاط السالفة الذكر والتي ميزت سنة ٢٠١٧م، على مستوى العلاقات الثنائية بين الجزائر ودول الخليج تسقط تلك المناورات والمحاولات التي كانت تراهن على حصان خاسر وهو تشنج العلاقات ونزول مستواها وغير ذلك ليتفاجأ أصحاب هذا الرهان أن هناك وعي بلعبة الأجندات وأن مصالح الشعوب والدول أقوى من لعبة سيئة تبحث على إحداث حالة من التصادم.

لكن يظل السؤال يطرح أن ما وصلت إليه العلاقات الجزائرية-الخليجية وفي ظل ما تعرفه المنطقة يظل دون المطلوب ودون الطموح لما تشكله الجزائر كقوة إقليمية في إفريقيا والخليج

في منطقة الشرق الأوسط وعليه كيف يمكن ترقية هذه العلاقات إلى مستوى علاقات استراتيجية؟

التحديات المشتركة:

لا يمكن الحديث على سبل ترقية العلاقات المشتركة أو توقع شكل هذه العلاقات خلال سنة ٢٠١٨م، إلا إذا توقفنا عند التحديات المطروحة والتي تصبغ الجو والمناخ الذي على أساسه وفي فلكه تتحرك العلاقات الثنائية بين دول الخليج العربي سواء كمجلس تعاون خليجي أو كدول منفردة والجزائر:

١-التحديات الأمنية:

استفحال التهديد الإرهابي ومحاولات اختراق الدول ووجود كل من الجزائر ودول الخليج بحدود إقليمية ملتهبة. تعرف أزمات وانتشار لكل أشكال التهديدات يدفع لضرورة التنسيق والتعاون فالتحدي الأمني يعد تحد مشترك.

بالإضافة إلى ذلك فإن الحديث على عودة المقاتلين الأجانب من بؤر التوتر وما يشكله من ملف يسيل العرق البارد يدفع بضرورة التعاون والتبادل للتصدي لهذه الموجات المتصاعدة.

وفي ذات السياق لا ننسى أن الجزائر تخوض تجربة الصناعات العسكرية خاصة الميكانيكية وهنا نتوقف عند الشراكة الجزائرية الإماراتية في التصنيع العسكري.

ومن بين هذه المشاريع الشراكة الجزائرية الإماراتية لإنتاج السيارات العسكرية ذات الدفع الرباعي، والتي كشفت في إطارها مديرية الصناعة التابعة لوزارة الدفاع الجزائرية عن التخطيط لإنتاج ٤٠ ألف من هذا النوع بحلول يناير ٢٠١٨م، مع توجيه ٢٥٪ من الإنتاج إلى التصدير لدول إفريقية.

وهو ما أكده كويسي مجيد، صاحب شركة لاستيراد السيارات رباعية الدفع مقرها دبي، وعضو غرفة التجارة الجزائرية الإماراتية، "الجزائر تصدر في الوقت الحالي سيارات ذات دفع رباعي مصنوعة محليًا من طراز سوناكوم كي ١٢٠".

وفي مجال تصنيع العربات المصفحة، بدأ مصنع بمحافظة "خنشلة" شرق البلاد، في ديسمبر ٢٠١٤م، إنتاج سيارات من نوع "نمر"، وذلك في إطار شراكة بين وزارة الدفاع الجزائرية وشركة "توازن" الإماراتية.

وعند الحديث على الترتيب من حيث القدرات العسكرية نتكلم عن المملكة العربية السعودية التي تحتل المركز ٢٤ والجزائر في المرتبة ٢٥ وهو ما يدفع إلى القول إنه أمام هاتين القوتين الإقليميتين تحديات كبرى في مجالهما الإقليمي والجيو-سياسي مما يدفع بهما إلى رفع مستوى التنسيق والتعاون.

من بين التحديات الأمنية المشتركة الجريمة المنظمة وما تشكله من عوامل تغذية للظاهرة الإرهابية واتسامها بصفة أنها عابرة للأوطان.

ضمن التحديات الأمنية هو البحث عن آليات عملية وفعالة لمحاربة الإرهاب كافة أشكال الإرهاب وهو ما أكده رئيس مجلس الشورى للمملكة العربية السعودية خلال زيارته للجزائر أيام ١٩-٢٠-٢١ ديسمبر ٢٠١٧.

في إطار الحديث دائمًا عن التحديات الأمنية المشتركة نتحدث عن تعزيز القدرات العسكرية مستغلين بذلك مكانة الجزائر ودول الخليج في التصنيفات العالمية للدول الأقوى من حيث القدرات العسكرية.

٢- التحديات السياسية:

إن ما تعرفه المنطقة من أزمات ومن تداخل وتشابك وتعقيد، يدفع بالجزائر ودول الخليج من ضرورة تنسيق الجهود ورفع مستويات التعاون في إطار التوصل إلى رؤى موحدة لتسوية هذه الأزمات.

باعتبار أننا نتحدث عن أزمات تنعكس تداعياتها على مبدأ الأمن القومي لدول الخليج والجزائر مما يفرض البحث والعمل في سياق إيجاد تسوية عادلة وموحدة وتدفع لحلول تحفظ وحدة الدولة واستقرارها.

فعند الحديث عن الأزمة الليبية فهي أزمة تعني الجزائر كدولة جوار وتعني دول الخليج من حيث الأمن القومي وهو ما يجعل ضمن الأولويات أن يكون الصوت واحد الداعي للحوار والتسوية السياسية للخروج بالأزمة الليبية إلى بر الأمان.

وعند الحديث عن اليمن كدولة جوار لدول مجلس التعاون الخليجي وكدولة عربية عضو بجامعة الدول العربية فهي تعني كذلك الجزائر من حيث الأمن القومي وهو ما يدفع إلى بلورة رؤية وفق أطر تعمل على استعادة الشرعية ووحدة اليمن وإسقاط تلك الأجندات التخريبية.

وهو ذات السياق بالنسبة للازمة السورية التي تتطلب منصة عمل لعودة سوريا ولملمة الجراح وفق وحدة الدولة السورية. لذلك فإن السياسة الخارجية لدول الخليج والجزائر يمكن لها أن تشتغل في ظل تنسيق لتسوية النزاعات.

٣- التحديات الاقتصادية:

الظروف التي تعرفها المنطقة العربية أثرت بشكل كبير على حجم التبادل والشراكات بين دول الخليج والجزائر. وإن كانت الأرقام ليست بالمحفزة لا على مستوى التبادل التجاري ولا على مستوى الاستثمارات.

بالإضافة إلى حالة التذبذب وعدم الاستقرار التي يعرفها السوق النفطي مما يضيف تحدي آخر يدفع

بأن تكون هناك نقاط مشتركة تقوم عليها العلاقات الجزائرية-الخليجية.

واستثمار إيران لغياب دول الخليج اقتصاديا في المنطقة وسعيها لملئ ذلك الفراغ من خلال التواجد الاقتصادي وضخ استثمارات.

تفاديت أن أتحدث بلغة الأرقام لأنها محتشمة وضعيفة مقارنة ما تحمله هذه الأقطاب من قدرات وأوزان يمكن تحقيق من خلالها نقلة اقتصادية وتحالف ذو أبعاد استراتيجية على المستوى القريب والبعيد.

ما هو متوقع خلال سنة ٢٠١٨ على مستوى العلاقات الجزائرية-الخليجية:

إذا قمت بإعادة النظر إلى مختلف النقاط التي سبق وأن تناولتها في المحاور السابقة فإن ٢٠١٨م، هي سنة المخاضات الكبرى وفرصة لإعادة الاعتبار للعلاقات الجزائرية-الخليجية وسنة يمكن اعتبارها محطة ستسجل للتاريخ من حيث الفرص والخيارات المتاحة. وإمكانات العمل الجماعي الإيجابي في ظل نقاط عديدة تشترك فيها الجزائر مع دول الخليج.

فنحن نتحدث عن إمكانات هائلة تمتلكها كل من الجزائر ودول الخليج على المستوى السياسي والاقتصادي وكذا الأمني ومكانة وشبكة علاقات قوية يمكن استثمارها لمعالجة الواقع العربي الراهن وتطوير العلاقات الثنائية وبعث حركية اقتصادية. بل هناك فرص وإمكانات للارتقاء بواقع العلاقات إلى علاقات إستراتيجية عن طريق إطلاق الحوار الاستراتيجي بين دول الخليج والجزائر.

فسنة ٢٠١٨ يمكن أن تكون سنة لـ:

- تعزيز التنسيق والتعاون لتماسك أكثر لاتفاق النفط والعمل على استعادة الاستقرار للسوق من خلال تنسيق الجهود.
- تفعيل اللجان المشتركة من خلال بعث اتفاقات شراكة وضخ استثمارات والعمل على التنسيق لاقتحام السوق الإفريقية من خلال البوابة الجزائرية.
- العمل على التفكير لإنشاء المنتدى الاقتصادي الخليجي-الجزائري الذي قد يتحول إلى فضاء استراتيجي مع الوقت.
- تعزيز دور مجموعات الأخوة والصداقة بما يخدم مصالح دول الخليج والجزائر.
- ملئ الفراغ، فالفراغ الذي تتركه دول الخليج في المنطقة هو مساحة استثمار لبعض الأجندات من خلال ضخ استثمارات... الخ.فعلى دول الخليج أن تعمل على تعزيز حضورها من خلال بناء شراكة حقيقية.
- دعم وتعزيز التنسيق والتعاون والتبادل في مجال القضايا الأمنية مما يسمح بالتبادل السريع والناجح.
- الجزائر أكدت ومن خلال مسؤوليها على أن أمن الخليج خط أحمر وهو ما يعد نقطة انطلاق في تعزيز الروابط ما بين البلدين وهذا يحتاج لحوافز بيد الخليج تقديمها للجزائر.
- ضرورة تنسيق الجهود ورفع مستويات التعاون في إطار التوصل إلى رؤى موحدة لتسوية الأزمات.
- تنسيق الخبرات وفتح الأبواب للنخبة الجزائرية لبناء جسور التواصل لبناء مقاربة تشاركية مشتركة تكون عملية وفعالة لمحاربة الإرهاب وكافة أشكال الإرهاب.
- تعزيز القدرات المشتركة لمحاربة الإرهاب خاصة ما تعلق بعودة المقاتلين على كافة المحاور.

يمكن استنادًا على النقاط السابقة التأسيس على علاقات ناجحة وقوية فحجم الرهانات كبير وحجم التحديات أكبر فكل ما كانت العلاقات الثنائية قوية وتمس كافة الجوانب كل ما كانت هناك إمكانية وقدرة على مواجهة الخطر.

فنحن نتحدث عن علاقات حققت سنة ٢٠١٧م، عودة حركيتها وتواصل مستمر لمناقشة مختلف القضايا وهو ما يدفع إلى كل مهتم إلى العمل على تعزيزها وتقويتها.

لكن نعترف من جهة أخرى أن هذه العلاقات بحاجة إلى ترقية أو الارتقاء إلى مستوى يتناسب وحجم الجزائر ودول الخليج خاصة إذا ما سلمنا أن كل من الجزائر ودول الخليج يتقاسمان تحديات مشتركة ويتواجدان في محيط إقليمي حرج ويعرف أزمات مشتعلة تقتضي التحرك حتى لا تحرق هذه النار الجميع.

نعترف أن هذه العلاقات بحاجة إلى تطوير وتعزيز وبعث روح قوية فيها بما يتناسب والطموح خاصة أن هناك رؤية مشتركة وهي العمل على بناء اقتصاد خارج المحروقات أو متحرر من التبعية للمحروقات وهذا قد ينجح ويتحقق بعمل جماعي.

نعترف أن هذه العلاقات بحاجة إلى الخروج من دائرة الحسابات الضيقة إلى مستوى الشراكة والفعالية وهو ما يمكن من الحديث مستقبلا على علاقات قوية واستراتيجية.

هذه النقاط قد ترسم معالم سنة ٢٠١٨ م، وتدفع إلى علاقات قوية خاصة أننا نتحدث على توقعات بأن سنة ٢٠١٨ م، ستكون سنة الحسم من جهة لبعض الملفات وهنا نسعى لولادة صحية طبيعية لملفات معقدة هذا من جهة. ومن جهة أخرى فان سنة ٢٠١٨م، ستكون سنة المنعرجات الخطيرة لملفات حساسة قد ترهن واقع المنطقة وتقوض مستقبلها.

* باحث في القضايا الأمنية والاستراتيجية ـ الجزائر

الفرصة مناسبة لدفع العلاقات الخليجية - اللاتينية على مبدأ الاستفادة المتبادلة

إيران قايضت أمريكا بأموال وقدرات العراق.. والهوية العربية تعرضت لتراجع ممنهج

شهدت العلاقات الخليجية-العراقية بعضًا من التحسن في العام ٢٠١٧م، بعد عدة سنوات من تباطؤ الطرفين في إظهار مؤشرات للانفتاح، والتي فسرت ضمنًا بسبب قوة التيار المحسوب أيديولوجيا على إيران (خط ولاية الفقيه) في القرار السياسي العراقي. ومع الشروع بخطوات التحسن، صار يطرح موضوع إمكانية أن تشهد تلك العلاقات تحولات أخرى على حساب قوة حضور القيود والكوابح، وهذا الأفق الطموح يمثل رغبات موجودة في أوساط خليجية وعراقية، ترى وجوب تصحيح مسار العلاقات، فكل من الطرفين يمثل على المدى البعيد عمقًا استراتيجيًا للآخر. مع ذلك، فإن سقف الطموح لا يغيب عنه أن التصحيح هو مسألة: إرادية، وثنائية، والأهم ما زالت مسألة سياسية وليست مجتمعية ولا اقتصادية، وهذا ما نتناوله بالنقاط التالية:

د. خضر عباس عطوان

أولاً-تحولات الواقع

تعاني البلدان الخليجية من عدم تجانس عوامل القوة، فمزايا: المكانة الدينية والموقع وموارد الطاقة، يقابلها وجود معوقات تكبل القرار السياسي الخليجي، ومنها:

- أن الظروف الداخلية والإقليمية والدولية لا تتيح التحول نحو إنشاء كيان سياسي خليجي عربي واحد، أو التعامل بمنظور واحد.
- وتعاني تلك البلدان من نقص في القدرات البشرية التي يمكن أن تنقلها سريعًا إلى مصاف القوى الإقليمية المؤثرة باستثناء الدول الكبيرة في هذه المنظومة الخليجية.
- وما زالت تنفق بشكل مكلف على قطاعات الدفاع والأمن وغيرها، وتستهلك عوامل القوة العسكرية والتصنيعية ولا تنتجها أو تشارك بعملية صنعها، وإن كانت بعض دول مجلس التعاون الخليجي وضعت خططًا للتصنيع العسكري مؤخرًا.

أما العراق البلد الغني بثرواته، لكنه يعاني من مشكلة تحديد هويته بسبب موقعه الجغرافي وتداخله الاثني والمذهبي مع دول الجوار. وسياسيًا، فيه تنوع في الاتجاهات، حتى داخل التيار الواحد:

١-على صعيد الوسط الشيعي (٥٥٪ من حجم المجتمع العراقي)، فيتألف من خمس دوائر مرتبطة بدرجات متباينة بإيران: في الدائرة الصغيرة جدًا والمؤثرة جدًا هناك اعتقاد بولاية الفقيه بنسختها الإيرانية وعدم خروج على القرار الإيراني، وفي الدائرة الأكبر منها حجمًا في المجتمع الشيعي سياسيًا وعدديًا هي قريبة جدًا من إيران إلا أنها تتعامل مع القوى الغربية بلا تحفظات، وفي الدائرة السياسية التالية الأكبر من الناحية العددية والأقل تأثيرًا في القرار السياسي الشيعي والعراقي ورغم أنها قريبة من إيران إلا أنها منفتحة على التعامل المصلحي مع العرب، ثم تليها قوى اجتماعية قبلية-مذهبية تقاربها من إيران يمثل عمل مصلحي وليس تعبيرًا عن خط ولائي ورغم أن حجمها يقارب ثلث حجم المجتمع الشيعي إلا أنها قوى غير منظمة سياسيًا، وفي الدائرة الأوسع هناك تيارات علمانية-مدنية بعيدة نسبيًا عن إيران وحجمها العددي يقارب ثلث حجم المجتمع الشيعي إلا أنها تفضل الركون إلى العزوف عن الانتخاب بسبب عدم تنظيمها سياسيًا. وباستثناء الدائرتين الأولى والثانية التي لا تفكر خارج الأوامر الجاهزة من إيران. إن القوى في الدوائر الأخرى تبادر أحيانًا بالعمل السياسي ضمن الخطوط العامة التي لا تعارض المصالح الإيرانية في العراق والشرق الأوسط.

٢-على صعيد الوسط السياسي العربي السني (تقريبًا ٢٥٪ من المجتمع)، فهو ما زال مفككًا، ولا يتوقع أن يعاد تنظيمه في المستقبل القريب بسبب حجم الانتهازية السياسية السائدة فيه، وغياب الأولويات والهوية المذهبية والسياسية، وحجم التمزق والاستنزاف الذي تعرضت له قاعدته الجماهيرية.

معوقات العلاقات الخليجية - العراقية: غياب الإرادة الخليجية الجماعية والتخبط العراقي ودعم إيران لعزل بغداد

٣-أما على صعيد الكرد (تقريبًا ١٥٪ من المجتمع)، فإنهم منقسمون بين ثلاث مجموعات: التيار القومي الممثل بزعامة البرزاني وحجمه نحو نصف كرد العراق، والتيار الإسلامي وحجمه نحو الربع لكنه يعاني من غياب الهوية، وهناك الحركات اليسارية (القريبة من إيران) والقبلية (غير المهتمة بالعمل السياسي).

لقد دخل العراق بعد عام ٢٠١٤م، في مرحلة إحداث توازن بين الاتجاهات السياسية وتعزيز مكانة الدائرة الشيعية التي تتعامل مع الغرب بلا تحفظات، وهو ما تسبب بأن يتجه العراق إلى الانفتاح نسبيًا على البلدان العربية.

إن ما يجمع كل من بلدان الخليج والعراق هو البيئة الخليجية، التي تعاني منذ عدة عقود من وجود مشكلة أوجدتها القوى الغربية بدعم ابراز مكانة ودور إيران كقوة ايديولوجية عنصرية تظهر كحامل لرسالة (أيديولوجية). في هذه البيئة، سبق أن شهدت علاقات الطرفين تحولات كبيرة بين عامي ١٩٦٨-٢٠١٤م، وهو ما تسبب بصدامين:

الأول: بين ١٩٩١-٢٠٠٣م، فبعد مرحلة قومية راديكالية مرتبكة تغيرت هوية العراق بمشاركة خليجية إلى طابع أيديولوجي متأثر بالنموذج الإيراني.

والصدام الثاني: كان في المرحلة بين ٢٠١١-٢٠١٤م، فبعد مرحلة سعت فيها بعض بلدان المنطقة إلى إنشاء تنظيمات مسلحة (ارهابية/مرتزقة) عابرة لحدود الدول تصرف بها سياساتها تجاه بعض بشكل غير مباشر، وتمول ماليًا وبشريًا وتسليحيًا من بلدان كثيرة ومنها ما بين ١٧٠-٣٦٠ مليار دولار أموال فساد التي خرجت من العراق إبان فترة حكم المالكي، ارتبكت البيئة الإستراتيجية لعموم المشرق العربي بفعل تحولين، هما: ما عرف بالربيع العربي، والاتفاق على البرنامج النووي الإيراني الذي جاء تتويجًا من الغرب بأن إيران قوة إقليمية، وكلاهما كان في غير صالح الخليجيين العرب مرحليًا. وكانت نقاط الصدام الرئيسة في: العراق وسوريا ولبنان واليمن والبحرين، بمعنى أن العراق كان أحد محاور تفاعل البلدان الخليجية وإيران، إلا أنه تفاعل عكس وجود إرادة غربية لإضعاف تلك البلدان ولصياغة خارطة شرق أوسط جديدة، تكون فيه الدول غير العربية هي الأقوى، ضمن حسابات أيديولوجية لقوى مؤثرة في سياسات القوى الكبرى، ولم تكن الإرادة الغربية جادة في سياسات كبح إيران داخل العراق، فاستثمرت إيران تمكين الولايات المتحدة أموال وقدرات العراق لقوى تربطها معها علاقات تاريخية لصالح دعم حضورها ونفوذها إقليميًا على حساب الخليجيين العرب في اليمن وسوريا ولبنان، أما العراق فإنه شهد تحولات مهمة اذ تعرضت الهوية العربية لتراجع حاد مخطط له.

إن تلك البيئة خلقت اجواءً سلبية في العلاقة بين البلدان الخليجية والحكومة العراقية، لم يحدث تحول عليها إلا في نهاية عام ٢٠١٤م، عندما اجتاح تنظيم داعش اجزاءً واسعة من العراق، وطلبت معه الحكومة العراقية التزامات دولية وإقليمية لمحاربة التنظيم، وهو ما سمح بفتح عدة ملفات في تلك العلاقات، ومنها:

١- مطالب خليجية بتصحيح ممارسات حكومية أو شبه حكومية (لقوى شيعية ممثلة بالحكومة) في العراق تعد سلبية سياسيًا وإعلاميًا تجاه الانتماء العربي للعراق، واستمر عدم التزام بإجراء تصحيح قابل للملاحظة خلال المدة بين ٢٠١٤-٢٠١٦م، بفعل ضغوط قوى التيار القريب من إيران قبل أن تظهر الحكومة العراقية بعض المرونة في الانفتاح على تلك البلدان ودون الانتقاص من حجم العلاقة مع إيران مستهل عام ٢٠١٧م.

٢- مطالب خليجية بإنهاء حضور تنظيمات سياسية-عسكرية شيعية عراقية مع الأنشطة الإيرانية في بلدان عربية عدة، وخاصة أن الاتهام يتضمن أيضًا تحويل أموال الفساد التي يتم نقلها لتمويل أعمال عنف مصدرها إيران في المنطقة العربية

٣- مطالب عراقية بإمكانية المشاركة الخليجية في محاربة تنظيم داعش، والاتجاه إلى دعم الحكومة العراقية سياسيًا وماليًا وإعلاميًا، ومنع تدفق الموارد لتنظيم داعش

٤- معالجة بعض الملفات الخليجية في العراق، ومنها: المختطفون الخليجيون في جنوب العراق من قبل تنظيم مسلح شيعي نهاية العام ٢٠١٥م، وتفعيل العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية بين الطرفين.

٥- وجود الحساسية الطائفية في العلاقات الرسمية، والمتمثلة بضعف حركة انتقال الأفراد عبر الحدود لغرض التجارة أو السياحة، وأيضًا بوجود حث إعلامي سلبي بين الطرفين، وهو ما ظهر بمطالب استبدال السفير السعودي في بغداد (ثامر السبهان) بسبب ضغط التيار القريب من إيران ومواقف السفير من قوى ذلك التيار.

إن التحول المهم في العلاقات الخليجية-العراقية تمثل بزيارة وزير الخارجية السعودي (عادل الجبير) للعراق في شهر فبراير ٢٠١٧م، وخلالها عبرت السعودية عن مضمون مفاده:

- إعلان الدعم للحكومة العراقية من أجل إنهاء تنظيم داعش.
- مناقشة الإجراءات الأمنية على الحدود السعودية-العراقية، وهو ما تم أثناء زيارة رئيس الأركان السعودي للعراق في يوليو ٢٠١٧م، وتلاه زيارة نظيره العراقي للسعودية في أكتوبر من العام نفسه.

● مناقشة إمكانية الاستثمار في العراق.

● الانفتاح على القوى السياسية وبضمنها القوى الكردية، لأن الخيار العربي في العراق أضعف واستنزف بشكل خطير بفعل الممارسات الأمريكية-الإيرانية.

وجاء بعد ذلك زيارة العبادي للسعودية في يونيو الماضي، ثم زارها زعيم التيار الصدري (مقتدى الصدر) في يوليو من العام نفسه، ثم زارها العبادي مرة أخرى في أكتوبر ضمن ما عُرف بالمجلس التنسيقي بين البلدين، في إطار زيارة إقليمية انتهت بإيران، فسرت بأنها تعكس حرص العبادي على تمرير رسالة: أن العراق سينفتح على الجميع، تزامنًا مع مشاركة كبيرة للسعودية في معرض بغداد الدولي (التجاري).

وباستثناء قطر، فالعلاقات الخليجية الأخرى شهدت استمرارية مع العراق، أما العلاقات القطرية العراقية فشهدت بعضًا من التحول في أعقاب إطلاق سراح المختطفين من العائلة الحاكمة القطرية في شهر أبريل ٢٠١٧م، بعد أن دفعت قطر مبلغًا كبيرًا للجهة الخاطفة في العراق، وترتيبات سياسية-مسلحة في سوريا، ثم تلاها زيارة وزير خارجية قطر للعراق في شهر مايو الماضي، وتلاها مباشرة اندلاع الأزمة بين البلدان الخليجية الأخرى وقطر على خلفية التقاطع مع سلوك قطر في التعامل مع الوضع الخليجي والإقليمي. وهو ما دفع العراق للانفتاح على قطر، ثم زارها رئيس مجلس النواب العراقي (سليم الجبوري) في مستهل يونيو، ثم وزير الخارجية (ابراهيم الجعفري) في مستهل نوفمبر.

إن التحولات التي طرأت على العلاقات الخليجية-العراقية إنما تعكس تحولات مهمة، فخليجيًا، الأزمة التي تتعلق بقطر بينت أن البيت الخليجي يعاني من عدم انسجام وتقاطع في المصالح، وانكشاف في الأمن الإقليمي، فكان التوسع بالانفتاح على العراق كجزء من ترتيبات أمريكية لإدارة المنطقة، في حين أن الحكومة العراقية أرادت موقفًا خليجيًا لا يدعوها إلى تغيير طبيعة الحضور الإيراني في العراق، وإنما يمكن أن تتدخل الحكومة العراقية لتقييد حجم مشاركة قوى عراقية غير رسمية في الجهد الإيراني الإقليمي، مقابل دعم خليجي لمحاربة تنظيم داعش في العراق.

أما على صعيد البيئة الإقليمية، فإن إيران لم تظهر أي تحول في سياساتها في التعرض للأمن الخليجي، فهي قد زادت من حضورها في اليمن ولبنان وسوريا، ورفعت من سقف إخلالها بالأمن البحريني، وغيرها. أما دوليًا، فإن القمة التي عقدت بين بلدان إسلامية والولايات المتحدة في شهر مايو ٢٠١٧م، فإنها قايضت السياسة الأمريكية بدعم الأمن الخليجي كسلعة، ولا يعبر على حرص أمريكي جدي بتحقيق الاستقرار الإقليمي.

ثانيًا-فرص وكوابح متوقعة

يطرح عام ٢٠١٨م، تساؤلات عما ستكون عليه العلاقات الخليجية-العراقية، وهل يمكن أن يكون الخط العام هو التطور والنمو؟، إن الإجابة عن ذلك تتضح من خلال تتبع: الفرص الموجودة في تلك العلاقات، والكوابح المتصورة، وسنجد الآتي:

ما يتعلق بالفرص، أي ما يمكن أن يدعم سقف التقارب بين الطرفين والبناء على الإيجابيات المتحققة، فتتمثل:

١-**خليجيًا**، الخلاف المرتبط بوضع قطر، وضاغط على الصراع مع إيران، يجعل البلدان الخليجية تتقبل فكرة السير باتجاه

تعظيم خيار الانفتاح على العراق، رغم الحساسية الطائفية من ممارسات سياسية وإعلامية لقوى سياسية واجتماعية عراقية مرتبطة بعلاقات قوية مع إيران، وأنه لا يمكن توقع إعادة تنظيم للعرب السنة خلال المستقبل المنظور، وأن الكرد لا يعول عليهم استراتيجيًا، وأن أقصى ما يمكن أن تحصل عليه البلدان الخليجية هو تعزيز القوة السياسية للتيار القبلي-المذهبي في جنوب العراق، في حين أن الاستثمار الاقتصادي في جنوب العراق هو أقرب إلى تمكين الجماعات المحسوبة على إيران وجعلها إقوى (لأنها هي المهيمنة في جنوب العراق) أكثر منه ربطها بمصالح خليجية استراتيجية. لقد استنزفت البلدان الخليجية جزءًا مهمًا من ثرواتها لحفظ أمنها، والعراق هنا يمثل فرصة أمنية (الانفتاح سيجعل العراق أقل ضررًا بالشأن الخليجي لأنه سيكون مسؤولاً عن تصرفات الجماعات السياسية داخله عما يمكن أن يخططوه أو ينفذوه تجاه بلدان الخليج).

٢-**أما عراقيًا**، فإن العراق الرسمي بحاجة إلى تهدئة مخاوف دول الجوار العربية من سياساته وخطابه شبه الرسمي، وبحاجة إلى الانفتاح الاقتصادي للشروع في عملية إعادة الإعمار والتنمية، إلا أنه يواجه مشكلة ضاغط إيران في وضع سياسات خارجية تراعي مصالحه فقط، في حين إن البيئة المجتمعية العراقية غير مستقرة، ولا ننسى أن العراق مقبل على انتخابات نيابية ما زالت مقدماتها مرتبكة، فالأموال والأسلحة والتنظيم والإعلام بيد التيار المرتبط أيديولوجيًا بإيران، وأقصى ما يتوقع أن يحصل ذلك التيار على ١٥٪ من مقاعد البرلمان القادم، في حين يتوقع أن تحصل التيارات السياسية المرتبطة بإيران والتي تقبل الانفتاح على الغرب على نحو ٢٥٪ من مقاعد البرلمان القادم، وسيكون حضورها على حساب القوى الشيعية الأخرى الأضعف تنظيمًا، في حين أن الكرد سيستمرون عند معدل ١٥-١٦٪، في حين أن التيار العلماني سيتعزز وجوده السياسي في مناطق العرب السنة بشكل محدود مع ارتفاع معدل العزوف الانتخابي في هذه المناطق، وأن تحالف التيارات (التي ترتبط بروابط أضعف أيديولوجيا مع إيران) مع التيارات العلمانية والكردية يمكنها من تشكيل حكومة أقل عنصرية وأكثر اتزانًا سياسيًا، وهو خيار ممكن إلا أنه يبقى غير مستقر بفعل ضاغط إمكانية تدخل إيران عبر البوابة الأيديولوجية أو أعمال العنف المسلح لإعادة تنظيم القوى الشيعية سياسيًا لمصلحتها.

٣-**أما على صعيد البيئة الإقليمية**، تعد إيران ضاغط وقيد على إمكانية تطور تلك العلاقات، فلا يستقيم تحقق المشروع الإيراني إقليميًا إلا عبر تطويع الإرادة الإقليمية وبضمنها الإرادة العراقية واستمرار جعلها أداة، والضغط على الخليجيين العرب من أجل قبول الدور القيادي لإيران، مع هذا تبقى إيران عدو يؤثر بشكل غير مباشر من خلال تحريك بعض المجتمعات العربية تحت عناوين ضعف الدمج السياسي للمجتمعات المحلية والتلاعب بالمشاعر المذهبية، ويوظف الأقليات الشيعية في بلدان آسيوية وإفريقية للقتال في شبكات وتنظيمات نيابة عنها بأموال تجارة المخدرات أو أموال الفساد التي سرقت من العراق، والفرصة هنا هي إدراك أن إيران لا تدخل صراعًا بمواردها الوطنية.

أما على صعيد برنامج إيران النووي، فإنه يفرض على البلدان الخليجية وجوب وضع استراتيجية طويلة الأمد بخطوات مدروسة لا تقبل التأجيل أو المماطلة للعمل على بناء قدرات استراتيجية. فهذا البرنامج أكد للبلدان الخليجية أنها الكيانات الأكثر تضررًا وعليها تصميم سياساتها بما يحقق لها مصالحها الاستراتيجية كدول مجتمعة وليس كيانات.

أما على صعيد ما عرف بالربيع العربي، فإنه نبه البلدان الخليجية إلى أن عليها في السنين القادمة العمل الجاد في ثلاثة محاور: بناء القدرات الوطنية لحفظ الأمن بخيارات محلية فالغرب يمكن أن يستخدم مجموعات محلية لإحداث عدم استقرار فيها، وعدم الوثوق بخيار شراء الأمن من الخارج كحل بعيد المدى، والعمل على تعزيز الهوية والاندماج والوحدة الخليجية لأنها العامل الرئيس في تحقيق الأمن الخليجي داخليًا.

٤-**أما أمريكيا**، فإن البلدان الخليجية والعراق واقعان ظاهريا تحت المظلة الأمريكية، إلا أن التفاعلات بين هذه الاطراف الثلاثة تتجه بعيدا عن المصالح الامريكية، فالولايات المتحدة تمارس سياسة تعظيم عوائد تقديم الخدمات الأمنية، لكنها تضغط من أجل إحداث تفكيك للبنية السياسية والاجتماعية في البلدان الخليجية والعراق، وهذه الاتجاهات تجعل علاقاتهما مع الولايات المتحدة تتجه إلى التعارض وليس الالتقاء، وبسبب العامل الأمريكي فإن علاقاتهما يمكن أن تنفتح على التعاون.

إن هذه الفرص يمكن أن تسهم بتحقيق إحدى النتيجتين أو كلتاهما: تحقق مصالح للطرفين الخليجي والعراقي، والاستقرار الإقليمي، وذلك انطلاقًا من نظريتين مختلفتين بخط الشروع:

الأولى- توازن المصالح، فكلما كانت هناك احتياجات متبادلة كلما خففت الأطراف المعنية سقف مطالبها المتعارضة في العلاقات المتبادلة.

والثانية- توازن القوى، فكلما أدرك العراق وإيران أن البلدان الخليجية قوية كلما كانت تلك البلدان بمركز سياسي أقوى.

أما ما يتعلق بالكوابح، التي تباعد بين الطرفين، وهو يتعلق بإمكانية ظهور أو استمرار التعرض لضغط عوامل ومنها:

١- عدم الوضوح الخليجي بشأن: بناء القوة، وصياغة الاتجاه الاستراتيجي.

٢- اضطراب العراق بفعل ضغط قوى سياسية مختلفة لمصادرة

الدولة وجعلها طرفًا غير محايد في الصراعات الإقليمية المرتبطة بإيران، وعدم انسجام على صعيد هوية الدولة.

٣- ضغط إيران السلبي على طرفي العلاقات لدفع بلدان الخليج إلى إدراك خسارة العراق كعمق قومي واستراتيجي، ودفع العراق إلى إدراك أن عمقه الأيديولوجي هو إيران وأن بلدان الخليج هي عدو أيديولوجي.

٤- الولايات المتحدة تمثل أيضًا ضاغطًا سلبيًا على تلك العلاقات لأنها تريد استمرار التنافر الإقليمي بقصد استمرار دورها الأمني كنوع من التجارة المربحة، ويمكن أن تتدخل الولايات المتحدة للمساعدة أو التفاضي عن عدم استقرار بقصد رفع فاتورة الدعم للخليجيين، مستغلة انفتاح الخليجيين والعراق على صراعات جانبية محورها إيران بأدوات وأموال أغلبها عربية.

وهذه السلبيات أو الكوابح يمكن أن تسهم بتحقيق إحدى النتيجتين أو كلتاهما:

١- ابتعاد مصالح للطرفين الخليجي والعراقي.

٢- بروز مؤشرات إضافية على ضعف الاستقرار الإقليمي.

وهو ما يستلزم من الطرفين التعامل مع تلك السلبيات وتخفيفها إن وجدت الإرادة المشتركة لتحسين العلاقات الثنائية.

ثالثًا-خيارات تصحيح وتطوير

إن تصحيح العلاقات الخليجية-العراقية والعمل على رفع مستواها عما تحقق خلال العام ٢٠١٧م، يتطلب من الطرفين العمل على تعزيز حضور الفرص، وإضعاف القيود والكوابح، وفي كل من الحالتين فإن الذي يستحضر هو: الواقع الذي يمكن أن يظهر في تلك العلاقة، والإرادة السياسية للطرفين لتعزيز العلاقات.

أما ما يتعلق بالواقع:

إن كانت الفرص تهيئ الظروف الملائمة لإكمال تصحيح العلاقات، فإن الكوابح يمكن أن تدفع العلاقات نحو الصراع، و أخطرها هو المتعلق بالهوية والاتجاه الخليجي، ولا توجد مؤشرات كافية للحكم إن هناك إرادة خليجية موحدة وتعزيزها تجاه العراق وفي ، يقابله التخبط في العراق وسببه النزاع الصفري المدعوم إيرانيًا لتوجيه الهوية العراقية إلى الضد من الاقتراب من البلدان العربية عامة أو إلى الضد من الابتعاد عن إيران، ونصل منه إلى أن المشكلة تكمن في وجود إيران، بمعنى أن الكابح الثاني يتمثل بالعلاقات الخليجية الإيرانية وليس العلاقات الخليجية-العراقية، وتصحيحها يتم عبر أسلوبين:

- بناء القدرات الخليجية (توازن قوى).
- تعزيز ربط إيران خليجيًا (توازن المصالح) وإشعارها أنها بلد خليجي، وأن التفكير الأحادي ومحاولة أدلجة السياسة عمل لا يخدم إيران ولا الاستقرار الإقليمي على المدى البعيد، على أن يصاحب ذلك محاولة سحب البساط من يد إيران في مناطق مدت نفوذها إليها: الحوثيين في اليمن، وحزب الله في لبنان، والنظام الحاكم في سوريا، وأحزاب في العراق، وهو ما يتم بتحميل الدول العربية التزاماتها التاريخية ضمن ميثاق الجامعة العربية بدعم المصالح العربية ومصالح البلدان الخليجية في مناطق الاضطراب العربية، أو بتشكيل حلف راغبين من العرب والبلدان الإسلامية لتصحيح متطلبات الاستقرار الإقليمي. ولا يمكن الشروع بذلك إلا بإطلاق استراتيجية بناء قدرات خليجية شاملة، والحوار مع إيران سياسيًا بعيدًا عن الولايات المتحدة.

الشيعة ٥٥٪ في العراق وتتألف من خمس دوائر متباينة الارتباط بإيران وأكبرها أكثر انفتاحًا على العرب

وأما ما يتعلق بالإرادة السياسية:

إن التعامل مع الواقع بفرصه وكوابحه لا يفيد أن العلاقات الخليجية-العراقية سترتقي، إنما يتطلب الأمر توفر الإرادة الثنائية في عدة مواضع: سياسية وأمنية واقتصادية ومجتمعية، وهنا علينا إدراك أن إضعاف النفوذ الإيراني في العراق خلال وقت قصير غير ممكن، فهي استثمرت فيه سياسيًا وعسكريًا وماليًا وإعلاميًا وثقافيًا، وستتدخل بقوة للحفاظ على حضورها في الانتخابات النيابية عام ٢٠١٨م.

ويمكن إيجاد بعض الروابط المشتركة بين الخليجيين والعراق، التي يمكن أن يتم البناء عليها في سنين قادمة ومنها:

- بناء وسائل إعلام مشتركة تحاول كسب مجتمعات الطرفين بعيدًا عن الاتجاهات السياسية ولتخفيف الضاغط الطائفي في العلاقات الثنائية.
- تأسيس فروع لجامعات خليجية في العراق.
- يمكن طرح تأسيس منتدى سياسي /أو أمني /أو اقتصادي /أو ثقافي بين مجلس التعاون الخليجي والعراق، وإنضاج آلية للحوار المؤسسي الدائم، بما يزيد من ربط العراق خليجيًا
- العمل على تعزيز قوة التيارات السياسية ذات التوجه العربي في العراق.

* أستاذ السياسة الدولية ـ كلية العلوم السياسية ـ جامعة النهرين ـ العراق

الفرصة مناسبة لدفع العلاقات الخليجية - اللاتينية على مبدأ الاستفادة المتبادلة

رؤية خليجية مستقبلية: الفرص الاستثمارية في الانفتاح على الجنوب

تعتبر اللحظة الراهنة نقطة هامة في مسار العلاقات اللاتينية ـ الخليجية حيث وصلت إرادة الطرفان إلى درجة غير مسبوقة من الاهتمام والرغبة المشتركة في تعظيم مستوى التجارة والاستثمار المشترك على المستويين الحكومي والخاص. ففي ظل بلورة رؤية خليجية (سعودية/إماراتية في الغالب) لتنويع مجالات الاقتصاد خارج نطاق النفط وتبني توجه خليجي للانفتاح بصورة أوسع على قارات الجنوب وخاصة إفريقيا وأمريكا اللاتينية، من جانب. ومن جانب آخر رؤية لاتينية يمينية جديدة بنت على إرث حكومات اليسار التي كان لها دور كبير في بناء جسر بين المنطقتين العربية واللاتينية منذ ٢٠٠٥م، تسعى إلى مزيد من الانفتاح على الدول العربية ولكن هذه المرة على أساس من المصالح الاقتصادية وليس التوجهات الأيديولوجية. تصبح اللحظة الراهنة هي بمثابة نقطة انطلاق جديدة لعلاقات خليجية/ لاتينية ذات طبيعة خاصة وهامة جدًا.

أمل مختار

مرحلة ما بعد النفط

بعد أن كانت البنوك العالمية وخاصة الأمريكية والأوروبية هي الوجهة الوحيدة لاستثمار فائض عوائد النفط الخليجية خلال السبعينيات والثمانينات، تحول الأمر خلال الألفية الجديدة فتعددت المسارات وأصبحت المشاريع الاستثمارية الكبرى في الخارج هي أحد تلك المسارات. فضلاً عن أن الاستثمار الخليجي في الخارج أصبح أيضًا أحد مصادر الدخل في التخطيط لمرحلة ما بعد النفط.

فالاقتصاد السعودي اليوم يمر بمرحلة انعطاف تاريخية للتحول ليصبح أكثر استدامة وأقل اعتمادًا على النفط. حيث أنه أصبح حتميًا فتح آفاق جديدة في مجالات الاقتصاد السعودي، نظرًا للتغير الكبير في سوق الطاقة العالمية بالإضافة إلى التحول الديمجرافي الذي سيزيد من عدد المواطنين في سن العمل بحلول عام ٢٠٣٠م، ومن ثم ظهرت الحاجة إلى رؤية اقتصادية جديدة للبلاد اشتملت على توجه الانفتاح على العالم وفتح آفاق جديدة خارج نطاق النفط الذي ظل لعقود هو المحور الوحيد للاقتصاد السعودي. وينطبق الأمر كذلك على التوجه الإماراتي، حيث تنتهج دولة الإمارات منذ سنوات سياسات تحضيرية لمرحلة ما بعد النفط، وقد بدا ذلك بوضوح من خلال تمهيد الطريق أمام جذب الاستثمارات الأجنبية وكذلك الاستثمار خارجيًا في قارات العالم المختلفة. وقد كان الجنوب ساحة واسعة وجاذبة للخطط الحكومية السعودية والإماراتية وكذلك لأصحاب رؤوس الأموال الخليجيين، للاستثمار الخارجي في مجالات عديدة خارج نطاق النفط.

التغييرات السياسية في الدول اللاتينية

مثلت التحولات السياسية في بعض الدول اللاتينية نحو اليمين، وعلى رأسها الاقتصاديين الأهم والأكبر في أمريكا الجنوبية وهما البرازيل والأرجنتين، فرصة كبيرة أمام فتح آفاق جديدة وواسعة للاستثمارات الخليجية في تلك المنطقة.

ففي الأرجنتين وعقب وصول الرئيس اليميني موريسيو ماكري إلى الحكم، نفذت الدولة خطوات مهمة نحو الإصلاح الاقتصادي من خلال العمل على تطوير الاقتصاد الكلي وإلغاء الضرائب على العديد من السلع والخدمات، وسن القوانين التي تسهل حركة انتقال رؤوس الأموال وتعويم سعر الصرف، بالاضافة إلى سياسات مالية لخفض نسبة التضخم المرتفعة جدًا والتي كانت قد وصلت في نهاية فترة الرئيسة اليسارية كريشنر إلى حوالي ٤٠٪، وانخفضت مؤخرًا لتصل إلى ٢٥٪

الأجدى للمصالح الخليجية ـ اللاتينية هو انتقال رؤوس الأموال والاستثمارات لإقامة علاقات استراتيجية حقيقية ومصالح مشتركة ثابتة

خلال العام الماضي، ومتوقع أن يصل إلى ١٦٪ عام ٢٠١٨م، وهذه العوامل جميعها أسهمت في تعزيز الجاذبية الاستثمارية للبلاد بعد سنوات طويلة من حالة عدم الاستقرار المالي والاقتصادي.

وقد بدى واضحًا أن جذب رؤوس أموال الاستثمار الأجنبية لإنعاش الاقتصاد الأرجنتيني هو أحد أهم مكونات السياسة الخارجية الأرجنتينية للحكومة الحالية. وعلى هذا الأساس شهد العامين الماضيين جولات رسمية أرجنتينية وصلت إلى مستوى القمة في دول مختلفة ومنها دول الخليج بهدف الترويج لفرص الاستثمار في الأرجنتين.

وفي البرازيل تشير بعض التقارير أن الاقتصاد قد شهد قدرًا من الانتعاش والتعافي خلال الربعين الأولين من ٢٠١٧م، بعد فترة من الركود الذي أدى إلى تراجع تصنيف البرازيل من المرتبة السادسة إلى التاسعة في قائمة الاقتصاديات الكبرى في العالم. وقد أشار الرئيس اليميني الحالي ميشيل تامر إلى أن السبب في هذا التقدم يرجع لاستعادة الثقة في الاقتصاد البرازيلي، نتيجة اللجوء إلى تنفيذ برنامج للإصلاح الاقتصادي، أدى الى تحسن في مؤشرات النمو وخفض التضخم من ١٠٪ في مايو ٢٠١٦ م، الى ٢,٥ في سبتمبر ٢٠١٧م. وهذا الانتعاش يعتبر بمثابة مناخ جاذب للاستثمارات الخارجية وأيضًا فرصة محفزة لتوسع الشركات البرازيلية خارجيًا.

وبصورة عامة مثلت التحولات السياسية في بعض الدول اللاتينية نحو اليمين فرصة كبيرة لانفتاح الأسواق اللاتينية وسن تشريعات لتسهيل الاستثمارات الأجنبية ومن ثم خلق مناخ اقتصادي جاذب جدًا ومنفتح بل وراغب للتعاون والتبادل مع دول وشركات أجنبية.

أهمية المعرفة بالآخر

تعد المعرفة وتبادل المعلومات أهم خطوة لبناء شراكات اقتصادية ومشروعات استثمارية ناجحة. ولسنوات طويلة ظلت دول أمريكا اللاتينية منطقة مجهولة أمام الاستثمارات الخليجية، لكن بعد توافر الإرادة السياسية للحكومات الخليجية وفي مقدمتها الحكومة السعودية والإماراتية، بالاضافة إلى رغبة واضحة لبعض شركات القطاع الخاص وخاصة العاملة في مجال الإنتاج الغذائي والخدمات اللوجستية، تبدو مسألة المعرفة بالآخر قضية أساسية ومحورية.

فالأسواق اللاتينية تعتبر أسواقًا بعيدة جدًا عن دول الخليج ولها خصوصيتها باعتبارها أسواقًا كبيرة ومتنامية ومليئة بالفرص غير المكتشفة بعد. وتعد الزيارات الرسمية الخليجية/اللاتينية على مستوى الوزراء أو الرؤساء، بمثابة إشارة انطلاق، أما الأكثر تأثيرًا وفعالية هي تلك الإجراءات والخطوات التي تتيح تعريفًا أكثر عمقًا وتفصيلاً بين الطرفين.

فعلى سبيل المثال كان تنظيم "المنتدى العالمي للأعمال لدول أمريكا اللاتينية" في دولة الإمارات خلال ٢٠١٦م، فرصة هامة جدًا لفتح الحوار الاقتصادي بين رجال الأعمال وأصحاب الشركات في المنطقتين، من خلال تبادل المعلومات، ومن ثم فتح فرص استثمارية جديدة.

إلى جانب المؤتمرات الكبرى، تظهر أهمية فتح مكاتب تمثيلية للغرف التجارية الخليجية داخل دول أمريكا اللاتينية، لتكون بمثابة محطة اتصال بين المنطقتين الجغرافيتين البعيدتين.

وقد كان افتتاح غرفة تجارة وصناعة دبي لمكتبها الأول في أمريكا اللاتينية خلال ٢٠١٧ م، في مدينة ساوباولو البرازيلية، خطوة شديدة الأهمية. حيث يعد بمثابة بوابة خليجية على دول المنطقة. وسيساعد المكتب الجديد الشركات البرازيلية بشكل خاص واللاتينية بشكل عام على دخول سوق دبي والتوسع منها إلى أسواق المنطقة. ويعتبر مكتب دبي الأول في القارة اللاتينية منصة تعريف للمستثمرين الإماراتيين بصورة خاصة والخليجيين بصورة عامة بالفرص الاستثمارية في أسواق أمريكا اللاتينية ومساعدتهم على توسيع نشاطاتهم الاستثمارية في هذه الأسواق وإطلاعهم على متطلبات الاستثمار وشروطه. كما أعلنت الغرفة أيضًا عزمها افتتاح مكتبًا آخر في العاصمة الأرجنتينية بيونس ايريس، وخاصة بعد الانفتاح الاقتصادي الجديد الذي تشهده الأرجنتين في ظل حكومة الرئيس ماكري اليمينية.

بالإضافة إلى أهمية الدور الذي تلعبه المؤتمرات والمنتديات الاقتصادية المشتركة في التعريف بفرص الاستثمار بين المنطقتين. وقد كان المنتدى العالمي للأعمال في أمريكا اللاتينية الذي نظمته غرفة دبي في ٩ نوفمبر ٢٠١٦م، مثالاً جيدًا، حيث شهد المنتدى حضور ٨٠٠ مشارك من صناع القرار ورجال الأعمال من ٣٢ دولة. وعقد خلال الحدث ١٢٠ اجتماع ثنائي بين المشاركين من الطرفين. وتضمن المنتدى ١٩ جلسة نقاشية متخصصة في مجالات عديدة معنية بتطوير الاستثمار والتجارة بين الجانبين. وقد خرج المنتدى بمجموعة من التوصيات أهمها، ضرورة توفير قاعدة معلومات حول قطاعات الاستثمار والتجارة في دول الجانبين، وإعداد الدراسات والبحوث الاقتصادية المعمقة التي تتناول الفرص المتاحة في أسواق الخليج وأمريكا اللاتينية.

من جانب آخر، تبرز كذلك أهمية تبادل زيارات المسؤولين الحكوميين والمستثمرين المعنيين والمتخصصين في مجال محدد بين الطرفين، بهدف الوصول إلى معلومات أكثر دقة وتفصيلاً. على سبيل المثال في مجال الإنتاج الزراعي والطاقة المتجددة والتصنيع، أو الإنتاج الحيواني وخصوصًا كيفية الحصول على علامة الحلال.

الأموال الخليجية: هدف لاتيني وفرص استثمارية للخليج

لغة التجارة والاستثمار هي اللغة المشتركة بين الشعوب والعابرة لحدود الدول دون الحاجة إلى أي ترجمة. فمما لاشك فيه أن الدول اللاتينية بما فيها الدول الكبرى البرازيل والأرجنتين وبالأحرى الدول الأصغر مثل الاكوادور والاروجواي والبراجواي وغيرها، دولا تتطلع بحماس شديد لجذب رؤوس الأموال الخليجية للاستثمار في القطاعات الرئيسية فيها، وفي مقدمتها مشروعات البنى التحتية واللوجستية.

لم يعد التبادل التجاري المعرض للتذبذب نتيجة التغيرات السياسية والتوجهات الحكومية أمرًا كافيًا في العلاقات الاقتصادية الخليجية اللاتينية، بل أصبح الأهم والأجدى للمصالح الخليجية واللاتينية على حد سواء هو الانتقال إلى مرحلة انتقال رؤوس الأموال والاستثمار داخل القطاعات الاقتصادية الكبرى، ومن ثم الحديث عن علاقات استراتيجية حقيقية ومصالح مشتركة ثابتة.

فبينما تسعى الدول اللاتينية لجذب الاستثمارات الأجنبية لتطوير بنيتها التحتية، تسعى الدول الخليجية للاستثمار الخارجي لأهداف أخرى مثل تأمين مصادر الغذاء و استثمار عوائد النفط في مشروعات تضمن تأمين مستقبل أجيال ما بعد النفط. وعلى هذا الأساس تنوعت مجالات وفرص استثمار رؤوس الأموال الخليجية.

بصورة أكثر تفصيلاً تعد قطاعات تطوير البنية التحتية من أهم أولويات الحكومات اللاتينية، مثل إنشاء الطرق الجديدة، وخطوط المترو، تطوير المطارات، وإنشاء وتوسعة الطاقات الاستيعابية للموانئ، وحركة الشحن بصورة عامة، والطاقة المتجددة. بالاضافة إلى سعي الحكومات اللاتينية إلى الحصول أيضًا على تمويلات سهلة السداد من الحكومات الخليجية لتطوير قطاعات أساسية مثل الصحة والتعليم والإسكان.

ووفقًا لتصريحات ماجد الغرير رئيس مجلس إدارة غرفة دبي، فإن الأرجنتين لديها فرص استثمارية في قطاعات البنية التحتية تتجاوز ٨٣ مليار دولار أمريكي، منها فرص بقيمة ٣ مليار دولار في قطاعي المطارات والموانئ، و١٥ مليار دولار في قطاع الطاقة المتجددة.

وتعد هذه القطاعات مجالاً واسعًا أمام الاستثمار أو الإقراض الحكومي الخليجي وكذلك أمام استثمار الشركات الخاصة الخليجية. كما أن هذه الفرص ليست فقط في الدول اللاتينية الكبرى بل كذلك في كافة الدول اللاتينية بما فيها ذات الحكومات اليسارية والتي تعلن من خلال الزيارات التصريحات الرسمية عن رغبتها الكبيرة في جذب رؤوس الأموال الخليجية للاستثمار في هذه المجالات والتأكيد على توفير كافة التسهيلات التشريعية والضمانات لتسهيل إجراءات الاستثمار.

وبالفعل خلال اللقاءات المتعددة بين الجانبين خلال الفترة الأخيرة، أبدت العديد من الشركات الخليجية اهتمامًا كبيرًا

باختراق الاقتصاديات اللاتينية. التي تعد بحق مساحة بكرًا ومليئة بالفرص. وخلال منتدى الأعمال الإماراتي الأرجنتيني في ٢٠١٧م، أعربت بعض الشركات الخاصة من دولة الإمارات عن رغبتها في الاستثمار في الامتيازات التجارية الخاصة بالميناء والمطارات الإقليمية في الأرجنتين.

كما أعلنت "موانئ دبي العالمية" عن إتمام صفقة الاستحواذ على حصة إضافية تبلغ ٦٦,٦٧ ٪ في الشركة البرازيلية لمحطات الموانئ "إمبرابورت" في البرازيل من شركة " أوديبريشت " لتصبح بذلك مالكة لـ ١٠٠٪ من حصص الشركة التي أعادت تسميتها "موانئ دبي العالمية – سانتوس". وتعتبر "موانئ دبي العالمية – سانتوس" أكبر محطة ميناء خاصة وتقع في ميناء سانتوس الذي يعد من أكثر موانئ أمريكا اللاتينية نشاطًا.

بالإضافة إلى أن شركة "موانئ دبي العالمية" الإماراتية أصبحت أحد المستثمرين الأساسيين في قطاع البنى التحتية في أمريكا الجنوبية من خلال شبكة من محطات الحاويات في كل من البيرو وجمهورية الدومينيكان والأرجنتين والإكوادور وسورينام. كما أن موانئ دبي العالمية – بوينس آيرس استثمرت خلال العشرين عامًا الماضية نحو ٢٥٠ مليون دولار.

وحتى اللحظة الراهنة مازالت العلاقات الاقتصادية بين الجانبين قائمة بالأساس على التبادل التجاري، الذي يمثل عجزًا واضحًا لصالح الدول اللاتينية وبالأخص البرازيل. حيث مازال القوام الأكبر للتجارة البينية بين الجانبين هو استيراد دول الخليج للمواد الغذائية من أمريكا اللاتينية. ونظرًا لذلك تسعى الدول اللاتينية إلى الترويج بقوة لبضائعها الغذائية الزراعية والحيوانية لتعظيم استفادتها من الأسواق الخليجية التي تعد بالنسبة لها أسواقًا متنامية نظرًا للزيادة السكانية وذات قوة شرائية عالية نظرًا لارتفاع مستوى دخل الفرد فيها. ومن ثم تهدف لفتح أبواب جديدة في الخليج ومنافسة المصدرين التاريخيين الأقرب جغرافيًا لدول الخليج في آسيا وإفريقيا.

وفي المقابل تكمن المصلحة الخليجية في خلق فرص للاستثمار الزراعي والحيواني في أراضي الدول اللاتينية الخصبة للحصول على الغذاء بسعر أقل وضمان أكبر.

الأمن الغذائي مسألة أمن قومي لدول الخليج

تشترك دول الخليج في افتقارها للإمكانيات الجغرافية والمناخية لإنتاج الغذاء سواء في الزراعة أو التربية الحيوانية. وعلى الرغم من محاولات المملكة العربية السعودية لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء من خلال الزراعة رغم تلك الظروف الطبيعية الغير مواتية، إلا أن قرارها قبل أعوام بالتوقف عن زراعة المحاصيل المستهلكة للمياه بكثافة يعد قرارًا حكيمًا جدًا.

ولكن الأكثر حكمة هو التوجه الخليجي (السعودي/الإماراتي) نحو الاستثمار الزراعي من خلال شراء أو إيجار أراضي خارج حدودها وخاصة في إفريقيا وأمريكا اللاتينية. حيث أن امتلاك تلك الأراضي الخصبة وزراعتها يمثل ضمانًا للحصول على السلع الغذائية الضرورية بصورة منتظمة وعدم ارتباطها بأي هزات أو تغيرات خارجية قد تصيب حركة التجارة الخارجية بين الدول لأي سبب من الأسباب. كما أن زراعة تلك الأراضي تمثل فرصًا لتصدير فائض الإنتاج الزراعي مما يعتبر مصدرًا جديدًا للدخل القومي خارج إطار منظومة النفط. فالشركة السعودية "فال" تمتلك مزارع قهوة في البرازيل، ولا تكتفي فقط بزراعتها بل بتصنيعها وتغليفها وتصديرها في صورة منتج نهائي في الولايات المتحدة الأمريكية. والأمثلة كثيرة للشركات الخليجية التي تقوم بالإنتاج الزراعي في أمريكا اللاتينية مثل مزارع المراعي في الأرجنتين والتي تبلغ مساحة ١٢ ألف هكتار بقيمة ٨٦ مليون دولار، وغيرها من الأمثلة. والأهم فإن الفرص المتاحة مازالت أكثر مما هو قائم بالفعل.

بالإضافة إلى الإنتاج الزراعي، اتجهت الشركات الخاصة والعامة الخليجية للاستثمار في مجال إنتاج اللحوم. ففي نهاية عام ٢٠١٥م، قامت الشركة السعودية للاستثمار الزراعي والإنتاج الحيواني "سالك"، وهي شركة مساهمة مملوكة لصندوق الاستثمارات العامة، بشراء حصة ٢٠ ٪ من شركة مينيرفا البرازيلية، والتي تعد ثاني أكبر شركة لإنتاج لحوم الأبقار في البرازيل بقيمة ٨٠٠ مليون ريال.

يبدو بوضوح أن الفترة الراهنة فرصة جيدة جدًا لدفع العلاقات الخليجية اللاتينية نحو آفاق أكثر اتساعًا وأكثر رشادة، حيث أنها علاقات جنوبية قائمة على مبدأ الاستفادة المتبادلة وليست الوصاية أو التدخل كما هو شائع في علاقات الشمال/الجنوب. كما أنها قائمة على أساس المصالح الاقتصادية وليست الشعارات السياسية كما كان قائمًا بين بعض الدول اللاتينية وعدد من الحكومات العربية السابقة. ومن ثم فكلا الطرفين يبحث عن تعظيم استفادته من الإمكانيات المالية أو الجغرافية أو المناخية أو الخبرات البشرية لدى الطرف الآخر من خلال شراكات اقتصادية حقيقية وفرص استثمارية تؤدي إلى إنعاش الاقتصاديات اللاتينية التي مرت بمرحلة ركود في نهاية فترات حكومات اليسار، ومن جانب آخر تمثل أبوابًا جديدة أمام الاستثمار الخليجي وخاصة لتحقيق الأمان الغذائي الهام جدًا لدول الخليج.

* باحثة بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

قراءة في كتاب:

الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية

صدر عن مركز الخليج للأبحاث كتاب (الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية) للمؤلف روبرت غيلبين أستاذ العلاقات الدولية في جامعة برنستون، والذي ألف عدة مؤلفات تعد من المراجع المهمة ومنها كتب "الولايات المتحدة والشركات متعددة الجنسيات" و "الحرب والتغيير في السياسة العالمية"، و"العلماء الأمريكيون وسياسة الأسلحة النووية"، و "فرنسا في عصر الدولة العلمية".

آراء حول الخليج - جدة

وكتاب " الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية" جمع بين المعرفة التاريخية والاقتصادية والنظرية السياسية، إضافة إلى نظرته الاستشرافية الفاحصة، لذلك رسم صورة واضحة تبرز دقائق الأمور، ويشرح المؤلف ما طرأ على النظام الاقتصادي بعد زوال نظام بريتون وودز المتعلق بتحرير التجارة والعملات المستقرة، والترابط الاقتصادي العالمي الآخذ في الاتساع، ويصور الحمائية المنتشرة والاضطرابات التي طرأت على أسواق المال والسياسات الاقتصادية القومية المتنافرة التي أثرت في الأسس التي يرتكز عليها النظام الدولي، ويشرح المؤلف ما تضمنه الكتاب استنادًا إلى ازدياد التكامل بين الاقتصاد الأمريكي ونظيره الياباني ويستقرئ المستقبل في فترة يعتمد فيها الشيء الكثير على هذه العلاقة التي كثيرًا ما اعتراها التوتر.

ويضم الكتاب بين دفتيه قرابة ٦٠٠ صفحة تضم عشرة فصول تحت عناوين: طبيعة الاقتصاد - أيدولوجيات ثلاث للاقتصاد السياسي - ديناميكية الاقتصاد السياسي - القضايا المالية العالمية - سياسة التجارة الدولية - الشركات متعددة الجنسيات والإنتاج الدولي - قضية التبعية والتنمية الاقتصادية - الاقتصاد السياسي للتمويل الدولي - تحول الاقتصاد السياسي العالمي - والنظام الاقتصادي العالمي الناشئ.

وقدم المؤلف لكتابه بالقول: هذا الكتاب هو عرض شخصي، وكذلك لمواضيع محددة متواترة وسائدة في حقل الاقتصاد السياسي الدولي.

وعلى مستوى أكثر نظرية وتعميمًا، يشكل هذا الكتاب جزءًا من عمل علمي هو الآن في طور التوسع يتناول الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، وهو يفترض أن أفهم قضايا التجارة والشؤون النقدية، والتنمية الاقتصادية، يتطلب الجمع بين الخبرة النافذة في علمي الاقتصاد والسياسة معًا، وكثيرًا ما يجري تحليل قضايا السياسة وكأن حقل الاقتصاد وحقل علم السياسة يمكن أن ينفصل بعضهما عن بعض ، لكن أحداث السنوات الأخيرة من القرن العشرين أجبرت الباحثين في حقل العلاقات الدولية على تركيز اهتمامهم على التوترات التي لا بد منها وعلى التفاعل المستمر بين علمي الاقتصاد والسياسة. إن الغاية من هذه الدراسة هي المساعدة على تضييق الفجوة بين الاثنين.

وأضاف المؤلف، هناك حاجة ماسة للجمع بين علم الاقتصاد الدولي ودراسة علم السياسة الدولية بغية ترسيخ فهمنا للقوى الفاعلة في العالم، ذلك لأن كثيرًا من القضايا والمسائل الهامة تتجاوز حدود التقسيم الفكري ما بين هذين العلمين.

بـنـاء الإنـسـان الـعـربـي .. الـمـشـروع الـغـائـب!

جمال أمين همام*
jamal@araa.sa

في مؤتمر إعمار منطقة مكة المكرمة نهاية ديسمبر ٢٠١٧م، تحدث صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل، مستشار خادم الحرمين الشريفين، أمير منطقة مكة المكرمة، عن (بناء الإنسان) الذي كان محور استراتيجية منطقة مكة المكرمة التي وضعها سموه منذ ١٠ سنوات تحت عنوان (بناء الإنسان وتنمية المكان)، وتحدث سموه عن نموذج مؤسس المملكة العربية السعودية الملك عبد العزيز بن عبدالرحمن آل سعود - طيب الله ثراه - وشرح كيف اختار الملك المؤسس هذا النموذج الأصعب وغير الموجود على الساحة آنذاك، وهو النموذج الإسلامي الوسطي الصالح لكل زمان ومكان لبناء الإنسان الذي يتمسك بالثوابت الدينية، وينفتح على العالم ويستفيد من التطور في كل مجالاته ويتفاعل معه دون شطط أو تطرف، أو انغلاق، أو تفريط.

وخلال متابعتي لكلام سموه، وبالإسقاط على واقع الإنسان العربي ومقارنة ما نحن عليه الآن، وما تحقق عربيًا في هذا الاتجاه، وهل يوجد مشروع عربي لبناء هذا الإنسان؟ وجدت أن المتتبع لا يجد أن هناك مشروع لبناء الإنسان العربي خلال التاريخ المعاصر على الأقل، خاصة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وما تلا ذلك من أحداث مرت بها المنطقة العربية التي اجتاحتها الكثير من العواصف والأزمات السياسية والاقتصادية والأيدولوجية الفكرية والتعليمية، وغيرها خلال تلك الفترة، إضافة إلى مشروعات ومؤثرات فرقت فكره ومواقفه، أكثر ما قدمت له ثوابت ومرتكزات ثم منطلقات. فبعد نكبة ١٩٤٨م، ظهرت ردود فعل عربية مشتتة وغير موحدة، ثم جاءت حقبة الخمسينيات وما شهدته من صراع الأيدولوجيات التي أعقبت الثورات العربية وحركات التحرر الوطني وانعكاس ذلك على اختلاف المواقف السياسية والأنشطة الاقتصادية ومن ثم الأنماط الاجتماعية والسلوكيات، إضافة للفكر.

استمرت هذه التداعيات خلال الستينيات، وزادت عليها الصراعات المسلحة، ثم جاءت النكبة الثانية والانكسار العربي جراء هزيمة يونيو ١٩٦٧م، مما أحبط جيل هذه الفترة بل استمرت تداعيات الإحباط لما بعد ذلك، وحتى عندما جاء الانتصار العربي عام ١٩٧٣م، لم يستمر الفرح به كثيرًا، أو الالتفاف حوله طويلاً، فقد استشهد الملك فيصل بن عبد العزيز -يرحمه الله- في منتصف السبعينيات، ثم جاءت "كامب ديفيد" في نهاية العقد نفسه انقسم العرب إلى فسطاطين، وظهرت ثقافة التقسيم والفرز ومسميات تفرق ولا تجمع منها "الصمود والتصدي - جبهة الرفض - الهرولة - التطبيع" وغير ذلك، لينتهي الأمر باستشهاد الرئيس السادات وهو يحتفل بذكرى النصر مع من صنعوه، ثم دخل العالم العربي مرحلة الحرب العراقية - الإيرانية أو داحس وغبراء العصر الحديث والتي استحوذت على أكثرية سنوات عقد الثمانينيات، وفور أن انتهت جاءت كارثة احتلال الكويت التي قادت في نهاية الأمر إلى سقوط العراق ومغادرته الحظيرة العربية حتى الآن ولا نعلم متى عودته، وأصيب العالم العربي في مقتل ومازال يدفع الفاتورة حتى الآن.

وبين هذا وذاك، لعب الإعلام بشقيه القديم والجديد دورًا كبيرًا في "التسطيح" وتفريغ العقول وغرس مفاهيم مستوردة، وكرس زيادة تأثير الحنجرة على العقل، وقدم للشباب العربي نماذج خارجية على أنها هي القدوة، أي حدث الفراغ والتسطيح وغياب المشروع العربي المتكئ على العقيدة السليمة، والتاريخ، والفكر، والنظرة الذاتية، والمعايير المناسبة التي تصلح لكل زمان ومكان.

وكما هو معروف فإن الأواني الفارغة يملأها الهواء، لذلك تم اختطاف الكثير من العقول العربية، لحشوها بالأفكار المتطرفة أحيانًا، وإقناعها بتنفيذ عمليات إرهابية غاشمة بدون تمييز أو تفكير أحيانًا أخرى، أو الانبهار بنماذج أخرى غريبة عن مجتمعه ووطنه وأمته أحيانًا ثالثة، بل منهم من هان عليه الوطن وقتل أبنائه دون وازع ديني، أو وخزة من ضمير.

جاءت نكبة العرب الأخرى في بداية العقد الثاني من الألفية الثالثة تحت شعار ما يسمى بـ "ثورات الربيع العربي" لتزيد الممزق تمزيقًا، وتخطف شباب عربي ليقف في خندق أعداء وطنه وأمته، ويترك نفسه دمية يحركها الآخر، ويستخدمها سكينًا لغرسها في خاصرة وطنه وأمته.

في المرحلة الحالية، ما أحوج الأمة والأوطان لإعادة بناء الشخصية العربية، وفقًا لعقيدتنا الإسلامية الصالحة لكل زمان ومكان، ولثوابتنا التاريخية ، وتمشيًا مع روح العصر ومعطياته، في إطار قبول الآخر والتعايش معه، وأن نكون فاعلين ومنتجين لا مستهلكين فقط، ونؤسس لأجيال من الناشئة تنشأ على القيم والتدين السليم، والتحصين ضد الاختطاف الفكري وحشو الأدمغة بما يريد الآخر لا بما نريد نحن، ونكون المجتمع المنتج القادم من أصلاب خير أمة أخرجت للناس.

هذه مهمة كبيرة وتحتاج إلى مشروعات وطنية وعربية، وفي الوقت ذاته مهمة صعبة التحقيق بينما تعد أهم مشروع على الإطلاق، فهل نستطيع خوض غمارها؟؟

*مدير التحرير

آراء
حـــول الخليـــج
مجلة شهرية تعنى بالشؤون الخليجية

قسيمة اشتراك سنوي في مجلة آراء (١٢ عدد)، ٤٢٠ ريال

يرسل إلى:

الاسم: .....

جهة العمل: .....

القسم: .....

العنوان: .....

صندوق البريد: .....

الدولة/المدينة: .....

يرسل هذا الطلب إلى:
مجلة "آراء حول الخليج" على العنوان التالي:
١٩ شارع راية الاتحاد
ص ب ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف : ٩٦٦ ١٢ ٦٥١١٩٩٩ +
فاكس : ٩٦٦ ١٢ ٦٥٣١٣٧٥ +
البريد الإلكتروني : info@araa.sa

طريقة الدفع تحويل مصرفي:

اسم الحساب: مركز الخليج للأبحاث
رقم الحساب: ٤٤٣٦٤٠٧
اسم البنك: مجموعة سامبا المالية
رمز الحساب: SAMBSARI
ايبان: SA٩٧-٤٠٠٠-٠٠٠٠-٠٠٠٠-٠٤٤٣-٦٤٠٧
مدينة جدة
المملكة العربية السعودية

شركة المعرفة
Knowledge Corp.

تأسست «شركة المعرفة» في عام ٢٠٠٨م، كشركة رائدة في مجالات تقنية المعلومات والاتصالات، تنظيم الفعاليات، النشر والتدريب. تقدم «شركة المعرفة» عدداً من الخدمات المتخصصة إستناداً على خبراتها المتميزة وبما لديها من فريق فني وإداري مؤهل للتعامل مع كافة متطلبات العملاء وصولاً إلى تقديم خدمات متميزة تسهم في تلبية كافة احتياجاتهم.

تتميز شركة المعرفة بموقع ريادي في مجال أعمالها بما تمتلكه من خبرات تقنية وتنفيذية تجعلها من أفضل الشركات في تقديم الحلول الإبداعية التي تناسب احتياجات الشركات والمؤسسات المستفيدة والمستخدمين على حد سواء. إن مبعث تميز وتفرد شركة المعرفة هو طاقمها الفني والإداري الذي يتميز بمعرفة وخبرات تراكمية كل في مجال تخصصه.

إن فلسفة شركة المعرفة تقوم على أساس أن أية خدمة يجب أن لا تكون بمعزل عن بقية العناصر والخدمات المشمولة في أي مشروع، بل تعتمد على تكامل كل الخدمات للوصول إلى النجاح المأمول، مع وضع أهداف العميل كأهم أولوية.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة:

www.kcorp.net

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

تشجيع الأبحاث حول منطقة الخليج من خلال توفير المعرفة للجميع

هو مؤسسة فكرية بحثية مستقلة، تأسس في يوليو عام ،2000 بمبادرة من الأكاديمي ورجل الأعمال السعودي الدكتور عبد العزيز بن عثمان بن صقر، ومقره الرئيسي في جدة بالمملكة العربية السعودية، وله فروع في كل من جامعة كامبريدج بالمملكة المتحدة، وجنيف بسويسرا، وطوكيو في اليابان. ويهدف المركز من خلال أنشطته الأكاديمية المتنوعة، وبرامجه البحثية المتعددة، ومطبوعاته المختلفة التي تصدر باللغتين العربية والإنجليزية، إلى تعميق وتوسيع دائرة الاهتمام الأكاديمي والبحثي بمختلف القضايا والتطورات ذات الصلة بتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية والتكامل في منطقة الخليج. كما يهدف إلى تعزيز سبل ومجالات التواصل والتفاعل بين الباحثين العرب وغير العرب المتخصصين في الشؤون الخليجية. ونظراً للدور الأكاديمي البارز الذي يضطلع به المركز، فقد جاء، وللسنة الخامسة على التوالي، ضمن أكبر 10مؤسسات للفكر في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك طبقاً للتصنيف السنوي الذي تقوم به جامعة بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع الأمم المتحدة. كما احتلّ المركز، بحسب هذا التصنيف، مكانة مرموقة على المستوى العالمي من حيث الاهتمام بالشؤون الدولية، والتعاون المؤسسي، وبرامج المشاركة العامة.

www.grc.net

للمزيد من المعلومات أو للاشتراك

19 شارع راية الاتحاد ص ب 10501 جدة –21443 المملكة العربية السعودية – تلفون : – 966126511999+ فاكس : 966126531375+